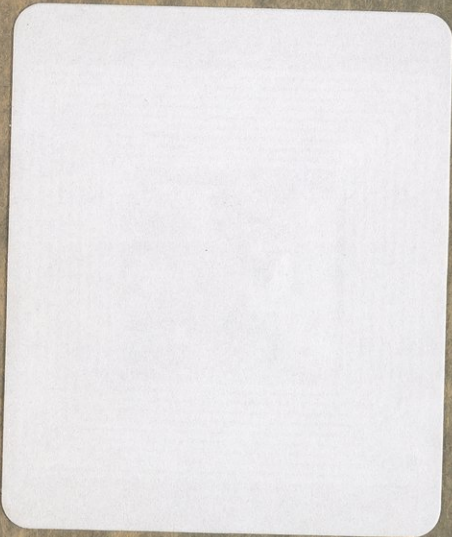


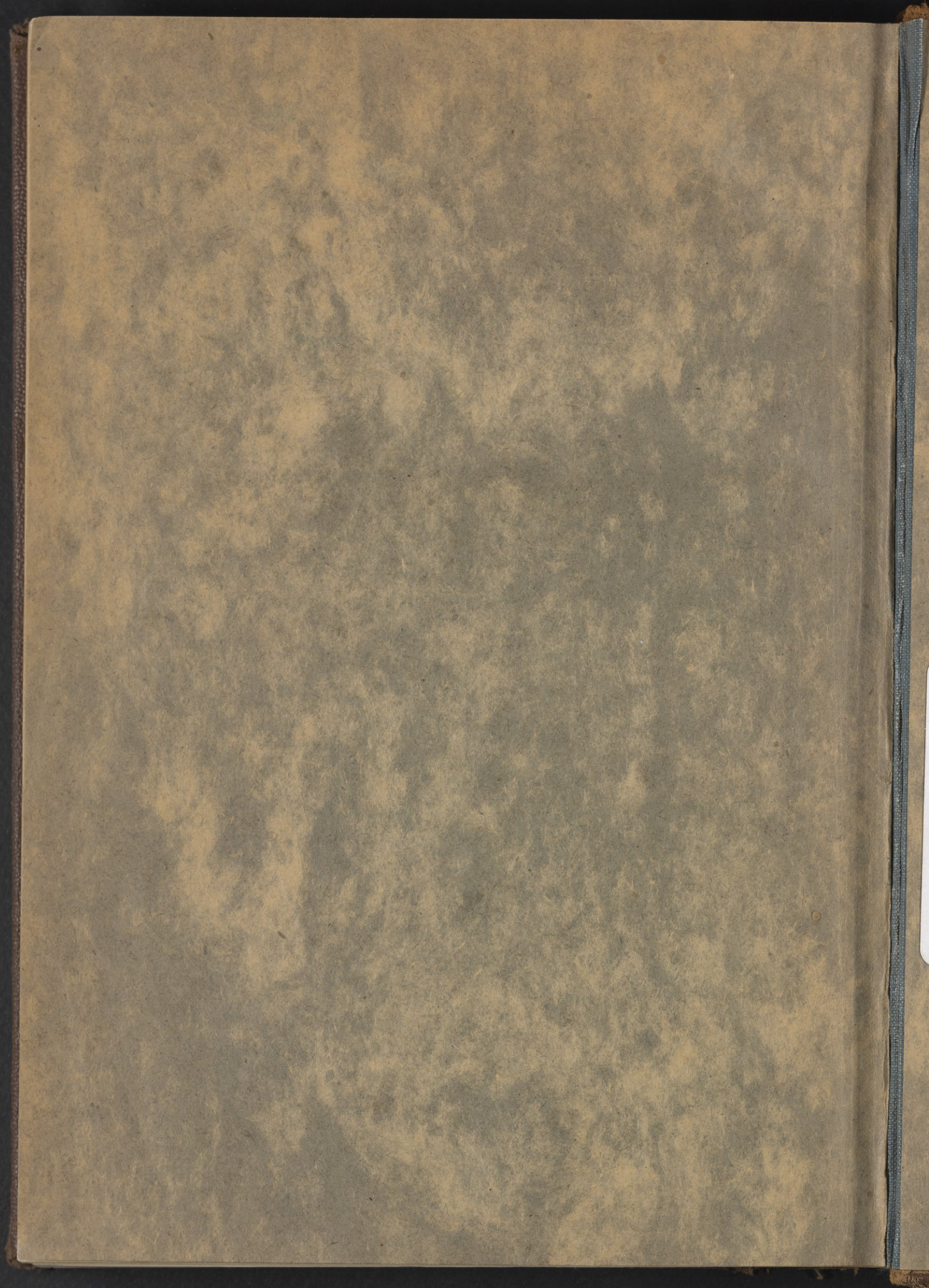
AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00834 2390



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة





02-BX118

W-12-02

DT
156.5
523
1948

الأمير طوكت السوكتاني

في

الفرز التاسع عشر

تأليف

الدكتور محمد صبري

الطبعة الأولى

مطبعة مصر للكتاب
٤٠ شارع فؤاد باشا (ساحات شارع النواوين)

١٩٤٨

971, 23
1. 708

47494

125

مقدمة

موضوع الكتاب يبدو في عنوانه (الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر) وقد يتساءل البعض هل كانت امبراطورية حقا وهو ما بيناه وأثبتناه بالأدلة التاريخية والجغرافية . وللموضوع اتصال وشيخ بتطور أفريقيا في القرن التاسع عشر وسياسة الاستعمار والتقسيم التي جرت عليها أوروبا . ومن هنا تبدو وعورة الموضوع وتشعبه واشتباك الخيوط السياسية والمصالح المختلفة في جميع أجزائه ونواحيه .

أما طريقة الكتاب ومعالجة الموضوع فهي بصفة عامة الایجاز مع الوضوح وتركيز الوقائع وقد تجنبنا الأسهاب في بعض النقط كتاريخ القبائل السودانية وتاريخ السودان في عهد محمد علي وسعيد لأن هذه النقط مفصلة في كتاب نعوم شقير وفي غيره من الكتب ولأننا نعني بالناحية السياسية قبل كل شيء وهذه الناحية قد أبرزناها في عصر اسماعيل وما بعده . وقد استعملنا في طريقة العرض والبناء طرقا تختلف باختلاف الفصول فمثلا في الفصل الخاص بالثورة المهدية والسودان من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٨ جرينا على طريقة ركم الأدلة وترك الوقائع تتكلم من نفسها . كما أننا لم نفرد فصلا خاصا للرقيق ولكننا تكلمنا عنه في جميع الفصول لأن الرقيق متصل بجميع كليات الموضوع وجزئياته وتشعباته الكثيرة السياسية والاقتصادية في أجزاء الامبراطورية السودانية وفي أفريقيا . وعلى الرغم من الدراسات والكتابات الكثيرة التي تعرضت للرقيق فان الغموض كان يكتنفه فكان لابد من السيطرة عليه وازاحة الظلمة العالقة بنواحيه ...

وقد كنا أصدرنا بالفرنسية في سنة ١٩٣٠ تاريخ (الامبراطورية

المصرية في عهد محمد علي) وفي سنة ١٩٣٣ تاريخ (الامبراطورية المصرية في عهد اسماعيل) . وبفضل رعاية صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول أمكننا الرجوع الى وثائق محفوظات سراى عابدين لغاية سنة ١٨٨٢ تقريبا . أما في أوروبا فقد رجعنا في فينا الى الوثائق الخاصة بعصر محمد علي . وفي باريس الى وثائق وزارة الخارجية لغاية سنة ١٨٧٠ . وفي لندرة لغاية سنة ١٨٨٩ لأن المحفوظات الانجليزية كان من الميسور للباحثين في ذلك الوقت الاطلاع عليها لغاية سنة ١٨٨٥ فقط (أى قبل خمسين سنة) ولكن وزارة الخارجية الانجليزية تفضلت بصفة خاصة وأضافت خمسة أعوام جديدة فكانت هذه يد كبرى لها .

وفي هذين الكتابين كنا استغللنا لغاية سنة ١٨٧٩ الوثائق التي استخرجناها . وكنا شرعنا في اعداد الكتاب الثالث . في هذه الآونة بالذات تحركت المسألة المصرية السودانية بعنف ورأت مصر أن تلجأ الى مجلس الأمن ورأى صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا أن ينوط بى كتابة بحث في تاريخ السودان فصدمت بالأمر خصوصا وأن الوثائق وأداة البحث كانت معدة . وكنت سعيدا بحمل هذه المهمة لأن المسألة ليست مسألة وطنية فحسب بل هى أكثر من ذلك ، هى أمانة علمية قبل كل شىء ، هى اظهار حقائق علمية حاول الكثيرون طمسها وتشويهها .

وليس أدل على عدم عناية المصريين بتاريخ بلادهم العناية الكافية ولهم العذر كله أو بعضه من أن أحد كبار نوابنا أدلى حديثا بتصريحات عن أوغندة مملوءة بالأخطاء . وذكرت احدى صحفنا الكبرى الخط الحديدى الذى أنشأه الانجليز بين موباسا وبحيرة فكتوريا وأثره فى المشروعات الصناعية الكبرى فى هذه المنطقة دون أن تشير الى أن هذا الخط الذى تم انشاؤه فى سنة ١٩٠٢ كان فى الواقع تنفيذا لمشروع مصرى قديم اذ حاول اسماعيل مرارا أن ينشئ طريق موصلات منتظمة بين المحيط الهندى والبحيرات وكان هذا الطريق سيمر كالخط الحديث

بين جبلى كينيا وكيليمانجارو وهما من أغنى وأجل جبال أفريقيا الشرقية ، وكان مشروع اسماعيل يرمى الى توطيد نفوذ مصر بصفة دائمة على جانبي الطريق ويجعل منه سورا على حدود امبراطوريته ، ولكن انجلترا وقفت في وجه التوسع المصرى مما فصلناه في هذا الكتاب .

وهذه مسألة المستعمرات الايطالية وكلها ، سواء فيما يتعلق بأريتريا أو السومال ، يؤسفنى أن أقول أن مذكراتنا الرسمية لا تتم عن دراسة وافية لها وأن أخطاء تتسرب اليها أحيانا .

هذا في مصر . أما في السودان فقد نشر بعض الوطنيين من أنصار وحدة الوادى وقائع عن الثورة المهدية وأسبابها بعيدة كل البعد من الحقيقة . مثال ذلك :

« وكان السودان ابان هذه الحوادث التى تجرى فى مصر وقبلها استهدف لمظالم شذمة من الحكم الأتراك يحكمونه باسم والى مصر — أذاقت هذه الشذمة الأهلى صنف العذاب وأثقلت كاهلهم بفرض الضرائب المحجفة التى تفوق الاحتمال والتى لم يكن يصل منها الى الخزينة المصرية شئ ولا ينفق منها على تقدم العمران فى داخلية السودان شئ وانما كانت نهبا مقسما بين فاضليها وجامعيها من الحكم الأتراك والباشبوزق وغيرهم — وتفتشت الرشوة بين الجميع ففسدت اداة الحكم وأراد الأهلى لها بديلا ، وهكذا قد تهيأت الظروف السياسية ، هذا الى جانب العقيدة الدينية المتأصلة فى نفوس السودانيين ، ولذا عندما ابتدأت الثورة المهدية فى سنة ١٨٨١ وجدت دعوتها مرتعا خصيبا وانتشرت بسرعة فائقة مكنت لها من قلب نظام الحكم وقد وجد الأهلى فيها منقذا ومغيثا ومما ساعد على نجاحها أيضا قيام الثورة العرابية بمصر التى كانت تجاوبا جميلا لها . وقد كانتا من أهم الحركات الوطنية فى وادى النيل وقد تشابهتا فى الأسباب والأغراض » .

هذه هى النظرية الانجليزية بعينها المتداولة فى الكتب الرسمية وغير الرسمية . وقد نلمس أثرها فى كتب المؤرخين الأوربيين جميعا حتى الموالين

منهم لمصر أمثال ديهيران وغيره من جماعة هانوتو . . .

لذلك عولنا على اصدار هذه الطبعة بلغة البلاد وميزناها على الطبعة الفرنسية باضافة فصول جديدة (كالفصل الخاص بحدود الامبراطورية الجغرافية) وبالأطلس الذي اعتمدنا في وضعه على أبحاثنا وتحديدنا وتحقيقنا نحن . فساعدنا ذلك على الاهتداء الى نتائج كبرى جديدة حسبها أنها جعلتنا نحن الذين نشتغل بالموضوع منذ حوالى ثلاثين عاما نفهمه أكثر من ذى قبل ونفهمه كل الفهم في ضوء وضاح . ويجب أن لا يفوتنا أن نقرر أن مشروع السودان والفصل بين مصر والسودان واحتلال منابع النيل وممالكه ومعظم المشاكل الحديثة يرجع تاريخها الى سبعين أو ثمانين عاما مضت وجميع مقدماتها وأصولها واضحة في تاريخ الامبراطورية السودانية .

ولسنا بحاجة الى القول أننا في دحض الحجج المغرضة لم نخرج عن الأسلوب « الموضوعى » العلمى واجتهدنا قدر المستطاع فى الاستناد الى وثائق ومستندات انجليزية — أكثرها لم يسبق نشره — لأن للتاريخ فى أعناقنا ذمما لا بد أن تؤديها . وإذا كان الاعتدال من مميزات الروح السياسية فهو من باب أولى من مميزات الروح التاريخية التى يجب أن تهيمن على نفسها أولا حتى تستطيع أن تهيمن على الموضوع وتلبسه فى يسر .

ولا بأس من أن نقول فى اختتام أننا اذا كنا قد أصدرنا كل كتبنا التاريخية أولا بلغة أوربية كالفرنسية مثلا فما ذلك الا لأن هذه اللغة لغة علمية كثيرة التداول ولأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفران عند الأوربيين ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرقا وغربا هو فى أوربا نفسها .

على أننا نعاهد القراء على أن تنشر بالعربية كل ما كتبناه بلغة غير لغتنا حتى نوفي ديننا نحو البلاد . وها نحن أولاء نبدأ بنشر تاريخ الامبراطورية السودانية والله المعين .

الكتاب الأول

الفصل الأول

تمهيد

السودان من محمد علي إلى سعيد

١ — السودان ومصر القديمة :

ان العلاقات بين مصر والسودان كائنة منذ القدم . يقول الأستاذ رايزنر : « ان البلاد التي كان يسميها القدماء (الأراضي الجنوبية) كانت تشمل جميع منطقة النفوذ المصري غير المحددة الممتدة شطر أفريقيا الوسطى والشرقية . وتدل النقوش على أن أهل هذه المنطقة كانوا من الرجال الحمر الذين يقطنون بلاد (بنت) الشيرة الواقعة على ساحل الصومال ، والرجال السود في البلاد الجنوبية ، والنوبيين في وادي النيل ، والليبيين في الصحراء الغربية والبدو في الصحراء الشرقية (١) » .

وقد نجح ولاية مصر من أوائل حكم محمد علي (١٨٢١) الى آخر حكم اسماعيل في رد الحدود القديمة الى السودان المصري . وانتشر في عهدهم كما انتشر قديما نفوذ المدنية المصرية في أرجاء تلك « الأراضي الجنوبية » فكان النيل والبحر الأحمر ناقل المدنية الفرعونية تارة والمدنية العربية طورا الى هذه الأقطار . كتب جونستون : « أيا كان الأمر وسواء أكانت

(١) Sudan Notes and Records, V. I. 1918. (١)

التجارة المصرية أو السيطرة المصرية قد اتصلت أو لم تتصل بطريق مباشر بتلك الأصقاع المحيطة بمنابع النيل فان نفوذ المدينة المصرية القديمة قد تغلغل في أفريقيا السوداء . واذا استثنينا بعض النباتات والحيوانات الأليفة التي جلبها البرتغاليون من البرازيل أو التجار الآسيويون من الهند فان بقية الحيوانات والنباتات قد أتت كلها من طريق مصر . ومن مصر أيضا أتى التفكير في صنع القوارب المركبة من ألواح الخشب ، كالقوارب التي يستعملها سكان أوغندة ، ورسم الآلات الموسيقية الراقية المجردة من تلك البساطة البدائية التي نجدها في الطبول والبوقات المتخذة من قرون بقر الوحش . ولا شك أن أعواد أوغندة هي عين الأعواد التي تبدو صورتها على الآثار المصرية . ومما يدعو الى الدهشة حين نطالع وجوه الباهيا (أرستقراطية حامية السحنة منتشرة في غرب أوغندة ، والأونيورو ، وطورو ، وفي الجنوب الشرقي من بحيرة فكتوريا والشمال الشرقي من بحيرة تانجانيقا) أن نرى وجوها مصرية بحتة في هيئتها وملامحها ولونها الذي لا يكاد أحيانا يتميز بسموته ^(١) »

٢ - السودان ومصر في السياسة الدولية :

كان محمد علي (١٨١١ - ١٨٤٩) أو نابليون الشرق يريد توطيد الامبراطورية السودانية في حدودها القديمة التاريخية والجغرافية ولكن عمله الذي لم يتحقق كله قد قدر له أن يتم على يد حفيده اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) . وقد كان هذان العاهلان في الوقت نفسه يعملان على تحقيق استقلالهما التام ازاء تركيا من الناحيتين : القانون والواقع . ولكن أوروبا ما كانت بغافلة ، فمنذ سنة ١٨٢٦ في ابان حرب المورة وقد بدأت مصر تلعب بأسطوها وجيشها دور دولة كبرى أخذ السياسى

(١) هارى جونستون (حماية أوغندة) مجلدان بالانجليزية . انظر الجزء الأول صفحة ٢١٠

النمىسوى المكنك مئرنىخ مىكذر الدول من « قىام دولة افرىقىة جدىة »
باعتبارها خطرا طالما أعلن فى أوروبا أنه من أجل الأخطار التى
تهددها (١) » .

وسواء اتجهت مصر فى توسعها صوب آسيا أو صوب أفرىقىا
أو صوب الاثنىن معا كان لابد لها أن تلقى فى كل مكان « قدم انجلترا »
— على حد تعبير محمد على — وأوروبا . وهذا مايفسر لنا موقعة
ناوارينو (١٨٢٧) التى دمر فىها الأسطول المصرى على غرة ، والألب
الدولى الذى أرغم مصر سنة ١٨٤٠ على استبقاء السيادة التركىة وترك
امبراطورىتها الأسىوىة (بلاد العرب ، فلسطين ، الشام ، كلىكىا ،
وجزيرة كرىد) الى تركيا .

(١) بروكش أوستن (تارىخ انحطاط اليونان) فى خمسة أجزاء بالألمانىة .
انظر الجزء الخامس .

الفصل الثاني

السودان من ١٨٢١ إلى ١٨٦١

لقد حكم السودان منذ فتحه حكام قادرون مصلحون . أولهم الميرالاي عثمان بك (١٨٢٥ - ١٨٢٦) ولكن هذا الوالي كان ظلما فعم القحط والبلاء البلاد في أيامه وقد مات بداء السل في أبريل سنة ٢٦ . وحسبه أنه أول من جعل الخرطوم مركزا له فنقل اليها أقالام الحكومة والمخازن والأشوان وصارت من ذلك الوقت عاصمة السودان .

وقد خلفه في الولاية محو بك (١٨٢٦) فبقى بضعة أشهر وكان رجلا عادلا وهو أول من فكر في اشراك الأهليين أى السودانين في حكومة بلادهم اشراكا فعليا ، وقد هدته حصافته وذكاؤه الى الاستعانة برأى الشيخ عبد القادر ود الزين « وكان اذ ذاك شيخ خط فقلده شياخة قسم الكوع وكساه كسوة فاخرة » وقد بنى محو بك بناية خاصة للإدارة الحكومية في الخرطوم .

خورشيد باشا (١٨٢٦ - ١٨٣٩) أول حاكم نظم السودان وأسس مدينة الخرطوم وأقام فيها المنشآت وعمل على تعمير البلاد وارجاع السكان الذين هجروها في عهد الدفتردار وعثمان بك . يروى أنه لما حضر واليا على السودان (يونيه ١٨٢٦) استقبله محو بك في أم درمان وخلا به مدة ثم أحضر الشيخ عبد القادر وقدمه اليه وقال : « ان عمران البلاد برؤوسها أهل الرأى فخذ برأى هذا » ثم توجه الى القاهرة واجتاز خورشيد باشا النيل الى الخرطوم فعمل بوصية محو بك وقرب اليه

الشيخ عبد القادر ثم جمع مشايخ البلاد وسألهم أن يختاروا شيخا لينوب عنهم لديه في تعديل الضرائب فاختاروا الشيخ عبد القادر فاستعان به على تعديلها وقلده المشيخة على جميع البلاد من حجر العسل الى جبال الفونج وخلع عليه كسوة فاخرة وسيفا .

وقد ذهب في بداية ولايته الى سنار وتفقد أحوالها وما أصاب أهلها من قحط فجمع هناك مجلسا من رؤساء الادارة ، وقد سجل محضر اجتماع ذلك المجلس الكبير في ٨ محرم سنة ١٢٤٢ هـ (١٢ أغسطس ١٨٢٦) في تقرير طويل بعث به خورشيد باشا الى محمد علي ، وهذا التقرير (سجلات القلعة القديمة) يبين عن جميع عيوب الادارة السابقة من اهمال وظلم في جباية الضرائب وفساد في الادارة وقد كان اقليم سنار يبابا بعدما جرده القحط وخف آهله فلم يبق في ١٤٥ قرية الا ٥٩٩ قطينا وكانت المجاعة والهجرة والوباء قد فعلت فعلها في سكانه ، ولم يكن من الميسور تحصيل الضرائب من قوم مدقعين . وقد قرر المجلس وضع حد لهذه الحال وتشجيع الزراعة ببناء السواقي لرى الأرض وإيجاد نظام جديد للضرائب يتناسب مع الحالة العامة ومقدرة كل فرد وبالجملة العمل على نشر الثقة والطمأنينة حتى يعود المهاجرون وتعود الأمور الى مجاريها .

وقد عمل خورشيد منذ سنة ١٨٢٦ على تنفيذ ذلك البرنامج الإصلاحى الذى وافق عليه والى مصر وبادر بارسال ١١٨ اخصائى لتعليم سكان سنار والسودان زراعة الأرض كما بادر بارسال رؤساء عمال لنشر الصناعة ومبادئها وخصوصا صناعة الفخار وبناء السفن .

ومن أجل أعمال خورشيد باشا منشأته بالخرطوم . كانت هذه المدينة قبل أن يستوطنها المصريون بضع عشش للصيادين مبعثرة بالقرب من ملتقى النيلين . فجعل فيها الحاكم المصرى مركز الادارة العامة للسودان وأوجد الثكن والترسانة والمباني العامة المشيدة بالآجر والرياض

وحداثق الخضر والفاكهة . وهو أول من اجتذب السكان الى المدينة وحشهم لأول مرة على بناء منازلهم بالطوب المجفف في الشمس وكانوا لا يعرفون قبل ذلك الا البناء بالقش وأعواد الشجر وجلود البقر .

وقد حدثت رحلة والى مصر محمد على الى السودان فى أواخر سنى حكم خورشيد باشا (١٨٣٨ - ١٨٣٩) بعد أن سلخ السبعين فكانت رحلة كلها بمن واسعاد .

ظهر وصف هذه الرحلة بالتركية فى وقائع ٦ صفر سنة ١٦٥٥ هـ (٢١ أبريل سنة ١٩٣٩) . وهذا أهم ما جاء فيه :

« بدأ سموه الرحلة فى ١٥ أكتوبر سنة ٣٨ . فبلغنا الخرطوم فى ٦ نوفمبر .

« مدينة الخرطوم ، العاصمة الحالية لسنار ، تقع على درجة ١٦ من خط العرض على بعد ربع فرسخ من ملتقى فرعى النيل . ولم تكن من خمس عشرة سنة خلت الا مجموعة من عشرة أكواخ « توكول » فلما رأى خورشيد باشا حسن المكان وطيب هوائه دعا أسرا عديدة من سنار وبعض عرب الصحراء الى الإقامة فيه وبناء منازلهم . وقد أصبحت الخرطوم اليوم مدينة مكونة من خمسمائة بيت مشيد بطريقة نظامية ، ومستشفى ، ومخازن وأشوان كبيرة وحداثق مختلفة ينبت فيها وينضج فى الشتاء التين والعنب ...

« (واد مدنى) مدينة عظيمة بسبب السوق التى تقوم فيها كل عام وتدوم ثلاثة أشهر . وسكانها ثلثمائة أسرة جيدة المسكن . وهى كالخرطوم لها ثكنتها ومستشفاها وشونها .

« و (سنار) كانت مقر الملك فى مملكة سنار القديمة . ومنازلها مبنية بالآجر وهى فى مجموعها حسنة المنظر .

« غادر سمو الوالى الرصيرص فى ١٠ يناير فوصل الى جبال فازوغلى فى الثامن والعشرين منه .

« وينقسم سكان السودان الى ثلاث طبقات : سكان القرى ، والبدو أو سكان الصحراء ، وسكان الجبال . وللقرويين والبدو لون نحاسى ، يشبهون الأحباش فى هيئة أجسامهم وملابسهم ، وهم مسلمون على مذهب ابن مالك . أما الجبليون فهم وثنيون يعبدون الأشجار ، وهم من جهلهم فى ليل لائل لا يكادون يميزون بين الأرض والسماء .

« ومن عاداتهم أنهم عند الغزو تتعالى صيحاتهم الخادة ، ويرجعون فى المعارك ، وتصحبهم نساؤهم فى الحروب لحمل الماء والزاد . وهم يبيعون أسراهم ، ولا يهاجمون فى الليل أحدا . وفى النهار شجعان مغامرون لا يرحمون ، يسرق بعضهم بعضا محاصيل الذرة والنساء والأطفال يتجرون فيها . وقد أعلن سمو الوالى فى كل مكان تحريم الغزوة ...

« ومن فازوغلى ذهب الوالى الى فازانجورو ثم هبط من جبال فازانجورو فى ٣١ يناير الى السهل حيث يصب خور العادى فى النيل الأزرق ، وقد اختار هذا الموقع لإنشاء مدينة جديدة .

« وأرض سنار غاية فى الخصب والجودة . . وان تكن الزراعة فيها لا تزال مهمة كل الاهمال . وقد توجد فى دنقلة بعض الآلات الزراعية ، ولكن فى البلاد الواقعة فوق هذه المنطقة يكتفى الزراعة باثارة الأرض بقطع خشبية غالظة . وقد وزع الوالى مائة فدان من الأرض علاوة على أجرهم الثابت على المهندسين المصريين الذين اشتغلوا فى ريف مصر وصعيدها وخبروا الزراعات المختلفة ، وقدم لهم الآلات والحيوانات الضرورية ، ثم ألحق بكل منهم طائفة من شباب كل اقليم سودانى ، ليتعلموا فى كنفهم شؤون الزراعة ، وأعفاهم من الضرائب خمسة أعوام . ولاشك أن هذه المزارع النموذجية سيعم نفعها وسيكون أهم ما ينبت فيها قصب السكر والقطن والنيلة ...

« ثم جمع الوالى بعد ذلك حوله بعض كبار المشايخ وخلع عليهم الخلع وخطب فيهم ونصحهم ان يقتدوا بالشعوب الأخرى التى كانت متوحشة ثم تمدنت وانتقلت من حالة الخشونة والجهل الى حالة الألس والمعرفة .

« أبهر الوالى فى خطابه فأعلن جميع المشايخ على الفور رغبتهم فى ارسال أبنائهم الى مصر ، وكان أكبرهم الشيخ عبد القادر لا ولد له فما عثم أن التمس ارسال ابن أخته .

« وأعلن الوالى حرية تجارة النيلة التى يغزر زرعها فى مديريات دنقلة وبربر وأمر الحاكم العام بتقديم الآلات اللازمة وكل ما لا بد منه لتقدم هذه الزراعة .

ثم قفل راجعا فى ٣٠ ذى العقدة (١١ فبراير) وعاد الى القاهرة فى ١٤ مارس سنة ٣٩ . . . »

أحمد باشا أبو ودان ^(١) (١٨٣٩ — ١٨٤٤) . وطد أحمد باشا الأمن فى ربوع السودان ونظم الدواوين والادارة وعمل على ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وشجع الملاحة وبنى سفنا كثيرة كانت نواة البحرية التجارية فى السودان . ومن أكبر مآثره احتلال اقليم التاكة فى سنة ١٨٤٠ وتوسيع الفتوحات المصرية فى السودان الشرقى ، وقد قصد بجيشه بلاد الخلائقة وكانت اقامتهم على نهر القاش فدانوا له بالطاعة وأمر عليهم محمد إيلَه . فلما رأت قبيلة الهدندوة ذلك ، وهى قبيلة ذات بأس وعدد وشحن على الخلائقة ، تمردت عليه وجمعت جموعها شمالى كسلا فى غابتي وهياى والكلتياب فحول أحمد باشا مجرى القاش فعطشوا ويس الزرع والشجر فأشعل النار فى الغابتين فدعروا فلحق بهم وأعمل فيهم القتل وأسر شيخهم فدانوا له بالطاعة وأخذ منهم الجزية .

(١) ذكر نعوم شقير بك فى « تاريخ السودان » ان رحلة محمد على حدثت فى أيام أحمد باشا أبو ودان أى فى المدة من ١٥ أكتوبر سنة ٣٩ الى ١٤ مارس ١٩٤٠ والحقيقة أنها حدثت فى سنتى ٣٨ و ٣٩ كما ذكرنا .

وعاد أحمد باشا الى الخرطوم بعد أن ولى مديرا على كسله ثم أرسل البكباشى الياس أفندى الى بنى عامر فقاتلهم وأخضعهم وضرب عليهم الجزية .

وبعد فتح التاكه قسم السودان الى سبع مديريات : فازوغلى وسنار والخرطوم وكسله وبربر ودقطة وكردفان .

أحمد باشا المنكلى (١٨٤٤ - ١٨٤٥) — قال نعوم شقير انه لم يمكث الا قليلا بالخرطوم حتى عاد أهل التاكه الى الثورة فجرد جيشا لمحاربتهم وسار لقتالهم ومعه الأرباب محمد دفع الله والشيخ عبد القادر والشيخ أحمد أبو سن كبير الشكرية فأسر رؤوس العصاة وعاد بهم الى الخرطوم فضرب رقابهم ، وفي أواخر سنة ١٩٤٥ عاد الى مصر ومعه الأرباب محمد دفع الله والشيخ عبد القادر الزين فأكرمهما محمد على وأعجب بذكاء الشيخ عبد القادر وفصاحته وقال « ماكنت أظن أن بلادا ليس فيها شيء من أسباب التمدن والتهذيب كبلاد السودان يخرج منها مثل هذا الرجل » .

عبد اللطيف باشا (١٨٥٠ - ١٨٥١) — عمل على اصلاح الادارة التى اختلت فى عهد سلفه خالد باشا فأزال المظالم ونشر العدل وهو الذى جدد ديوان الحكمدارية أو سرايها فى الخرطوم فبقى الى الثورة المهدية وأنشأ مدرسة أميرية برئاسة رفاعة بك الطهطاوى ويومى بك اللذين تفاهما عباس باشا وقلد الشيخ عبد القادر وظيفة معاون الحكمدارية مع مشيخة مشايخ عموم الجزيرة .

على باشا شركس (١٨٥٥ - ١٨٥٧) — أهم حوادث ذلك العهد اثنتان الأولى انتشار الهواء الأصفر وموت خلق كثير منهم الشيخ عبد القادر شيخ مشايخ الخرطوم وسنار وقد خلفه ابنه الزبير فبقى فى الخرطوم زمانا ثم ذهب الى مصر فعين معاونا فى نظارة الداخلية .

والثانية زيارة سعيد باشا للسودان وقد أعلن سعيد باشا رغبته في ترك السودان ولكن السودانيين خشوا مغبة الترك وعودة الفوضى الى البلاد فحاولوا دون تحقيق هذه الفكرة الشاطة واكتفوا بالمطالبة بتحقيق بعض الاصلاحات العاجلة . وقد أنقص الوالى الضرائب وأنفذ اجراءات كثيرة مطابقة لرغبات السكان وكان من أهم ما قام به تعيين أراكيل بك نوربار حاكما للسودان (١٨٥٧ - ١٨٥٩) ولاشك أن تعيين مسيحي في ذلك المنصب دليل على روح التسامح عند الوالى وتقديره لما اشتهر به أراكيل من حزم وعدل وكفاءة في الادارة وتصريف الأمور وقد تجلت هذه الصفات والمواهب حين همت طائفة من السكان بالثورة على هذا التعيين وسرعان ما انتادت له الأحوال واستقرت .

الكتاب الثاني

السودان في عصر اسماعيل

الفصل الثالث

السودان من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٧

كان ابراهيم يقول بعد تفكك الامبراطورية المصرية في سنة ١٨٤١ ان عظمة مصر الحقيقية وميدان توسعها في السودان وكان نوبار باشا كبير وزراء اسماعيل أول من آمن بهذه الفكرة ونصح الوالى بنبذ كل فكرة توسعية ناحية الشام على أن تكون مهمة مصر الكبرى وغايتها الأولى نشر الحضارة في أفريقيا . (١)

جعل اسماعيل هذه الفكرة محور سياسته وقطب الرchy فيها سيما وأن مصر كانت دولة أفريقية . وغير خاف أن الهمجية وعاداتها كانت سائدة في القارة السوداء حتى تسرب اليها تفوذ العرب والاسلام قبل نزوح الأوربيين اليها بزمن حاملا لواء مدنية عالية .

وقد كان الاحتلال الرومانى بدء اجتذاب العرب في أفريقيا . وفي أوائل القرن الثانى الميلادى كانت مصر ومراكش وجميع البلاد الواقعة على الساحل في شمال أفريقيا واقعة في قبضة الغزاة المسلمين الذين نشروا في ربوعها حياة جديدة زراعية وتجارية وأدبية وأسسوا دولاقوية وعواصم

(١) مذكرات نوبار باشا المحفوظة في باريس في خزانة الأسرة

حضارة زاهية زاهرة في القاهرة وقيروان وفاس . وأوغل العرب
النازحون تدريجيا في داخل أفريقيا ، في جميع المناطق التي يستطيع أن
يعيش فيها الجمل وينعم .

نزع العرب الرحل من وادي النيل الأعلى أو من سواحل البحر
الأحمر وأوطنوا السودان والبلاد التي يسقيها مجرى النيجر الأعلى وأسسوا
على ساحل أفريقيا الشرقي مقدشو وقيلوه وبراوة وميلندة ومونباسة .
وامتد الاسلام الى زنجبار وجزء من الحبشة وهرر وبلاد الصومال
وكردفان ودار فور ووداي وقانم وسكوتة وباجرمه وبلاد أخرى كثيرة .
وكان النفوذ العربي الاسلامي قبيل تقسيم أفريقيا ، في حوالى
سنة ١٨٨٠ ينتشر رويدا في قلب أوغندة والقارة السوداء .

١ — السودان من سنة ١٨٦٣ لغاية ١٨٧٧ :

موسى باشا حمدى (١٨٦٢ — ١٨٦٥) .

كان موسى باشا حاكم السودان وقت ولاية اسماعيل (١٨٦٣) . وقد
كان ذا خبرة طويلة بشؤون البلاد وكان يريد وضع حد لشكاية السكان
وجفوتهم من جراء فداحة الضرائب وعلى الأخص الطريقة العسوف التي
يستعملها الباشبوزق في جبايتها وهم جنود السلطة غير النظاميون وعمالها .
وقد أصدر قرارات تحدد مقدار كل ضريبة في سجلات الحكومة وسلم
دافعى الضرائب دفاتر أو سراكى يقيد فيها الموظف المختص كل مبلغ يدفع
من أصل المبلغ الموزع على ثلاثة أقساط في العام . وعين من السكان
رؤساء ووكلاء مراكز .

جعفر باشا مظهر (١٨٦٦ — ١٨٧١) :

أعقب جعفر باشا مظهر جعفر باشا صادق الذى كان حاكما للسودان
في سنة ١٨٦٥ . ومن أهم أعماله انشاء المحاكم والمدارس وتحسين ترسانة

الخرطوم . وكانت سياسته في مجموعها سياسة اصلاحية . وهو الذي
أحمد ثورة الجنود في كسلا التي ابتدأت في عهد حمدي باشا سنة ١٨٦٥ ،
وكان أكبر عون له في ذلك آدم بك المشهور الذي صار فيما بعد باشا
وقائد الجيوش المصرية في السودان .

وآدم باشا عربي سوداني مسقط رأسه في كردفان وفي رواية زنجي
من الدنكا ، وقد تلقى العلم صغيرا في مصر ، وصحب ابراهيم باشا في
حروبه في الشام . وفيها أظهر شجاعة نادرة وكفاءة ممتازة . وقد ذكر
الخديوى اسماعيل كل ذلك لرفيق أبيه القديم فأجزل له من العطاء والرتب
واستمرت بذلك تقاليد مشاركة السودانيين في الحكم مع المصريين .
وكان في ذلك الوقت سوداني آخر ، حسين باشا خليفة ، حاكما على
مديرتي بربر ودقنلة .

اسماعيل باشا أيوب (١٨٧٣ - ١٨٧٧) :

من سنة ١٨٧١ لغاية ١٨٧٣ كان ممتاز باشا حاكما للسودان . وهو
شركسي على الفطنة محب للاصلاح . وحسبه انه أول من أدخل زراعة
القطن المصري في السودان وعنى بصناعاته ولكن تقارير وصلت الى
القاهرة تتهمه بالرشوة فألقى القبض عليه وحقق معه وظل في سجنه
بالخرطوم الى أن مات سنة ١٨٧٥

كان خلفه اسماعيل باشا أيوب أحسن منه حظا . كتب السير
صاموئيل بيكر في أثناء رحلة العودة من السودان في يولية ١٨٧٣ يقول :
« لقد أدخل اسماعيل باشا تحسينات كبيرة في مدينة الخرطوم . وهو الذي
أكمل بناء مستشفى الحكومة الذي بدأه سلفه ممتاز باشا ، وهو شركسي
مثله . وهو مثله أيضا في قوة ذكائه . وبفضل عنايته تحولت أراض
واسعة جرداء الى حديقة عامة تصدح فيها كل مساء الموسيقى العسكرية .
» وفي أيامه أيضا بدئت أعمال الري بواسطة البخار على الضفة الشمالية
من النيل لزراعة القطن .

« وقد قضينا أياما في الخرطوم ثم ودعنا صديقنا الجليل اسماعيل باشا أيوب وسافرنا الى مصر في باخرة .

« وقد تركت لاسماعيل باشا غلامى سعد وبلال لينشئهما تنشئة موسيقية أو عسكرية ، وكانت الأخيرة أقرب الى مشتهاهما . وكانت في الخرطوم في ذلك الوقت مدرسة لتعليم أذكى الشبان السود الذين يصير من الميسور تحريرهم من تجار الرقيق .

« ولما بلغنا بربرا وجدت تحسنا ظاهرا في حالة البلاد اذ بدأ العرب في اعادة بناء سواقيهم على ضفاف النهر الخصبة . وتلك احدى نتائج اصلاح حكيم قام به الخديوى : وهو تقسيم السودان الى مديريات يحكم كل مديرية مدير مسئول لا يخضع ثمت للحاكم العام الذى كان يقيم في بلد قصى كالخرطوم (١) » .

وكتب مسيو جيغلر ، مدير البرق بالخرطوم ، يقول :

« لقد عاد اسماعيل باشا أيوب من دارفور من شهر مضى بعد غيبة عامين . وقد كان استقباله عظيما . وهو محبوب جدا في جميع البلاد التى يحكمها بحزم وعدل . وقد وجدت في الخرطوم تحسينات عظيمة وفتحت فيها شوارع واسعة فسيحة وأصبحت المدينة أكثر بهاء ، وأهم من ذلك ، أصبحت مصحة بعد أن كانت كثيرة الأوباء (٢) » .

وكتب أحد قناصل فرانس قديما بالخرطوم يقول :

« انه محبوب جدا في السودان حيث بدأ ينشئ مزارع قطن ونيلة ويعدل نظام الضرائب بمنع مشايخ العرب من جبايتها وايجاد نوع من الرقابة لا يزال باقيا الى اليوم (٣) » .

(١) صموئيل بيكر (اسماعيلية) فى مجلدين بالانكليزية . انظر الجزء الأول ص ٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٢) Douglas Murray and Silva White. Sir Samuel Baker. A Memoir (٢) من جيغلر الى صاموئيل بيكر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٨٧٦

(٣) Louis Vossion. Khartoum et le Soudan d'Egypte. Nouvelle Revue Mars, 1883

وقد لعبت تجارة الرقيق في عهد ذلك الحاكم كما لعبت في عهد جميع الحكام السابقين واللاحقين دورا كبيرا في تاريخ السودان . وكانت أهم مراكز هذه التجارة في أقاليم كردفان وبحر الغزال ودارفور الجنوبية النائية . وكانت دارفور في سنة ١٨٧٤ لارقابة لمصر عليها فكان لا بد من اخضاعها لسلطانها قبل أن يسيطر عليها تجار الرقيق الذين كانوا بفضل ثروتهم وعصاباتهم المسلحة الأجيرة سادة أفريقيا الوسطى وخطرا يهدد السيادة المصرية الفعلية على هذه الأقطار .

ومنذ سنة ١٨٦٩ فقط بدأت مصر تنظر الى النخاسة والنخاسين كخطر سياسى تخشاه ولكنها كانت لا تريد استعمال العنف لمحاربة النخاسة الا عند الضرورة القصوى على أن يكون ذلك بمنتهى الحكمة والمصانة حتى لا تثار ثائرة المصالح المختلفة المرتبطة بهذه التجارة المشروعة القديمة .

وقد بلغ من مهارة حكام السودان المصريين أنهم كانوا عند ضرورة الالتجاء الى القوة ضد النخاسين يدفعون بعضهم الى مهاجمة البعض ويؤكدون بذلك ، دون تضحية ، سلطانهم عليهم .

وهذا ما حدث في سنة ١٨٦٩ عينا فان نخاسى بحر الغزال قد أحسوا بقوتهم وارانوا تحدى الحكومة المصرية فامتنعوا عن دفع المبلغ السنوى المتعاقد عليه . وكان على رأس أولئك النخاسين العصاة زبير رحمت الذى ذاع صيته فى أرجاء السودان وكان فى الواقع أكبر شخصية سودانية فى القرن التاسع عشر .

زبير رحمت من سلالة العباسيين الذين نزحوا من بغداد الى مصر فأعلى النيل على أثر غزو التتر فى سنة ١٢٧٨ هجرية . وكان متصفا بالذكاء والفطنة والشجاعة والاقدام فساعده هذه الصفات ، وكان وكيلا فى بحر الغزال لعلى عمورى التاجر بالصعيد ، على أن يصبح فى سنوات

قلائل ملكا غير متوج له قصر وجيش وحصون وزرايب في طول خط
أعلى النيل وترسانة وسفن وثروة ضخمة .

وكان الخديوى اسماعيل ألب عليه في سنة ١٨٦٩ بلال أحد النخاسين
وعينه مديرا لبحر الغزال ليوطد فيها سلطته المزعزعة ويحتل دارفور
بعد ذلك ولكن زيير أوقع بلالا في كمين وقتله ومزق الحملة التي كان
على رأسها شر ممزق .

وفي أثناء ذلك قامت أسباب نزاع وعراك بين السلطان ابراهيم
سلطان دارفور ورحمت زيير الذي بدأت قوته المتزايدة تقلقه وتخيفه .
فما كان من الزيير الا أن أخذ يعد العدة لغزو دارفور من الجنوب ويعمل
على بسط سلطانه ونفوذه بطريقة لا تتلاءم مع مصالح مصر .

وكان اسماعيل باشا أيوب يعلم ذلك ويرقب الحوادث فشرع من ناحيته
يتأهب لغزو دارفور من الشرق على أن يترك زيير يغزوها لحساب مصر .
وكان الزيير قد استولى فعلا على بحر الغزال وعلى شاكه وهى القسم
الجنوبى من دارفور فما كان من الخديوى الا أن بادر بتعيينه حاكما على
البلاد التي فتحها وأمره باتمام فتح دارفور بالتعاون التام مع أيوب باشا .

وما عثم الزيير أن كتب له النصر في دارفور في سنة ١٨٧٤ على أثر
معركة حاسمة قتل فيها السلطان ابراهيم واثنان من ولده وصارت
دارفور كلها في قبضة المصريين . عندئذ أنعم الخديوى برتبة الباشوية
على الزيير الذى لم يرض بها اذ كان يطمع بحق في وظيفة الحاكم العام
للمديرية الجديدة .

لذلك قرر الزيير الذهاب الى القاهرة ليرفع ظلامته الى الخديوى
شخصيا . وقد حل محله ابنه سليمان في أثناء غيبته التي طال أمدها على
غير انتظار . ذلك لأن الخديوى تذرع بكل الوسائل لابقائه فلاينه
وجر له الوعود .

وكان أول أثر لاحتلال المصريين دارفور ودخول قواتهم العسكرية فيها انتشار الأمن والنظام في ربوعها . أنشأ اسماعيل أيوب في مختلف أصقاع السودان مراكز صحية علاجية منتشرة من البحر الأحمر الى النيل ، بين سواكن وبربر ، ومن النيل الى حدود واداي وفي دار فريت بين الخرطوم ودارفور .

* * *

يبدو مما تقدم جليا أن السودان في عهد الادارة المصرية منذ عهد محمد علي كان في تقدم مستمر على الرغم من جميع الأخطاء والمصاعب التي لا محيص عنها في عصر انتقال وتجارب وتكاليف توضع فيه الأسس الأولى للنظام والعمران ، في عصر يعتبر بحق أشق مرحلة من مراحل الانشاء . وقد حدثت في جميع الميادين اصلاحات كبرى أو محاولات اصلاحية واسعة كان لها أثر كبير عاجل أو آجل في الحياة العامة . وقامت المدن واتسعت وساد « السلم المصرى » في كل مكان . ورجعت الصحراء والقوى الرجعية المضطربة القهقرى أمام التوسع المصرى . وعلى الرغم من كثرة النفقات التي يتطلبها الفتح والتنظيم كان السودان خاليا من الديون تفى ميزانيته بحاجاته . كتب المالى الشهير (كيف) ، الذى أرسل الى مصر لبحث حالتها المالية ، في تقريره الذى صدر سنة ١٨٧٦ يقول : « ان المعلومات التى استخلصناها تدل على أن السودان بلد غنى بأرضه وسكانه وقمحه . ويتبين من الاحصاءات الرسمية انه بعد خصم تكاليف حملة دارفور وحملة البحيرات الكبرى يبلغ الفائض فى الخزانة مائة وخمسين ألفا من الجنيهات هى مقدار الدخل » . والواقع أن الاختلال المالى كان جرثومة فى البحيرات الاستوائية (حملة بيكر ١٨٧٠ - ١٨٧٤) ، ثم استفحل فيما بعد فى دارفور (ادارة غردون ١٨٧٧ - ١٨٧٩) وكانت السياسة الانجليزية هى القاضية على معظم النتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى حصل عليها الحكم المصرى بكل مشقة فى مسافة نصف قرن وأكثر .

الفصل الرابع

امتداد السودان إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي

السومال وهرر

(١٨٧٠ - ١٨٨٠)

ابتداء من سنة ١٨٦٥ أخذ اسماعيل يتبع سياسة إيجابية في البحر الأحمر ليضمن لمصر السيادة التامة على الساحل الأفريقي لذلك البحر الذي كانت تركيا تهيمن على ساحله الأسيوي .

وكانت الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف هي تنازل الباب العالي لوالى مصر عن ميناءى سواكن ومصوع .

في سنة ١٨٦٦ ، بتاريخ ٢٧ مايو ، صدر فرمان يمنح « الحكومة الوراثية في مصر وفي جميع الملحقات والأراضى التابعة لها وفي قائمقاميتى سواكن ومصوع » .

وما كادت تفتتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ وتظهر للعالم أهمية البحر الأحمر حتى كان اسماعيل قد مد سلطان مصر على سواحل البحر الأحمر الأفريقية وكان احتلال مين السومال المواجهة لعدن بصفة خاصة يقلق السياسة الانجليزية .

ظهرت آثار هذا القلق وبوادره في العلاقات الانجليزية المصرية منذ شق القناة : من ذلك ان عراكا نشب بين قبائل بلهار وبربرة على خليج عدن فذهب جمالى بك ليصلح بين الطرفين ويوطد السلام فما كان

من حاكم عدن القائد ادوارد راسيل بمجرد علمه بوصول جمالي بك في هذه الأصقاع الا أن كتب اليه يسأله عن سبب مجيئه وعما اذا لم يكن الدافع له فكرة الفتح والاستيلاء (أبريل سنة ١٨٧٠)

وقد وجه شريف باشا وزير الخارجية المصرية بهذه المناسبة ، الى قنصل انجلترا العام ، بتاريخ أول يونية سنة ١٨٧٠ ، خطابا يؤكد فيه حقوق مصر ، قال فيه : « ان الأراضي المذكورة ليست مستقلة ، انها تظل كما كانت دائما عثمانية . وهي ضمن البلاد التي تنازل عنها الباب العالي للحكومة المصرية بمقتضى فرمان سلطانى نص فيه على مديريات مصوع وسواكن وملحقتهما . على أن مصر لاتزال تدفع جزية سنوية مقابل ذلك .

« فلا يسع الحكومة المصرية مطلقا أن تترك الحقوق الثابتة التي لها على هذه البلاد (١) » .

حقيقة الأمر ان انجلترا كانت تريد أن تعقد مع قبائل السومال كما عقدت من قبل مع قبائل عدن معاهدات تجارية وأن توجد معها علاقات وارتباطات تجذبها في دائرة نفوذها .

ولكن اسماعيل لم يكن غافلا . اذ كان أسطوله في البحر الأحمر بقيادة جمالي بك مكونا من ثمان سفن ، وكانت محطات الأسطول في بورسعيد والاسماعيلية والسويس وجميع الساحل الافريقى لغاية أقصى نقطة في شرقى خليج عدن .

وفي يونية سنة ١٨٧٠ عين ممتاز باشا حاكما عاما على جميع الساحل الأفريقى من السويس الى جردفواى . (مردفواى؟؟؟)
ولاشك أن وجود سلطات مصرية في هذه الأرجاء كان عاملا في ايجاد

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية مجلد ٣١٨٦ .

النظام ووضع حد للحروب المستمرة بين القبائل وما الى ذلك من عادات
همجية كسرقة الأطفال لبيعها أو بيع الأطفال لشراء البقر .

ولم تمض سنوات قلائل حتى ظهرت آثار المدنية المصرية في تلك الأقطار
النائية وأخذت مدينة بربرة في بلاد السومال منذ سنة ١٨٧٣ تحيا حياة
جديدة وتنعم بالسلم والأمن بعد حياة الفوضى والنهب والسلب والقتل .
كتب الكولونيل استانتون من الاسكندرية بتاريخ ١٥ سبتمبر
سنة ١٨٧٤ الى وزير الخارجية الانجليزية يقول :

« لعل مولاي يسمح لى بأن أقرر أن ايجاد ادارة منتظمة على ساحل
السومال تقضى على أسباب النزاع الداخلية بين القبائل وعلى المعارك التي
تعطل التجارة في هذه الأرجاء خير لنا ولأملأنا في عدن من معاهداتنا
التجارية مع مشايخ بربرة وزيلع وتاجورة (١) » .

وقد تنازل الباب العالي لمصر عن زيلع في يونية سنة ١٨٧٥ مقابل
دفع ١٥٠٠ جنيه تركى سنويا فأخذ اسماعيل ينشئ في تارجورة وغيرها
حكومات تتصل بسكان البلاد الداخلة وتفتح الطرق للتجارة .

كتب الضابط وود الى السير اليوت سفير إنجلترا بالآستانة في
٦ أغسطس سنة ١٨٧٥ يقول : « ان التنازل عن ميناء زيلع والاستيلاء
على بربرة يجعلان ساحل البحر الأحمر الغربى كله في قبضة مصر ، ولا ريب
أن المناطق التي كانت من قبل مستوحشة لا يستأنس بها أخذ المصريون
يصلونها عاجلا بالعالم المتمدين ، وقد اختصر « التلغراف » بينها وبين
سواكن زهاء نصف البحر الأحمر الجنوبى ، ومن السهل الاتصال بهذا
الميناء من أى نواحي الساحل اذ يوجد في كل قرية موظف مصرى ومعه
طائفة من الجند لحفظ النظام ويوجد بريد شهرى منتظم بين السويس
ومضوع تحمله سفن بخارية تجرى بالقرب من الساحل الغربى بين

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٧٨ . مجلد ٣١٨٧ .

الصخور ، وكثيرا ما تلمح هذه السفن اشارة الاستغاثة » .
وقد ختم كلمته بتعديد خدمات السلطات المصرية في البحر الأحمر
للملاحة والمدنية (١) .

كان هدف اسماعيل العام التقدم في الساحل والايفال في داخل البلاد
في وقت واحد مع تدعيم احتلاله بتنفيذ سياسة اصلاحية واسعة وهذا
ما حدا به بمجرد احتلال هرر في سنة ١٨٧٥ — مما سبب فيه فيما بعد —
الى التعجيل باتمام الاستيلاء على ساحل السومال صوب المحيط الهندي
لتحقيق مشروع عاجل يتصل اتصالا كليا بالمشروع العام : امتلاك منفذ
جهة الشرق في موازاة خط الاستواء لانشاء مواصلات مع المديریات
الاستوائية التي تم فتحها ، مواصلات أسهل وأقصر من مواصلات النيل
واقامة سور امبراطوريته في أقصى الجنوب الشرقي على خط يصل بحيرة
فكتوريا بساحل أفريقيا الشرقية في موباسا .

وهذا المشروع الضخم ستعمل انجلترا على احباطه بكل الوسائل
لتقوم هي بتنفيذه فيما بعد .

والواقع أن التفكير في المشروع يرجع الى سنة ١٨٧١ أى منذ الشروع
في بسط نفوذ مصر لغاية خط الاستواء والبحيرات وكانت آخر محاولة
في تنفيذه في سنة ١٨٧٦

ما كاد اسماعيل يكلف صموئيل بيكر (فبراير ١٨٧٠) بقيادة حملة
أفريقيا الوسطى حتى أعد مشروعه الذي نحن بصددده في القاهرة فكان
خط السير المرسوم للكولونيل الأمريكى بيردى Purdy النزول في
موباسا والوصول منها الى بحيرة فكتوريا من الطريق الذي يمر بين جبلى
كينيا وكيليمانجارو .

ولأجل اخفاء الغرض الحقيقى من المشروع جرت اشاعة في سنة ١٨٧١

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٧٨ • مجلد ٣١٨٨ •

ان كارثة حلت بتجريدة صموئيل بيكر وان الحملة المرسله لا تقاذه يجب أن تدخل أفريقيا من نقطة قريبة من زنجبار .

روى بونولابك في مؤلفه (مصر والجغرافيا) : « ان الضباط والجنود والسفن والمؤن كانت كلها معدة . ولكن أحداثا سياسية طارئة حالت دون تنفيذ هذا المشروع » .

وكان اسماعيل سلم الكولونيل بيردى خطابا يشتمل على تعليماته ليفتحه عند وصوله الى بلاد كيليا ، أوصاه فيه بأن ينشئ نقطة عسكرية في مناطق جبال كيليا وأن يعمل « كمن يريد الإقامة والتوطن وأن يتبع مع تجار العاج والرقيق سياسة حكيمة معتدلة لأن الشعوب المحلية يجب أن تفهم أن مهمتنا لا يربطها بمهمة أولئك التجار أى غرض مشترك ، والتجار يجب أن يفهموا أنك لا تذهب للاضرار بمصالحهم » .

وقد خلاص اسماعيل فكرته العظيمة التي كانت محور سياسته الافريقية بقوله : « يجب على شعوب مناطق منابع النيل أن يكونوا من اليوم أصدقاء وحلفاء خديوى مصر » .

ومعلوم أن جبل كيليا نجارو وكينيا من أعلا جبال أفريقيا وأجملها وأطيها مقاما للأوربيين وهما الآن في حوزة انجلترا وكان أولهما في أفريقيا الشرقية الألمانية . .

وكان من المقرر انشاء خط على الساحل بواسطة البواخر من مصوع الى مونيابه وخط آخر خلاف خط مونيابه يمتد من مين الساحل الشمالى (خليج عدن) بربرة وزيلع الى هرر فشوا فالجالا فالكافا حتى منابع النيل .

ويظهر أنه لما حيل بينه وبين مشروعه فى سنة ١٨٧١ فضل اسماعيل التريث حتى حل غردون محل بيكر مأمورا لمديرية خط الاستواء فى سنة ١٨٧٤ واتفق مع غردون على تنفيذ مشروعه من جديد وارتأى أن

يكل رئاسة الحملة هذه المرة الى انجليزى ، ماك كيلوب باشا ، رئيس مصلحة المنارات ، بدلا من أمريكى ، عل انجلترا تسكن اليه وتهدا نائرة أطماعها .

على أن ذلك لم يمنع اسماعيل من مراقبة ماك كيلوب باشا بواسطة شاييه لونج الأمريكى الذى أشركه معه فى الحملة وبواسطة كبار القواد والمهندسين المصريين أمثال رضوان باشا حاكم بربرة الذى كان قائدا لمركبين حربيين وجمالى باشا وعبد الرزاق نظمى وحسن واصف وغيرهم . وقد وصلت الحملة بربرة فى أواخر سبتمبر ثم اتجهت الى رأس حافون حيث وصلت فى ٥ أكتوبر (سنة ١٨٧٥) ، وفى اليوم التالى رفعت الراية المصرية على المدينة فأظهر الأهالى اغتباطهم بحكومة « السلطان اسماعيل » وقد استقبلهم هناك عم السلطان بتلك الجهة وقدم فروض الطاعة . ومن هناك ساروا الى براوة فقدم لهم أميرها كل مساعدة ، وقد وصولوا بعد ذلك الى قسمايو التى سميت بورت اسماعيل واحتلوا تلك الجهة بعد طرد الحامية التى كانت فيها من قبل سلطان زنجبار ثم بلغوا نهر الجب فى ٢٧ أكتوبر وأخذ حسن واصف فى اكتشاف ما وراء النهر باعتباره جزءا من بلاد السومال ورسم خريطة للنهر .

جاء فى ملحق تقرير « عن حوادث مأمورية سواحل أفريقيا الشرقية مقدم من عبد الرزاق بك رئيس أركان حرب المأمورية وناظر المدرسة الحربية » مؤرخ فى ٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ هـ (٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥) ، ثلاث وقائع هامة مرتبطة بعضها ببعض : الأولى أن ماك كيلوب باشا وفريد ريجو باشا والكولونيل ورد بك قاموا على رأس قوة لاستكشاف جهة لامو وفرموزة « — لامو وجزيرة فورموزة فى طريق موباسة — وأن أحد أمراء جزر القومور « أخبر بوجود معدن فحم حجرى ونحاس غربى موباسة وأن أهالى تلك الجهة يودون التبعية للحكومة المصرية » .

والثانية أن الأمير محمد نجل السلطان عبد الله سلطان جزيرة جوهنة
والأمير محمد نجل السلطان عبد الرحمن من جزيرة حنزوان ومعه كتاب من
سلطان جزيرة القومور الكبرى عن رغبتهم التتبع للحكومة المصرية ،
وكذا جزيرة مِهْلَة وبندر منياص « وصلوا قسمايو بقصد التوجه الى
المحروسة في ظل الحكومة الخديوية » .

وهذه الجزائر المختلفة تسمى جزائر القومور (Comore) وهى واقعة
في الشمال الغربى من جزيرة مدغشقر .

وقد روى شاييه لونج في كتابه (حياى فى أربع قارات) أن
سيد على أخ السلطان عبد الله الذى كان حاكما على جزر القومور جاء
يقدم الى مصر التاج الذى اغتصبه عبد الله وأن هذه الجزر قد وضعت
فيما بعد تحت حماية فرنسا وصار الأمير على سلطانا على جزيرة قومور
الكبرى .

ولاشك أن هذه الواقعة تبين الى أى حد بلغ نفوذ مصر الأدبى
والسياسى فى أفريقيا خصوصا فى الأصقاع العربية .

أما الواقعة الثالثة فهى وصول كتاب من قومندان براوة يقول :
« أنه بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥ وصلت سفينة حربية انجليزية بالقرب
من براوة وان قومندان السفينة يصحبه أحد القناصل الانجليز وترجمان
وبعض الجنود الانجليز أرادوا النزول الى البر ولكن اليوزباشى قومندان
براوة أفهمهم أنه لا يستطيع الاذن لهم بانزال جنود مسلحين على أرض
تحتلها القوات المصرية » وانه بتاريخ أول ديسمبر سلم أحد ضباط
السفينة خطابا الى اليوزباشى يبلغه فيه « انه لم يُمنع قط من قبل من انزال
جنود مسلحين فى هذه المناطق » فرد اليوزباشى « أن هذه البلاد
أصبحت تابعة لمصر » عندئذ غادرت السفينة براوة قاصدة زنجبار .
وجاء فى الختام « ان هذه السفينة كانت مكلفة بقمع تجارة الرقيق على
سواحل أفريقيا الشرقية » .

والواقع أن براوة وقسمايو كانتا تابعتين اسما لسلطان زنجبار الذي احتج على احتلال مصر وقد بادرت انجلترا بتأييده والتدخل في القاهرة ونجحت في حمل اسماعيل على ارجاع حملته .

اضطرت القوات المصرية الى الانسحاب دون أن تتمكن من وصل هذه الأقطار بالبحيرات وتدعيم نفوذ مصر في جميع مناطق السومال . وقد قام رؤساء الحملة ومهندسوها وبالأخص عبد الرزاق بك بأعمال جليلة في أمد قصير .

كتب رضوان باشا الى مهردار الخديوى في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٢ هـ (٢٨ نوفمبر سنة ٧٥) مشيرا الى هذه الأعمال في منطقة نهر الجب فذكر انشاء بستان مساحته فدان وقال ان الأشجار كثيرة على ضفاف النهر وأن خشبها يشبه الخشب الذي يرد من تركيا وطلب ارسال حطابين ونجارين وبنائين لتشييد بيوت من الحجر .

وفي ١٤ نوفمبر استقبل ماك كيلوب في قسمايو ٢٠٠ من عقال وسكان أوجادين الذين أظهروا اغتباطهم وفرحهم بالحاق بلادهم بالحكومة المصرية . وفي اليوم التالى وصل من سكان الجب وبرأوة خطاب ممضى من عثمان شيغو وعلى القاضى والحاج محمد بن عبد القادر ومحمد بشير يقولون فيه انهم كانوا منذ ثمانية أعوام في نزاع مستمر مع قبائل كبلالة وهرات وانهم يريدون الآن أن يعيشوا معهم على سلم وصفاء كاخوة . وفي الغد (١٦ نوفمبر) اجتمع على ظهر الباخرة محمد على عقال وشيوخ قبائل تونة وكبلالة وهرات وبرأوة والجزر التابعة لتونة . روى عبد الرزاق نظمى في يومياته : « وقد أصلحنا بينهم وأقسموا جميعا على المصحف والسيف أن يظلوا متحدين وأن لا يهاجم بعضهم بعضا وأن يظل كل فريق منهم في دياره يعمل على رفاهيتها وزراعة أرضها في ظل الحكومة الخديوية . وقد حلفت هذه اليمين بحضورنا أمام

ماك كيلوب ورضوان باشا وعلى بك شكرى قومندان المركب وآخرين
من الضباط » . (١)

وكتب ماك كيلوب باشا فى ١٤ ذى القعدة (١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٥)
يقول ان عبد الرزاق بك يطلب ثلثائة واثنى عشر رجلا من جميع الحرف
والمهن من أطباء ومهندسين ونجارين وزراع وخبازين وذكر أشياء
أخرى كثيرة لترقية المدائن .

هذه لمحة تكشف عن سياسة المصريين واتجاهاتهم العمرانية فى جميع
مناطق البحر الأحمر والمحيط الهندى .

ومعلوم أن سلطان زنجبار مدين لانجلترا بالتخلص من التبعية لامام مسقط ،
وكان الانجليز الآمرين الناهين فى الجيش والبريد وكان مثلهم يوحنا كيرك
مستشار السلطان برغش السياسى (١٨٧٠ - ١٨٧٨) . وبواسطة
زنجبار كانت انجلترا تريد الاحتفاظ بأفريقيا الشرقية فى دائرة نفوذها .
ابتدعت سيدة البحار وسيلة جديدة تساعد على انتهاج سياسة
تدخل فى بحار أفريقيا الشرقية . ذلك أنها تحت ستار « مصالح
الانسانية » أعلنت حربا لاهوادة فيها على تجارة الرقيق وأرغمت مصر
وزنجبار ، فى سبيل القضاء على هذه التجارة ، على قبول شروط
ومواثيق لاتتلاءم مع استقلالهما .

وقد فاتح السير اليوت سفير انجلترا فى الآستانة نوبار باشا أثناء
وجوده بهذه المدينة فى عقد اتفاقية لالغاء النخاسة ولكن وزير مصر
لم يوافق عليها خوفا من نتائجها واجتذاب « الزنابير الحمر الانجليزية الى
سواحل مصر وحصونها » .

ولكن انجلترا تمكنت فى النهاية من حمل اسماعيل فى ٤ أغسطس

(١) من يوميات عبدالرازق نظمى بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ (سجلات
عابدين) .

سنة ١٨٧٧ على توقيع اتفاقية الرقيق المشهورة . (١)

تقول المادة الرابعة من هذه الاتفاقية : « لأجل الوصول الى محاربة
تجارة العبيد أو الأحباش بطريقة فعالة ناجعة في البحر الأحمر توافق
الحكومة المصرية على أن تقوم الطرادات البريطانية بزيارة وتفتيش —
وعند الاقتضاء حجزها لتسليمها الى أقرب أو أنسب سلطة مصرية ،
لمحاكمتها — كل سفينة مصرية تضبط وهي تتجر بالعبيد السود أو الأحباش ،
وكذلك كل سفينة مصرية يرتاب في أنها مرصدة لهذه التجارة أو تكون
قد زاولتها في أثناء الرحلة التي حدث لقيانها فيها .

» ويجوز استعمال حق التفتيش أو الحجز في البحر الأحمر ، وخليج
عدن ، وعلى طول ساحل بلاد العرب وساحل أفريقيا الشرقية وفي مياه
مصر البحرية ومياه ملحقاتها . . . » .

ولأجل ضمان تنفيذ اتفاقية ٤ أغسطس الجديدة وقع اختيار وزير
بحرية إنجلترا على القبطان ملكولم الذي عين بمرسوم خديوى بتاريخ
أول يناير سنة ١٨٧٨ مديرا عاما لمصلحة الرقيق في البحر الأحمر . وكانت
له سلطات مدنية وقضائية ، وكان مقر عمله في مصوع .

وكان أول طلب له على أثر تعيينه ، باسم تنفيذ المعاهدة ، طرد حاكم
زيلع أبى بكر باشا ، بحجة أنه كان يشجع تجارة الرقيق . متجاهلا نفوذه
العظيم ومنزلته بين أبناء قومه وعشيرته من سكان هذه المناطق . ولذلك

(١) فى سنة ١٨٧٧ أمضت إنجلترا مع اسماعيل اتفاقيتين : الأولى بتاريخ
٤ أغسطس وهى خاصة بالرقيق والثانية بتاريخ ٧ سبتمبر وهى خاصة
باعتراض إنجلترا بسلطان الحكومة الخديوية على بلاد السومال لغاية رأس
حافون وبتعهد الخديوى بعدم التنازل لأية دولة أجنبية عن أية قطعة من هذه
البلاد وبتحويل الحكومة الانجليزية الحق فى تعيين مأمورى قنصليات فى جميع
المين والجهات الموجودة على ساحل البلاد المذكورة . وتوجد فى هذه المعاهدة
فى الشطر الأخير منها بنود خاصة بتجارة الرقيق .

اعترض غردون على هذا الطلب مراعاة لمصالح مصر التي ما كان في وسعها أن تحمد ثورة يثيرها أبو بكر في ذلك البلد القصي .

فلما رأى ملكوم أن غردون يقف في سبيله وإن الحكومة المصرية فطنت لأغراضه التي ترمى إلى الجرى على سياسة العنف والارهاق لبذر بذور الفتنة والاستياء في أقطار مصر النائية أظهر استعداداه للاستقالة منذ شهر مارس أى بعد ثلاثة أشهر من تولى وظيفته .

علم بذلك وزير خارجية إنجلترا فكتب إلى قنصلها في مصر فيفيان بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٨٧٨ يقول : « سيكون من دواعي الأسف البالغ أن يضطر ملكوم إلى التخلي عن منصبه إذ لا يخفى عليكم أن في وجود موظف ذي حزم وعزم لا يني ولا يكل في محاربة تجارة الرقيق الأمل الوحيد في القضاء عليها قضاء مبرما لاسيما في بلد تتغاضى فيه السلطات جميعا عن النخاسة والنخاسين ^(١) » .

وقد كانت الحكومة الانجليزية تميل بالطبع إلى التحويل من شأن النخاسة وانتشارها في البحر الأحمر وذلك على الرغم من أن القبطان ملكوم نفسه أعلن في تقرير له أن مجموع العبيد الذين يصدرون سنويا من الساحل الأفريقي إلى الساحل العربي لا يزيد عن ١٧٠٠ ، وهذا العدد أقل بمراحل من ٣٠,٠٠٠ وهو العدد الذي وضعه نائب القنصل وإيلد وتقدمت به الحكومة الانجليزية ^(٢) » .

أما فيما يتعلق بعزم ملكوم فقد كشف غردون عن مكنونهما . كتب فيفيان إلى حكومته بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٨ يقول : « إن الكولونيل غردون كان يخشى أن تؤدي كل محاولة لعمل دفعة واحدة بغير روية وأناة لتنفيذ المعاهدة إلى هدم كل عمله الشاق في السودان

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٨٤ مجلد ١٥١١ .

(٢) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٨٤ مجلد ١٥١١ . خطاب من

فيفيان إلى حكومته بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٨٧٨ .

ذلك العمل الذى ينشئه بوسائل ناقصة مستعينا فيه بمصانعة الأهالى والترفق عليهم وحساب ألف حساب لمعتقداتهم الدينية الوراثية .

« وكان يخيّل الى غردون أن انجلترا قد فرضت المعاهدة فرضا على الخديوى وأنها فرضنا عليه هو (غردون) بعد ذلك القبطان ملكولم كشه جاسوس واننا لم نكتف بذلك بل أثقلنا ميزانية السودان بحمل نفقات هذا الموظف الذى لم تكن له حاجة اليه (١) » .

والواقع أن غردون رجل غريب الأطوار تجتمع فيه الأضداد ينزو ويلين وقد ينزو ولا يلين وقد يلين طويلا ثم ينزو وبين هذا وذاك تتجاذبه عوامل مختلفة مدا وجزرا من نزاهة أصيلة فى الطبع وسياسة أجنبية تريد أن تولى عليه خدمة مصالح معينة يستقبلها كما يستقبل الحرباء الشمس ويدور معها كيف دارت .

وهذا ما يفسر لنا سر اضطراب سياسته وحقن معظم الساسة الانجليز الرسميين عليه . وقد أبدت الحكومة الانجليزية استياءها من مسلك غردون ازاء ملكولم فكتبت الى قنصلها ، فى ٣١ مايو سنة ١٨٧٨ ، تقول : « ان الكولونيل غردون يسوف ويهادن النخاسين كمن لا يحس فى نفسه القوة الكافية لمناصبتهم العداوة » .

ظاهر من هذا التحريض ما ترمى اليه الحكومة الانجليزية فى حالة اضطرارها الى التضحية بملكولم . وفعلا استقال ملكولم فى يونية سنة ١٨٧٨ فبادر القنصل فينيان بناء على تعليمات حكومته الى التصريح بأن « الخديوى وغردون يجب أن يكونا مسؤولين عن الاجراءات الناجعة الواجب اتخاذها للقضاء على النخاسة التى لا يزال شرها مستفحلا فى مين سواكن وزيلع وتاجورة (٢) » .

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٨٤ . مجلد ١٥١١ .

(٢) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٨٤ مجلد ١٥١١ . الاسكندرية

فى ٩ يونيه سنة ١٨٧٨ .

وسنرى ، فيما بعد ، انه ابتداء من ذلك الوقت (يونيه سنة ١٨٧٨)
ميجرى غردون فى السودان على الرغم منه على سياسة رسمتها له انجلترا
وسيقم فى أرجائه الواسعة حكومة حرب وارهاب .

الواقع أن غردون ويكر وملكولم قد فرضتهم انجلترا على اسماعيل
فى السودان . ومن حسن الحظ أن اسماعيل قد فطن الى مرامى السياسة
الانجليزية فعمل جهده ، ولم يلبس ، فى الاحتفاظ بالمناطق النائية الممتدة من
بربرة الى هزر للحكام المصريين وللادارة المصرية البحتة التى ظلت تعمل
فى صمت على احياء هذه البلاد وفتح سبل المدنية فيها .

* * *

من بربرة أخذت الحضارة المصرية توغل فى البلاد وكان أول عناية
رضوان باشا مأمور بربرة وزيلع وملحقتهما توطيد الأمن فكانت الحكومة
المصرية ترسل الى بربرة مركبا حريبا يرسو فيها طوال فصل الشتاء وكان
قائد المركب مسئولا عن النظام فى المدينة .

وعلى ظهر هذا المركب كان يقيم جماعة من المهندسين المصريين
كعبد الرازق نظمى ومحمد بهرام الذى خلفه لاستكشاف ما وراء الميناء ،
وقد عنوا بادىء ذى بدء بدرس الينابيع والمجارى القديمة التى عفى عليها
الزمن ورسموا خرائط وافية للمناطق الداخلة وأعدوا تصميما لاستحداث
مجار ومدينة جديدة منفردة عن منزلة العشش .

فى ظرف خمسة أعوام ، من سنة ١٨٧٢ الى سنة ١٨٧٧ ، نشأت
بالقرب من الشعب أو القرية القديمة المدينة التى أسسها المصريون ، فيها
منارة تهدى السفن ، وفيها مراس وأرصنة من الحجر ، وفيها مخازن
مشحونة بالفحم لتموين المراكب البخارية ، وفيها بيوت منتظمة وشوارع
مصنوفة نظيفة لا أثر فيها للاقذار المتراكمة التى كانت مصدر أوبئة
وأمرض ، وفيها بستان جميل وجامع فخم .

وقد فاض الماء الحلو فى أرجائها آتيا من جبل الدوبار فى مواسير

ممدودة ، ولما كان الماء عند تفجيره من الصخر في سفح سلسلة الجبال البحرية ترتفع درجة حرارته ارتفاعا كبيرا بنيت صهاريج لتبريده قبل مروره من السهل الى الخزانات ، ولا يزال الحصن القديم الذي بناه المصريون في الدوبار يحرس المنبع الى اليوم .

وكان في المدينة مستشفى ، كما كان الأمر في زيلع ، وصيدلية ، ومخابز وطواحين ومكتب بريد ضمن حدود اتحاد البريد العام ، ومصاييح مضيئة بالغاز كنظائرها بمصر وشوارع الأزبكية ، وانتشرت العملة المصرية وشاع أمرها بالقرى والجبال على مسافة ثلاثين يوما فأقبل عليها التجار للتعامل بها .

وبالحملة صارت بربرة مناء تتضاءل أمامه عدن ، وقد اعترف هنتر قنصل انكلترا في السومال في رسالة مؤرخة ٦ يونيه سنة ١٨٨٤ بأن المصريين « أنجزوا في بربرة من الأعمال العمومية الأساسية ما يصح أن تفاخر به أية ادارة » .

وقد بلغت تكاليف المباني في بربرة لغاية سنة ١٨٧٧ زهاء ٧٠,٠٠٠ جنيه عدا أربعين ألف جنيه أنفقت على الجنود والسفينة المراقبة بالميناء . ولما أرغم الانجليز اسماعيل بمعاودة ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ على جعل مينائي بربره وبلهار حرين أعفيت صادراتها من الرسوم والعوائد الجركية فأصبح دخل المدينة لايزيد عن ١٧٠ جنيها في السنة مع أن المركب الحربي وحده كان يكلف الحكومة ٣٠٠ جنيه في الشهر .

كانت بربرة تصدر الى عدن في العام ١٠,٠٠٠ بقرة و ٦٠,٠٠٠ خروف عدا الزبدة . كتب رضوان باشا الى المعية السنية في ١٢ شعبان سنة ١٢٩٣ (٢ سبتمبر سنة ١٨٧٦) يقول : « انه قبل مجيء المراكب الخديوية الى هذه الأصقاع كانت عدن في ضيق مستمر طوال أشهر الخريف من مايو الى سبتمبر وذلك لأن الزبدة والأبقار والخرفان كان

من الصعب شحنها على مراكب صغيرة بسبب هبوب رياح الشمال العواصف ،
وكان ثمن رطل اللحم في عدن خمسة قروش وكانت الزبدة لا وجود لها
بالمرة ولكن بعد احتلال المصريين ومرور مراكب البريد المصرية في مياها
أصبح من الميسور ارسال الزبدة والبيض والغنم والأبقار الى عدن في
كل وقت وصار ثمن رطل اللحم قرشا واحدا وكثرت الزبدة » .

وقد ترتب على انتشار المعاملات طبقا للأحكام السياسية والشرعية
وازدیاد العمران والأمن والراحة أن قبيلة عيال أحمد السومالية التي كانت
كغيرها لا تقيم في بربرة الا في فصل الشتاء أخذت تبني بيوتا ودكاكين
تقضى فيها العام كله .

ولا ريب أن استقرار السومال في بربرة بعد حياة التنقل والقتال
يذكرنا سياسة ابراهيم باشا في سوريا اذ كان أكبر همه تثبيت البدو
الرحل وتحضيرهم حتى تتغير طباعهم ويجدوا في الزراعة والعمران
معاشا لهم .

كتب جبرائيل فيران ، الذي كان قنصلا لفرنسا ثم وزيرا مفوضا ،
على أثر زيارة عملت في سنة ١٨٨٣ : « أنشأ المصريون في بربرة بمعزل
عن الحى الوطنى مدينة أفريقية صغيرة عليها نضرة ونعيم ، وأتوا بالماء
من جبل الدوبار الذى يبعد اثنى عشر كيلو مترا من الساحل وأقاموا
مبانى من محافظة ، ودار للشرطة وسجن ، وبيت للحاكم على الطراز الأندلسى
بداخله حديقة لاقامة الزوار الغرباء ، وكان أسلوب البناء مطابقا لمقتضيات
الجو وحره المستعر ،

» وكانت العناية توجه كل يوم لتنضير قطع الرياض والزهر وزراعة
الخضروات طوال السنة ، وكان فى الميناء منارة تبدو على بعد خمسة عشر
ميلا ورصيف يسمح بتفريغ وشحن المراكب الكبرى وتزويدها بالماء .

» ولا ريب أن هذا العمل يدعو الى الاعجاب لاسيما اذا تذكرنا أن

الذى قام به حاكم شرقى وأن بربرة كانت تملك وقتئذ موارد واستعدادات
للتموين أعظم ألف مرة من موارد واستعدادات جميع موانى أفريقيا
الشرقية من السويس الى موزانبيقة فى متسع من الساحل لا يقل عن
سبعة آلاف كيلو متر» .

وقد زار بربرة كاتب انجليزى ، مستر جيمس ، فى مارس سنة ١٨٨٤
وكانت لاتزال تقيم بها حامية مصرية ، ثم عاد فزارها فى شهر نوفمبر ،
وكان قد أخلاها المصريون فأتيح له أن يجيى الراية الانجليزية « التى كانت
تحقق على أنقاض الادارة المصرية السيئة » ولكن المؤلف قد ناقض نفسه
بنفسه اذ وصف بربرة فى مكان آخر من كتابه فقال : « ان المدينة الحديثة
قد بلغت من الحسن والتأنق حدا لا زيادة فيه لمستزيد ... كانت دار
الحاكم السابق يزينها روض نضير ترويه « فسقية » ذات روعة بنيت
بضروب مختلفة من المرجان ... وتوجد منازل مصرية بهيجة .

« وقد زرنا احدى هذه الدور التى كانت فى الأصل مخصصة للحاكم
فلما ألقينا فيها رحلنا خيل الينا أننا نقيم فى منزل من منازل الرومان فى
عصر بومباى ، بصحنه وبستانه والرواق الذى يحيط به ويوصل الى
الشقق المختلفة والى حمام فسيح فى أكمل حال » .

وقد أدخل المصريون تحسينات كثيرة على ميناء بلهار حيث ظلت
فى مكان المدينة الجديدة بعض العشش من الحصر لغاية الاحتلال المصرى
للسواحل بعد سنة ١٨٧٠ . وسرعان ما أنشأ المصريون منارة فى أعلا دار
اقامة الحاكم وأربع بنايات عمومية أهمها مبنى الجمر الذى كانت ترد اليه
البضائع من الداخل لتصديرها . وقد شيد أيضا بالحجر بيتان صغيران
لسكنى موظفى الحكومة .

وكان المصريون يقيمون فى بلهار طوال الفصل المعتدل حتى اذا أقبل
الخريف المزعج الذى يغطى البيوت بالرمل هاجروا الى بربرة ^(١) .

D. Brockman, British Somaliland, 1912. (١)

استحدثت اصلاحات في زيلع ولكن أهميتها التجارية لم تتحقق لأنها الميناء الطبيعي لمملكة شوا الحبشية فكان لا بد من فتح طريق القوافل الذي يمر بأوسه الى شوا بين قبائل الدناكل الغادرة المنتشرة على ساحل البحر الأحمر من مصوع الى باب المندب ومنه ينتشر السومال الى المحيط الهندي . على أن حملة مونتسنجر لم تنجح في الاستيلاء على هذه البلاد اذ تمكن شيخ أوسه وحلفاؤه الأحباش من استدراجه في الصحارى وقتله غيلة عند بحيرة أوسه في نوفمبر سنة ١٨٧٥

وقد انتعشت تجارة زيلع قليلا بفضل احتلال هرر واستتباب الأمن والمواصلات بين الميناء والبلاد النائية في محيطه .

* * *

من زيلع نزل محمد رؤوف باشا ، في ١٧ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ، على رأس جيش مصرى لاحتلال هرر وقد اخترق أراضي السومال ولم يلق صعوبات في طريق زحفه الا ابتداء من جورجورا على حدود النولى — جالا حيث يصير الطريق دربا ضيقا يشرف عليه الجالا من عل . ولكنه مزق شملهم ودخل مدينة هرر في ١١ أكتوبر ورفع الراية المصرية عليها بين تهليل السكان وتكبيرهم ، وكانت المدينة تئن تحت ظلم أميرها محمد عبد الشكور منذ عشرين سنة فانتظم أمرها وأخذت تستقبل عهدا جديدا . ويحسن بنا هنا أن نذكر كلمة عن تاريخ مملكة هرر .

انتشر العرب في أفريقيا الشرقية في أواخر القرن السابع وقد أسس مدينة هرر جماعة نزحت من حضرموت أو اليمن ثم قامت دولة عادل الشافخة وكانت زيلع عاصمتها ، وكانت بربرة التي أسسها البطالسة قديما جزءا منها في القرن الثالث عشر ، وكانت دولة عادل بفضل مناعتها تُدَل على الحبشة المسيحية وتنافسها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

ولما ملك الأتراك في القرن السادس عشر مصر وبلاد العرب احتلوا جميع السواحل فانتقلت عاصمة الملك من زيلع الى هرر في سنة ١٥٢١

ثم أخذ الأتراك يمدون اخوانهم في الدين بالمدافع والأسلحة وكان البرتغاليون ينزحون من الهند لنصرة الأحباش وقد تمكن سلطان هرر من الاستيلاء على معظم الحبشة ولكنه هزم في النهاية ، من ذلك الوقت (١٥٥٣) أخذ الاضمحلال يدب في دولة عادل القديمة .

وكان يحكم هرر في أواخر القرن السادس عشر وطوال القرن السابع عشر أمراء من أشراف مكة وقد أخذت حدود الأمانة تضيق حتى انحصرت في جدران المدينة فبعد أن كان أمير هرر يسيطر على قبائل الجالا والسومال المنتشرة بين المدينة والساحل صار عرشه تحت رحمتهم ، وكان يظلم المدينة ويستعدي عليها حلفاءه الجالا ليؤيدوا سلطته بسلاحهم .

والسومال أمة عربية تمتد مملكتهم الواسعة داخل مثلث قاعدته جبال الكافا أو خط وهمي من خليج تاجورا الى نهر تانا وضلعاه ساحل خليج عدن (١١٠٠ كيلو متر) وساحل المحيط الهندي (٢٢٠٠ كيلو متر) .

وهي مملكة غنية بمواردها من صمغ ومر وبخور ومطاط وخيل وأنعام لا عدد لها بفضل جبالها وسهولها ومراعيها الزاهية وشجرها ، أهم أنهارها الجب الذي ينبع في هضبة الجالا ، وهي على اتصال بمملكة شوا الحبشية وهضبة هرر الحصية .

والسومال قوم أشداء رحل بطبعهم يعيشون من تربية الأنعام والتجارة ولكن نزوعهم الى النهب والسلب كان سببا في كساد التجارة في بلهار وبربرة .

تنقسم قبائلهم الى جماعات أربع : —

الجماعة الأولى — جماعة الشمال أهم عشائرها حبر أول وعيسى والجادا — بورسى ويبلغ عددها زهاء ١٣٠,٠٠٠ جميعهم مسلمون أميون . والثانية جماعة هرر ، والثالثة سومال الأوجادين وهي واقعة في داخل السومال لم يدخلها أوروبي لغاية سنة ١٨٨٣ ، وكان في كل قبيلة أدباء وشعراء

يرتجلون الشعر . والرابعة — جماعة الجنوب أو ساحل بنادر كانت
منتشرة على جوانب نهر وبي ومنطقة الجب السفلى .

وتمتد أرض الجالا في الشمال الشرقي من بحيرة فكتوريا بين هضبة
الحبشة في الشمال ومملكة السومال في الشرق وبلاد العروس وبوران
في الجنوب .

وكان تعداد الجالا يزيد على العشرة ملايين وهم أكثر الأجناس
الأفريقية بهاء وروعة ، رآهم المبشر « كرابف » فأعجب بطلعتهم الحرية
وطول قامتهم ، وهم وثنئون أذكاء يقيمون حول هرر في المناطق الجبلية
الخصبة ولهم فيها مراعى نضرة وأنعام كالهياكل .

وهم قوم ذوو شجاعة واقدام يتجمعون في المكان الوعر من أعلى
الجبال للبطش بأعدائهم ، كانوا يقطنون سواحل خليج عدن في القرن
الخامس عشر ولكن حروب الغزو والفتوحات جرتهم الى مملكة شوا
وجنوب الحبشة حيث أقاموا ثم ما لبثوا أن احتلوا حوالي سنة ١٧٠٠ هضبة
هرر فأذلوا أميرها وأرهبوا القوافل .

وينقسم جالا هرر الى جماعات ست : النولى ويقيمون في الشمال بين
محطة جلديسة وهرر في بلاد جبلية غزيرة الأمطار يترعرع فيها القمح
والأذرة ، وقبائل الجارسو في شرق هرر والآلا في جوارهم وفي الجنوب
والغرب ، والعروس والأنبيا في الجنوب ، والاييتو في الغرب .

وكانت كل قبيلة تنقسم الى أفخاذ وبطون وفصائل لا حصر لها شأنهم
في ذلك شأن السومال الذين بدلا من أن يؤلفوا خمس قبائل كبرى
متجانسة كانوا موزعين بين خمس وثمانين قبيلة .

ولا ريب أن تكاثر العشائر ، وتضاؤل مملكة هرر بينها وانتشار الجهل
والبدع والفوضى في جميع الأرجاء كانت أكبر عوامل الاضمحلال .

لم يكن هناك أثر للصناعة لأن حاجات القوم في المسكن والملبس

والمأكول محدودة . وقد كانت هرر المدينة الوحيدة المبنية بالحجر ، وكانت الزراعة لا تزيد عن حاجة المراعى وقد اقترنت أراض واسعة صالحة للزراعة بسبب الإهمال .

وكانت التجارة المرتزق الوحيد وكانت مقصورة على فصل الشتاء : ذلك أن معظم السومال والجالا كانوا يقيمون في الصيف على الهضاب يتمتعون بجوها المعتدل ويرعون قطعانهم الضخمة من غنم وأبقار وخيول وبغال حتى إذا جاء الشتاء وقف هطول الأمطار على الهضاب العالية واستمر في الأراضي السفلى منذ أواخر سبتمبر ، فيبرد الجو ويزكو النبات ، وحينئذ يطمئن التاجر الى توفر الماء والعشب في الطريق للسائمة فيرحل قاصدا ميناءى بلهار وبربره زمن الموسم .

وكانت ريح الشتاء تساعد السفن الشراعية من ناحية أخرى على اجتياز البحر والوصول الى الموانى ، وكانت بربره الميناء الطبيعى لهرر والأقاليم المجاورة وخير مرسى للسفن ولذلك كانوا يقولون : « ان الذى يهيمن على بربره يمسك بيده ذقن هرر » .

كان تجار الداخل يفتدون من جهة الحبشة وهرر الى بربره بالن بوالعاج وريش النعام والجلود والصمغ والغنم والأبقار والزبدة وكانت السفن الآتية من عدن وحضرموت ومسقط واليمن تحمل الأرز الهندى والبلح والأقمشة القطنية والدخان والحديد والنحاس والسكر والشاى والأنبذة ، وكان التعامل من طريق المقايضة لأن العملة كانت قليلة الاستعمال .

ولكن عدم توفر الأمن كان من شأنه شل الحركة الاجتماعية والاقتصادية فان القوافل الآتية من الداخل كانت تدفع الضرائب الفادحة لأمير هرر والقبائل التى تمر بها ، وكان تجار الخارج هدفًا لقبائل الساحل التى كانت ترغب كلاً منهم على اصطحاب رجل من العشيرة يسمى « القبان » كان يقاسمه ربحه نظير حمايته له .

وكانت البضائع أحيانا — بدلا من أن تصل من هرر الى الساحل
في خمسة عشر يوما — تقطع الطريق في عام ونصف أو عامين مما أدى
الى تدهور زيلع وبلهار وبربره .

وكانت بربره — كموانى الساحل كلها — مجموعة عشش أو بيوت
من الخشب ، مقفلة في فصل الصيف موحشة لا تعرف الحياة الا أشهر
الشتاء الستة اذ يبلغ عدد السكان من ٢٠ الى ٢٥ ألفا .

الاحتلال المصرى — كان الاحتلال المصرى لهرر في الداخل بعد
احتلال الساحل ذا أثر بعيد في حياة البلاد .

تقع مدينة هرر في سهل مخصب تطالعه من كل جانب تلال مخضرة
تعلوها خمائل البن والقات ، يبلغ سكانها ثلاثين ألفا وكلهم مسلمون على
مذهب الشافعى .

كان أمير هرر محمد بن عبد الشكور كما قلنا مستبدا برعيته يحرم
أكل الأرز والبلح والثريد بحجة أن أمثال هذه الأطعمة اللذيذة من حق
الملوك وحدهم وكان يحتكر تجارة العاج وريش النعام والبن الذى هو
أعلى من البن اليمنى يزكو زرعه في ضواحي المدينة ولكن في أراضى
الأمير وحدها وأراضى أعوانه .

وكان يحرم على السكان أن يغطوا رؤوسهم وقاية من البرد أو الحر .
وبلغ من تعسفه أنه اذا هم بالبصق تسابق الحضور الى تقديم كم قميصهم .
وقد ألغى رؤوف باشا الحكر كلها وبدأ يعنى بترقية الزراعة فزار
البلاد المختلفة وتبين له أن نصف الأراضى التى كانت تملكها القبيلة
الواحدة كان مزروعا والنصف الآخر الذى هو أصلاح للزراعة كان
متروكا فحث الأهالى على الزراعة وكان يلجأ الى القوة أحيانا ليرغمهم
عليها . وقد وزع الأراضى بينهم فكان الجراد (أو العمدة) يفد عليه
ويقدم له خمس بقرات كضريبة فيمنحه ققطانا من الشيت وطاقيّة وعمامه

من بفتة بيضاء ويرسل معه مندوبا من قبله يحدد له ألف فدان لاستثمارها
وكان الملاق (أو شيخ البلد) يحضر بقرتين فيعممه بأربعة أذرع ويحدد
له خمسمائة فدان .

وقد دأب رؤوف باشا على محاربة الفوضى والبدع واهراق الدماء
فقاتل الجالا مرارا وضربهم بيد من حديد . أما قبائل عيسى السومالية
المسلمة فقد عمل على تأديبهم بمحاربة الأمية الفاشية بينهم وبث تعاليم
الاسلام الصحيحة .

كان السومال يفاخرون بقتل الجالا غدرا وكانوا كلما وفقوا الى
ذلك غرسوا في شعورهم ريشة نعام بيضاء تقوم مقام الوسام . ولطالما
نهاهم رؤوف باشا عن هذه العوائد الهمجية وحاول اعادة الأمن وتسهيل
تجارة القوافل فبعد الطريق الذي يصل هرر بزيلع وجعله صالحا للعربات
وأنشأ عليه محطات عسكرية مزودة بالماء .

ذكر « بوليتشكا » في كتابه عن هرر أن انشاء مدينة جلديسا الهامة
عند تقاطع طرق هرر وشوا وزيلع في أراضى عيسى والجادابورسى يرجع
الفضل فيه الى المصريين وحدهم وبالأخص مختار بك .

وقد ساعد انشاء المحطات في تعميم التجارة حتى أن القوافل التي
كانت تصل من الساحل الى هرر في عصر الأمراء وكان عددها لا يزيد
على السبعين صار عددها أربعمائة في السنة في عهد الادارة المصرية وكان
من عوامل انتشار التجارة في البلاد حلول العملة المصرية محل البدل
أو عملة الأمير التي كانت قليلة الانتشار لاقيمة لها .

وقد عنى رؤوف باشا بالصناعة المحلية فكان الحاكم وكبار الموظفين من
المصريين يلبسون ملابس مصنوعة في المدينة ليقتدى بهم السكان فيقتنوا
ملابس مفصلة بدلا من الأثواب أو الشقق التي كانوا يتلفعون بها .

وضع رؤوف باشا في الوقت نفسه برنامجا واسعا للمنشآت

اللازمة لتجميل المدينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران فيها واستعان بالجند لتشييد معظم المباني الحكومية وبيوت الموظفين .

وخلاصة القول أحدث رؤوف باشا ثورة اصلاحية عامة في هرر في ثلاثة أعوام . وقد عاد الى مصر في سنة ١٨٧٨ على أثر خلاف حدث بينه وبين غوردون حكيمدار السودان . وقد خلفه رضوان باشا الذى أنشأ ببره فجرى على سياسة سلفه ، ولما كانت هرر ينقصها الماء الصالح للشرب ابتنى رضوان باشا حوضا فى المدينة جلب له الماء من عين قريبة ووزعه بنظام كامل من المجارى واجتهد فى محاربة تعاطى البوظة وغيرها من المخدرات التى كانت تفتك بالجهاز العصبى والحيوية .

وكان محمد نادى باشا الذى أعقب رضوان باشا فى يونيه سنة ١٨٨٠ حاكما ممتازا وفى عهده عين أحمد بك وعدى رئيسا لأركان حرب الجيش فتجح فى ادخال قبائل كثيرة فى حوزة الحكومة .

زار الرحالة الايطالى « أنطوان سيكى » هرر فى أيام نادى باشا (١٨٨١) فلاحظ رفاهة المدينة وتبين له « أن حالتها المعنوية تطابق حالتها المادية وأن المصريين تبدو عليهم سيما الفاتحين الرافعين لواء الحضارة اذ يعلمون الأطفال القراءة والكتابة والفتيان الصلاة والشريعة السمحاء ، ولا ينكر انسان أن الطريقة التى يتعهدون بها الأمن فى المدينة وضواحيها جديرة بكل اعجاب واطراء . ومن التحسينات الكبيرة التى أدخلوها النظام القضائى الذى أصبح — على الضد من نظام الأمراء السابقين — يقضى بالعدل من غير هوادة ولا ابطاء » .

وكان آخر حكام هرر من المصريين على رضا باشا (ديسمبر سنة ١٨٨٢ — أكتوبر سنة ١٨٨٤) ، واليه يرجع الفضل فى مطاردة المتطبين والمشعوذين .

وسنرى فيما بعد كيف أرغمت انجلترا مصر على اخلاء هرر وبربره

وزيلع في سنة ١٨٨٤ لتستولى هي على الساحل ومينه وتترك الحبشة تحتل هرر في سنة ١٨٨٧ .

نتائج الحكم المصرى - في مدة لم تتجاوز التسعة أعوام في هرر (١٨٧٥ - ١٨٨٤) والاثني عشر في بربرة (١٨٧٢ - ١٨٨٤) وصلت الادارة المصرية البحتة في هذه الأقطار النائية الى نتائج باهرات لم تبلغ بعضها الادارة المصرية الأوربية في السودان وقد كانت هذه أجمل صفحة في تاريخ اسماعيل والحكم المصرى .

وحسبنا أن نذكر أن الزراعة قد امتدت في مناطق الجالا وظهرت للبن مزارع واسعة باسقات ، وقد عمم المصريون زراعة الكرم واللوز والخواخ والليمون والبرتقال والمشمش والموز وجميع بقول الدلتا وحبوبها من قمح وقصب سكر وبطاطس وقرع وبنجر وشمام وبطيخ وخيار وقثاء . أجل كان الهريون لا يجهلون بعض أشجار الفاكهة ولكنها كانت نادرة الوجود فلم يكن في مملكة هرر كلها حين دخول المصريين الا أربع عشرة كرمة ولم يكن بها خضروات قط .

وقد انتعشت التجارة بفضل ظهور محصولات جديدة في السوق كالبن والقطن ، وتأمين الطرق وخلق المدن وتوافد التجار الأجانب والعمال الأوربيين في داخل البلاد والعناية بتربية الأنعام وانتشار العملة .

ووجدت لأول مرة في هرر ادارة منظمة وبوليس وجيش وجمرق وقضاء وقوانين ولوائح ، فحتم المصريون اعلان الزواج وتسجيل عقود البيع الخاصة بالعقار والبيوت والبساتين وأنشئت مصلحة للصحة ومستشفى كبير ، وصدرت أوامر تنص على عدم خروج أى جثة من أبواب المدينة دون اعلان السلطات المختصة .

وكان يقيم في هرر ١٤,٥٠٠ مصرى من مدنيين وعسكريين تزوج منهم

من أهل المدينة واقتنوا أملاكا وأنفقوا ما استطاعوا فى بناء البيوت عملا بأوامر الحكومة التى كانت تريد أن تعطى مثلا للسكان ليتنافسوا فى الأخذ بأسباب العمران ، فلما أخلى المصريون هرر على عجل بيعت أملاكهم بالمزاد فخرجوا صامتين .

ولو دام الحكم المصرى — كما اعترف بذلك قنصل انجلترا فى السومال — لاعتنق الجالا الاسلام ، الذى هو خير ألف مرة من الوثنية ، ولهيمنت مصر على الملايين من قبائلهم المنتشرة فى قلب أفريقيا ، ولو دام ذلك الحكم لاتقل السومال من حالة الفطرة والجهل الى حال أخرى ولدخلوا فى ميدان الحضارة أفواجا ولتحققت أمنية محمد مختار رئيس أركان حرب الجيش المصرى فى بداية الفتح اذ كتب فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥ متمنيا « أن تؤلف مصر فى ظل حكومة اسماعيل حكومة واحدة من البحر الأبيض الى خط الاستواء وأن تصل مملكة هرر الى أعلى درجة فى الرفاهة والتقدم فى الشرق بعد مصر » .

وقد قام محمد مختار وأعوانه المصريون بأعمال جغرافية جليلة كانت فتحا جديدا ، من ذلك :

أولا — اكتشاف المناطق بين زيلع وهرر ووضع خريطة للمدينة وضواحيها من صنع محمد مختار وعبد الله فوزى .

ثانيا — اكتشاف ومسح المناطق بين بربرة والدوبار ووضع خريطة لها من رسم عبد الرازق نظمى .

ثالثا — اكتشاف المناطق بين تاجورا وبحيرة أوسا بواسطة محمد عزت .

رابعا — اكتشاف مناطق نهر الجب وقسمايو بواسطة صدقى وعبد الرازق وحسن واصف .

خامسا — وضع خرائط متنوعة دقيقة لهرر وملحقاتها عملت بمعرفة أحمد وعدى وعبد الكريم عزت .

وقد اعترف كثيرون من علماء الأجانب بآثار الحكم المصرى . زار المهندس الايطالى بريكىتى هرر سنة ١٨٩٦ ورأى ما آلت اليه حالها فقال : « ان تباشير العصر الذهبى طلعت على هرر فى أيام المصريين اذ أخذت البلاد تفيق من غفلتها وتحيا حياة جديدة وظهر النشاط فى الأرض فخرجت من غضون الوديان الوعرة جنات فاكهة وحقول حنطة » .

وكتب (بوليتشكا) النمسوى فى كتاب رحلته يقول : « ان الاحتلال المصرى حادث كبير فى تاريخ هرر وكيف لا يكون كذلك وقد تمكن المصريون من ادخال ثقافة شرقية فى بلد همجى ونشروا التجارة وأمنوا السبل وبالجمله أحدثوا انقلابا خطيرا فى أحوال هرر . وان الذى يعرف الشرق — ولا سيما البلاد الافريقية الخالية من أبسط مبادئ الثقافة — لا يسعه الا أن يقرر أن المدنية المصرية تحتل مكانة عالية من المدنية عامة . ومن الثابت أن استيلاء المصريين على هرر وزيلع وبلهار وبربرة وجميع الساحل لغاية رأس جردفون كانت له ، فى مجموعه ، نتائج ثورية لا فى هرر فحسب بل فى جميع القسم الشمالى من أفريقيا الشرقية ، نتائج لا أظن أن احتلالا آخر وصل اليها فى أفريقيا » .

الفصل الخامس

امتداد السودان صوب منابع النيل

أخطأ اسماعيل في حسابه إذ توهم أنه قد يكسب عطف إنجلترا ومعونتها في تنفيذ سياسته الأفريقية بالاستعانة بموظفيها في حكم السودان وبسط حدوده جنوباً . فالى هذه الإدارة المختلطة التي ظلت من سنة ١٨٧٠ لغاية سنة ١٨٧٩ ترجع معظم أسباب ثورة المهدي واضطراب الأحوال في السودان . وقد هيمنت هذه الإدارة أولاً على شؤون أواسط أفريقيا وأقاليم خط الاستواء (صاموئيل بيكر ١٨٦٩ - ١٨٧٣ وغردون ١٨٧٤ - ١٨٧٦) ثم على شؤون السودان كافة بتعيين غردون في وظيفة الحاكم العام (١٨٧٧ - ١٨٧٩) .

ويلاحظ أنه بينما كانت الأمور آخذة في الاستقرار وحركة الإصلاحات في تقدم مستمر في مناطق الإدارة المصرية البحتة في هرر وسواحل البحر الأحمر كانت شؤون السودان المالية والاقتصادية والسياسية والعمرانية في هذه الفترة في ارتباك مستمر .

١ - صاموئيل بيكر في أفريقيا الوسطى (١٨٧٠ - ١٨٧٣) :

يجب أن نذكر أولاً أن إنجلترا كانت مهتمة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر بتمهيد سبيل الاستعمار في أفريقيا بواسطة المبشرين والمكتشفين فكان المبشر الألماني (كرايف) مندوباً لجمعية المبشرين الانجليزية وهو الذي اكتشف جبل كينيا في سنة ١٨٤٩ . واكتشف الرحالة

الانجليزى (اسبيك) بحيرة فكتوريا نيانزا (نيانزا بمعنى بحيرة) نسبة الى الملكة فكتوريا (١٨٥٨ م) وهى أكبر بحيرات القارة تقع فى شمالها أوغندة وفى جنوبها أفريقيا الشرقية الألمانية القديمة . ولا تبعد من المحيط الهندى بأكثر من ٦٥٠ كيلو مترا وهى تعد لهذا السبب فى منطقة أفريقيا الشرقية . وقد كانت وجهة اسبيك اليها من طريق زنجبار والساحل وهو الطريق الطبيعى . وقد زار اسبيك فى أثناء رحلته أوغندا وملكها امتيزا .

وكان الرحالة بيرتون Burton يصحب اسبيك فى اكتشافاته وكلاهما كان تابعا لشركة الهند الشرقية ، وقد اشتركا معا قبيل الوصول الى منطقة البحيرات فى اكتشاف هرر وزيلع وبربرة وما اليها . كل ذلك يلقى ضوءا واضحا على أغراض السياسة الانجليزية المبينة وعلى بعد نظرها وقدرة تنفيذها .

وقد اكتشف بيكر فى سنة ١٨٦٤ بحيرة أليبرت أو البيرت نيانزا وهى أهم منابع النيل بعد فكتوريا ، وكانت هذه الرحلة الأولى لحساب الحكومة الانجليزية ، وكان طريقه فى الذهاب والعودة يمر بالقاهرة والخرطوم وغوند وكورو ، وقد زار بيكر مملكة الأونيورو المجاورة لأوغندة ، وزار مليكها .

وظاهر من كتابات أولئك المستكشفين جميعا أن كراهية العرب الذين نزحوا الى أفريقيا وتغلغلوا فيها متأصلة فى نفوسهم سيما وأن أولئك العرب كانوا يمثلون المدنية وسط الهمجية والوثنية بلباسهم وعقائدهم ومعاملاتهم التجارية وصقلهم فكانوا المنافس الأول للأوربي الطامع .

وحسبنا ما كتبه بيكر نفسه فى كتابه (أليبرت نيانزا) سنة ١٨٦٤ — وقد كان ذلك التاريخ يوازى بداية حكم اسماعيل — ففيه تبدو خطة قديمة معينة لتحقيق أهداف بعيدة كل البعد من الأهداف العلمية

أو الجغرافية البحتة . قال بيكر في مقدمته : « ان المكتشف يفتح الطريق للمستعمر وأن هذا الأخير بدوره هو الأداة التي يتم بواسطتها بسط المدنية في العالم » وقال : « ان انجلترا تملك الوسائل التي تساعدها على نشر لواء المدنية وان الطبيعة قد رسمت لها مهمة استعمار العالم » .

وقد حمل بيكر في غضون كتابه على النخاسة وقال ان تجارة الرقيق مزدهرة في الصعيد وان مصر لا تعمل على التضيق عليها في ربوع النيل واقترح أن تمنح الدول الأوربية قناصلها في مصر والسودان السلطة الكافية للتدخل والاستيلاء على السفن المحملة بالعبيد وتحرير الأرقاء أيأ كانوا وقال : « اذا بدأت احداها أسرع الدول الأخرى الى التدخل حتى تحول بينها وبين الاستئثار بوطأة النفوذ في مصر » .

فمحاربة النخاسة مبدأ انساني والكشف عن منابع النيل غرض علمي وتحت ستار هذين الغرضين يجب فتح أفريقيا للتجارة والاستعمار .

فطن اسماعيل الى هذه الأغراض الواسعة البعيدة ففكر منذ سنة ١٨٦٥ في امتلاك الساحل الأفريقي للبحر الأحمر . ولا ريب أن العامل الأول الذي ساعد على سرعة انتشار نفوذ مصر في هذه الأقطار هو انتشار العرب المسلمين في داخل أفريقيا وبالأخص على سواحلها الشرقية وقد كان اسماعيل يعلم ذلك تماما ويعلم أن العنصر الوطني هو العنصر الوحيد الذي يجب أن يوكل اليه مهمة الفتح والتوسع في أفريقيا لحساب مصر . ولكن انجلترا لم تكن بغافلة فانها أرادت التدخل كما رأينا تحت ستار محاربة النخاسة وادخال العنصر الأجنبي في مصر وفتوحاتها ليمهد الطريق لها .

وقد وفد على مصر في سنة ١٨٦٩ ولي عهد انجلترا ومعه الرحالة بيكر وطلب الى الخديوى تكليف هذا الأخير بمهمة في أواسط أفريقيا لحساب مصر وكانت أهداف المهمة :

أولا — اخضاع البلاد الواقعة في جنوب غوند وكورو لحكم مصر .

ثانياً — الغاء تجارة الرقيق واحلال تجارة نظامية مشروعة محلها .

ثالثاً — أن تفتح للملاحة بحيرات خط الاستواء الكبرى .

رابعاً — تأسيس سلسلة محطات عسكرية ومستودعات تجارية في أفريقيا الوسطى على أن تكون غوند وكورو قاعدة تموين لها .

وقد وكل اسماعيل بالاتفاق مع ولى العهد الى بيكر قيادة الحملة لمدة أربع سنوات ابتدىء من أول ابريل سنة ١٨٦٩ .

وظاهر أن اسماعيل قد أفهم أن في مقدور بيكر احتلال جميع بلاد أعالي النيل وتنظيمها وضمها الى مصر في خلال السنوات الأربع وربما كان ذلك ميسوراً لو أن بيكر كان من المنظمين أو لو أن الغاء تجارة الرقيق التي ألفها الناس مئات الأعوام وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام حياتهم ومعاشهم كان من طريق آخر غير طريق العنف والظفرة .

وليس أدل على أن روح بيكر كانت روح مغامر خيالى لا يعالج المشاكل على وجوهها من أنه كان يعتقد أن مجرد انشاء نقطة عسكرية في منطقة من المناطق من شأنه القضاء على تجارة النخاسة في هذه المنطقة .

كانت تجارة العاج من العوامل الرئيسية في تجارة الرقيق لأن مطاردة العبيد وحدها كانت لاتأتى بالربح الوفير اذا سيق أولئك الى الساحل فارغى الأيدى فكان التجار العرب أو البرتغاليون في غزواتهم المسلحة ينتهبون العاج ويحملون الرجال والنساء والأطفال أسرى وعبيداً .

وكان كبار التجار كالعقاد وغطاس وغيرهما بالخرطوم محتكرين تجارة العاج وكانت لهم منشآت ومخازن أو زرائب بالقرب من بحر الغزال ودارفور وكردفان وكان لهم جند وخدم وأتباع وأعوان في كل مكان فكانت مصالحهم أمر لا بد منه .

وصل بيكر الى الخرطوم في سنة ١٨٧٠ وبعد أن قضى فيها عدة أشهر غادرها في ١١ ديسمبر فبلغ غوندوكورو في ١٥ أبريل سنة ١٨٧١ ، وفي ٢٦ مايو أعلن ضمها رسمياً الى مصر وسماها « الاسماعيلية » نسبة الى اسماعيل .

وقد ألف بيكر فيما بعد كتابا خاصا بهذه الرحلة عنوانه (الاسماعيلية
أو تاريخ الحملة المرسلية في أفريقيا الوسطى للقضاء على تجارة النخاسة) .
ظاهر من هذا العنوان ومن كل أعمال بيكر أنه على الرغم من أن
القضاء على النخاسة لم يكن الا أحد الأهداف المرسومة لحملة فقد
تجمعت الأهداف كلها وتضاءلت في ذلك الهدف وحده وفي وسائل العنف
التي اتبعت لتحقيقه .

كان مقام بيكر في غوندوكورو نذير شر لأنه أساء معاملة قبائل
الباري الضاربة حوالى مدينتي غوندوكورو ولادو ، وقد استعان في
قتالهم بطائفة من الجند المصريين المدربين يرأسهم الكولونيل المقتدر
عبد القادر بك ^(١) . ولئن تغلب عليهم فانه لم يخضعهم ولم يكسب مودتهم
بعد أن أعمال فيهم القتل والنهب واستولى على قطعان أبقارهم وخرافهم
وعلى ذرتهم لتموين جنوده .

من أجل ذلك ظلت الحالة قلقة مقلقة وكان الأجناد عاكفين في داخل
المدينتين لا يجرؤ أحدهم على الخروج حتى لا يعرض حياته للخطر .

كتب جيسى الايطالى الذى صحب غردون خليفة بيكر وهبط مدينة
لادو في أكتوبر سنة ١٨٧٤ يقول : « ان سكان لادو نزلت بهم فواح
كثيرة في أيام بيكر من ذلك أن بيكر طلع ذات يوم على المدينة وبصحبه
ثلثمائة مقاتل وباغت السكان مستوليا على اثني عشر ألفا من البقر ولم
يترك لهم في الوقت نفسه من الأذرة شيئا . ومن ذلك الوقت ازداد
الفقر في المدينة وكان لابد لها من سنوات طوال تستعيد فيها عدد البقر
الذى فقدته وكان المصدر الوحيد لثروتها ^(٢) .

(١) الكولونيل عبد القادر بك غير عبد القادر باشا حلمى وزير السودان
وحاكمه بعد رؤوف وغير اسماعيل باشا عبد القادر حاكم سواحل البحر
الأحمر وقد كان الثلاثة من العبقريين .

(٢) ظهر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٨٧٤ مقال في جريدة « الميل »
دفاعا عن بيكر وقد رد على هذا المقال في نفس الجريدة بتاريخ ١٢ أغسطس
مستر وليم « رئيس الميكانيكيين في حملة البحر الأبيض »

أى رفيق بيكر بمقال جاء فيه :

« وبصحبتي الآن اسماعيل أغا وهو أحد الضباط الذين أبلوا بلاء حسنا في عهد بيكر وقد قص على هو وجنوده أعمالا ارتكبتها الحاكم العام بلغ من فظاعتها ان القلم لا يطاوعني في وصفها (١) » .

وفي يناير سنة ١٨٧٢ اتجه بيكر صوب الجنوب . وأنشأ في أثناء الطريق نقطة عسكرية في فاتيكو التي كانت مركز النحاسين .

ولما بلغ مازندى عاصمة الأونيورو كان فظا في معاملة ملكها كباريجا الذي ذهب ليستميله الى الحكم المصري فحاول أن يسيطر عليه بالخوف وعامله باحتقار ونظر اليه نظرة السيد الى « العبد الخصى » — على حد تعبير الملك نفسه — فاتهم خصومه هذه الفرصة للايقاع به فما كان منه الا أن أعلن رسميا عزل كباريجا من الملك وضم مملكته (١٤ مايو سنة ١٨٧٢) ، على أن ذلك لم يمنعه من الاضطرار عاجلا الى الفرار والعودة بعد تدويخ رجاله وارهاقهم في بلاد وحروب وعرة .

وقد قام بيكر في أغسطس بحملة جريئة في فاتيكو ضد أبي السعود العقاد فتمكن من القبض عليه ومصادرة العاج في جميع شونه .

عاد بيكر الى غوندوكورو في أول ابريل سنة ١٨٧٣ اذ ينتهي أمد مهمته وهناك دلف الى القاهرة تاركا القيادة الى رءوف بك (رءوف باشا حكمدار هرر فيما بعد) .

قلنا ان بيكر لا يفكر الا في العنف وفي وسائله وقد بلغ به الأمر أنه كان يفكر جديا في انشاء قوة جديدة من عصابات أبي السعود المسلحة يستعين بها في تحقيق مهمته يتضح ذلك من خطاب هام وجهه

= « اننى أفضل عدم ذكر تفاصيل فظائع هذه المجازر التي ارتكبت بكل هدوء . وان طائفة من الهجمات العديدة التي شنت على الوطنيين الآمنين في ضواحي غوند وكورو قد قام بها صموئيل بيكر شخصا ، وكان يستولى في هذه الهجمات على ٣٠٠٠ رأس خروف ، ويعمل السلب والنهب في المساكن ثم يشعل النار فيها . وكانت سرقة البهائم ليس الغرض منها ايجاد غذاء للجنود فحسب بل توزيعها على القبائل الأخرى بشرط أن تنضم الى بيكر وتعمل تحت رايته . . »

(١) أنظر كتاب جيسى باشا (سبعة أعوام في السودان) الطبعة الانجليزية أو الايطالية .

اليه الخديوى فى فبراير سنة ١٨٧٢ جاء فيه « لقد وصلنى التقرير الذى بعثت به فى أكتوبر من محطة الاسماعيلية حيث وصلت بعد رحلة استغرقت أكثر من خمسة أشهر ... ان المهلة التى منحتها العقاد لمغادرة السودان وترك تجارته فيه قد أوشكت أن تنتهى ومن رأيك ضم رجاله الى جنودك واحلاهم محلهم تدريجا اننى أخالفك فى هذا رأى اذ أن مهمتك فى أساسها مهمة سلام وتقدم ، انك مكلف باستمالة السكان الى الرجال « البيض » الذين ما دخلوا بلدا من بلادهم الى الساعة الا للقتل والنهب والاستيلاء على الأسرى والعبيد . ان الشقة بينك وبين الخرطوم طويلة صعبة فوطد مركزك ودعمه فى غوندوكورو واجتذب الناس اليك لقد أظهرت بأسك لقبائل البارى فأظهر الآن عدلك نحوهم وترفق عليهم ليطمئنوا اليك والى غاياتك ... كل هذا العمل المادى والروحانى يتطلب منك وقتا طويلا لا أدري كم مداه ولكن الذى أعلمه انك متى أديته الى حد ما وأنت مقيم فى غوندوكورو فسينفتح أمامك الطريق الى البحيرات ويصبح ميسرا (١) » .

الفقرات التى نشرناها من هذا الخطاب تدل بصراحة على بعد المسافة بين وجهتى النظر الانجليزية والمصرية ، فاذا تعمد بيكر تجاهل وجهة نظر مصر أو عجز عن اداء المهمة التى نيّطت به فالتبعة عليه .

وقد كلفت هذه الحملة مصر أكثر من مليون جنيه وكانت نتائجها تافهة لاتعدو انشاء ثلاث نقط عسكرية وخط حدود خيالى تتألف منها مديرية خط الاستواء ، ولم يكن الطريق بين هذه النقط غوندوكورو — فاتيكو — فويرا — مأمونا معبدا .

على أن نتائجها الأدبية فى تسوية سمعة مصر وانقاص هيبتها بين سكان تلك المناطق النائية كانت كبيرة . ولعل ذلك كان فى صالح السياسة الانجليزية فقد كتب عضو فى الوزارة الانجليزية الى بيكر على أثر عودته الى لندرة فى أواخر سنة ١٨٧٣ يقول « مهما كان من أمر تجارة الرقيق

(١) سجلات عابدين . خطاب من الخديوى اسماعيل الى صاموئيل بيكر فى فبراير سنة ١٨٧٢ .

فان حملتك لا بد أن تكون أدت الى بسط النفوذ الانجليزى فى مصر .
كم سننتظر من الوقت حتى يكون لنا سفن بخارية حاملة العلم الانجليزى
فى البحيرات ويكون لنا خط موصلات منتظم يصل البحيرات بالقاهرة ؟
اننى لا أعرف فى الوقت الحالى فى العالم شيئا يعدل فى عظمته التقدم
المطرود السريع الذى يصحب تغلغلنا فى قلب أفريقيا ، ومن الثابت الذى
لا ريب فيه أن الطريق يمر معظمه فى الأراضى المصرية »

وبعد ذلك بأربعة أعوام فى سنة ١٨٧٨ ، أى قبل خلع اسماعيل بسنة
واحدة كتب بيكر نفسه يقول بمناسبة الجدل الذى حدث وقتئذ حول
المسألة الشرقية بعد امضاء معاهدة برلين « لا يسعنى الا أن أنظر مغتبطا
الى التغييرات التى حدثت فى مصر والى اطراد ازدياد النفوذ الانجليزى
فيها منذ سنة ١٨٦٩ اذ وظف الخديوى لأول مرة انجليزيا ومنحه السلطات
المطلقة للقضاء على تجارة النخاسة فى أفريقيا الوسطى . وقد كان ذلك
الاجراء بمثابة الحجر الأولى فى أساس الاصلاحات التى تمت بعد ذلك .
فما كادت مهمتى تنتهى فى سنة ١٨٧٣ حتى عين غردون خلفا لى فصار
على النهج . وقد ساعدت محاربة تجارة الرقيق على فتح الباب للتدخل
الانجليزى فأصبح ملكولم باشا فى خدمة الحكومة المصرية للقضاء على
هذه التجارة فى البحر الأحمر وأصبح ماك كيلوب ايضا باشا وبذلك
أسبغت سلطات واسعة على أربعة من كبار الانجليز .

« والواقع أن بلدا مهاجما — كانجلترا فى كل عصورها — ليس
فى مقدوره أن يقف كما يشاء فى زمان أو مكان يرتضيه . نحن مدفوعون
الى الأمام ومضطرون بقوة الظروف الى مد حدودنا ولو لم يتفق ذلك
مع رغباتنا (١) » .

ولا شك أن هذه الحقائق الصريحة تلقى ضوءها على حملة بيكر
وتكشف عن العوامل الرئيسية الثابتة التى أدت الى فشلها وفشل مهمة
غردون وغيره من الانجليز أو الأجانب الموالين لهم الذين منحهم مصر
ثقتها لاعلاء كلمتها ونشر نفوذها فى ربوع أفريقيا .

(١) Murray & Silva White, Sir Samuel Baker

الفصل السادس

٢ - غردون في أفريقيا الوسطى

(١٨٧٤ - ١٨٧٦)

عاد بيكر الى القاهرة في أغسطس سنة ١٨٧٣ وقدم استقالته من وظيفة حاكم « مديرية خط الاستواء » . وفي العام التالى (١٨٧٤) خلفه غردون فى نفس الوظيفة . وكانت مهمته الرسمية توطيد سلطة مصر ومدها الى البحيرات ، وقد نجح الى حد فى تنفيذ الشرط الأول ولكنه تردد وتلكأ فى تنفيذ الشرط الثانى تحت ضغط السياسة الانجليزية .

بلغ غردون الخرطوم فى ١٣ مارس سنة ١٨٧٤ ومعه الضابط الأمريكى شاي لونج والمهندس المصرى ابراهيم فوزى والضابط حسن واصف والمهندس الايطالى روميلوس جسى والمهندس الفرنسى لينان وطائفة أخرى من الضباط والمهندسين الانجليز .

وفى أواخر سنة ١٨٧٤ جعل غردون عاصمته فى لادو وكان يفكر جديا فى ايجاد موصلات منتظمة بين النيل والبحيرات وتسيير سفن بخارية فى بحيرة فكتوريا نيانزا ، ولكن شغله الشاغل الأول كان حل مشكلة الموصلات بين مديريته ومصر اما عن طريق الشمال (الخرطوم - النيل) واما عن طريق الشرق (أوغندة - ساحل أفريقيا الشرقية) .

جاء فى يومياته بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٧٥ : « لقد اقترحت على الخديوى أن يرسل سفينة بخارية الى خليج موباسا الواقع على

بعد ٢٥٠ ميلا فى شمال زنجبار وأن ينشئ هناك محطة للتقدم منها صوب
امتيزا ملك أوغندة . فاذا نجحت فى تنفيذ هذه الخطة جعلت قاعدتى
فى موباسا وتركت الخرطوم والمراكب البخارية ومتاعها .

« وبهذه الطريقة يمكن فتح الطريق الى أواسط أفريقيا بطريقة عملية
ناجعة خصوصا وأن أجمل البقاع فى هذه المناطق هى الأراضى العليا
الوشيكة من امتيزا فى حين أن البلاد الواقعة جنوبا ، من لادو الى
الخرطوم كلها مستنقعات » .

وكان تدير الأمر يقتضى عودة لونج الى مصر ليتولى بنفسه اعداد
الحملة المتفق عليها بين الخديوى وغردون . وقد تمكن لونج قبل عودته
من امضاء معاهدة مع امتيزا ملك أوغندة ، بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٨٧٤ ،
يعترف الأخير فيها بحماية مصر .

وقد سبق ذكرنا أن هذه الحملة التى اشترك فيها لونج ورأسها ماك
كيلوب باشا (سبتمبر — ديسمبر ١٨٧٥) قد بلغت نهر الجب فى اتجاه
موباسا وفى أقصى حدود « السومال الايطالى » ولكن انجلترا باسم
حقوق زنجبار على الساحل أرغمت مصر على اخلاء جميع المين التى احتلتها
بين رأس حافون ونهر الجب .

وكان اسماعيل فى بداية حملة الجب وقبل احتلال المين على ساحل المحيط
الهندي يرى أن بلاد السومال جميعها تؤلف منطقة النفوذ المصرى ، يدل
على ذلك ما كتبه الى غردون بتاريخ ١٧ سبتمبر (١٨٧٥) فى كتاب يقول
فيه : « ان مصب نهر الجب تابع لهذه المنطقة ، — وهو النقطة التى
تفصل على الساحل بين أراضى زنجبار وأراضى السومال . وجميع
الخرائط تبين هذا الحد . ولاشك أن جميع أراضى السومال التى تحتل
الآن فعلا القسم الشمالى منها أصبحت تابعة لنا بساحلها الشرقى كما تتبعنا
بساحلها الجنوبى . فاذا ما فتحنا طريقا بين البحيرات ومصب الجب فتحناه

في أرضنا نحن . ولا يزيد هذا الطريق الا بمقدار مائة ميل عن طريق فورموزة (الذي اقترحه غردون من قبل) وحسبه أنه بآمن من العوائق الخارجية (اشارة الى الانجليز) » .

وفي سنة ١٨٧٦ (بعد فشل حملة الجب) قرر اسماعيل فتح طريق بين هرر وبحيرة فكتوريا للاتصال بقوات غردون وايجاد مواصلات سهلة للتجارة بين البحيرات والساحل (زيلع وبربرة) . وقد صدرت التعليمات الى قائد هرر « بأن يفتح بالتدريج طريقا لغاية كابتزا Capitzza على سواحل فكتوريا » .

ولأجل فتح هذا الطريق الأخير كان يجب أن توطد مصر قدمها أولا على سواحل فكتوريا وفي أوغندة ولكن انجلترا كانت لها بالمرصاد على أن الطريق من ناحية هرر بفضل تقدم المدنية المصرية وانتشار الاسلام كان يفتح رويدا رويدا خصوصا من ناحية الجالا . ومعلوم ان هذه القبائل كانت تحيط بالحبشة وان الحبشة احتلت هرر سنة ٨٧ (بعد أن أرغمت انجلترا مصر على اخلائها سنة ٨٥) وان منليك الثاني الذي أصبح ملكا في نوفمبر سنة ١٨٨٩ هو أول من دعم ممالك الحبشة المختلفة وأخضع لأول مرة اخضاعا فعليا قبائل الجالا في شرق الحبشة وفي الجنوب والغرب . فتمكن من زيادة مساحة الامبراطورية الى الضعف تقريبا ، وذلك بضم مناطق واسعة من الأراضي اليها . واذا أضفنا الى ذلك أن الحبشة استولت على منطقة أوجادين الواقعة في وسط شبه جزيرة السومال والتي كانت في صميم منطقة النفوذ المصري تبين لنا مقدار ما أصاب مصر وعاق تقدم المدينة في هذه الأرجاء . وقد ظل سكان هضبة أوجادين مستقلين فعلا تحت راية المهدي عبد الله الذي ظل منذ سنة ١٩٠١ يجاهد ويعلن الحرب المقدسة على المشركين .

كان موقف انجلترا الحاسم من التوسع المصري من ناحية موباسا

والساحل ومن ناحية أوغندة ومنابع النيل من أكبر العوامل التي ربكت
غردون في أداء مهمته فانقلبت غيرته الظاهرة على المصالح المصرية في
سنة ١٨٧٥ الى تردد وحيرة واضطراب في سنة ١٨٧٦ .

كتب غردون من موجي في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يقول : « انه
سيقدم صوب البحيرات ليرفع هناك الراية قبل استانلي . . لأن مصر
يجب أن تهيمن على البحيرتين جميعهما : فكتوريا وألبيرت » . .

وقد أرسل في يناير سنة ١٨٧٦ الضابط المصري نور أغا (نور بك
محمد) وزوده بالتعليمات الآتية : « سل امتيزا اذا كان يريد قوات مصرية
في أوروندوجاني فاذا قال « نعم » فزره واذا قال « لا » فاذهب الى
نيامبونجو لأن هذه المحطة الأخيرة كانت تابعة لكاباريجا وقد أصبحت تابعة
لنا الآن بعد أخذنا امرولى » .

وعلى الرغم من مظهر التردد والاضطراب الذي ظهر به غردون في
مسلكه فان امتيزا اعتقد أن ممثل الدولة « الحامية » جاد في أمره وتقدم
لاستقبال الحامية المصرية ، لا في أوروندوجاني ، ولكن في عاصمته ،
روباجا .

علم بذلك غردون في ٢ أغسطس (١٨٧٦) من خطاب أرسله نور أغا
فكتب اليه : « بما أن هذه هي رغبة امتيزا نفسه فاني سأترك المائة وستين
جنديا هناك . وهو وحده المسئول عن ذلك . وقد كنت أريد أن يحتفظ
باستقلاله ولهذا السبب كنت اخترت طريق النيل — أوروندوجاني
وكوسيتزا (شلالات رييون) — ولكن الآن وقد أصبحت لنا حامية
في عاصمته فان قوة صغيرة تكفى لحراسة هذه الأماكن ، وسيكون نصيبه
الأسر اذا لم يلتزم الهدوء . واني أرى الآن في قبضة يدي تجارة زنجبار
كلها . الواقع أن استقلال امتيزا أصبح في حكم المفقود ^(١) » .

والعجيب أن غردون منذ ارسال ضابطه في يناير كان يجب عليه أن يستمر في اتجاهه نحو الجنوب وأن يذهب على رأس قوة جديدة الى بحيرة فكتوريا وعاصمة امتيزا (وهى تقع فى شمالها) ليؤيد مبعوثه ، ولكنه بدلا من ذلك اتخذ طريق الشمال وقفل راجعا طارحا مهمته وراءه . ومن أعمال غردون التى تم عن قلقه وعدم استقراره مبادرته بتبليغه برقيا الخديوى ما حدث فى أوغنده . وقد بادر الخديوى من ناحيته بمنحه النشان المجيدى ولكن فى الوقت الذى وصل فيه رد الخديوى كان غردون قرر من تلقاء نفسه اخلاء أوغنده التى احتلها المصريون شهورا بحجة أن الجنود كانت فى « موقف حرج » وانه لم يكن من « حسن السياسة » إجابة طلب امتيزا .

وقد عادت الجنود من عند امتيزا فى ٩ سبتمبر وكان برفقتها الدكتور أمين الألمانى (ادوارد اشنيتر) الذى أرسله غردون لمفاوضة الملك فى أمر انسحابهم (١) .

(٢) كتب برنارد الن فى كتابه (غردون والسودان) الذى ظهر فى سنة ١٩٣١ يقول : « بعد احتلال مازندى عاصمة الأونيورو أرسل غردون فرقة من الجنود لاحتلال ماجونجو فى أقصى حدود مملكة كاباريجا الغربية وعلى سواحل بحيرة ألبرت . ثم سار جنوبا بعد أن أقام خمسة أيام فى فويرة واستقر فى امرولى حيث أنشأ محطة أو نقطة عسكرية . وكان فى نيته وقتئذ أن يمعن فى تقدمه نحو الجنوب ويحتل نقطة على ضفاف بحيرة فكتوريا ، ولكنه فضل بعد لآى العودة صعدا الى الشمال . وقد اكتفى بتكليف الضابط المصرى نور أغا بالذهاب الى أوغنده لإنشاء نقطتين احدهما فى أوروندوجانيا على حدود امتيزا الشمالية والأخرى فى كوسيتزا على بحيرة فكتوريا .

» وقد غادر غردون امرولى فى ٢٤ يناير وبينما كان يكتشف النيل من دوفيلة الى البحيرات وصله فى ماجونجو كتاب من نور أغا انه بناء على طلب امتيزا وضع حامية فى عاصمته روباجه على ضفاف بحيرة فكتوريا . وكتب الدكتور فيلكين فى تعليقه على مذكرات أمين باشا وهو من المبشرين الانجليز الذين جابوا أواسط أفريقيا فى عهد الحكم المصرى وزاروا =

وقد استمر غردون في طريقه شمالا حتى وصل الخرطوم في أكتوبر ،
ومن هناك ييم القاهرة ثم لندرة ...

وظاهر أن غردون اذ منع مصر من توطيد قدمها في أوغندة وعلى
ضفاف فكتوريا ، بعد أن احتلت عاصمتها ، قد فعل ذلك لتفادي اغصاب
الحكومة الانجليزية فقد كتب من امرولى بتاريخ ٩ سبتمبر (١٨٧٦)
يقول : « لقد عادت الجنود من دوباجة (يريد روباجة) . ان امتيزا على
اتصال مستمر بزنجبار .. ويظهر أنه يجهل أن بعثة الانجليزية (مؤلفة من
قسيس وضابط بحرية وعمال ..) في طريقها اليه . وقد سحبت جنودى
قبل وصولها .. »

وفي أول سبتمبر سنة ٧٦ أرسل غوردون من امرولى مذكرة خاصة
بالبعثة الانجليزية في أوغندة الى رئيس أركان حرب الجيش المصرى
(وصلت في ١٣ نوفمبر) جاء فيها : « مما لاشك فيه أن ارسال بعثة
مسيحية عند الشعوب الوثنية أمر لا اعتراض عليه . ولاكننا إذا درسنا
تكوين بعثة أوغندة ظهر لنا أنها ليست مسيحية في جوهرها اذ أنها تتألف

= أوغنده : « وقد أظهر لى امتيزا مرارا كل تقدير للطريقة التى حافظ بها
أمين على استقلاله وقت أن كان مهددا بتصرفات نور بك غير الحكيمة
(كذا) . وكان نور بك قد ذهب الى عاصمته على رأس ثلثمائة جندى
مصرى ليضم أوغندة الى مصر . وقد كان تصرف نور بك يتعارض تماما
مع أوامر غردون باشا » .

نضيف الى ذلك أن أمين باشا هذا الذى خلف غردون فى مديرية خط
الاستواء ذهب فى مارس سنة ١٨٨٢ الى الخرطوم لزيارة عبد القادر باشا
حلمى ونجح فى الحصول منه على أمر باستدعاء نور بك محمد الذى كان
وقتئذ القائد العام لقوات خط الاستواء ، والضابط بخيت بك بطرقى
كبير ضباط مركز مكراكا .

ويرى (فيتا حسان) وهو يهودى تونسى كان يشتغل مع أمين ومؤلف
كتاب بالألمانية عن مديرية خط الاستواء « ان استدعاء هذين الضابطين
المجرىين سببه غير أمين وخوفه من نفوذهما » .

من قسيس ، وضابط من البحرية الملكية ، وطبيب ومهندس معمارى ،
ومهندس ميكانيكى ، وأستاذ ، ورجل زراعى ، واختصاصى فى بناء
السفن .

« فهذه البعثة اذن أشبه بتجريدة استعمارية ، وبهذه الصفة يجب
أن تنظر اليها الحكومة المصرية .. »

« وانى واثق أن تنظيم هذه البعثة التمديدية من عمل صموئيل بيكر ،
وقد وصلنى من انجلترا خطاب يشتمل على نبذة من خطاب كتبه صموئيل
بيكر الى الرحالة جرانت جاء فيها :

« اننى متعب من تلك الفتوحات المصرية ... وانى لأعجب كيف
لا يذهب أحد الفتيان ومعه مائة بندقية سنيدر ليحمى امتيزا وينظم
جنوده . ولولا عوائق الأسرة لذهبت بنفسى » .

« ولا ريب أنه من الأفضل كثيرا فى الوقت الحالى أن يستخدم سمو
الخدوى الضباط الأمريكان بدلا منى ، لأننى لا أحب الكتابة فى الصحف .
وبصفتى انجليزيا وضابطا فى خدمة صاحب الجلالة لست أملك من الحرية
مايلكون » .

والغريب أن غردون مع تنحيه عن مهمته وعجزه عن تنفيذها لتعارضها
مع سياسة بلاده سيعمل بمجرد عودته الى لندرة على العودة ثانية الى
السودان بسلطات واسعة يستعين بها على تحقيق أغراض بلاده .

الفصل السابع

غردون في السودان

(١٨٧٧ - ١٨٧٩)

عاد غردون الى لندرة بعد أن صدع بأوامر وزارة خارجية بلاده .
و ادعى أنه وضع حدا لتجارة النخاسة في مديريته ولكن بقي أن
يضع لها حدا في جميع السودان . و ظاهر أنه تحت ستار النخاسة التي
زعم بيكر من قبل أنه قضى عليها كان غردون يطمح ببصره الى منصب
الحاكم العام ، لا في مديريةية خط الاستواء وحدها ، بل في أقطار الوادي .
ذهب غردون ثانية الى القاهرة وأرسل الى الخديوى في ١٠ فبراير
سنة ١٨٧٧ شبه انذار يقول فيه « اعطنى السودان والا فلن أسافر » .
وتدخل في الأمر فيفيان قنصل إنجلترا وحمل الخديوى على كره منه على
قبول طلب غردون وعينه حاكما عاما للسودان في اليوم السابع عشر .

و كانت إنجلترا في ذلك الوقت واقعة تحت « كابوس » التوسع
المصرى صوب منابع النيل ، وكانت العرائض تقدم كل يوم الى الحكومة
الانجليزية ، بعلمها وتشجيعها ، للمطالبة بمنع الخديوى من بسط سيادته
على مناطق أفريقيا الوسطى ، حوالى البحيرات .

سأل فيفيان ، بناء على تعليمات حكومته ، غردون في الموضوع
فأجاب بانه مرتبط بتعليمات الخديوى التي يتحتم عليه بمقتضاها أن يتقدم
في هذه المنطقة وأن يضع سفينة بخارية في بحيرة فكتوريا . على أنه عرض

حلا وسطا يقضى بأن تعلن مصر ، بمجرد الانتهاء من هذه المهمة ، حيدة البحيرة وأن تعترف في الوقت نفسه باستقلال امتيزا بشروط عادلة (١) . وأخيرا عرض غردون حلا آخر تتنازل مصر بمقتضاه عن بحيرة فكتوريا على أن يكون لها الحق في الاحتفاظ بمملكة أوزوجا الصغيرة على البحيرة وبمملكة الأونيورو وبحيرة أليبرت . ولكن الحكومة الانجليزية طالبت بأن تجلو مصر عن جميع المناطق الممتدة حوالى البحيرات .

وهذا ما حدا بغردون في سنة ١٨٧٨ الى ارجاع الحدود المصرية الى منطقة خلفية بعيدة من بحيرة أليبرت نيازا وأمر الدكتور أمين الذى خلفه في أفريقيا الوسطى باخلاء المحطات الجنوبية مع مازندى (عاصمة الأنيورو) بحيث تصبح دوفيلة (على بعد ١٠٠ ميل من ماجونجو ومن بحيرة أليبرت) أقصى حد للأراضى المصرية فى الجنوب .

روى فيتاحسان (٢) ، أن أمين حاول التملص من هذا الأمر ، وبدلا من اخلاء المحطات عقد النية على بسط مديريته الى أبعد حدود بحيرة أليبرت . ولكن غردون تمسك بقراره وكلف الايطالى جسى الذى كان موجودا وقتئذ فى بحر الغزال بالذهاب الى خط الاستواء وتنفيذ الاخلاء (٣) . ولكن ما كاد غردون يترك الخدمة فى السودان (١٨٧٩)

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٨٤ . مجلد ١٤٧٢ . القاهرة فى ٩ أبريل سنة ١٨٧٧ .

(٢) فيتاحسان (الحقيقة عن أمين باشا) بالألمانية

(٣) كتب فيلكن فى سنة ١٨٧٨ عن ملك الأنيورو قائلا : « ان كاباريجا ماينفك يزعم المحطة (ماجونجو) بهجمات . ومما يؤسف له حقا أنه لم يقض على ذلك الحكم الظالم وكان ذلك ميسورا لعهد قريب لولا المعارضة القوية التى أثارها فى انجلترا قوم ينظرون بعيون غيارى الى كل امتداد للأراضى المصرية صوب الجنوب » .

وفى أغسطس سنة ١٨٧٩ أكد فيلكن أن من أعمال غردون الأخيرة قبل ترك منصبه اصدار الأمر باخلاء الأونيورو « ولذلك أخليت محطات امرولى وكودج وكيرو . أما مازندى وكيسونا فكانتا أخيرا قبل ذلك بعامين . وتنشأ فى الوقت الحالى محطات أو نقط عسكرية جديدة لحراسة الحدود الجنوبية كما أن مديرية مكراكا أدمجت فى المديريات الاستوائية =

حتى استعاد أمين المحيطات المتروكة . وقد اكتسبت فيما بعد قيمة كبيرة .
كان غردون في أثناء هذه الحوادث عين أمين محافظا لسواكن (على
البحر الأحمر) عقابا له . ولكن بعد رحيل غردون ألغى خلفه رؤوف باشا
هذا الأمر وأبقى أمين في وظيفته .

وليس أدل على التواء القصد على غردون وخبث طويته من ادعائه في
احدى رسائله ، بتاريخ ابريل سنة ١٨٧٩ ، بأن « حكم المصريين في هذه
الأقطار النائية حكم قطاع طرق » تبريرا لقوله « بأنه أخلى أكثر من
نصف البلاد التابعة لمصر في خط الاستواء » وان « ٣٠٠ ميل أصبحت
تفصل بيننا وبين امتيزا الآن ^(١) » .

تلك كانت الطريقة التى نفذ بها غردون تعليمات الخديوى الخاصة
ببسط السيادة المصرية على بحيرة فكتوريا وجعلها بحيرة مصرية .

وكان غردون يريد تقويض السيادة المصرية فى السومال وهرر :
وغير خاف أن الارتباكات المالية والسياسية والتدخل الأجنبى فى مصر كانت

= وقد تكلم فيلكن عن تنظيم مديرية خط الاستواء : « ان الدكتور
أمين هو الآن (١٨٧٩) الحاكم لهذه المنطقة الواسعة . ويوجد ثلاثة
مديرون أو وكلاء للحاكم : واحد فى مكواكا وواحد فى كيرى وواحد فى
ماجونجو . وهم يقتسمون المحطات بالتساوى تقريبا . ويوجد فى كل
محطة وكيل أو مدير مدنى وقائد عسكرى » .

ووصف فيلكن العاصمة لادو فقال انها مدينة مشيدة باحكام
وان المستشفى والجامع والمباني الحكومية كلها مبنية بالطوب الأحمر
وعليها سقوف من حديد . وان الشوارع مستقيمة وان حول الجدران
جنائن واسعة فيها من الخضروات والشجر كل نوع وان ربيها بالشادوف .

وقد أنشئت المحطات الأخرى على نمط لادو . وكان رؤساؤها المدنيون
والعسكريون من المصريين أو السودانيين . فكان سليم مقرر مديرا لكودج
ومرجان الدناصورى مديرا لفاتيكو وفرج أجوك مديرا لامرولى وأسماعيل
أبو حطب وكيلا فى رجاف (أنظر Wilson & Felkin, UGANDA & THE EGYPTIAN SUDAN 1882.

(١) Hill, Colonel Gordon In Central Africa, p. 349.

وقتئذ في أشدها وكان غردون تلقى دعوة في فبراير سنة ١٨٧٨ لرئاسة « لجنة التحقيق العليا » فلما وصل الى القاهرة رفض كل تعاون مع أناس « استولوا على حكومة البلاد بطرق غير شريفة » وقرر العودة الى السودان .

في ٣٠ مارس (٧٨) يم غردون السويس ولكنه بدلا من أن يذهب الى الخرطوم ليعالج الأحوال هناك رأى أن يقوم برحلة تفتيشية في مناطق السومال وهرر . في شهر أبريل زار زيلع وبربرة وهرر ولكنه قبل وصوله الى هذه المديرية الأخيرة قرر عزل رؤوف باشا الذي كان ينفذ خطة انشائية واسعة في أفريقيا الشرقية المصرية .

وحقيقة الأمر في رأى كاتب ايطالى ، « ان المركز الضخم الذى وصل اليه رؤوف باشا بنفوذه الشخصى كان يثير الغيرة والقلق في نفس غردون (١) » .

والواقع أن غردون كان بيت أمر هذا العزل لأنه كان يفكر في تعيين أوربى مثل صاموئيل بيكر الذى كان تقمة على المديرية الاستوائية مكان الحاكم المصرى وقد رفض بيكر . فكتب غردون الى الرحالة بيرتون الذى كان وقتئذ قنصلا لانجلترا في مدينة تريستا فرفض بدوره . على أن الخديوى الذى لم يحسب غردون لسلطته حسابا أبى الا أن يعين مصريا خلفا لرؤوف باشا ، ولكى يؤمن هذه المناطق من شطط غردون انتزع في شهر ديسمبر (٧٨) هرر والسومال من إشراف الحاكم العام للسودان فأصبحتا تابعتين للقاهرة رأساً . وبذلك بقيت هذه المناطق بمعزل عن النوضى الادارية والسياسية التى كانت ضاربة أطنابها في السودان في العهد الأخير (١٨٧٧ - ١٨٧٩) .

والواقع أن غردون لم يكن رجل ادارة أو سياسه . وكان يحكم السودان كأنه نائب الملك في الهند حكومة مطلقة قائمة على مبدأ تجاهل

خديوى مصر واحلال الأوربيين أو السودانين من طبقة خاصة محل المصريين فى الوظائف العامة .

قال فيتا حسان فى كتابه : « ما كاد غردون يحتل منصبه حتى كان أول أعماله الادارية طرد الموظفين القدماء وتكوين بطانته من أشخاص عديمى التجارب من أهل البلاد رفعهم دفعة واحدة الى مراكز لم يكونوا أهلا لها اطلاقا ، وقد حدث فيما بعد ، فى بداية الحركة المهدية ، أن أولئك الموظفين كانوا أول من انقلب على الحكومة ونقض عهودها وأسرارها . » وقد عزلته هذه البطانة عن الأهالى واجترأت فى ظله على ارتكاب كل المساوى ودفعت السودان كله فى أحضان اليأس وزادت الطين بلة . « ولاشك ان المراسيم والأوامر التى لا يبرح يناقض بعضها بعضا وتدخل ادارة وضيفة وموظفين غير أكفاء أوجدت ارتباكا عاما فى أحوال البلاد . وليس أدل على فساد حكومة السودان واختلالها فى عهد غردون ، من سنة ١٨٧٧ الى سنة ١٨٧٩ ، من العريضة التى رفعها تجار البلاد وأعيانها الى الخديوى اسماعيل سنة ١٨٧٨ » .

وكان النمى سوى سلاطين بك (باشا فيما بعد) عين فى غضون سنة ١٨٧٩ مفتشا للمالية ثم حاكما لدارفور . وقد تكلم عن أحوال السودان ابان الثورة المهدية وقبلها فى كتابه المشهور (الحديث والنار فى السودان) . جاء فيه بخصوص العهد الذى نحن بصدده : « فى العهد الأخير بوجه خاص كان السودانيون الذين وصلوا الى عليا المناصب وكذلك أقربائهم المعينون فى الوظائف الصغيرة ، يعملون على الاثراء فى أقصر وقت . وقد عين غردون التاجر الثرى الياس باشا مديرا لكردفان فاستاء خلق كثير . وقد خلف عبد الرحمن بك ناجى الياس باشا مديرا وكان مثله تاجرا من كردفان ... ولاريب أن الروح « التجارية » المتأصلة فى مهنتهم كتجار كانت تسوقهم الى استغلال البلاد لمصلحتهم المادية ومصلحة أقربائهم ... »

« ولما كان من الصعب تجاهل رأى العام فقد عزل الياس باشا وعبد الرحمن بك وعين مكانهما أتراك أو مصريون .

« على أننا نحن الأوربيين ، على الرغم من أننا كنا قلة وكانت كراهية الناس لنا بوجه عام غير شديدة لتأصل حب العدالة في نفوسنا كنا في مناسبات عديدة سبب الاستياء .

« فقد حدث أننا ، مع حسن نياتنا ، كنا كثيرا ما نصدر قوانين ومراسيم تجرح السودانيين في عاداتهم وتقاليدهم وشعورهم وتبعث على مر الشكوى .

« وقد كان لأول اعلان (الحرية ^(١)) — بناء على أوامر الحكومة أسوأ تأويل في البلاد .

« ذلك أن تجارة الرقيق كانت مشروعة من الناحية الدينية . وكانت هذه التجارة تمون السكان بانتظام بعناصر فتيّة جديدة تؤدي أجل الخدمات للزراعة وتربية الماشية . ولم يكن الشارون يشغلون أنفسهم بالفظائع التي ارتكبت للحصول على العبيد وجلبهم الى سواحل النيل حيث يباعون . ولكن يجب علينا أن نعترف بأن العبد بعد اتمام الصفقة كان يرعاه سيده ويكرمه .

« وكان محمد أحمد (المهدي) يعرف كل هذه الشكاوى فعمل على استغلال الاستياء العام » .

ولنقف الآن على مسألة الرقيق قليلا لعلاقتها القوية بإدارة غردون وبأحوال السودان قبل الثورة المهدية ^(٢) .

(١) منشور أصدره غردون لتحرير العبيد .

(٢) لا بأس هنا من ذكر كلمة عن النخاسة والنخاسين . الزريبة أو الدليم عبارة عن نطاق محصن كان يستعمل في الوقت نفسه متجرا أى مركزا لتجارة العاج والعبيد ولوازم المعيشة . وكان لمعظم كبار تجار الخرطوم شركاء أو وكلاء لهم وظيفة ثابتة في الزرائب . وكان يوجد من هذه الزرائب اثنتا عشرة في بحر الغزال . وكان للوكلاء جنود غير نظامية أو بازنجر مهمتهما الحراسة وفقهاء كانت تجارة الرقيق من توابع =

كانت تجارة الرقيق الشغل الشاغل الأول لغردون منذ وصوله الى الخرطوم بصفته حاكماً عاماً في مايو سنة ١٨٧٧ . وظهر منذ البداية على الأقل أن غردون كان يتردد في تنفيذ سياسة العنف التي نادى بها حكومته وحاولت فرضها عليه وعلى ملكولم ، وعلى بيكر من قبلهما ، وانه كان

= اختصاصاتهم . وكان أولئك الفقهاء مقدسين في نظر عامة الشعب رغمًا من أنهم كانوا محترفين بالتجارة الوضيعة ، يبيعون التعاويذ ويدجلون . كانوا يتنقلون بين الزرائب لا تخرج من أفواههم كلمة دون ذكر الله ونبيه ، وكانوا يخلطون بعباداتهم أعمالاً منكراً يبرأ منها الفرع .

ولا ريب أن كل تعرض لتجارة الرقيق أو للزرائب كان معناه التعرض لنظام قائم على المصالح الاقتصادية والدينية في السودان . لأن تجارة العاج (أو العاج الأبيض) كانت ذات اتصال بتجارة العاج الأسود (العبيد) وفروع التجارة الأخرى كما أن العبيد كانوا يقومون بجميع الأشغال في السودان (أشغال منزلية وزراعية) . وبالجملية كانت الزرائب عبارة عن قواعد حصينة يستند إليها نظام اجتماعي واقتصادي واسع لا يبدله ولا يغيره الا حركة تطور طبيعي في الاقتصاد والاجتماع .

فكان القول بالقضاء على النخاسة بقوة السلاح معناه قلب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة دفعة واحدة والجرى على سياسة هدامة مخربة مخوفة بالأخطار والصعاب وان طبيعة السودان المترامي الأطراف بمجاهله الواسعة وغاباته وجباله كانت تساعد النخاسين على الاحتماء والتخفى في جهات لا حصر لها من المستحيل مراقبتها .

روى الايطالى جسي في كتابه (سبعة أعوام في السودان) « ان الحكومة المصرية أرسلت في سنة ١٨٣٧ للمرة الأولى حملات في أفريقيا الوسطى لفتح طرق جديدة . وقد أنشأت وقتئذ محطات على بحر الغزال وبحر الزراف والنيل الأبيض لمقايسة المنسوجات القطنية وغيرها بالصمغ والحبوب والعاج . والواقع أن التجارة كانت حكرة بيد الحكومة ولكنها تركت حرة حوالى سنة ١٨٤٨ . فجعل كثيرون من تجار الخرطوم محل اقامتهم في هذه المنشآت وكانوا يدفعون كل سنة للحكومة ضريبة من العاج تعادل أقصى كمية كان في استطاعتهم الحصول عليها في شهر . وقد صار أولئك التجار من الأغنياء .

» وكانت تجارة الرقيق الى ذلك العهد لاوجود لها في السودان النيل ولم تبدىء الا في سنة ١٨٦٠ . وكانت تجارة رابحة ... =

يدرك تماما أخطار هذه السياسة من وجهة النظر المصرية وانها كانت مخالفة لعقيدته وآرائه .

كتب غردون في أثناء تطوافه في المديرية الجنوبية ، بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٧٧ ، يقول : « ان الصعوبة الكبرى في الغاء النخاسة أصبحت

= « ولما أراد الخديوى اسماعيل القضاء على هذه التجارة وفضائعها عقد اتفاقا مع التجار واشترى محطاتهم وذخيرتهم وسلاحهم وماشييتهم وعاجهم وعبيدهم وحرر العبيد في نفس الوقت . ولكن هذه المحاولة الكريمة كانت عديمة الجدوى لأن التجار بعد أن وضعوا المال في جيوبهم أنشأوا محطات جديدة في جهات أخرى نائية .

» وقد اتخذ غردون إذ كان حاكما لمديرية خط الاستواء الاجراءات الآتية :

أصدر مرسوما باحتكار لعاج وحل الشركات التجارية . ثم أنشأ نقطا عسكرية على نهر السوبات مثلا لمراقبة الطرق وخصوصا الأنهر التي تمر فيها النوجار (مراكب واسعة) محملة بالعبيد لمصادرتها » وقد كان لتطبيق هذه الاجراءات بشدة بواسطة غردون في أفريقيا الوسطى من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٧٦ وفي السودان من سنة ١٨٧٧ لغاية سنة ١٨٧٩ نتائج خطيرة .

وقد خدم جسي غردونا منذ البداية وكان من أكبر صنائعه وأعوانه في سياسته التعسفية . فاعترافاته لها قيمتها قال : « بمقتضى مرسوم أصدره غردون كان رؤساء الزرائب المنتشرة على طول ساحل بحر الزراف والنيل الأبيض مجبرين على اخلاء منشآتهم في ظرف ثمانية أشهر ، يصير بعدها للحكومة الحق في مصادرة العاج والاستيلاء عليه .

» وقد سببت هذه الاجراءات للحكومة خسارة ضرائب سنة كاملة . وعدا ذلك فقد ترتب على الغاء الزرائب التي كانت المراكز الطبيعية لتموين الأهالى بلوازم المعيشة ازدياد نفقات حملتنا ، في ذلك البلد الواسع البعيد من كل مركز تجارى بنسب مريعة » .

» أما فيما يتعلق باحتكار العاج فلم يكن قرارا حكيما لأن هذا الاحتكار جعل صيد الفيل يقل بطريقة محسوسة في المديرية المصرية وجعل محصول العاج في البلاد الجنوبية (الأونيورو بوجه خاص) ، بدلا من الذهاب في طريقه الطبيعى صوب الشمال ، يتجه نحو الجنوب . وظلت الاراضى المصرية جد متأخرة لاسكك تجارية فيها ولا تجارة » .

وهذا ما صرح به عربى لجسى في السودان سنة ١٨٧٩ : « في أول الأمر كان لا يحمل الا العاج مقابل أقمشة وبضائع من الزجاج .

=

الآن واضحة أمامي . كم كنت أتمنى لو أن « جمعية أعداء العبودية » كان في مقدورها أن ترسل الى أحد أعضائها القادرين على فهم المسألة على حقيقتها ليبين لي طريق حلها . انى أملك سلطة مدنية وعسكرية مطلقة فلو حكمت بالاعدام على شخص أو عشرة لما كان لأحد أن يعترض على . ويجب اعتبارى أنا وحدى المسؤول عن النخاسة اذا استمرت ، وهاك موقفى : ان دارفور وكردفان يقطنهما قبائل ضخمة نزاعة الى الحرب والقتال ، أكثر من نصف مستقلة تحت امرة شيوخها . ومعظم أراضى الصحراء تندر آبارها وتفصل بينها مسافات شاسعة . وبعض هذه الآبار معروف لهذه القبائل وحدها .

« واذا عرفنا أن بعض هذه القبائل تستطيع أن ترسل للحرب من ألفين الى ستة آلاف فارس على ظهور الخيل أو الابل تبين لنا أن الثورة فى ذلك الاقليم ليست مما يستهان به . أقول ذلك عن علم دفعت ثمنه . » وهذه القبائل تغزو شعوب الزوج فى الجنوب أو تقايض القبائل البدوية المنسوجات بالعبيد فيما وراء الحدود المصرية المزعومة . ولذلك

= وكنا نستقل حمل العاج فى زمن وجيز ونأخذ من الأهالى بلا مقابل مانحتاج اليه من غلال وماشية لأن البلاد كانت غنية بهذه الموارد ثم تعاقبت السنون وأخذ بعض التجار يهاجمون السكان ويأخذونهم عبيدا وأخذ السكان يقاومون وصار من المتعذر الحصول على شىء بغير الرصاص والبارود .

« وأصبح العثور على العاج من الصعوبة بمكان وكان الأهالى بمجرد رؤيتنا يحرقون منازلهم ويختبئون فى الغاب . وقد زادت الحكومة البلاء بتحريمها نقل العبيد بطريق الأنهر لأنه فى الوقت الذى كان نقل العبيد فيه مباحا بواسطة السفن كانت نسبة الوفيات فى العبيد لاتزيد عن عشرة فى المائة وذلك على الرغم من أن العبيد كانوا يكومون تكميما بعضهم فوق بعض ، والآن ماذا يحدث ؟ تجتمع عصابات ضخمة من العرب فى كردفان ثم تنتشر فى البلاد لنهبها واجتياحها ، وفى هذه الحالة يضطر العبيد الى شق الجبال والصحارى وقطعها طوال الشهور والشهور قبل الوصول الى كردفان . واذا أضفنا الى ذلك أن الماء والحب يندر وجودهما فى أثناء الطريق وضع لنا السبب الذى من أجله لا يصل الا ثلث القافلة الى غايتها » .

فان العبيد يدخلون الأراضي المصرية جماعات لا يزيد عدد الواحدة منها عن أربعة أو خمسة ، على أنه لا شيء يمنع من دخول فرق من مائة جندي ، لأننا ليس لنا على حدودنا نطاق مضروب من الديدبانات كما هو الحال في روسيا .

« وقد اعتادت هذه القبائل بيع العبيد الى صغار التجار المنتشرين أفواجا في كل صقع . ولا يلبث أولئك التجار الذين يفدون من جميع المناطق المصرية أن يذهبوا الى المراكز الآهلة بالسكان لبيع عبيدهم الثلاثة أو الأربعة الآخرين .

« والحق يقال لو أن الحكومة البريطانية نفسها كانت سيدة هذه البلاد فلا أدري كيف يمكنها القضاء على تجارة الرقيق ، اللهم الا اذا زحزحت حدودها حتى شعوب الزنوج وأنشأت فيها خطا من المراكز العسكرية . ولست بحاجة الى القول ان الحكومة الانجليزية لن تبلغ من الحماقة درجة التعرض لخسارة شديدة والاضطرار الى مد حدودها لغاية بحيرة (اتشاد) (١) » .

وفي ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٧٧ كتب غردون من دارفور الى أخته : « يخيّل الى أن الحل الوحيد لا يعدو التحرير الكامل اما بقوة السلاح ، وفي هذه الحالة ترتكب مظلمة كبرى ، واما بدفع تعويض لاطاقة لنا به في الوقت الحالي . ولعل أفضل السبل رفع الحظر القانوني فيما يتعلق بنقل العبيد على أن تنظم الحكومة رقابتها عليه . ولكن اقتراحا كهذا سيثير ثائرة أفراد كثيرين (٢) » .

كان غردون مقتنعا كل الاقتناع بأن اتفاقية سنة ١٨٧٧ تتعارض مع مصالح مصر مما حمله الى التنديد بتصرفات ملكولم منذ تعيينه في يناير سنة ١٨٧٨ مديرا لمصلحة الرقيق في البحر الأحمر .

(١) Hill, Colonel Gordon In Central Africa (1874-1879)

(٢) Letters of General C. G. Gordon To His Sister, p. 119

وكانت الحكومة الانجليزية ، وقد قلنا ذلك من قبل ، في شهر مارس سنة ١٨٧٨ تتهم غردون بأنه « يهادن تجار الرقيق كمن لا يحس في نفسه القوة الكافية لمناصبتهم العداوة » .

وقد ذكرنا أن هذه الحكومة بالذات ، بعد أن أرغم ملكولم على تقديم استقالته كانت تعتبر غردون « مسؤولا وحده عن الاجراءات الحاسمة الواجب اتخاذها للقضاء على تجارة الرقيق في المناطق التي يحكمها وفي سواحل البحر الأحمر » .

وهذا ما يفسر لنا انه ابتداء من ذلك التاريخ (يونية سنة ١٨٧٨) شرع غردون يغير سياسته ويطرح آراءه وعقائده ويعلنها حربا شعواء على تجار الرقيق في السودان . وصارت لغته وأفعاله كلها مطبوعة بطابع العنف :

كتب من الخرطوم في ٢٧ يولية (٧٨) : « لقد أخذنا اثنتي عشرة قافلة من العبيد في مسافة شهرين ، وهى نتيجة لا بأس بها » . وفي أول أغسطس : « لقد أخذنا قافلة أخرى مكونة من مائتين وخمسين عبدا في دارفور ، فيكون مجموع القوافل التي أخذناها في شهرين أربع عشرة » . وفي ٨ أغسطس : « انى أوجه كل يوم ضربات مميتة ضد تجارة الرقيق وقد أُنشأت من أجل ذلك نوعا من « حكومة الارهاب » . فأعدمت شنقا رجلا طوش صبيا وانى لن أطلب الاذن بذلك من أحد . ولا يهمنى أن يوافق الخديوى أو يعارض (١) »

ومن هذه الآونة صارت مكافحة الرقيق عند غردون شبه عقيدة دينية يتحمس لها ويجاوز كل حد من أجلها ... وكان الخديوى بالطبع حائقا على غردون وتصرفاته وان كان ذلك لم يمنع الحكومة الانجليزية من المبادرة بالكتابة ، بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة

(١) Colonel Gordon In Central Africa, p. 319

١٨٧٨ ، الى لاسيل ، مدير القنصلية العامة في القاهرة ، تكلفه « بأن يعبر للخدوي عن اغتباط الحكومة الانجليزية بالعمل الحازم الذي يقوم به غردون ضد تجارة الرقيق ^(١) » .

وقد اتخذ هذا العمل الحازم صورة حرب صليبية كانت لها أسوأ النتائج في المديرية الجنوبية : بحر الغزال وكردفان ودارفور .
أشرنا من قبل الى حجز الزبير في القاهرة على أثر الخلاف الذي نشب بينه وبين اسماعيل أيوب (١٨٧٥) ، ويظهر أن الخديوي كان يخشى من نفوذه العظيم في السودان « لأن الذي لا شك فيه ، كما يقول سلاطين باشا ، ان هذا الرجل كانت له ارادة حديدية وذكاء خارق ، وكان من هذه الناحية يعلو بمراحل تجار العاج والرقيق الآخرين . وفي ذلك سر نجاحه العظيم » .

وقد نجح الزبير في السيطرة على بحر الغزال ومساعدة الحكومة المصرية في اخضاع دارفور . وبعد سفره الى القاهرة عين ابنه سليمان ليحل محله . وعين الحاكم العام من جهته حسن باشا حلمي ليكون ممثل الحكومة في دارفور .

وكان السلطان هارون المطالب بالعرش لا يني يحرك الفتن والقتل . وقد احتفى هو وبعض أنصاره بجبل مرة الوعر ولكن حسن باشا حلمي تمكن من كسره مرتين وأرغمه على الانسحاب .

وعندما وصل غردون الى الخرطوم (١٨٧٧) كانت دارفور تدخل تحت السيطرة المصرية . وقد عجل غردون بالذهاب الى دارفور ليرى أحوالها بنفسه ، وهناك اتخذ اجراء متعوسا اذ أتقص حامية دارفور انقاصا جائرا ووزع عددا كبيرا من الرجال والفرسان بين الأيضا والخرطوم .

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٨٤ مجلد ١٥١١

ومن رأى سلاطين « ان هذه الاجراءات الاقتصادية كان لها فيما بعد
أفدح العواقب » .

وفي أبريل سنة ١٨٧٩ عين غردون مسيداليا بك الايطالى الذى
كان منذ بضعة أشهر حاكما لداره (فى جنوب دارفور) مكان حسن باشا
حلمى ^(١) وقد حل محل مسيداليا فى داره سلاطين بك الذى وصل اليها
فى أغسطس سنة ١٨٧٩ وكان قبل ذلك اشتغل بعض الزمن مفتشا للمالية .
وبعد وصوله علم أن مسيداليا يريد التغيب فى أجازة فنصح به بالبقاء
نظرا لأن هارون لم يُخضع كل الاخضاع فيؤمن جانبه فكان رد مسيداليا
« ليس هناك مطلقا ما يدعو الى القلق وان جنود الحامية تكفى وزيادة
لتهدة جميع المصاعب المحلية الصغيرة » .

وبينا ذلك كانت قلاقل خطيرة قائمة فى بحر الغزال وكردفان وكان
خطرها يهدد دارفور .

كان بحر الغزال فيما مضى لا يقطنه الا الزنوج الذين هم السكان
الأصليون . ولكن حدث بعد ذلك لعهد قريب أن العرب الدناقلة (من
دنقلة) وأن الجعليين الذين كانوا يشتغلون بالزراعة فى وادى النيل
هاجروا الى مديريات الجنوب وانضوا تحت راية كبار النخاسين الذين
اتهبوا البلاد وبسطوا عليها سلطانهم .

وكان الزبير باشا زعيم الجعليين الأمر الناهى فيها . وكان ابنه سليمان
منذ سنة ١٨٧٥ قد انسحب على رأس عصابات مسلحة الى الشاكة فى
دارفور الجنوبية . وكانت الدوائر الحكومية تخشى أن تنضم قواته الى
قوات هارون .

(١) كان غردون يقول ان حسن باشا حلمى « مجنون قد سبب خراب
المديرية » وهذا المجنون فى زعمه كان رفض ترحيل الجنود من المديرية
رغما من هدوء الأحوال الظاهر . فاضطر غردون الى الذهاب الى دارفور ثانية
ليشرف بنفسه على تنفيذ اجرائه (سجلات عابدين . خطاب من غردون
الى باروت بك من سواكن بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٧٨) .

وفي بحر الغزال كان يقيم ادريس أبتر وهو « دنقلاوى » وكيل الزبير منذ حملة دارفور (١) . وكان يوجد وقتئذ شيعتان تتنازعان السلطة الأولى شيعة الزبير أو العرب الجعليين وهم من سلالة عباس عم النبي والثانية شيعة (الدنقلاوى) وهى من سلالة دنقل (العبد) . وكانت الأولى ، وهى أشد بأسا وعددا ، تظهر كل ازدراء لأبناء العبد . لذلك ما كاد غردون يصل الى الخرطوم حتى بادر الطماح وكيل الزبير وأوجد فى نفسه الحذر من سليمان زبير ومن طموحه الى الاستقلال ونصحه بأن يعمل على توطيد سلطة الخديوى فى تلك المديرية .

عندئذ أرسل غردون الضابط المصرى ابراهيم فوزى الذى كان تحت امرته فى خط الاستواء الى بحر الغزال وكلفه باخراج البلاد من سلطة الشركات . وبمجرد وصول الحاكم الجديد بادر عمورى وغطاس ووكلاؤهم باظهار خضوعهم والتنازل عن ثلاثة أخماس الصمغ وریش النعام والعاج الذى كان حكرة للحكومة .

وكان سليمان زبير مستقلا بالأمر فى شاكه ومعه أربعة آلاف مقاتل . فلما علم بمقدم غردون الى دارفور — وكان لحق بفوزى — طلب عفوهُ وذهب اليه بنفسه فى داره فى أغسطس سنة ١٨٧٧ . فما كان من غردون الا أن وزع قواته بين وكلائه سعيد بك حسين (الذى عين مديرا لشاكه) ونور بك عنقرة (الذى عين مديرا لسرجا وأريبا فى دارفور الشرقية) . ثم أصدر أمره بعد ذلك الى سليمان بأن يعود الى شاكه . وقد امتثل سليمان للأمر رغما من تصرفات غردون المهينة وأرسل عدة خطابات الى غردون يستعطفه فيها استعطاف الابن « لأبيه » ويتوسل اليه أن يعينه فى وظيفة .

(١) فى زمن رحلة الدكتور شفاينفورت « أصبح ادريس وكيل غطاس ، وكان فى الزريبة شخصية كبيرة يستبد بالأمر والسلطان بعد أن كان عبدا بسيطا فى الخرطوم ، وهو من أصل زنجى وكان له مع ذلك نفوذ على النوبيين » .

ولكن غردون كان شخصية شاذة غريبة الأطوار لا يعرف المصانعة كثير القلب ، سريع التأثر ، يلين وقت الشدة ، ويشتد وقت اللين ، عنيدا جائرا في أحكامه ، قليل المعرفة بالرجال ، يقضى معظم وقته في التأمل والتصوف والتجول على ظهور الجبال في أرجاء السودان وصحاريه .

أبي غردون أن يجيب سليمان الى طلبه واستنفد حلمه حتى بات يخاف انتقاضه عليه اذ كتب يقول من داره بتاريخ ٧ سبتمبر انه قضى ليلة منحوسة وهو يفكر في حق سليمان الذي ألقاه في أحضان اليأس بينا لا يزال يملك قوة مؤلفة من ٤٠٠٠ رجل في بحر الغزال « ولكن زعيما أكبر قوة (ادريس) معي الآن . ولذلك فاني لا أعبأ بتلك القوة » .

وفي أواخر سبتمبر (١٨٧٧) ذهب غردون الى شاكّة من طريق داره وقرر تعيين سليمان ، بعد لأي ، مديرا لبحر الغزال ، مملكة أبيه القديمة ، ومنحه لقب بك .

ولما وصل سليمان الى مركز مديريته ، ديم زبير (نسبة الى أبيه) طالب ادريس أبتر بتقديم حساب عن أعماله .

وفي أثناء ذلك كان الضابط المصري ابراهيم فوزي من ناحيته قد تجمعت لديه الأدلة القاطعة على أن ادريس رجل « شرير وخطر ودساس من الطراز الأول » فقرر إلقاءه في غياهب السجن . ثم أخذه معه الى الخرطوم حيث اضطر الى الذهاب للعلاج .

وقد دفع فوزي بعد وصوله الى هذه المدينة الى ادريس كما دفع الى جميع شركات بحر الغزال ، مبلغا كبيرا من المال كضمن لمقدار كبير من العاج الذي كان صادره ، فاستمال ادريس بماله قنصل ألمانيا ، فردريك روسيه ، الذي بادر بالابراق الى غردون في سواكن — وكان قد بلغها في تطوافه المستمر — زاعما أن ادريس برىء وانه سجن ظلما .

فلما عاد غردون الى الخرطوم (يناير ١٨٧٨) حاول أن يقنع فوزي بترك ادريس يعود الى مديريته ففضل فوزي تقديم استقالته من وظيفة

مدير بحر الغزال . وقد قبل غردون هذه الاستقالة ولكنه أراد استغلالها لارضاء فوزى وادريس معا فعين الأول مديرا لخط الاستواء مكان الأمريكى بروت Prout الذى كان يحكمها منذ ديسمبر سنة ١٨٧٦ والثانى مديرا لبحر الغزال برتبة بك !

كان رد سليمان الوحيد ازاء هذا التحدى أن أعلن عصيانه ورفض أن يذعن الا للقوة . ثم أخذ قواته فى ديم زير وهاجم مباغته قندة فسلم حصنها بعد مقاومة عنيفة فى الأيام الأولى لسنة ١٨٧٨ .

كانت قوات سليمان تفوق قوات ادريس وكان القضاء على هذه الأخيرة مسألة حياة أو موت للزير وشيعته . كتب الزير الكبير الى ابنه سليمان ، بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٨٧٨ يقول : « لقد أصبح ادريس أبتر مديرا وسيكون همه القضاء على أعمالنا وخدماتنا للحكومة . فعجل بطرده هو ورجاله وذريتهم ولا يفتك فى الوقت نفسه أن تعمل على طاعة أوامر الحكومة وتوثيق صلاتك بها » .

فبدلا من استدعاء ادريس واعادة سليمان الى وظيفته ليتجنب بذلك تحول معركة النفوذ الى حرب طاحنة لاتؤتى غير الدمار والفوضى لم ير غردون فى كتابات الزير الى ابنه الا تحريضا على العصيان . وسرعان ما عقد مجلسا حريبا أصدر حكما بالاعدام على الزير وابنه بتهمة الخيانة العظمى !

ولما كان غردون مصمما على اعداد العدة لحرب نظامية أخذ يفتش عن رجل « حازم » قوى . وكان يونكر وقت اقامته بخط الاستواء ، فى أثناء رحلاته ، ضاعنا على ابراهيم فوزى لأسباب شخصية ، فانتهر هذه الفرصة وأوحى الى غردون بخلع ابراهيم فوزى وتعيين الدكتور أمين مكانه مديرا لخط الاستواء (١) .

(١) عند عودته الى مصر فى سنة ١٨٧٩ تبين لغردون أن اتهامات يونكر لفوزى كانت باطلة فطلب الى الخديوى ترقية الى رتبة كولونيل ومنحه ٣٠٠ جنيه كتذكار للأيام التى قضياها معا فى السودان (انظر : Neufeld,

A Prisoner of the Khalifa

وكذلك ابراهيم فوزى باشا : السودان بين يدي غردون وكشنر .

وكان في ذلك الوقت جيسى الايطالى قد ترك خدمة الحكومة واستعان
بالمصور الفنان بوختا Bucht وبمكتور في العلوم الطبيعية لاكتشاف
وادي السوبات وبلاد الجالا في السودان الشرقى لحساب ايطاليا .
فأقنع يونكر غردون بحمل جيسى على ترك حملة السوبات وقبول رئاسة
الجيش المنوط به تأديب العصاة . وستثبت الحوادث أن هذا الرجل
(جيسى) كان أكبر مغامر بين الأجانب الذين تكاثروا في السودان في عهد
الادارة المختلطة وأقدرهم على تطبيق سياسة العنف وهو رابع الثلاثة :
بيكر وملكولم وغردون .

سافر جيسى ومعه يوسف باشا الشلالى وحوالى أربعين من الجنود
والضباط لبدء حملته ، وقبل وصوله الى رومبيك كان يلقي النجذات
باستمرار على طول الطريق من فاشودة ولادو ومكركة وغيرها . ولم
تكن الأحوال ، من يوليه الى ديسمبر سنة ١٨٧٨ ، في فصل الأمطار ،
تسمح بحرب هجومية .

وقد تجمعت عنده قوة تزيد عن ٧٠٠٠ رجل فاتجه بها الى قندة حيث
التزم الدفاع مدة ثلاثة أشهر مكتفيا برد هجمات الزير . ثم وصلت
اليه نجذات جديدة في مارس سنة ١٨٧٩ فشرع في الهجوم ، وتمكن في
أول مايو ، من كسر الزير وارغامه على الهرب وترك ثروته الكبيرة في
ديم زير فاستولى على معظمها الدناقلة من أعوان ادريس .

وقد حاول جيسى اللحاق بالزير ولكنه لم يمتد اليه فعاد ادراجه الى
ديم زير وهناك جاءه أمر من غردون بالذهاب للقاءه في دارفور حيث
استقر به المطاف .

وكان غردون في العهد الأخير هائجا يعارض في كل فكرة سلمية
ولا يفكر الا في البطش القتال اذ كتب في ٢٤ يناير (٧٩) يقول : « ان
اهلاك عصابة الزير يعتبر نقطة تحول دقيقة في مشكلة الرقيق » ، مع
أن عصابة ادريس كانت تؤيدها حكومة غردون .

وقد كانت حكومة القاهرة تعلم استفحال الشر في السودان وتفكر في وضع حد لسياسة غردون فكتب نوبار الى حاكم السودان يقترح عليه فيه الموافقة على ارسال الزبير رحمت فكان رد غردون في التاريخ السابق (٢٤ يناير سنة ٧٩) :

« اننى أعين في جميع نقط الحدود وكلاء أوربيين ليمنعوا مرور كل قافلة من قوافل العبيد ... »

« وسأمنح جيسى ألف جنيه اذا نجح في القبض على ابن الزبير . وآمل أن يشنقه . لأنه لو أرسل الى القاهرة لرحبوا به » .

وفي أثناء اقامته الثانية في دارفور ، حوالى ١٨٧٩ ، كان سليمان زبير بعث اليه في شكا تسعة رؤساء من أعوانه ليطلبوا اليه أن يصدر أمره الى جيسى باخلاء بحر الغزال .

روى جيسى أن غردون باشا استبان في أولئك الرؤساء التسعة نفرا من المحرضين على مذابح ديم ادريس فكان رده عليهم أن أماتهم في الحال رميا بالرصاص .

وقد روى سلاطين حادثة أخرى كان لها أثرها قال : علم غردون أن تجار الأبيض في كردفان كانوا يبيعون السلاح والذخيرة الى عصابة سليمان . فكان الجلابة يفكون هذه الأسلحة ويهربونها وسط بضائع أخرى في مديرية بحر الغزال حيث كان يشتريها الثوار بثمان فاحش . ونظرا لندرة النقد كان العبيد يستخدمون للتبادل والمقايضة .

ورغما من الغاء كل تجارة في المنطقة الواقعة في جنوب طريق القوافل (الأبيض — داره) كانت تجارة الأسلحة تزدد كل يوم . فعمل غردون « عملا أخرقا كانت له نتائج مدوية في أنحاء السودان » اذ أصدر أمره الى مشايخ القبائل العربية (البقارة والرزيقات الخ) بالقبض على جميع الجلابة الذين يصادفونهم في أراضيهم وجلبهم تحت الحراسة الى داره وطويشة وأم شنقة والأبيض .

وقد فرح العرب بهذا القرار الذى أَرْضَى جشعهم . ولما كان من الصعب فى هذه الحالة التمييز بين التجار الشرفاء — وكان منهم فئة كثيرة أو قليلة — والمهريين لم تفكر السلطة مطلقا فى التفرقة بين الصالح والطالح وانطلق العرب فى كل مكان وراء طريدتهم الجلابية وكانوا يسلبون أمتعتهم وما يملكون ويسوقوهم أفواجا شبه عرايا سوق الأنعام الى داره وطويشة وأم شنقة ♦

ونظرا لأن الجلابية كانوا جميعا — الا ما ندر — من سكان منطقة وادى النيل الزراعية وخصوصا الجعليين فقد وسعت هذه الحوادث مسافة الخلف وجعلت العداوة القديمة تستأصل بين قبائل الغرب العربية وبين سكان وادى النيل ♦

« فاذا نظرنا الى الأمر من الناحية الانسانية لم يسعنا أن ننكر أن طرد الجلابية بهذه الطريقة الظالمة العنيفة مدعاة للقول ..

« وكان الجلابية المطرودين من البلاد الجنوبية من أهالى كردفان ووادى النيل (الجعليين والشايقية والدناقلة) ، هاجروا من وطنهم للاثراء من مزاولة التجارة والرقيق وتركوا وراءهم أصدقاءهم وذويهم الذين كانت تهمهم شؤونهم ومصالحهم خصوصا وانهم كانوا يشاركونهم ماليا فى مشاريعهم ♦

« ولهذا السبب كان أمر غردون بطرد الجلابية ذا أثر بعيد فى سمعته ومكانته بين سكان وادى النيل ^(١) » ♦

التقى غردون بجيسى فى طويشة وبعد أن علم مجرى الحوادث أمره بالعودة الى داره للبحث عن سليمان على أن يعود هو الى الخطوم ♦ وقد

(١) سلاطين باشا — الحديد والنار فى السودان . يجب الرجوع الى أصل الطبعة الألمانية لهذا الكتاب أو الى الترجمة الفرنسية . أما الترجمة العربية المنقولة عن الترجمة الانجليزية فهى كأختها ناقصة مشوهة لا يمكن التعويل عليها وقد تصرف ونجت باشا فى الترجمة الانجليزية ولم يكن أمينا .

طلب الضابط المصرى يوسف بك الشلالى الى غردون أن يصطحبه فى رحلته
اذ كان لا يريد البقاء بأية حال تحت امرة جيسى .

وفى دارة علم جيسى أن سليمان بعد أن ترك بحر الغزال ذهب مع
قواته الى منطقة دارفور الجنوبية فبادر الى تعقبه وأخذ معه اسماعيل أفندى
برنو وهو من أصل مصرى ، وقد ولد بدارفور ، « وكان يمتاز بشجاعته
ومعرفته التامة بأحوال البلاد » .

كان جيسى يريد ارغام سليمان على التسليم ، بأى ثمن ، فلجأ عند
بلوغه الكلكه الى اسماعيل برنو ، وكان صديقا لسليمان منذ زمن طويل ،
وكلفه بمهمة لدى الأخير فى معسكره فى غرة (١) .

وكان جيسى يعرض فى حالة الخضوع تأمين حياة سليمان وأعوانه وصرف
مرتب شهرى لائق له ولهم .

وقد أبى رابح أكبر أنصار الزبير أن يسلم أمره الى جيسى ونصح
سليمان بالترث والحذر ولكن اسماعيل أقنع سليمان بأن المقاومة لا طائل
وراءها وكتب الى جيسى يستقدمه على عجل فى غرة فحضر ومعه دناقلته
من رعاى ادريس . وهناك نجح اسماعيل (١) فى اغراء سليمان وصحبه بناء
على العهد الذى قطعه جيسى على نفسه ولكن جيسى كما يظهر لم يكن أميناً
على العهد وكان مخادعا يريد « رأس » سليمان لتنفيذ وصية غردون
فاستند الى وشايات الدناقلة الذين زعموا أن الزبير يبعث الرسل الى
رابح . وأصدر اليهم الأمر باعدام سليمان وأعوانه رميا بالرصاص .

حدث ذلك فى ١٥ يوليه سنة ١٨٧٩ . وكان خمسة مشايخ قد انفصلوا

(١) من العجيب ، ولهذا السكوت مغزاه ، أن جيسى فى مذكراته التى
ظهرت بعد موته (سبعة أعوام فى السودان) لم يشر أقل اشارة الى هذه
المهمة الخطيرة . ولم يرد ذكر اسماعيل برنو مرة واحدة فى كتابه .
وسلاطين هو وحده الذى تكلم عنه وعن مهمته فى كتابه (الحديد
والنار فى السودان) .

من سليمان ورابع^(١) وظلوا في البلاد فأصدر جيسى أمره بالبحث عنهم واحضارهم الى الفاشر ، وكان يحكم المدينة ميسيداليا بك « الذى شنقهم فى ساحة السوق دون محاكمة » .

تلك خاتمة الحرب التى توقع بعض المؤرخين الرسميين « أن تكون نتيجةها المحتومة قطع دابر الفتنة » .

وقد أجمل سلاطين نتائج هذه الحرب فقال : « ان الحكومة فى هذه الحرب قد تكبدت خسائر فادحة فى الرجال والأسلحة والذخيرة ، فى حين أن قبائل الجنوب العربية البقارة والتعايشة والحبانية والرزيقات التى أصابت ، قبل خضوع سليمان وبعده ، غنا كبيرا من السلاح والبازنجر، أصبحت من ذلك الوقت تعتد بما كسبت من جاه وقوة خلقت لنا فيما بعد مشاكل وعرة » .

وأخيرا استدعى غردون فى يونيه (٧٩) ولكن بعد أن تخرجت الأمور وطفح الكيل . وقد اثبتت الحوادث صدق حكم شاي لونج الأمريكى الذى ذكرناه من قبل « لقد وجد غردون السودان فى سلم ورفاهية وتركه فى سنة ١٨٧٩ ، ينوء بالدين ويهم بالثورة » .

(١) ذهب رابع بنفر من جنده الى منطقة بحيرة تشاد وتمكن بدهائه وتدبيره من تأسيس امبراطورية قوية هناك . وقد تمكنت فرانسوا بعد حرب عوان من قتل رابع والاستيلاء على ملكه (٢٢ أبريل سنة ١٩٠٠) .

الكتاب الثالث

السودان من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٨٥

الفصل الثامن

الثورة المهدية لغاية قرار إخلاء السودان

ان السودان في الوقت الحالى تحده جنوبا بلدة نيمول بحوار دوفيله وتبلغ مساحته مليون كيلو متر مربع .

وعلى الرغم مما أصاب مساحة السودان الجغرافية من نقص وزيادة وتقلبات كبيرة أوجدها الظروف العسكرية والسياسية منذ عهد محمد على خصوصا من ناحية الجنوب (البحيرات وممالكها) ، والشرق والجنوب الشرقى (أراضي البحر الأحمر والمحيط الهندى) ، فان مدلول كلمة (السودان) لا يزال الى اليوم مبهما . فالانجليز في كتاباتهم يخلطون بين السودان والنيل ووادي النيل ، والمصريون يطالبون تارة « بالسودان » وطورا « بوحدة الوادى تحت تاج واحد » .

وكانت أنشئت لأول مرة في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ في مصر وزارة « السودان وملحقاته » . وفي نفس السنة اعتبر الكولونيل ستيوارت الملحقات جزءا من السودان في تقريره الشهير الذى وصف فيه حدوده : « ان حدود السودان المصرى ، في سنة ١٨٨٢ ، هى كالاتى : تبتدىء الحدود بالقرب من رأس بناس على البحر الأحمر وتسير على درجة ٢٤ من

خط العرض الشمالى حتى تصل الى نقطة غير مائة بين ليبيا والصحراء الكبرى . ومن هذه النقطة تتجه نحو الجنوب الغربى حتى ملتقى الزاوية الجنوبية الغربية من دارفور . ومن هناك تنحدر رأسا الى الجنوب لغاية الدرجة ١١ من خط العرض الشمالى ، ثم تتجه نحو الجنوب الشرقى من طريق مونيوتو وبحيرة نيانزا حتى تصل الى مدخل بحيرة فكتوريا نيانزا . عندئذ تصعد الى الشمال الشرقى ، مشتملة على مديرية هرر ، حتى تبلغ المحيط الهندى عند رأس جردفواى (أوجردفون) ، ومن هناك تتبع ساحل البحر الأحمر لغاية رأس بناس » .

أى أن مساحة السودان المصرى كانت تعادل مساحة فرنسا وألمانيا وأسبانيا مجتمعة .

والواقع أن سياسة التوسع المصرى فى السودان كان قطبها الذى تدور حوله : النيل ومنابعه . وكانت تهدف الى تكوين كتلة متجانسة متماسكة تؤلف بينها وحدة اللغة والدين والثقافة .

ولكن التدخل الأوروبى فى أفريقيا وسياسة « التقسيم » كان لهما القسط الأكبر فى إيجاد عوامل التحلل والتفكك فى مصر نفسها وفى امبراطوريتها السودانية .

١ — أسباب الثورة

كانت مصر والسودان منذ أواخر عصر اسماعيل فى حالة « هيجان » وكانت أسباب الاستياء العميقة فى مصر تؤدى حتما الى الثورة العامة ولكن هذه الأسباب كانت فى السودان سطحية فى مجموعها لا تؤدى الا الى ثورات وقلاقل محلية متقطعة لولا الروح الدينية التى انتظمتها وتفخت فيها .

جند المهدي أتباعه وأعوانه من أشد عناصر السودان تأخرا وأكثرها تعلقا بالبدع والخرافات والعقائد الساذجة : البقارة والدراويش .

البقارة أو رعاة البقر كانوا من أكبر تجار الرقيق في الغرب وقد أصابهم خسارة كبرى من جراء تصرفات غردون العاشمة ضد النخاسة . وحسبنا أن نذكر أن عثمان دجنة أفضل قواد الخليفة في السودان الشرقي ابان الثورة كان أيضا من تجار الرقيق الذين أرهقهم غردون وصادر أملاكهم وثروتهم (١) .

أما الدراويش فقد وصف الكولونيل ستيوارت في تقريره المرسل من الخرطوم ، بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، نظام الفقهاء والدراويش المؤيدين لهم ، ومذهبهم . قال ستيوارت ان الفقهاء كانوا يفرضون ضريبة على العرب ويأخذون منهم الأموال والهبات نظير علاجهم أو القضاء على عقم النساء والحيوانات وما شاكل ذلك من طرق التدجيل والتطبب . وقد أصبح الفقهاء مع الزمن أغنياء ذوي نفوذ .

وكان الفقيه يستخول الدراويش ويتخذ منهم حشما يتعهدون ماله ويعلمون شأنه وكان الدراويش يتسابقون لخدمته حبا في الكسل والبطالة وتهربا من الضرائب . لأن الحكومة رغبة منها في مصانعة السكان والتقرب اليهم كانت أتت عملا أخرقا باعفاؤها الفقهاء والدراويش من دفع الضرائب فانتشروا في كل قرية وفي كل قبيلة بالسودان وكانوا هداة الشعب الروحانيين ومعلمي الشيبية ، وكانوا يرغمون الناس على دفع ضريبة « عشية » وليس أدل على تغلغلهم في الحياة العامة وقوة نفوذهم من أنه في قبيلة دابازنة ، في جنوب القصارف ، كانت القرى التابعة للفقهاء لا تقل عن ٦٢ . وقد نتج عن ذلك أن الأهالي لم يكن في استطاعتهم دائما الاتفاق على الفقيه ودراويشه ودفع ضرائب الحكومة في الوقت نفسه .

كان أنصار المهدي اذن يكونون أغلبية الشعب وان لم يكونوا من

(١) قال غردون : « ان بيضة الثورة الحالية قد وضعت في خلال الثلاثة الأعوام التي أتيح لي فيها أن أحكم السودان على مبادئ غير المبادئ التركية » .

خياره وأفضله . وكانت المدائن المصابقة لمجرى النيل خصوصا من سنار الى دنقلة ، حيث استأصلت المدينة المصرية منذ ستين عاما ، يتألف من عناصرها الحضرية التي تؤيدها بعض عناصر البدو ، حزب المقاومة . وهذه العناصر السودانية والمصرية من جند ، وتجار ، وموظفين ، ورعية ، كانت لها طوال الشهور والسنين في الثورة مواقف رائعة من البطولة والتضحية .

٢ - عبر القادر ملمي في السردانه :

كان غردون استقال من وظيفة حاكم عام السودان في يناير سنة ١٨٨٠ ، فعين مكانه ، في مارس سنة ١٨٨٠ ، محمد رؤوف باشا . وقد ذهب بجمعة رؤوف محمد مختار ومحمد عزت وضباط آخرون لدرس مناطق الحدود من الحبشة لغاية مصوع ووضع خرائط للمناطق التي لم تكتشف .

وفي تلك الأثناء رفع المهدي راية العصيان وقد زادت هزيمة راشد بك في قدير (٩ ديسمبر سنة ١٨٨١) الحالة السياسية والعسكرية في البلاد تعقيدا .

والذي لا ريب فيه أن رؤوف باشا لم يكن حازما في علاج الموقف في بدايته ، وكانت حكومة القاهرة من ناحيتها ، أمام التهديد الانجليزي ، عاجزة عن مده عاجلا بالمعونة اللازمة ، مما ساعد على تقوية المهدي وازدياد نفوذه في نظر العامة التي أصبحت تعتقد في « رسالته » .

شرعت من ذلك الوقت البقارة وال دراويش تلتف حول رايته لمحاربة « الكفار » و « المشركين » سواء في ذلك الأتراك (المصريين) أو الأوربيين المسيحيين الذين وفدوا على السودان منذ بيكر والادارة المختلطة وكان لهم القسط الأوفى في اسقاط هيبة مصر ومكانتها في السودان .

وقد فطنت الحكومة المصرية الى خطورة الموقف فاستدعت رؤوف باشا

وعينت مكانه عبد القادر باشا حلمى وهو من خيرة قوادها .

وفى أثناء الفترة التى انقضت بين استدعاء رؤوف (٤ مارس ١٨٨٢)
ووصول عبد القادر (١١ مايو) قام جيغلر باشا الألمانى ، الذى كان
عينه غردون مديرا عاما لمصلحة البرق (التلغرافات) ، بأعمال وكيل
الحاكم العام بالخرطوم . وكان هذا الموظف كمعظم الأوربيين ، تنقصه
الكفاءة والاخلاص فسرعان ما أبرق الى القاهرة بأن الحالة لا تستدعى
ارسال فرق جديدة ، وأرسل فى نفس الوقت حملة الى النيل الأبيض
كانت هزيمتها سببا فى استفحال الثورة فى هذا الصقع .

وفى أغسطس (٨٢) ترك المهدي قدير ميمما الأبيض عاصمة
كردفان فوصلها فى ٣ سبتمبر . وقد جرت أمام المدينة موقعة هزم
فيها المهدي وخسر زهاء ١٠٠٠٠ رجل فعول على ضرب الحصار حول
الأبيض وباره .

وكانت هذه أول ضربة أصابت المهدي ، وبينما ذلك كان عبد القادر
حلمى ، وهو من أوسع الرجال خبرة ودراية بشؤون الحرب
والتنظيم ^(١) ، لا يفتر يعمل على تدعيم وسائل الدفاع عن الخرطوم
واعادة تنظيم البلاد وفقا لأحدث الطرق وذلك على الرغم من قلة
موارده وانقطاع كل معونة من القاهرة خصوصا فى أشهر الحرب
الانجليزية والاحتلال من يولية الى سبتمبر .

وكان عبد القادر باشا يدرك بصائب فكره ان نجاح المهدي يرجع
الى انتصاراته غير المنتظرة على جيوش نظامية والى دعايته الدينية
الكاذبة وتسليطه على عقول الجماهير الساذجة فشرع يتصل بزعماء البلاد

(١) تكلم أمين باشا فى مذكراته عن عبد القادر بمناسبة زيارته له
فى الخرطوم فى مارس سنة ١٨٨٢ قال : « تبدو على عبد القادر سما
الذكاء العالى وقد تلقى العلم فى أوروبا ، وتبحر فيه ، وهو يجيد
الفرنسية ويتكلم الألمانية » .

ومشايجها ويوزع عليهم رسائل يثبت فيها العلماء بنصوص من القرآن والحديث بطلان دعوة المهدي . وكان في الوقت نفسه القوة المحركة للدفاع ، لا يكتفى بقيادة الجند بنفسه وضرب العصاة في ناحية سنار بل يرسل الحملات في كل جهة بقيادة خيرة ضباطه ليحول دون انتشار الثورة واتساع رقعتها .

ولكن كان لابد من التفكير في فك الحصار عن البحر الأبيض عاجلا وكان لا يبرح يطالب القاهرة بارسال نجدات قوية عديدة تمكنه من الزحف الى هذه المنطقة البعيدة على أن يترك جيشا « للتغطية » وراءه .

وكانت الأبيض محاصرة منذ سبتمبر ولكن عبد القادر لم تصله من القاهرة النجدة الأولى الا في ديسمبر ، وذلك أن أول اجراءات الاحتلال كان حل جيش عرابي نظامي فكانت الفرق الجديدة المجندة المرسلة الى السودان ، ضباطا وجنودا ، تعوزها الدربة والامام الكافي بفنون الحرب .

فلم يكن أمام عبد القادر الا أن يعول على نفسه ويستغل الى أقصى حد موارده المحدودة ، فعزل جيش المدينة (الخرطوم) في معسكر على الضفة الغربية من النيل ، وكان الحاكم العام يقوم بنفسه باعطاء دروس للضباط وتلقين الجند بمبادئ الفنون العسكرية وتدريبهم على التمرينات البدنية واصابة الأهداف (ضرب النار) .

وقد كتب ستيوارات الرقيب الانجليزى في أواخر ديسمبر يقول : « ان التعليم يستمر وأن بعض الجنود قد ساروا بخطى واسعة في طريق التقدم » .

وكانت خطة عبد القادر التي كشف عنها ستيوارات ترمى بمجرد الانتهاء من جمع جيش مؤلف من ٥٠٠٠ جندي وتعليمه وتدريبه الى

اتخاذ الطريق الذى يذهب من الخرطوم الى الأبيض ويمر ببارة وبلاد
قبيلة الكبابيش البئسة الموالية للنفوذ المصرى .

وكان عبد القادر يعد عدته وعديده من جمال ومدافع جبلية وميرة
وذخيرة ليضمن نجاح حملته .

وفى رأى بعض المؤلفين كانت خطة عبد القادر ترمى الى حشد
جيش أكبر لا يقل عدده عن ١٥٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠ مثلا ليتمكن من
ترك عدد كبير منه يكفى لحماية الطريق الطويل الذى يفصل الخرطوم
من الأبيض . وفى حالة عدم وصول العدد المطلوب (من القاهرة)
كان مصمما على البقاء بقواته متحصنا فى الخرطوم وفى سنار ، وعلى
اقامة تحصينات حول كردفان لعزل أنصار المهدي ويدع الثورة تآكل
بعضها فى غرب السودان . ولاشك أن فصل قوى المهدي الروحانية
والمادية عن مناطق النيل الخصبة ومراكز الجاذبية فيها كان سيؤدى
حتمًا الى تحللها وموتها .

وعلى أية حال كان المهدي لا يقر له قرار وفى حالة زعج مستمر لعلمه
باتساع مذاهب عبد القادر الفنية والأدبية بدرجة أنه كان يوصى
أنصاره بالدعاء بصوت عال فى ختام كل صلاة :

اللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر

ولكن وجود الانجليز فى مصر لم يكن من شأنه تذليل المهمة
لعبد القادر . وقد كتب الجنرال ولسن ، فى ٢٨ أكتوبر ، يقول ان
الجيش المصرى قد تم تخطيطه وأن الحكومة المصرية لا تملك الوسائل
الكافية لصد تقدم المهدي .

ولأجل أن تتبين ماهية هذا التخطيط ونتائجه المحتومة فى السودان
يجب أن نذكر ما كان كتبه شريف باشا الى القنصل ماليت بتاريخ
٢١ أكتوبر : « ان السلطات العسكرية البريطانية تدمر ذخيرتنا

وعتادنا الحربى . ولا شك أن اجراء كهذا كان من الممكن تبريره كل
التبرير وقت أن كان الجيش العاصى تحت السلاح . أما الآن فيلوح لى
أنه لاسبيل الى تبريره (١) » .

وفى أول يناير سنة ١٨٨٣ أبرق عبد القادر الى الخديوى طالبا
ارسال فرقتين أخريين لتأليف قوة احتياطية فى الخرطوم .

ومما جاء فى هذه البرقية « أنه ترتب على تأخر ارسال الجنود
استفحال الثورة فأصبح من الضرورى ايجاد نقطة ارتكاز للفرق
الذاهبة لانتقاذ بارة وكردفان » .

وفى اليوم ذاته قرر عبد القادر الذهاب الى المسلمية ليقود الجنود
بنفسه ويظهر جميع المنطقة الكائنة بين سنار ورائة . لأن أحمد المكاشفى ،
وهو من أكبر أنصار المهدي ، كان قد تمكن قبل وصول عبد القادر
(٧ يناير) من قطع المواصلات بين سنار والمسلمية وفل القوات
المصرية .

وكان القائد المصرى يريد اخماد الحركات المتفشية فى الأقطار
المجاورة قبل الزحف على الأبيض ويرى أن فقدان هذه المدينة بفرقتها
السودانيتين ومستودعاتها الواسعة من مدافع وذخيرة نكبة لاطاقة
لنا بها ستتضاعف من جرائمها مصائبنا فى الحرب .

وبينا هو فى سنار يحارب ويسوس ويدبر اذ وصله (فى أواخر يناير
سنة ١٨٨٣) برقية من الخديوى توفيق يأمره فيها بحشد قواته كلها
فى الخرطوم وانتظار وصول بعض كبار الضباط من القاهرة . ولما كان
عبد القادر يجهل أن أولئك الضباط هم هيكس وأعوانه الأوربيون
بادر بالرد على الجناب العالى بأن الثورة قائمة فى بعض أراضى المديريات

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣٤٤٢

الشرقية وأن الجنود اذا انسحبت تخرجت الأمور للغاية ، وان جيش الأبيض اذا لم يتحرك في الحال لانقاذ المدينة ضاعت وضاعت معها دارفور .

وقد أيد الكولونيل ستيوارت في برقية له الى قنصل انجلترا بالقاهرة ، بتاريخ ٢٦ يناير ، كل أقوال عبد القادر وزاد « بأن الحالة أصبحت في منتهى الخطورة وأن الخديوى يجب عليه أن يترك عبد القادر وشأنه » .

ولكن ستيوارت كان في ناحية وكان الخديوى ومستشاروه الانجليز في القاهرة في ناحية أخرى ، وقد أفهموه أن عبد القادر يطمح الى الاستقلال في السودان ، وذلك تحقيقا لخطة مدبرة في وزارة الخارجية الانجليزية (١) .

(١) يتضح من البحث في سجلات عابدين أن أحمد حمدي بك ياور جناب الخديوى كلف بالسفر الى الخرطوم في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ « ليقابل الكولونيل ستيوارت ويعلم أن مأموريته (حمدي) ليست سوى مشاهدة الأحوال والعرض عنها (كذا) للأعتاب الكريمة ... ويستحضر عبد القادر باشا الى الخرطوم ويسلمه الأمر العالى بالغاء نظارة السودان وانفصاله عن حكمادريتها وحلول علاء الدين باشا مكانه في الحكمدارية .. »

وفي ١٧ ربيع أول سنة ١٣٠٠ هـ (٢٦ يناير سنة ١٨٨٣) أرسلت ارادة سنية برقية الى حمدي بك ليخبر سرا علاء الدين باشا بأن يراقب حركات وأحوال الكولونيل ستيوارت ويرسل بها تلغرافات شفره . « وقد جاء في أول تقرير له (برقية ٢٦ فبراير سنة ٨٣) ما يأتي : « حينما كنت مع سعادة هكس باشا في الطريق كان يسأل من المسافرين عن الأحوال ولما يخبروه بتحسن الحالة يرى عليه علامات الكدر حتى أن سعادته قال ذات يوم اذا كان الأمر كذلك فلا فائدة في حضوري من لندرة » .

وظاهر من التقارير الأولى أن مبعوث الخديوى كان لا يميل الى عبد القادر باشا والكولونيل ستيوارت ، ولكنه أمام سلطان الحوادث وأعمال عبد القادر اضطر الى تغيير رأيه ومطالبة الخديوى بابقائه . جاء في تقرير ١٦ مارس : « .. كذا علم أن سعادة عبد القادر باشا لما حضر للخرطوم تشبث باجراءات نافعة نحو تلافى الحالة .. ولو كان صار اسعافه لما كان اتسع الأمر .. »

وقد اضطر عبد القادر الى العودة من رانة الى الخرطوم في ٦ فبراير قبل أن يتمكن من تطهير سنار من العصاة » مع أن الانتصارات الأخيرة

= « ومراعاة للحالة الراهنة والاجراءات التي باشرها وظهرت مبادئها الحسنة بجهات سنار والبحر الأبيض وماله من الحيل السياسية في جذب القلوب مع ايقاع الرعب بين الأشقياء يكون بقاؤه على ما هو عليه لحين نهو الحركات في الجزيرة أوفق ..

» يتراءى للداعى أن كل جهة يستتب فيها الأمن والراحة يصير استبدال حكامها بغيرهم ممن لهم كفاءة في الادارة وأن لا يصير توظيف أشخاص من أهالى السودان في وظائف مهمة .. »

وجاء في تقرير ١٤ مارس : « بلغ الداعى أكيدا أن سعادة الجنرال هكس الذى أورى أمس بأنه لا يتدخل في أشغال جيغلر باشا سينشر اعلانا للاهالى ظاهره نوع وباطنه التدخل في أشغال الحكومة بحجة بث العدل ورفع الظلم عن المتشكين اليه وجذب قلوب الأهالى وميلهم للدولة الانجليزية الذى هو من رجالها العظام الموصوفة بالعدل والكرم ، وحيث أن الأهالى ذاقوا حلاوة ذلك مدة غردون باشا المؤسس لما هو واقع فيسهل الأمر الخ .. »

وجاء في تقرير ٣٠ مارس « بما أن سعادة الحكمدار الحالى وسعادة القومندان أن متعودين على لين الجانب ووفرة الانقياد فدواعى الوقت والحال كانت موجبة لفضول (بقاء) سعادة عبد القادر باشا الآن لما عنده من الادارة والسياسة ... ولئن كان ما نسب اليه قريبا من الصحة ولكن لما بدا فيه من الغيرة والنشاط هو لا يعول عليه في جانب الصالح العمومى وحيث ذلك فالحال يدعى (يدعو) لأن يكون وكيل الحكمدار والمديرون الذين يتعينوا ومديرو شرق السودان ووسطه وغربه من ذوى الادارة والسياسة ليتمكنوا من تنفيذ أغراض الخديوى ويعيدوا رونق العمار والاصلاح .

» سعادة الجنرال هكس ومن معه ليسوا على شىء وانما هم متبعين (متبعون) تعليمات ولو وجد أمامهم أناس يدركوا الأمور ويعملوا أمام اجراءاتهم التى يخشى منها حواجز بطرق غير محسوسة لا يمكنهم أن يتمكنوا من تمشية أغراضهم وينقادوا خوفا من ظهور أمورهم .. »

وفي ٥ أبريل كتب حمدى بك يقول : « لا يزال يتراءى للداعى أن دواعى الوقت وما هو مشاهد من اجراءات سعادة عبد القادر باشا يقضيان بوجوده بالسودان ... حيث لم يكن موجودا من يضاهيه . وبما أن التقارير الواضح (الموضحة) بها الحالة يتأخر وصولها فبحسب عبوديتى ومراعاة للصالح العمومى وجب عرضه (عرض الأمر) لتلغرافيا والرأى مفوض أفندم »

أثبتت ، كما قال ستيوارت في برقية ٩ فبراير ، أن المصريين اذا حسنت قيادتهم تجنبوا الهزيمة » .

وأمام الحاح ستيوارت وعبد القادر أذن الخديوى للأخير بالذهاب الى جزيرة سنار لمحاربة المكشفي فوصل واد مدني في ١٣ فبراير في طريقه الى سنار ومن هناك قاد عساكره الى مشرع الداعي حيث كان يقيم المكشفي متخفيا مع ١٢٠٠٠ مقاتل في غابة على جانب الطريق فهزمه في ٢٤ فبراير وقتل له ٢٠٠٠ (واقعة الداعي) .

وقد هرب المكشفي الى ود برجوب في الجبلين فاستمر عبد القادر في مطاردة زعماء الثورة والتكامل بهم وتشتيت شملهم وانتصر عليهم انتصارا كبيرا في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٣ . روى مؤرخ أن عددا كبيرا من العربان أنصار المهدي قد قتل في المواقع الأخيرة فاغتم أحد كبار مشايخهم وقال لعبد القادر باشا « لقد أفنيت الرعية ببطشك يا سعادة الباشا فدع عنك هذه المناوشات واقتل الديبة من رأسها » فأجابه عبد القادر باشا « اذا لم نظفر برأسها يا شيخ العرب نقطع من ذنبها حتى ندرك الرأس فنسحقه » .

وكان عبد القادر جريا على خطة « تقطيع الذنب حتى بلوغ الرأس » يريد السير جنوبا على طول النيل الأزرق لتصفية الثورة وقطع دابرها في هذه المنطقة لغاية جبل خولى .

ولكن في ٥ مارس كان هيكس باشا الانجليزى وصل الخرطوم ليحل محل القائد المصرى وظاهر أن انجلترا ، سيدة الدلتا ، كانت تؤثر أن تدع الثورة تمتد وتقوى في ربوع السودان فكان لابد من كسب الوقت بكل وسيلة حتى تتمكن قوات المهدي المغيرة — من تهديد مصر وارغامها على اخلاء السودان بعد استنفاد قوتها السياسية والاقتصادية التي انهكها الحرب والاحتلال وتحويل الاحتلال المؤقت الى احتلال ثابت محتوم .

٣ - هيكس في كردفان :

لا شك أن استدعاء عبد القادر وتعيين قائد أوروبي مسيحي غريب عن البلاد مكانة لائحد ثورة دينية بحتة كان لهما أثر بعيد في القضاء على البقية الباقية من هبة مصر وتقوية الحركة المهدية ، وهما بداية فصل جديد في تاريخ السودان .

وصل هيكس الخرطوم على رأس ١٠٠٠٠ مقاتل وكان جلهم من جنود عرابي القدماء الذين سئموا الحرب وكان يراد التخلص منهم . ولو أنهم أرسلوا قبل ذلك لكون منهم عبد القادر جيشا قويا مدربا قادرا على انقاذ كردفان والتتكيل بالمهدى . ولكن الخديوى توفيق كان يرفض كل مطالب عبد القادر الخاصة بارسال نجدات بحجة أن ما أرسله الى السودان حتى ذلك العهد بلغ ١٠٠٠٠ جندي .

وفي أثناء ذلك سلمت حامية بارة ، وكانت مؤلفة من ٢٠٠٠ رجل ، على أثر انفجار مستودع الذخيرة (٥ يناير) وسلمت عاصمة كردفان ، الأبيض بعد حصار دام ستة أشهر (١٧ يناير سنة ١٨٨٣) .

وكان يحاصر الأبيض ٨٠٠٠٠ من الأنصار سلاحهم الوحيد الحراب والسيوف (لا بنادق ولا مدافع) ، وكانت القوة المدافعة لاتزيد عن ٥٠٠٠ رجل مخندقين في الحصن يزودون ذياذ الشجعان وقد اضطروا الى التسليم بسبب القحط والمجاعة . روى شاهد عيان أن أربعة أو خمسة من السوريين يعيشون سويا دفعوا ٥٧ ريالاً ثمن كلب . وكان غذاء المدينة الصمغ وأوراق الشجر « ولما رأيت الجنود السود يقتلون عبيدهم ويأكلونهم آليت أن ألوذ بالفرار » .

وقد روى شاهد آخر ، الأب بونومى رئيس المبشرين السابق في الأبيض « ان الجنود بعد مقاومة مليئة بالبطولة كانوا يموتون جوعا في الخنادق . وان أردب القمح كان يباع بـ ٢٢٠٠ ريال ، ورأس الحمار

بـ ٣٠ ، والفرخة بـ ٣٥ والبيضة بريالين . . وأن القائد كان يرفض التسليم وأخيرا بعد أن صار الجند هياكل عظمية ، تركوا السلاح يقع من أيديهم وانطلقوا يفتشون عن طعام لهم . وكان ذلك في يوم ١٧ يناير فدخل الدراويش بغير قتال » .

قتل العصاة الأعيان والموظفين بعد أن أخذوا منهم مليون ريال وباعوا النساء والأطفال كالعبيد . وقد أدمج ثلاثة آلاف جندي سوداني مدرب (جنود الحامية) في جيش المهدي ووكل الى ضباطهم تلقين قواته فنون الحرب . وعدا ذلك فقد استولى المهدي على ٥٠٠٠ بندقية وخمسة مدافع ومستودعات ضخمة من الذخائر .

تلك كانت « النكبة الفادحة » التي كان عبد القادر يحسب لها ألف حساب ويعمل على تلافيها . وقد تركت عودته خلفه فراغا تعج فيه الفوضى ، وكان الثوار بعد سقوط الأبيض ينوون تقسيم قواتهم الى ثلاث جماعات : جماعة يقودها الفقيه منا للزحف على دنقلة ، وجماعة تزحف على دارفور بقيادة الشيخ رحمة فاتح بارة ، وكان المهدي بنفسه سيتولى قيادة الجيش الثالث الى الخرطوم .

وفي هذا الوقت بالذات صدر مرسوم في القاهرة ، بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٨٣ ، بإلغاء « وزارة السودان وملحقاته » وأنشئت مكانها « ادارة خاصة » في رئاسة مجلس الوزراء .

وقد بلغت خسائر مصر في السودان الى ذلك العهد ١٦٢٩٦ رجلا و ١٧٦٦٩ بندقية و ١٤ مدفعا و ٤٨٧٩٠٠ خرطوشة كما ورد في تقرير لستيوارت بتاريخ ٦ مارس . وبفضل ماغنمه العدو في بارة والأبيض بدأ يستعمل الأسلحة النارية ضد جنود هيكس .

وكان اللورد دوفرين موجودا في القاهرة ، في هذه الآونة فكتب اليه هيكس ، في ٢٥ مايو ، يقول انه « بعد اخذ الثورة » في سنار سيسحب جنوده توا الى الخرطوم وسيترك حاميات في كانة والدويم » .

وانه بتضح من جميع التحقيقات التي عملها « ان الحركة الثورية في مجموعها حركة دينية بحتة » وهذا ما يحمله على الظن بأن المهدي يفقد الكثيرين من أنصاره وان الاعتقاد في المهدوية أخذ يضمحل وشيكا .
وليس أدل على جهل هيكس بالحقائق وافتقاره الى النظر الصادق من حسن ظنه وتفاؤله . والذي لاشك فيه أن فرقه كانت قليلة العدد قليلة التدريب قليلة الأجر . أما الفرق القديمة التي تتألف منها حاميات الحصون وكانت في كفاح مستمر في أطراف السودان فقد تجمد لها مبلغ ضخيم من المرتبات المتأخرة . ولذلك كان علاء الدين باشا الحاكم العام الجديد ورفيق هيكس باشا في حملته يطالب حكومة القاهرة بارسال ٤٦٠٠٠ جنيه شهريا لدفع مرتبات الجنود والموظفين .

وهذا المبلغ كان لايشتمل على الديون المتأخرة وأثمان الصفقات التي تمت فعلا وبلغ مجموعها ٨١٠٠٠ جنيه وكان لابد من دفعها .

وكان هيكس من ناحيته يطالب قنصل انجلترا ماليت بأن يساعد على ارسال ٦٠٠٠ جندي آخر للقيام بحملة في الكردفان بمجرد انتهاء فصل الأمطار ، جاء في كتابه المؤرخ ٣ يونية : « كلما فكرت في أن الهزيمة ليس معناها فقدان دارفور وكردفان فحسب بل سنار أيضا ومن المحتمل الخرطوم .. لم أجد بدا من الاستهانة بأي خطر في هذه السبيل » ، وكان يقدر نفقات الحملة في الستة الأشهر المقبلة بـ ١٢٠,٠٠٠ جنيه خلاف أجور النقل .

وقد بادر ماليت ، في ٥ يونية سنة ٨٣ ، باخبار غرانفيل بحقيقة الحال « ان سعادتك تعلمون أنه من المستحيل على الحكومة المصرية أن تقدم الأموال المطلوبة للسودان وان العمليات الحربية المقترحة قد تبوء بالفشل اللهم الا اذا جرت العمليات على خط واسع وأمكن تموين الجيش التموين الكافي . ويحق لنا أن نتساءل عما اذا لم يكن من اللازم أن ترسل

تعليمات الى القائد هيكس لكى يحصر عمله داخل حدود نفوذ الخديوى
الحالية فى المناطق الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق » .
ولكن الحكومة الانجليزية لا تحرك ساكنا وتترك الأمور فى أعنتها
لعلة ظاهرة .

وفى شهر أغسطس (فى ٥ منه) كتب هيكس الى ماليت ينبئه أن
المتأخر لجنود كركوج خمسة وعشرين شهرا ، ولغازوغلى تسعة ، وانه
لا كساء عندهم ولا غذاء ، وان متأخر ال ٨٠,٠٠٠ جنيه الموعودة لم تصل
بعد ، وان الجنود يخرجون عن الطاعة ، وان وسائل النقل معدومة كلها .
وأخيرا ختم القائد رسالته قائلا : « نظرا للحالة العامة فى مجموعها
لا يخالجنى شك فى أن الأفضل الاحتفاظ بالنيلين ومديرية سنار والتريث
حتى تحل مشكلة كردفان من نفسها » .

وتلك كانت الخطة الأخيرة التى نادى بها عبد القادر بتنفيذها بعد
عودته الى القاهرة . قال نعيم شقير بك فى كتابه (تاريخ السودان) :
« وكان عبد القادر باشا اذ ذاك قد عاد الى مصر فألح على الحكومة
ببقاء الجيش محافظا على النيل الأبيض من الخرطوم الى فاشودة لمنع
امتداد الثورة الى جزيرة سنار وترك المهدي وشأنه فى كردفان الى أن
يظهر للناس نفاقه أو تضيق به البلاد فيضمحل من نفسه » .

على أننا نختلف المؤلف حين يقول بعد ذلك : « وكان هذا رأى
الكثير من ساسة الانجليز ولكن الحكومة لم تزل مصممة على سحق
المهدي فى كردفان خوفا على دارفور وبحر الغزال فأمرت هيكس باشا
بالزحف على المهدي فى الحال فكتب تلغرافا فى ١٦ مايو الى حكومة
مصر يقول انه لايتحمل مسؤولية الحملة الا اذا كانت له القيادة العامة
عليها ولما لم تلتفت الى طلبه قدم استغفاه فى ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٣
فاهتمت اذ ذاك بالأمر ونقلت سليمان باشا نيازى محافظا على عموم

شرقى السودان وجعلت هيكس قومنداناً عاماً على الحملة وأمرت
علاء الدين باشا بمرافقته كقومندان ثان للحملة » .

فالحكومة المصرية ائتمرت بأمر الانجليز أو بعبارة أدق بأمر وزارة
الخارجية الانجليزية ، حين استدعت عبد القادر حلمي في ظروف دقيقة
كانت نقطة تحول في ثورة السودان وعينت مكانه هيكس ثم احتت
القائد الانجليزى على الزج بنفسه وبجيّشه المتخاذل في مجاهل كردفان ..

ولقد كان كل رد ماليّ على اقتراح هيكس المتقدم (٥ أغسطس) ،
الخاص بالاحتفاظ بالنهرين وسنار وترك مشكلة كردفان تحل من نفسها ،
أن حمل الحكومة المصرية على تعيين هيكس قومنداناً عاماً على الجنود
المصرية في السودان (بدلاً من رئيس أركان حرب) وبأمر ، في
١٨ أغسطس ، بارسال تهانيه اليه . وقد حاول في الوقت نفسه أن
يخفى سياسته فأكد له ، بهذه المناسبة « أن هذا التعيين قد أجرته
الحكومة المصرية من تلقاء نفسها .. » وان تعليمات حكومته تمنعه من
إبداء النصيحة ، فيما يتعلق بأعمال الحكومة المذكورة ، نظراً لأن سياسة
حكومة صاحب الجلالة ترى لزماً عليها أن تتحاشى ، بقدر الامكان ،
التدخل في شؤون الحكومة المصرية في السودان » .

ومعلوم أن خطة هيكس ، التي رسمها عبد القادر ، قد لقيت أكبر
تأييد من اللورد دوفرين في القاهرة ، ولكن الحكومة الانجليزية كانت لها
خطتها البعيدة الهدف وكانت تخرج بالصمت عن جواب حاسم متظاهرة
بترك الأمور وشأنها مكتفية بتصريح مبهم بعدم مسؤوليتها .

ويتضح جلياً من النظر في المحفوظات الانجليزية أن الرأي السائد
في وزارة الخارجية ، في شهر مايو ، كان يميل الى وقف كل مكاتبة رسمية
بين هيكس وماليت « لتخليص الحكومة الانجليزية من كل مسؤولية » .
وفي نفس ذلك الشهر (مايو) غادر دوفرين القاهرة الى الآستانة .

وقد كتب هيكس الى دوفرين ، فى يولييه ، كتابا توجس فيه الكارثة التى حلت به فى نوفمبر ، قال ، بعد أن ذكر أنه « أصبح ولا سند له منذ رحيل دوفرين » ان أوامره لم تكن محل عناية السلطات المصرية المحلية وان « التأخيرات » لا نهاية لها وان المؤن والجمال اللازمة غير مهياة رغما من الحاجة الملحة وان الفرسان تنقصهم الخيل وان فصيلة من الرجاله (البيادة) انضمت الى العدو بأسلحتها .. وكان ختامه فى النهاية : « انى لا أرى سبيلا الى الزحف قبل سبتمبر ، اذ يتم جمع المحصول واعداد مؤونة الجيش ولكن لن يوجد وقتئذ عشب لقوت الخيل ودواب الجمل . وقد بلغ استهتار الموظفين وتعنتهم أسوأ حد ، وكثيرا ما هدانى اعمال النظر فى مشروع الحملة الى قطع كل أمل ... وقد أبرق الى حسن باشا قومندان النيل الأزرق (سنار) بأن جيشه أصبح بلا ميرة » .

نشر الرسالة السابقة ألفريد لايال فى كتابه عن اللورد دوفرين وعلق عليها قائلا : « حقا لا يوجد أحد سوى اللورد دوفرين ، يظهر عظفا صادقا نحو القومندان البائس الذى تحيط به الأعداء وتتخلى عنه الحكومة التى يشتغل فى خدمتها ، بينما تشايلدرز Childers ، فى انجلترا ، منذ تعيينه وزيرا للمالية فى مايو سنة ٨٣ ، لا ينظر بغير زعج الى كل ما قد يظن أنه محاولة لمديد المعونة اليه (أى هيكس) فى حملة تنصلت فيها الحكومة (الانجليزية) من كل تبعة ^(١) » .

ولكن يجب علينا أن نقرر أن هيكس لم يكن الرجل الذى فى استطاعة مواجهة الموقف . وكانت تعوزه خبرة عبد القادر واقتداره وعلو همته . وكان سريع التأثر كثير الاستسلام للأوهام . وشاهد ذلك ماكتبه الى ماليت ، بتاريخ ٦ سبتمبر ، ينبئه بعزمه على السير بجيشه الى كردفان فى اليوم الثامن ثم يقول انه سيلاقى مشاق

(١) Alfred Lyall, The Life of The Marquis of Dufferin Ava. 2 vols.

أنظر الجزء الثانى ص ٥٥ .

كبيرة في طريقه من جراء الماء ولكنه عظيم الأمل في أن تكون للترتيبات التي عملها ، في هذا الصدد ، نتائج طيبة . وفي ختام برقيته : « ان الاعتقاد في المهدي في تناقص مستمر » .

انخدع هيكس بأمثال هذه التصريحات وسار بجيشه في الصحراء والطرق الجذباء مسافة أربعين يوما والعدو يتعقبه ويراهقه من بعد ومن كذب فلما غادر هيكس الرهد صوب منهل البركة حيث يكثر الماء والآبار كانت قوات المهدي سبقته اليه فاضطر الى الاتجاه الى غابة شيكان حيث وصل في ٣ نوفمبر . وفي اليوم الخامس كان الأعداء مختبئين في كمين فباغتوا الجيش وأعملوا فيه القتل فمحوه بعد أن قضى الجوع والظما على نصفه . وكانت الخسارة في الرجال والعتاد ٩٩٧٧ جنديا و ٤٠٠٠ جمال و ٣٩ مدفعا جبليا و ٧ مدافع كروب و ٦ مدافع من نوع آخر ومليون خرطوشة .

وقد علق اللورد دوفرين على نبأ هذه المجزرة البشرية بقوله في كتاب أرسله الى اللورد فيتزموريس بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ : « ما كان يجوز لهيكس المسكين أن يطوح بالجيش الصغير الوحيد الذي تملكه مصر في مغامرة خائبة الى أقصى حد . ومهما كان من الأمر فاني لا أظن أن الخرطوم وسنار والنيل والمواصلات بين بربر وسواكن يجب التفكير في اخلائها نهائيا أيا كان التقهقر المؤقت الذي تلميه الحيلة . »

« ولا يسعني السكوت على ضياع الخرطوم . واني لأميل الى القيام ببعض التضحيات في سبيل الاحتفاظ بموقع في وسعه صد تقدم المهدي صوب الشمال . موقع مصرى ولكنه في الوقت نفسه مركز أمامي من مراكز المدينة » .

ولكن كان لوزارة الخارجية الانجليزية خطتها البعيدة الغور وكان لها هدفها الذي لا محيد عنه .

الفصل التاسع

غردون في الخرطوم

منذ ابتداء الثورة والهزائم المتوالية في قدير وبارة والأبيض وشيكان خسرت مصر في السودان ٢٧٠٠٠ رجل و ٥٦ مدفعا و ٢٠٠٠٠٠ بندقية و ١,٥٠٠,٠٠٠ خرطوشة . وفي مصر نفسها لم يبق الا جيش صغير جديد تحت امرة السردار الانجليزى وود وقوة بوليس يرأسها بيكر . وكانت الفكرة السائدة في وزارة الخارجية الانجليزية ارغام مصر على اخلاء السودان ، وقد هيأت هزيمة هيكس في انجلترا الفرصة لتكليف غردون بتنفيذ هذه السياسة . وقد كتب بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) الذى خلف ماليت في مصر ، بهذه المناسبة ، الى حكومته ، بتاريخ ٢ ديسمبر (٨٣) يقول : « بالاشارة الى برقية أمس من سيادتكم أشرف بأن أحيطكم علما بأن الحكومة المصرية ضد استعمال غردون على الاطلاق لأسباب أهمها أن حركة السودان ذات صبغة دينية فتعيين مسيحي في القيادة العليا قد يكون من شأنه تغيير أنفس القبائل التى لاتزال موالية للحكومة » .

وفي مذكرة كتبت في سواكن ، بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٩ أى بعد ذلك بخمسة أعوام ، قال اللورد كتشنر « حين انتشر نبأ هزيمة هيكس الكاملة في كردفان اعتقدت في الحال جميع قبائل البدو والعرب في السودان الشرقى أن مهديا جديدا ظهر لاتقاذهم من أيدي المسيحيين ، الذين كانوا ، على حد قولهم ، يسيطرون في القاهرة » .

والواقع أن الحكومة الانجليزية كانت لا تجهل هذه الاعتبارات وبالأخص نتائج تعيين أوربيين مسيحيين في السودان منذ سنة ١٨٧٠ . بل هذه الاعتبارات هي التي جعلتها تفرض غردون فرضا على حكومة مصر لاخلاء السودان كما فرضت من قبل بيكر وملكولم وغردون وهيكلس وخليطا من الأوربيين أمثال جيسى وأمين وسلاطين وغيرهم للقيام بمهمات كبرى دقيقة في المناطق المصرية في أفريقيا .

وكان غردون ينتظر وصوله المقرر في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٤ . فلم تدخر الحكومة المصرية في أثناء ذلك وسيلة لتصحيح الموقف . وقد أرسل شريف باشا رئيس الوزارة المصرية ووزير الخارجية ، بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، الى بيرنج ، مذكرة شفوية تبين وجهة النظر المصرية في سياسة الاخلاء ، هذا نصها :

« ان أول اعتراض يخطر على البال عند النظر في اخلاء السودان بواسطة مصر هو نص فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الذي يحرم بصفة قاطعة على الخديوى كل تصرف في الأراضي المصرية .

« على أنه لو فرض أن مصر كان في مقدورها ، وبمحض ارادتها ، التنازل عن ممتلكاتها السودانية ، لوجب عدلا أن نستبين النتائج المترتبة على ذلك :

« ان الحكومة ، في الوقت الحالى ، تحتفظ بسلطانها على السودان جميعه ، ماخلا مديرية كردفان والمراكز المصاوبة لسواكن . واذن يكون المراد بالاخلاء ترك الثورة تحتل السودان الشرقى كله ومديريات بربر ودنقلة وكذلك مجرى النيل من منابعه الى نقطة لم تحدد بعد كحد جنوبى لمصر . واذن يصير المهدي السلطة الوحيدة المسلم بها في هذه المناطق الواسعة كما أن القبائل التى ظلت موالية لمصر والقبائل المترددة كالكبابيش ستضطر الى الانضمام الى العصاة وتضخم صفوفهم .

« وبعد أن تكون ساعدت على ازدياد نفوذ المهدي تتضاءل مصر في أضيق حدودها وتستعد ثم لكى تلاقى مباشرة صدمة الجماهير المتعصبة . وعليها أيضا أن لاتهمل أمر قبائل البدو العديدة التى تحيط بها من كل جانب ، ولاشك أن هذه القبائل المجبولة على حب النهب والى تجذبها مصر جذب السراب لن تبقى صماء لا تسمع دعوة المهدي اليها .

« وبعض هذه القبائل كالعبادة وقسم كبير من الإشارية الموالية حتى اليوم والى تمتد من بربر الى اسنا وقنا قد تصبح مصدر قلق دائم للحكومة .

« وسترى مصر نفسها ، وقد سلبت حدودها الطبيعية فصارت عوراء من كل النواحي ، مضطرة ، فى سبيل أمنها ، الى استبقاء جيش ضخم فوق طاقتها .

« واحتلال السودان ، على العكس ، مع حسن الادارة ، يتيح لمصر تجنيد الجند بشمن زهيد فى هذه الممالك بل وتحميل هذه الممالك نصيبا من نفقات ذلك الجيش الذى يساعد فى وقت واحد على حفظ الأمن فى السودان وحماية مصر نفسها .

« والثابت ، منذ أقدم العصور الى محمد على ، أن مصر كانت دائما تلجأ الى الهجوم صوب الجنوب لتتقى غارات شعوب النيل الأعلى . « ولذلك فان حكومة سمو الخديوى لا يسعها أن تسلم بترك أراض ترى أنها لازمة جدا لأمن مصر وسلامتها .

« على أننا لو نظرنا الى الأمر من ناحية المدنية لم يسع المنصف ، أيا كانت وجهة النقد الموجه الى الادارة المصرية فى السودان ، الا أن يعترف بأن الى جهود مصر يرجع الفضل فى أن الممالك الممتدة حتى البحيرات أصبحت اليوم ضمن العالم المعلوم ، والى مصر يرجع الفضل

في أن بيوتا تجارية أوربية أمكن تأسيسها في السودان ، وأن رحلات علمية استكشافية قد عملت ، وأن بعثات من المبشرين المسيحيين قد وُظفت .

« وليس من اليسير انكار ما قامت به مصر للحد بقدر الامكان من تجارة الرقيق مما ساعد المهدي على تجنيده أكبر انصاره من بين أولئك الذين عرقلت الادارة المصرية تجارتهم الشائنة .

« ولكن لأجل أن توالى عملها في السودان وتوطد سلطتها وبالتالي تحمي مصر تحتاج حكومة سمو الخديوى الى معونة مؤقتة قوامها جيش مكون من زهاء ١٠٠٠٠ رجل .

« وستستعمل هذه القوة المسلحة أولا في فتح الطريق بين سواكن وبربر ثم تستبقى كحامية لوقت محدود الى أن تتمكن الحكومة من تجميع وحشد قوات تحمل محلها .

« ولا حاجة بنا الى القول انه لا يخطر على بال الحكومة مطلقا ارسال حملة الى كردفان . ولكنها ستكتفى بالتهيؤ للبقاء في الخرطوم لتأمين جانب السودان الشرقي وتهيمن على مجرى النيل .

« ونظرا للصفة الدينية التي تنسم بها الثورة ترى حكومة صاحب السمو أن أنسب تدخل في هذا الظرف هو التدخل التركي ، وهي تعتقد أن الباب العالي لن يحجم عن تقديم هذه المعونة الى بلد كمصر سبق أن مده بقوات في القرم وكريد والصرب وبلغاريا . وأن الحاجة الملحة العاجلة الى مثل هذه المعونة لن تحقق على الباب العالي ليحول دون انتشار الثورة في طرابلس الغرب وبلاد العرب . على أن الحكومة شديدة الرغبة في أن كل ارتباط من هذا النوع يدعم باتفاق مع بريطانيا العظمى سواء أكان ذلك بأن تتولى حكومة صاحب الجلالة المفاوضة باسم مصر أو بأن تتفق مصر رأسا مع الباب العالي » .

وقد عرقلت انجلترا مشروع ارسال جنود تركية بتحتيمها أن تقوم تركيا
بالاتفاق على الحملة من ماها كما عرقلت كل فكرة أخرى تتعارض في شكل
من الأشكال مع سياستها الخاصة باخلاء السودان حتى أصوان أو
وادي حلفا . وقد أظهرت في الوقت نفسه استعدادها للمعاونة على
حفظ النظام في مصر والدفاع عن هذه الأخيرة وعن مين البحر الأحمر .
أرسل شريف باشا ، بتاريخ ٢ يناير سنة ١٨٨٤ ، مذكرة سرية
الى بيرنج يشير فيها الى مذكرة ٢١ ديسمبر ويبين له « الضرورة التي
تتحم على مصر الاحتفاظ بأعلى النيل » .

والواقع أن مصالح مصر أصبحت تصطدم مع مصالح انجلترا
اصطداما عنيفا خلف سياسة الاخلاء . وقد بادر بيرنج ، في ٥ يناير ،
بإبلاغ الحكومة المصرية أن حكومة صاحب الجلالة لا تعتقد أن مصر
في إمكانها الدفاع عن الخرطوم ، وترغب في سحب القوات من داخل
السودان ، بما فيه الخرطوم .

ولكن شريف لم يتزعزع . وفي هذه الفترة وصلت برقية غرانفيل
الشهيرة التي أبلغ بيرنج بمقتضاها ، الحكومة وشريف باشا ، بتاريخ
٦ يناير « انه من الضروري في المسائل الهامة المتعلقة بشؤون الإدارة
وسلامة مصر أن تتبع مشورة حكومة صاحب الجلالة مابقى احتلال
القوات الانجليزية المؤقت في البلاد » .

لم يبق أمام شريف الا أحد أمرين : الخضوع أو الاستقالة وقد
آثر الاستقالة ونشر على الملاء نصها (٧ يناير) :

« ان حكومة صاحب الجلالة تحتم علينا اخلاء السودان ، وليس
لنا الحق في الموافقة على ذلك الاخلاء لأن الباب العالي وهو المالك
الشرعى قد وكل إلينا أمر هذا البلد .

« تقول حكومة جلالة الملكة أن مصر يجب أن تتبع مشورتها دون

مناقشة . وفي ذلك اعتداء على مرسوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذى يحكم الخديوى بمقتضاه مع وبواسطة وزرائه . اننا نستقيل لأنه حيل بيننا وبين الحكم طبقا للدستور » .

ولكن انجلترا ما كان ليعنيها انتهاك الدستور أو حقوق بلاد احتلتها بالقوة . ومهما كان من الأمر فان الاخلاء الذى تريده لم يكن ذلك الاخلاء المرتب المنظم الذى تقتضيه الظروف ولكن اخلاء مضطربا عاجلا من شأنه ازالة الحواجز دفعة واحدة أمام قوات الثورة والقوضى فى أرجاء الوادى وتوكيد فصل السودان وملحقاته ، وتعريض حياة الحاميات المصرية والمدنيين لخطر محقق وايجاد حالة تهديد ضاربة على أبواب مصر .

وقد أبت وزارة نوبار ، التى ألفت فى ١٠ يناير ، اخلاء مجردا ، ولا ريب أنها كانت تريد اخلاء مرتبا منظما كما يبدو من ابلاغها بيرنج ، منذ يوم ١٤ يناير ، أنها قررت ايفاد عبد القادر باشا حلمى وزير الحربية الى الخرطوم ليشرف على سحب الحاميات من السودان .

وكان نوبار يقول : ان القيادة العليا لن يسلم زمامها الى يد أفضل من يد عبد القادر الذى يعرف من السودان مالا يعرفه غيره فضلا عن أنه ضابط شجاع كفء .

ومن تحصيل الحاصل القول بأن الحكومة الانجليزية عارضت فى فكرة نوبار التى كان يؤيدها بيرنج لأنها لا تتفق مع الهدف المرسوم . ومن العدل أن نقرر أن جميع الممثلين الانجليز ، فى أثناء ثورة السودان وفى أطوارها المختلفة ، كانوا باستمرار على خلاف تام أو جزئى مع حكومة لندرة من جراء سياستها المصرية لأنهم كانوا يجهلون أو يتجاهلون أحيانا هدفها الحقيقى الذى لا يأتلف مع منطق الحوادث والحقائق الظاهرة .

لذلك نرى القائد فالتين بيكر باشا الذى كان فى السودان الشرقى منذ ١٧ ديسمبر يعلن الى بيرنج ، فى كتاب مرسل من سواكن ، بتاريخ ٧ يناير ، « انه يعتقد كل الاعتقاد أن ضياع السودان سيكون ضربة فادحة لمصر وأن النفقات الضرورية للدفاع عن مصر نفسها ستكون مصدر خراب مالى لها فى المستقبل وأكثر أضعافا من المبالغ التى تكون قد أنفقتها فى السودان فى الماضى » .

وقد بعث بيرنج نفسه بكتاب سرى ، بتاريخ ١٩ يناير ، الى اللورد غرانفيل ، جاء فيه : « قابلت الخديوى هذا الصباح ، وقد أطلعنى فى أثناء الحديث ، على خطاب وصل اليه أخيرا من السير صمويل بيكر . وقد أبدى بيكر فى هذا الخطاب أسفه الشديد على اخلاء السودان مؤكدا أنه ، بفضل سياسة غلادستون ، أصبحت مصر فى حالة يرثى لها وأنها قد استبدلت العبودية بحريتها . ثم رجا الخديوى أن يعمل كخديوى وأن يحارب بكل عزة هذه المقترحات — يعنى بصفة خاصة الاقتراح المتعلق باخلاء السودان (١) » .

وأخيرا ، فى ٢٥ يناير ، وصل غردون الى القاهرة ، وقلده الخديوى سلطات الحاكم بأمره . وفى اليوم السادس والعشرين سافر الى السودان . ولكنه فى اليوم ذاته أوصى بارسال الزبير الى السودان نظرا لكفاءته وحزمه ونفوذه الواسع فى ذلك الاقليم .

وفى أثناء الطريق كان غردون يرسل مذكرات الى بيرنج . وهذه المذكرات تكشف عما كان يشغل باله من ناحية « اخلاء السودان » . ومنها يتضح أنه كان يريد « اخلاء » مرتبا متدرجا من شأنه حصر القوضى فى حدود ضيقة وانقاذ أعمال المدينة التى قامت بها مصر فى السودان . ولاريب أن هذه السياسة « المنطقية » التى لا تستغرب على

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣٦٦٥

طبيعة غردون والتي لم ترق في أعين حكومة لندرة تفسر لنا من ذلك الوقت السر في مسلك الحكومة الانجليزية ازاء غردون وامتناعها عن ارسال النجيدات الضرورية في ميعادها والتضحية به في صورة من الصور .

جاء في مذكرة غردون الأولى التي وصلت القاهرة في أول فبراير : « ان مشكلة المشاكل هي معرفة كيف ولمن تترك ترسانات الخرطوم ودنقلة وكسلا ؟ ومعلوم انه لا توجد أسر عريقة في هذه المدن وان الخرطوم وكسلا حديثان لأن بداية انشائهما ترجع الى أيام الفتح في في عهد محمد علي » .

وفي ٨ فبراير (سنة ١٨٨٤) كتب غردون الى بيرنج من أبو حمد : انك لا تجهل أن نظاما عاما للبريد والبرق موجود في السودان وأن محاكم قد أنشئت وادارات مالية وغيرها قد أسست ، وأن البلاد ، بصفة عامة ، قد ألفت ، راحة طويلة من الزمن ، حكومة تراقب وتوجه وتدير الى حد ما .

« فالاخلال بهذا النظام ان لم يكن محوه ، في الظرف الحالى ، معناه ، في نظرى ، دفع البلاد الى الفوضى الكاملة . فكر فيما تؤول اليه الأحوال ... »

« من أجل ذلك أرى أن الحكومة المصرية يجب عليها الاحتفاظ بتركزها كدولة متبوعة ، وتعيين الحاكم العام والمديرين وأن تكون في ممارسة سلطتها شبه محكمة استئناف عليا . على أن لا يخرج اشرافها وادارتها العليا عن الصفة الأدبية البحتة .

« وعلى الرغم من كل ماحدث ، أرانى في اغتباط لشعورى بأن هيئة حكومة القاهرة ، الا فيما يتعلق بمسلك جنودها في ميادين القتال ، لم يصبها تخلخل جدى . وأن القوم لا يزالون ينظرون الى حكومة القاهرة

باعتبارها الممثلة الشرعية للسلطان في شخص الخديوى ، وان الانفصال التام ، في نظرهم ، اذا تحقق ، كان أمرا ادا .

« لذلك ألح في أن تكون الخطة التي تتبعها قائمة على الاخلاء evacuation لا الترك abandon وأن يحل محل الفرمان الذي أستمد منه سلطاتي فرمان آخر يعترف برقابة مصر الأدبية وبمركزها كدولة متبوعة ^(١) » .

هذه الوثيقة الهامة كانت تحمل امضاء غردون بصفته (الحاكم العام للسودان ومديريات البحر الأحمر) .

وفي ٢٨ فبراير كتب بيرنج الى حكومته يقول انه لا يوجد الا أحد أمرين : اما اخلاء السودان كله وتجنب أى مجهود لايجاد حكومة ما فيه قبل الرحيل واما العمل بكل الوسائل الممكنة في الوقت الحالى على توطيد حكومة ما تحل محل الادارة المصرية السابقة .

« ان غردون من أنصار الفكرة الأخيرة وانى على اتفاق تام معه .. »
« وأيا كانت وجهة النظر من الناحية السياسة أو العسكرية أو المالية لا مرأى في أن الموقف سيكون في منتهى الخطورة اذا نحن سمحنا للفوضى المطلقة أن تهيمن في جنوب وادى حلفا ، هذه الفوضى التي ستعقب حتما ذهاب غردون » .

وقد أوصى بيرنج في ختام رسالته بارسال الزبير باشا خصوصا وأن طلبه هذا يؤيده بقوة غردون ونوبار .

ولكن الحكومة الانجليزية تمسكت برفضها بحجة أن الزبير من تجار الرقيق القدماء . والحقيقة أنها كانت تخشى أن يؤدي استعمال الزبير الى سحق حركة المهدي وايجاد حكومة وطنية قوية ، بعد رحيل غردون

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ مجلد ٣٦٦٧

وبالتالى الى عرقلة الخطة الانجليزية المبينة فى لندرة وأهدافها البعيدة
فى السودان .

والحق يقال كان غردون معارضا للترك وللإخلاء معا اذ كان يرى
(برقية ٢٦ فبراير) أن المهدي يجب سحقه اذا أرادت مصر أن تعيش
فى سلم وطمأنينة » اذكر دائما هذه الحقيقة وهى أنه اذا تمكن المهدي
من أخذ الخرطوم أصبحت مهمتنا أكثر وعورة منها بالأمس ... وانى
أكرر أن الإخلاء ممكن ولكنكم ستحسون بآثاره فى مصر ، وانكم
ستمغمون على مواجهة موقف جديد أشد خطورة للدفاع عن مصر » .
وأخيرا طلب غردون فى برقيته ارسال ٢٠٠ هدى الى وادى
حلفا ومال ...

والحكومة الانجليزية ، كدأبها ، لا تجيب طلبا لغردون أو للسلطات
المحلية الانجليزية أو المصرية ، فى القاهرة : لا زير ولا جندا من تركيا
ولا جندا من الهند .

وفى أول مارس ، بعد أن أعلن تمسكه بسياسة الإخلاء المحتمل ،
قال : « لقد كان الزير أملى الوحيد . سأعمل جاهدا ، قدر الطاقة ،
على تنفيذ تعليماتى ، ولكننى موقن كل الايقان اننى سأؤخذ فى الخرطوم » .

وفى ٨ مارس : « أمام العاصفة التى ستنصب على كتدنا لماذا لا نستعمل
وود وقواته (المصرية) للسير الى دنقلة ومن هناك الى بربر . ان الطريق
مأمون والجمال كثيرة » .

الواقع أن غردون كان يضرب على حديد بارد . وكانت كل تصرفات
السلطات فى لندرة والقاهرة معه وسكوتها عن نصرته مما يساعد على
اتساع الثورة والاضمام أنصار جدد كل يوم لها . وقد كان لاعلان
نبا ترك السودان على ملاء من السودانيين ، فى ذلك الوقت أكبر الأثر
فى تقوية نفوذ المهدي واضعاف قضية مصر .

لم يسع غردون الا أن توفر على تنظيم المقاومة في الخرطوم وقد سار على نهج عبد القادر في تحصين الخرطوم والاستعانة بكبار الضباط المصريين والسودانيين ولكنه على الرغم من قوة جلده وذكائه كانت تنقصه راحة عقل عبد القادر وقدرته الواسعة وبصره بالرجال ولم يكن على أية حال « رجل الساعة » للقيام بمهمة دينية عسكرية معا . وقد حاول أن يقلد عبد القادر فكتب بتاريخ ٢١ فبراير ، الى الشيخ البصير ، أحد أقرباء المهدي ، ورئيس العصاة في النيل الأبيض خطابا مملوءا بالآيات القرآنية والأحاديث التي تثبت كذب دعوة المهدي . ولكنه في الوقت نفسه أظهر روحه الانجليزية بوعده بانقاص الضرائب ومعاملة الموظفين الوطنيين بالعدل والحسنى .

ولا ريب أن أخطاء الادارة المصرية ، وهي أخطاء في طبيعة كل ادارة للبشر — اذا استثنينا اجراءات العنف التي اتخذت ضد تجارة الرقيق وما اليها من مصادرة وبطش وعدوان — لم تكن الا عاملا ثانويا جدا في الاستياء العام . ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا انه لم يكن هناك استياء عام بالمعنى الصحيح وأسباب جدية كافية لايجاد ثورة . ان الثورة المهدية ، بصفتها الدينية البحتة ، لم تكن كغيرها من الثورات . انها حركة قد نشأت ونمت ووجدت غذاءها ومادتها في النفوس لا في العوامل المادية البحتة . وقد كان الدراويش والفقهاء والأعراب الذين تتألف منهم كتائب المهدي يتهافتون على الموت تسوقهم فكرة روحانية وعقيدة تسلطت عليهم وأهبت تعصبهم وتحمسهم للقتال . واذا حللنا منشورات المهدي كلها تبين لنا أنه لا يوجد أية اشارة الى الادارة المصرية والى الضرائب وحتى الى تجارة الرقيق . كان المهدي يستحث أنصاره وعصبه على محاربة النصارى (الأجانب) والترك الذين زعم المهدي « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره صريحا بقتالهم وأخبره بأنهم كفار لمخالفتهم لأمر الرسول باتباعه واراדתهم لاطفاء نور الله تعالى الذي

أراد به اظهار عدله » ، وكان يعدهم الجنة والثواب في الآخرة . وكانت انتصاراته ودعاواه المصطنعة من رؤى يرى فيها النبي فيقول له كيت وكيت ويبشره بكيت وكيت تخدم دعايته بين القبائل والجهال والمشعوذين والسذج وهم السواد الأعظم في البلاد .

ولذلك كانت منشورات غردون على أهل الخرطوم في شهر فبراير لا تمت بصلة الى الحقائق الراهنة ، وكانت تنم عن فكر مشوش مضطرب ، وهي قائمة على محاربة الثورة بالقضاء على الأسباب التي مهدت لها ، وهذه الأسباب في نظر غردون أهمها تجارة الرقيق ووسائل العنف التي استعملت للقضاء عليها وفداحة الضرائب وطرق جبايتها وهي تتلخص في غشم الولاية وظلمهم .

وقد بينا من قبل أن معظم التبعة ، ان لم يكن كلها ، يقع على « الادارة المختلطة » التي بدأت تثير الفتنة في السودان منذ دخولها في سنة ١٨٧٠ ، وان العامل الديني كان هو المحرك الأكبر الذي انتظم الحركة في البلاد .

قال غوردون في أحد منشوراته : « ان السودان قد فصل عن مصر فصلا تاما وقد جئتم حاكما مفوضا عليه فجعلت محمد أحمد سلطانا على كردفان ، وألغيت الأوامر الصادرة في منع الرقيق ، وأغضيت عن المتأخر من الضرائب لغاية سنة ١٨٨٣ وعن ضرائب سنتين في المستقبل ، وسأجعل حكومة وطنية من أهل البلاد ليحكم السودان نفسه بنفسه ، وقد ندبت الشيخ عوض الكريم أبا سن ليكون مديرا على الخرطوم . »

كان المهدي منذ موقعة شيكان يستعد للزحف على الخرطوم وقد ظهرت الحكومة المصرية أمامه ، في شخص غردون ، بمظهر العاجز الحائر . وبينما كان العصاة يشرعون في حصار الخرطوم (١٢ مارس سنة ١٨٨٤) كانت الثورة تنتشر حوالى النيل ، في سنار وفي اتجاه بربر .

وكان خطرهما من ناحية المدينة الأخيرة يهدد بقطع طريق النيل (حلفا
— أبو حمد — بربر) وطريق السودان الشرقى (سواكن — بربر)
أمام كل حملة تركية أو انجليزية لانجاء غردون .

والذى يزيد من حرج الموقف ودقته اشتداد الحالة فى السودان
الشرقى ، حيث كان الايدان ببدء الثورة فى منتصف سنة ١٨٨٣ حين
نجح عثمان دقنه ، وهو أشد أعوان المهدي بأسا ودهاء وجلدا على
الكفاح ، فى حملة قبيلة الهدندوة والقبائل الأخرى على الانضواء
تحت راية المهدي وتطويق سواكن . فلم يمض نصف عام (فى أواخر
سنة ١٨٨٣) حتى كانت الحاميات المصرية كلها فى المدن المحصنة المختلفة
لغاية حدود الحبشة محاصرة (سنهت وطوكر وكسلا وأماديى وغرة
والقصارف والقلابات) .

وكان القائد الانجليزى بيكر يريد انقاذ سنكات أولا ولكنه علم
من قومندان حامية طوكر أن المدينة قد تفدت ذخيرتها فذهب لنجدها
من سواكن على رأس خليط من الفرسان المصريين (٣٠٠) والفرسان
الاتراك (١٥٠) وجندرمة القاهرة والاسكندرية (١١٥٠) وعساكر
مصروع (٤٥٠) والمشاة الأتراك (٤٢٩) وعساكر الزبير باشا السودانية
(٦٧٨) والطوبجية المصرية (١٢٨) ومجموعهم ٣٦٥٠ . ولما نزل فى
ترنكتات (٢٨ يناير سنة ١٨٨٤) احترب مع عبد الله أمير الساحل
وانجلىت الموقعة عن مجزرة خسر فيها بيكر ٢٢٥٠ جنديا و ٩٦ ضابطا
و ٤ مدافع ونصف مليون خرطوشة و ٣٠٠٠ بندقية ففقل راجعا الى
سواكن وترك سنكات تحت رحمة الفناء أو التسليم .

وقد قاومت سنكات مقاومة البطولة قبل سقوطها فى ٨ فبراير
سنة ١٨٨٤ بدأ حصارها فى ٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ ، ومنذ ١٨ أكتوبر
من نفس السنة كانت جميع المواصلات مع الخارج قد قطعت بأكملها .
وبعد أن أكلت آخر قطة وآخر جمل عاش القومندان توفيق بك

والمدافعون على الفيران والكلاب والأحذية ... وأخيرا أكلوا الحشرات وأوراق الشجر والطيور الجارحة التي كانت تحلق أو تحوم حول المكان . وعلى الرغم من الجوع وتهدم الحصن الذي كانت تحميه أكياس من الرمل فان الجنود كانوا لا تخور عزيمتهم . فلما لم يبق شيء يقتاتونه رمى توفيق وجنوده المدافع في الآبار ودمروا كل ما قد ينفع الدراويش ثم خرجوا - ونساؤهم وأطفالهم في أعقابهم - وكان الجميع ٧٠٠ نفس - وحملوا على العدو حملة شعواء ودوخوه وغلبوه مرارا حتى اضطر العدو الى جلب نجدات جديدة وسحقهم تحت عدده وقد ذبح الرجال وأسر النساء اللواتي نجون من الموت ، وباع الأطفال عبيدا . وقد قاتل توفيق بشجاعة الى الممات .

كتب جاكسون في كتابه عن (عثمان دقنه) يقول : « في أثناء الستة الأشهر الأخيرة من المعارك كان دفاع البطل توفيق بك الصفحة الوحيدة الرائعة » .

وعلى أية حال كانت هناك صفحات رائعة كثيرة في السودان شرقا وغربا منذ الأبيض » .

وفي أثناء ذلك كان بيكر غادر سواكن على عجل بفلول قواته في حالة هرج ومرج لانظير لها . ولما كانت منطقة البحر الأحمر تهم انجلترا بنوع خاص فقد قررت ارسال حملة بقيادة جراهام لانقاذ طوكر ، وكانت مهمته محدودة ، ولكن طوكر سقطت قبل انجاده (٢٠ فبراير) .

وكان توفيق بك قبل ضرب الحصار الكامل حول مدينته ، من يولية الى سبتمبر ، أوقع بعثمان دقنه هزائم كثيرة ، فكان لابد من سحق دقنه نهائيا اذا أريد ، من جهة ، انقاذ كسلا والمواقع الأخرى المحاصرة ومن جهة أخرى فتح طريق بربر لمنع سقوط هذه المدينة الأخيرة وانجاد الخرطوم .

وقد انتصر جراهام ، فى أواخر فبراير ، على العدو فى معركة التيب
فترك ٢٠٠٠ قتيل (من ٦٠٠٠) خلاف الجرحى ، واحتل من جديد طوكر
فى أول مارس ، وفى ١٤ منه هزم عثمان دقنه فى تمای ، مركز جيشه ،
وقتل له ٢٠٠٠ من « الأنصار » .

وكان النيل جميعه ، ابتداء من الخرطوم ، يتطلع فى محنته نحو السودان
الشرقى ، كتب الكولونيل ستيوارت فى أول مارس الى بيرنج يقول :
« لقد تبين لى فى سياحتى الأخيرة على النيل الأبيض أن السكان
يتحفزون . ويظهر أن المهدي يؤثر أن لا يتحرك الى الأمام ينتظر قبل
أن يتحقق من نبأ الحملة الانجليزية المنتظرة . . » فاذا نظرنا الى الأمر
من هذه الزاوية لم يسعنى الا الاغتياب من كل قلبى ، بنزول جراهام
فى سواكن . وأرى أن يتقدم الى بربر بعد هزيمة عثمان دقنه ، فهذا
هو السبيل الوحيد لاتقاذ حاميات سنار وغيرها . . »

وفى ١٣ مارس أبلغت وزارة الخارجية الانجليزية بيرنج انها لا توافق
على الاقتراح الخاص بالزبير ولا على مناورة بربر . وبعد ذلك بثلاثة
أيام ، فى ١٦ مارس ، كتب اللورد غرانفيل الى بيرنج : « اتنا موافقون
على الحركة التى قام بها جراهام شطر سنكات ولكننا لا نسمح مطلقا
بتقدم أية قوة فى اتجاه بربر حتى تصلنا المعلومات الكافية عن الأحوال
العسكرية وحتى نتأكد تماما من ضرورة هذا التقدم لتأمين غردون
لا أكثر » . . !

وفى شهر مارس ، وعلى الرغم من هزائمهم ، انتهز عرب عثمان دقنه
فرصة سكون جراهام القهرى وقطعوا الطريق بين سواكن وبربر
وأخذوا يهددون طريق كوروسكو الذى يعتبر خط الانسحاب الوحيد
لبربر ولمدافعيها التعساء ولاآلاف الرجال والنساء والأطفال .

وفى ٢١ مارس كتب بيرنج الى حكومته : « يلوح لى أنه ليس من

المستحسن مطلقا منع جراهام من مهاجمة عثمان دقنه ، اذا اقتضى الأمر ،
لفتح الطريق الى بربر » .

وفي ٢٣ مارس جاء رد وزارة الخارجية الانجليزية : « وصلت برقيتكم
المؤرخة ٢٢ الجارى بخصوص اقتراح جراهام الزحف الى ايمانيب ومهاجمة
عثمان دقنه فى مقره الحالى .

» ان حكومة صاحب الجلالة تستنكر كل عمل حربى جديد ليس
له هدف معين » .

على أن وزارة الخارجية لا تلبث أن تقول بعد ذلك : « ولكن اذا
كان جراهام يرى أن تأمين طريق بربر يستدعى هذه العملية فائنا نأذن له
بالتقدم لغاية ايمانيب » .

ثم بعد كل هذا الروغان والتردد خشيت وزارة الخارجية مغبة الابهام
السياسى والوقوف بين لا ونعم فكشفت بما تنطوى عليه وقررت ابلاغ
بيرنج ، « رفضها ارسال حملة انجليزية الى بربر » .

وفى نفس اليوم أرسلت وزارة الخارجية برقية سرية الى بيرنج لتقول
له « ان غردون مطلق الحرية فى البقاء بالخرطوم أو فى الانسحاب عن
طريق الجنوب أو عن أى طريق آخر » .

معنى ذلك أن انجلترا كانت تريد التضحية على طول الخط بغردون
وبربر ودنقلة وكسلا والسودان جميعا وحامياته وآلاف المدنيين والأنفس
وكل ما يمكن انقاذه ، وانها كانت تريد فى نفس الوقت اطلاق العنان
للفوضى والمذابح والنهب والسلب لتفعل فعلها وتأتى على جميع منشآت
الحضارة والعمران التى أقامتها الادارة المصرية منذ عهد محمد على .

وبذلك كانت انجلترا تريد أن توجد فى السودان حالة تسمح لها
بتطبيق النظرية القانونية « الأرض التى لا مالك لها »

لتمهد لنفسها فرصة الاستيلاء عليه من جديد عندما تسمح الظروف
وامتلاكه بحق الفتح .

وهذا الغرض المستتر الذى تهدف اليه الحكومة الانجليزية منذ
تدخلها فى السودان وارغام مصر على استدعاء عبد القادر باشا أو بعبارة
أدق منذ تعيين بيكر على رأس حملة خط الاستواء كان لابد من بلوغه
بأى ثمن ، وهذه السياسة العليا منطقتها الوحيد في وسائلها الجبارة التى
تبررها الغاية . وكان بيرنج وأمثاله من الممثلين الانجليز ، كما قلنا ،
يعارضون فى هذه السياسة لأن منطق الحوادث كان يهولهم .

وعبثا كتب بيرنج الى حكومته ، بتاريخ ٢٦ مارس يقول ردا على
برقية ٢٥ السرية : « تشرفت باستلام برقية أمس . . وانى على كل
الأحوال لا أستطيع أن أحاول تبليغ رسالة كهذه قبل أن أعرض الأمر
من جديد على سيادتكم . فاسمحوا لى أن أتقدم برجاء حكومة صاحب
الجلالة أن تضع نفسها مكان القائد غردون والكولونيل ستيوارت . ان
هذين الضابطين قد أرسلتهما حكومة صاحب الجلالة للقيام بتنفيذ مهمة
من أصعب المهمات وأخطرها . وقد رفضت الحكومة اقتراحهما الخاص
بارسال الزبير باشا الى الخرطوم مع أن هذا الاقتراح لو نفذ ، من بضعة
أسابيع ، لتغير الموقف كله ولأمكن تفادى نتائج المتوقعة .

« وفى حالة استلام غردون وستيوارت التعليمات التى تشتمل عليها
البرقية المشار اليها آنفا فانهما سيستخلصان منها ، ان الحكومة الانجليزية
ستتخلى عنهما وعن معهما ، وانهما لايجوز أن يفكرا فى وصول مساعدة
ما من هذه الحكومة بعد اليوم . . .

« والحق يقال انى لأعتقد فى استحالة انجاء غردون حتى فى الصيف
باستعمال الجنود الهندية . . واذا فرض وتعذرت المساعدة فى الوقت
الحالى فانى أقترح بالحاح أن يكلف غردون بالاحتفاظ بمركزه فى الخرطوم

في أثناء الصيف وأن ترسل اليه حملة في أول الخريف بحيث تصل النجدة في حينها اذا كان الحصار لا يزال باقيا .. »

ثم يقول بيرنج في الختام : « بما أننا أرسلنا غردون الى الخرطوم يلوح لي أن في عنقنا التزاما أدبيا ، من الناحيتين الانسانية والسياسية ، يقتضى منا عدم التخلي عنه » .

ولكن قضى الأمر ، وظلت فكرة الحملة الشهيرة (حملة بعد الأوان The Too LATE Expedition معلقة بين التردد والاحجام ولم يتقرر أمرها في لندرة الا في آخر أغسطس . أى بعد خمسة أشهر من تاريخ عرض اقتراحها .

وقد كان غردون بالهامه على بينة من الأمر يستشف أبعد البواطن في سياسة حكومته . شاهد ذلك برقيته الى بيرنج بتاريخ ٣١ مارس : « أخاف أن تكون الآن موعلا في تضييع وقتك بلا جدوى وأن لا يُنتج عملك الا بعد الأوان » .

وفي أثناء ذلك كانت السلطات تكتفى بإبقاء سواكن والساحل تحت حماية السفن الانجليزية بينما في داخل السودان الشرقى ، على أثر انسحاب قوات جراهام ، اضطر معظم السكان ، على كره منهم ، الى الانضمام الى العصاة .

وقد كتب الكولونيل تشيرمساید ، في ٩ أبريل ، من سواكن ، يصف الحالة : « ان العصيان الحالى قد أدمج في « اتحاد » جميع القبائل العربية التي كانت بطونها وأفخاذها المتعددة المختلفة يندر في التاريخ أن تتحد وتتألف منها كتلة واحدة الا اذا استثنينا عصور الحركات الدينية القوية . وهى تؤلف مؤقتا شعبا خاضعا منظما رزق شجاعة خارقة مستميتة . ويؤدى عثمان دقنه مهمته كعامل للمهدى دون أن يتقاضى أجرا أو يتلقى أقل مساعدة مادية من مال أو غيره » .

وقد أرسل عثمان دقنه ٤ مدافع الى العرب المحاصرين الذين كان عددهم في ازدياد حول بربر ، في حين أن المدينة كانت لا تملك الا مدفعا واحدا وقوة حربية صغيرة (٢٨١٠ جنود نظاميين وغير نظاميين ضد ٥٠,٠٠٠ مسلحين بالبنادق والحرا ب والسيوف) . وبعثا أرسل حسين باشا خليفة المدير النداء بعد النداء طالبا من حكومة القاهرة انجاده من طريق سواكن أو من أصوان حيث وصلت قوات مصرية جديدة (منذ مارس) .

سقطت بربر في ٢٠ مايو ، وقد أعمل العرب حين دخلوها القتل في الأهالي والمدافعين على السواء (٢٠٠٠ قتل) ونهبوها عن آخرها . وكان لهذه الحوادث المتتابة وقع أليم في مصر . وقد أبلغ بيرنج حكومته أن الرأي العام في مصر ثائر . وان احدى الصحف المصرية كتبت تقول :

« ان الصحف الانجليزية حين علمت التخلي عن بربر للعصاة تعلن غير هيابة ان المدن الأخرى ستلاقى نفس المصير وشيكا . » وهذا أمر لا نظير له في التاريخ . وان هدف السياسة الانجليزية واضح . لن تخطو خطوة واحدة لانقاذ السودان ، في الصيف ولا في الشتاء ، أو لانقاذ غردون .

« وقد نجحت انجلترا بهذه السياسة التي لاضمير لها في نقض عمل محمد علي وخلفائه في السودان من أساسه (١) » .

وبعد الاستيلاء على بربر قصد الدراويش دقنلة حيث صدهم مرارا قائد الحصن مصطفى باشا ياور وأوقع بهم خسائر جسيمة فبقيت الخرطوم وكسلا وسنار ودقنلة والقلابات تقاوم في أخرج ساعاتها .

(١) لم نعر على النص العربي الأصلي .

وأخيرا وصلت الحملة الموعودة (حملة بعد الأوان) مصر في شهر
سبتمبر . ولم تصل حلفا الا في شهر أكتوبر لانقاذ الخرطوم من طريق
النيل ، ولكن حين وصلت طلائعها بالقرب من الخرطوم كانت المدينة
قد سقطت (٢٦ يناير سنة ١٨٨٥) .

وقد عانت المدينة في أثناء الحصار ضروب البلاء وأصابها في الأشهر
الأخيرة الجوع والقحط وفقد غردون خيرة أعوانه من القواد المصريين
والسودانيين ومن بينهم القائد السوداني محمد علي باشا الذي انتصر مرتين
انتصارا رائعا على الأعداء ولكنهم تمكنوا منه وأخذوا جيشه على غرة
على النيل الأزرق في سبتمبر فمزقوا شمله .

ويستدل من أقوال شهود العيان ان جنود الحامية في الشهر الأخير
أكلوا حمير المدينة وان اردب الاذرة كان يباع بألف ريال .

وقد اقتحم الدراويش المدينة في مطلع الفجر وقتلوا كل الرجال
حتى الشيوخ والمرضى وأعملوا النهب والسلب كعادتهم فلم يبقوا على
شيء وباعوا النساء والأطفال بيع العبيد . وذبحوا جميع موظفي الحكومة
وأسرهم وكثيرين من التجار والسكان الآمنين ومعظم جنود الحامية .
ويقدر عدد القتلى في الخرطوم بـ ٢٠,٠٠٠ ، وقد استمرت المذبحة
ست ساعات . ودام النهب والتخريب ثلاثة أيام أصبحت المدينة بعدها
كومة أنقاض . وقتل غردون فيمن قتلوا ...

وقد اضطرت حملة بعد الأوان أن تعود أدراجها بعد أن بلغت هدفها
الحقيقي : الوصول بعد الأوان . وقد كتب كرومر في هذا الصدد
يقول : « ان سوء التقدير الذي ارتكبه غلادستون وصمة في سمعة
انجلترا وليس في وسع التاريخ المنصف ولا القاضي المتحيز محوها أبد
الدهر » .

وكان غردون بصدق حسه واهامه ومعرفته ببواطن السياسة الانجليزية يتوقع وصول الحملة بعد الأوان اذ كان كتب في يومياته بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٤ : « لقد كتب على الخرطوم أن تؤخذ تحت عين الحملة وأنفها في اللحظة التي تصل فيها تماما . ولقد تظن الحملة أن عليها أن تسترد المدينة ، ولكن مثل هذا العمل لن يقدم ولن يؤخر وسيجر الى معركة دامية بلا جدوى : والخير كل الخير في أن تعود أدراجها في أمن وسلام وهي تأكل الخبز وتشربه » .

وقد علق مترجم (يوميات غردون) الى الفرنسية على ذلك بقوله : « يلاحظ أن الحكومة البريطانية قد ضربت بجميع آراء غردون عرض الحائط الا هذا الرأي فقد أخذت به » .

وكان غردون توقع أنه « سيؤخذ في الخرطوم » وقد أخذ فعلا وقتل فحاولت السياسة الانجليزية أن تستغل موته مع أنه من ضحاياها .

ومن العجيب أن الصحافة الانجليزية ، بعد موت غردون ، أصبحت تسمى السودانيين « عصاة » و « متعصين » مع أن الحكومة الانجليزية ، على ملاء البرلمان ، في سنة ١٨٨٤ ، كانت تصرح أن السودانيين يقاتلون في سبيل استقلالهم . . . وهذه الحكومة نفسها ، لم تتردد بعد انتصارات جبراهام في التيب وتمائ ، في الاعلان عن أسفها لموت ٥٠٠٠ من الدراويش . . .

على أن سيل الحوادث لم يقف . فقد كتب مدير كسلا ، بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٨٨٥ يقول : « لقد أكلنا كل الحير . ولا يوزع على الجنود الا قليل من الحبوب . ولقد وصلني كتاب من قومندان سنهيت ينصحنى فيه أن أنجو من المدينة عبر خطوط العدو ولكننى لن أبرح مكانى وسأحمل على العدو » .

وبعد الحير أكل المحاصرون الكلاب . وكان يموت جوعا من جنود

الحامية ، فى يولية ، من ٤٠ الى ٥٠ يوما فاضطرت المدينة الى التسليم فى يوم ٣٠ . وبعد التسليم جاء الى كسلا عثمان دقنه وثلاثة أمراء وبسطوا فيها حكم الارهاب . وقد وضعوا البطل الذائد عن المدينة فى الحديد ثم قتلوه .

واستولى الدراويش على جميع أملاك الحكومة والتجار والأهالى ، وأخذوا كميات عظيمة من الذهب والفضة ومستودعات ضخمة بلغت حمولة ٦٠٠٠ حمل توجهت الى الخرطوم .

وفى ٢٠ أغسطس ، بعد مقاومة بئسة طويلة أسلمت سنار بدورها ، وبحق المدير والحامية كلها محقا (من ٣٠٠٠ الى ٤٠٠٠ رجل) .

أما دنقلة فان الماجور كتشنر كان كتب الى السير وود من المدينة فى ٣ أغسطس سنة ١٨٨٤ : « ان الحالة فى هذه المديرية أصبحت دقيقة للغاية ، وهى بلد غنى أهل بالسكان والناس فيها باقون على ولائهم ، وقد تطوعت كل قرية بارسال رجال منها للقتال الأخير . وكلامهم يختلف كل الاختلاف عن أنصار المهدي الذين لن يترددوا ، لو أتيح لهم ، فى غزو البلاد وتخريبها . وهم لا يظهرون أقل ميل الى المهدي .

« وقد استلم المدير ثلاث مرات الأمر بالانسحاب ولكنه يقول : كيف أترك أولئك القوم الذين أولونى كما أولوا الحكومة المصرية ثقتهم ، ويقول ان دنقلة مفتاح مصر وأن أنصار المهدي متى استولوا على موارد هذه المديرية أمكنهم السير الى الأمام عن طريق النيل . .

« ويلح المدير والأهالى فى طلب ارسال جند لنجدتهم وانى أؤيد هذا الطلب بكل قواى » .

وفى ٦ أغسطس (سنة ١٨٨٤) كتب اليجرتون ممثل انجلترا فى مصر ، الى وزارة الخارجية البريطانية ، يثنى على شجاعة مدير دنقلة ، الذى لا يزال ، رغما من أمر الانسحاب ، يضرب العدو ويخذه ، ومن رأيه

أن بعض القوات المكلفة بالدفاع عن مصر يكون استعمالها أتم وأفضل لو أنها أرسلت صوب الجنوب قليلا ، الى ما وراء الشلالات ، لغرض مد اليد الى غردون ، وتيسير سبيل النجاة له عبر دبة ودقلة .

« ولكن النيل سيكون عاليا بعد زمن وجيز ، والمدة قصيرة محدودة لامكان ارسال حملة نهريه . لذلك يتحتم ارسال الحملة في الحال والا كان ارسالها في حكم العدم » .

وقبل سقوط الخرطوم بزمن لم تساعف دقلة بل أخليت بالقوة . وقد كتب المجرئون الى حكومته ، بعد ذلك بعام ، في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ يقول : « اننى أتذكر جيدا أن العجلة التى نفذ بها قرار ترك السودان هى التى كانت أصل الرزايا والنكبات الفادحة التى لا عدد لها وان العجلة التى نفذ بها أيضا اخلاء دقلة هى التى تسببت بأعمال التخريب الواسعة بهذه المديرية » .

الفصل العاشر

المدنية المصرية

وصف الدكتور أبت باشا رئيس الجمعية الجغرافية بالقاهرة حالة دنقلة ، بعد إعادة فتحها في سنة ١٨٩٧ ، فقال : « ان أراضي دنقلة كانت كثيرة السكان كثيرة الخصب والنماء تحت الحكم المصرى قبل غزوة المهدي التي قضت عليها .

« وقد كانت ضفافها عامرة بالسواقي التي لا سبيل الى الاستغناء عنها وقت هبوط النيل . وكان عددها يبلغ الـ ٨٠٠٠ لم يبق منها اليوم الا حوالى الألف . وتلك نكبة لمنطقة تتوقف حياتها على الماء والرى ، أين الآن تلك الزراعات ومحصولاتها الوفيرة ؟ أيا نذهب لا نرى الا آثار الاهمال والهرج . ويحق لنا أن نأمل أن تتمكن الحكومة المصرية من اصلاح هذه البلاد التي دخلت لحسن الحظ من جديد فى حوزتها ، ووضعها بمأمن من التقلبات الطارئة ، وذلك باعادتها تدريجيا الى حالة الرفاهية واليسر الأولى (١) » .

(١) Dr. Abbate Pacha, Aegyptica, 1909.

« فى أثناء الخمسة أشهر التي قضيتها فى مديرية دنقلة ، سنة ١٨٩٧ ، شاهدت فى كل مكان أشنع أنواع البؤس والشقاء ، وقد هلك أربعة أخماس السكان ، وبقيت معظم الأراضي مقفرة بلا زرع ، وأهملت النخيل اهمالا جعل محصول البلح لا يكاد يكفى لقوت بقية السكان التي كانت تضطر جاهدة لتعيش . وكانت معظم السواقي قد حرقت أو حطمت وأكل الدراويش كل الدواب التي كانت تديرها ولم يكن فى البلاد أثر تجارة أو مال . وكان الفتيان قد أهلكتهم حروب المهدي والخليفة . وحملت الفتيات الى منازل البقارة حريما لهم .

أما الخرطوم فانها بعد سقوطها وموت المهدي الذي وقع في ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٥ أقام الخليفة عبد الله في أم درمان وجعلها مقرا له لأن الخرطوم كان أصابها من التدمير ما جعلها غير صالحة للسكنى .
والمصريون هم الذين أنشأوا الخرطوم وكسلا في السودان النيل وبربرة على خليج عدن وجلديسة في هرر وأدخلوا وسائل العمران الحديثة في حواضر السودان المختلفة .

وقد كانت الخرطوم قبل الفتح المصرى قرية للصيادين مكونة من بعض الخيم والعشش المتفرقة ، وفى سنة ١٨٢٣ ، على أثر انشاء معسكر دائم ، حلت التكلات ^(١) محل الخيم وحلت محل العشش المساكن المبنية بالطوب (البن) المجفف فى الشمس ومبان أمتن مخصصة للضباط . ثم

= « وكانت حالة البلاد بين أبو حمد والخرطوم أشد تعاسة . وكنا نرى هنا وهناك الذين أخنى عليهم البؤس ، وخصوصا المسنين والعجائز ، اجتمعوا معا لمحاولة تكوين قرية . والذي حرنا فى فهمه وزاد من عجبنا كيف وبهم كان أولئك القوم يعيشون ؟ وقد كان النبات المشوك يغطى تقريبا كل الأراضى التى كانت من قبل مزارع زاهية . وكانت مظاهر التخريب والتدمير ماثلة فى كل مكان . وقل الأنيس فلا ناس ولا دواب . واختفت الكلاب وانقطع كل أثر لها . (مقدمة Wallis Budge, The Egyptian Sudan)

ويمكن أن نضيف الى ما تقدم أن الخراب عم سكان السودان قاطبة ففتكت بهم الثورة والحروب والأمراض فنقص عددهم من ٨,٥٠٠,٠٠٠ فى سنة ١٨٨٢ الى ١,٩٠٠,٠٠٠ فى سنة ١٩٠٥ أى بعد ٦ سنوات سلم .

(١) تكل (بضم التاء والكاف) وجمعها تكلات مساكن من حطب الذرة والهشيم على شكل دائرة ترتفع عن الأرض نحو متر ويعلو هذه الدائرة شكل هرمى بارتفاع مترين تقريبا (أنظر غرائب الزمان فى فتح السودان لمحمود طلعت طبع سنة ١٣١٤ هـ) .

ويقول هارى جونستون فى كتابه عن النيل The Nile Quest ان الخرطوم كانت قرية صيادين مكونة من العشش وان ابراهيم باشا فى سنة ١٨٢٣ اختارها كمعسكر يسيطر على النيل الأبيض والنيل الأزرق معا ويسهل الدفاع عنه . ومن ذلك الوقت أخذت تنمو نموا سريعا بفضل موقعها حتى أصبحت حاضرة السودان .

شيد جامع فسوق فمبان أخرى • وفي سنة ١٨٣٠ جعلها خورشيد باشا،
الحاكم العام للسودان (١٨٢٦ - ١٨٣٩) عاصمة البلاد الرسمية ، وأقام
فيها قصرا للحكومة ومباني عمومية وحوضين على النيل الأبيض والنيل
الأزرق وحدائق • ولما زار محمد علي الخرطوم ، سنة ١٨٣٨ ، كان يوجد
بالخرطوم ثكنات عسكرية ، ومستشفى ، وحوالي ٤٠٠ أو ٥٠٠ بيت •
وقد كان خورشيد باشا أول حاكم حث الأهالي على ترك عششهم
المصنوعة من سيقان النبات وجلود البقر وبناء مساكن بالطوب الأحمر •
على أن معظم هذه المساكن كانت دائما مهددة بالانهيار عند ارتفاع
النيل من تهطل الأمطار وقد مات الدكتور توسكانيلى ، بالخرطوم ،
سنة ١٨٤١ ، تحت أنقاض بيته اذ جرفه فيضان استثنائى •

ويقول الدكتور أبييت باشا أن منازل أكثر متانة ارتفعت رويدا
رويدا هنا وهناك ، وكانت مباني الحاكم والمديرية وبعض منازل الموظفين
والتجار بالآجر (الطوب المطبوخ) فكانت لها روعة وسط المساكن
المحيطة بها • ثم بنيت ترسانة ، وثكنة ، ومخزن ذخيرة ، وجامعان ودار
للمبشرين وبدىء فى غرس شجر التين والبرتقال والليمون والموز
والنخيل فى الجنات ، وأخذت حدائق الحضارة تنتشر فى وقت معا حول
أجل المباني وأحقر الأكواخ التى كان يقطنها جنود الحامية • «

وكان بران روليه ، فى سنة ١٨٥٦ ، يقدر عدد سكان الخرطوم من
٤٠ الى ٤٥ ألفا ، وقدرها أبييت ، فى سنة ١٨٨٢ ، من ٥٠ الى ٥٥ ألفا •
والواقع أن الخرطوم قد أصبحت منذ عهد محمد علي ، على حد قول
المؤرخ اميل بوجوا ، « رأس جسر المدنية فى أفريقيا » •
وقد نشأت كسلا بجانب القرية القديمة فى هذه الناحية •

وكان يقطن القرية قبيلة الحلائقة التى تدعى أنها هاجرت من سواحل
بلاد العرب الجنوبية منذ ستة قرون ، وقد كان وصول الأسرة المرغنية

في سنة ١٨٤٠ سببا في حدوث انقلاب في أحوال البلاد لأن الجنود المصرية ، في هذه السنة عينها ، قد تملكت منطقة كسلا وأخضعت قبائل الهدندوة التي لا تهدأ .

وقد ساد الأمن والنظام في ربوع السودان الشرقي كله مما أدهش صمويل بيكر : « ان ضم السودان واخضاع القبائل العربية الكثيرة لنفوذ مصر كانا الخطوة الأولى الضرورية لاصلاح شؤون هذا البلد ، وعلى الرغم من أن المصريين سادة قساة لا يعنيه أن يكفلوا بالرفاهية المقبلة للشعوب المغلوبة (كذا) لا يجب أن ننسى أن جميع القبائل ، قبل الفتح ، كانت في احتراب مستمر . ولم تكن هناك حكومة ولا قانون ، فكانت البلاد من أقصاها الى أقصاها مغلقة في وجوه الأوربيين ^(١) لايجرؤ أحد منهم على دخولها واليوم يتجول السائح في أرجاء مصر العليا (السودان) آمنا مطمئنا كما يتجول المتنزه بجنت (هايد بارك) في لندرة . وفي وقت زيارتي لكسلا ، سنة ١٨٦١ ، كانت القبائل العربية متباينة يحكمها رؤساؤها أو مشايخها الذين كانوا مسؤولين أمام السلطات المصرية عن جباية الضرائب المفروضة على رهطهم . ومنذ ذلك العهد وضعت القبائل كلها بجميع أسمائها وضروبها تحت سلطة الشيخ الكبير أحمد أبو سن .

« وقد خلقت يد الظلم الحديدية تطورا يثير العجب عند العرب فان نظام الحكم الذي أوجده المصريون قد عجزهم وجعلهم أذلة ^(٢) » .

وكانت زراعة القطن في كسلا زاهية بين سنتي ١٨٤٠ و ١٨٧٤ . كتب فليمنج ، سنة ١٩٢٢ يقول « بعد مضي ثلاثين عاما على احتلال كسلا جازت الزراعة مرحلة التجارب وقرر أحمد باشا ممتاز الذي كان

(١) بلغ تعداد الأوربيين في سنة ١٨٨٢ في السودان من ١٠ الى ١٥ ألف نسمة .

(٢) S. Baker, The Nile Tributaries of Abyssinia

أدخل الصناعة القطنية في طوكر ادخال الخليج « الميكانيكي » في كسلا .
ولا تزال زراعة القطن في السودان الشرقي ، حتى اليوم ، تسمى
بممتاز .

« ولغاية العهد الأخير كان سكان كسلا يزرعون هذه الشجرة
الغريبة التي كانت لا تعرف أثناء نموها باسم « القطن » ولكن باسم
« ممتاز » . ولا يزال الزارع على ضفاف الرهد يزرع « الممتاز » وينسج
منه دمورا جيد النوع .

« وهو الذي أدخل مصنعا للنسيج في كسلا وبني معملا لخلج
القطن . وقد جلب الآلات من مصوع عبر الجبال ، وكان مشروعه قد
أشرف على التمام في سنة ١٨٧٤ .

« فلما سقطت كسلا في يد الدراويش سنة ١٨٨٥ لم تلبث هذه
الآلات التجارية السلمية التي كلف نقلها فوق الجبال مصاعب ومشاق
لاحد لها أن أصبحت حديدا ضربوه وحولوه الى آلات حرب . (١) »
وفي تقريره الى ماليت ، المؤرخ ٢٣ يولية سنة ١٨٨٣ ، تكلم ستيوارت
عن زيارته لكسلا ومعمل القطن الذي بلغت تكاليفه من ٢٠ الى ٣٠,٠٠٠
من الجنيهات ثم قال : « لقد كان المعمل تاما في كل ناحية منه ذا محركات
قوة ١٠٠ حصان و ٢١ آلة خلج (٢) » .

وقد احتل المصريون دارفور سنة ١٨٧٤ وشرعوا منذ توطيد
اجتلاهم في أوائل سنة ١٨٧٥ في تنظيم ادارة حكومية في البلاد واصلاح
شؤونها .

كانت مدينة الفاشر عند دخول المصريين مجموعة توكون أو عشش
ببنية بغير نظام حول قصر الأمير على شاطئ البركة التي تتوسط المدينة ،
وكانت الحرائق في كل عام تجتاحها . وكانت البركة في كل عام تمتلئ

(١) Sudan Notes and Records, vol V, No. 2, 1922

(٢) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣٥٥٦ .

بالماء الذى يفيض من واد فى غرب المدينة وكان الأمير عبد الرحمن بنى سدا لتحويل الماء حتى يمكن تموين السكان به فى الخمسة الأشهر التى تجف فيها البركة وكان يكفى فحر آبار صغيرة فى قاعها لينبع الماء بغزارة .

وسرعان ما شرع (اسماعيل باشا أيوب) فى بناء سور متين حول مقر رئاسة الجيش ثم ابنتى لنفسه شققا مؤلفة من غرف نوم بحمامات الخ واقتدى به الضباط فابتنوا بيوتا متينة ذات نوافذ وأبواب من الخشب . وقامت وراء هذه البيوت مساكن للجنود (قشلاقات) مبنية بالطوب الأخضر ولكن بطريقة محكمة . ثم بنى ديوان المديرية بطريقة هندسية فخمة . وأخذت المدينة رويدا رويدا تنشأ . عندئذ صدر أمر من السلطات المصرية بتحريم بناء عشش من القش مستقبلا . ووضع تصميم عام للمدينة تقرر بمقتضاه أن تلتقى الشوارع الجديدة فى زاوية قائمة وأن لا يقل اتساعها عن عشرين قدما . وقد اقتدى التجار فى الحال بالحكومة وأخذوا فى بناء بيوت جميلة على خط مستقيم بجذاء السوق وشرع محمد بك خير من أهالى الفاشر فى بناء صف من المنازل التجارية بالحجر بدلا من القش ثم أنشأ تجار آخرون من الأغنياء فى بناء صف آخر من العمارات مواز للأول وقد تركوا بينهما فضاء حرا خصص للمحصول الذى يجلبه الفلاحون من حقولهم . وقد وجهت العناية الى زراعة الخضر وكانت جميع فصائل الجنود تزرع الخضر على حافة البركة وتقيم الأسوار حول حدائقها وكان الجنود قبل حلول فصل الأمطار يزرعون الدخن حول المدينة وكان لكل كتيبة مساحة معينة من الأرض لهذه الزراعة . وبمجرد ابتداء مياه البركة فى النفاد يزرعون القمح فى قاع البحيرة . وجملة القول بدأت الفاشر ، تحت تأثير المدنية المصرية ، تبدو فى شكل مدينة جديدة مبنية كلها بالطوب الآجر (١) .

(١) هذا ملخص مذكرات خطية مأخوذة من تقرير الكولونيل بيردى Purdy وهى موجودة بالجمعية الجغرافية بالقاهرة . (أنظر كتاب دوان تاريخ عصر اسماعيل . الجزء الأول من الكتاب الثالث ص ٤٧٠ - ٤٧٤) .

وكل ما عيب على الادارة المصرية أن بعض الحكام كانوا من المرتشين وان الضرائب كانت مرهقة في جبايتها وتوزيعها ولا شك أنه لا توجد ادارة « بشرية » منزهة عن الأخطاء . وحسب الحكومة المصرية أنها كانت دائما تعمل على اصلاح كل مختل وانها لم تتردد في القاء ممتاز باشا في السجن تحت التحقيق مع أنه كان من كبار الحكام المصلحين .

وكثيرا ما ذكر الانجليز الباشبوزق وقسوتهم في جباية الضرائب ويحسن بنا أن نذكر بهذه المناسبة ما كتبه غردون من الخرطوم بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٨ الى ريفرس ولسن على أثر اطلاعه على تقرير لجنة التحقيق التمهيدى الخاص بالحالة المالية في مصر .

« . . يسرنى أن ألاحظ أن الاختلال الذى تتكلم عنه لم يوجد قط في السودان وان المساوىء القليلة الموجودة قد محوتها كقرض الضرائب على النخل قبل أن يحمل الثمر أو على الأرض التى ابتلعتها الرمال أو جرفها النهر الخ . أما فيما يتعلق بجباية الضرائب فمما لا ريب فيه أن الأهالى دائما هم الفائزون لأنهم قادرون دائما في هذه البلاد الواسعة على الفرار من الجباة . وقد زاد متأخر الضرائب وتعاضم . ولا فائدة من تهوين الأمر . فالسكان لا يدفعون الا اذا قسرتهم على ذلك قسرا . وقد استعملت الوسائل اللينة فلم تجد نفعا ^(١) . . »

هذا من ناحية السكان . أما من ناحية الحكومة فاننا نكتفى هنا بنشر الكتاب الآتى ^(٢) المرسل من الجناب العالى الى حكمدار السودان بتاريخ ٦ رجب سنة ٨١ (نوفمبر ١٨٦٤) :

« ان أحمد أغا من بلوكات المحافظين (بدتقلة) سابقا قد قدم الى ديوان معاونتى عريضة مفادها أنه فى سنة ٧٢ قد أنشأ ساقية بالغابة

(١) Rivers Wilson, Chapters From My Official Life, pp. 195-197

(٢) دفتر ٥٢٩ معية تركى مكاتبه رقم ٤ نمرة ١٩٧ (سجلات عابدين)

والتلول الواقعة خارج زمام مديرية دنقلة وأصلح فعلا قسما من تلك التلول وغرس فيها نخيلا وأشجارا من الليمون والسنط وانه يريد انشاء حديقة وسبيل بها . وبما أنه قد فرض مال أميرى على تلك الساقية كما فرض مبلغ ٨٨,٥ قرش سنويا على النخيل قبل طرحها الثار وذلك فى الاحصاء الذى عمل سنة ٧٨ . وبما أنه لم يسبق فرض أموال أميرية على بعض الحدائق الموجودة فى المديرية قديما وأن السواقي التى فرض عليها الأموال الأميرية واقعة على البحر يلتبس رفع المال عن الساقية والنخيل المذكورة فعليكم باعفائه من الأموال المفروضة على الأشجار التى غرسها والسواقي التى حفرها . وانه لمن البديهي فى حالة اعفاء الحدائق الموجودة بالأراضى السودانية من الأموال سيرغب حينئذ كل شخص فى غرس تلك الأشجار وسيكون سببا فى ازدياد تلك الحدائق يوما فيوما وعمران الأقاليم السودانية والاكثر من اصلاحها ومدنيتها ، وهذه زبدة أفكارى فى ذلك » .

كل ذلك يدل ، على أنه رغما من الأخطاء التى لامناص منها ، خصوصا فى عصر التأسيس الأول ، وهو أخطر عصور الانتقال ، كانت الروح المحركة للإدارة المصرية فى جميع أرجاء الوادى وملحقاته روح اصلاح وتعمير ، وهى أبعد ما تكون من الروح الاستعمارية وأساليبها . ولعل من أهم خصائص الإدارة المصرية — التى تعجز أية إدارة أخرى أن تشاركها فيها — العمل على ترقية اللغة العربية والثقافة العربية والدين والنهوض بالجماعات الاسلامية المتأخرة من هذه السبيل الروحانية الكبرى . وها نحن أولاء نضرب مثلا واحدا :

أرسلت محافظة بربرة الى المعية السنية فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٣ (٣٠ مايو ١٨٧٦) الكتاب الآتى (١) :

(١) دفتر نمرة ٣٧١٤ (سجلات عابدين) .

« بمناسبة تعيين الشيخ محمد بيومى قاضيا فى بربرة واقترح ارجاعه
وتعيين قاض من أهل البلاد لمعرفة أحوالها ... يرى رضوان باشا
أفضلية بقاءه لجهل قضاة البلاد بالسنة والشريعة ويقول : « ان عقال
القبائل والسومال قد تحولت أحوالهم من الأمور المخالفة لسنة نبينا من
نحو عقد الأنكحة والطلاق وتهذيب الأخلاق وتأدية الصلوات الخمس
ورفع المواد غير اللائقة بالشعائر الدينية .. »

« حاشية — خصوصا وأن السومال ما كانوا يعرفون كيفية تقسيم
الموارث من سنوات عديدة وكل من توفى عن ذرية أو زوجة حرموا
الجميع من حقوقهم الارثية وجعلوا الميراث للعم وابن العم ونحوه من
أقارب المتوفى ، ولكن مع انتشار الشريعة والشعائر الدينية بهذه الديار
صار تقسيم الموارث حسب الجارى شرعا » .

والسومال قبائل متوحشة مسلمة ولو أن الحكم المصرى دام قليلا
لظهرت نتائجها كلها من الناحية الدينية الاجتماعية ولتهذبت طباع القوم
وحسب مصر أنها نشرت السلم بين قبائل كان شغلها الشاغل الاحتراب
والتنازع والغدر وبدأت تحثهم على الاقلاع عن العادات الهمجية القديمة
بارشادهم الى حقائق الدين وتعاليمه الصحيحة . وقد قسمت بلاد
السومال بعد اخلائها بين الفرنسيين والانجليز والطيالان والأجباش
فرجعت الى الهمجية الأولى .

من ذلك تفهم حقيقة ما كتبه الرحالة الألمانى « هلدبراند » فى
٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ بعد عودة حملة نهر الجب الى الدكتور شفانيفورت
رئيس الجمعية الجغرافية المصرية « يلوح لى أن مصر لن توفق الى بسط
نفوذها فى أفريقيا الشرقية وهذا أمر يحزن له اذ لا توجد أمة أصلح ،
فى اعتقادى ، من مصر لرفع مستوى المدنية فى أفريقيا » .

وقد رفعت مصر فعلا مستوى المدنية بين الجالا الوثنيين فى هرر

وشجعتهم على زراعة الأرض وفلاحها ورفعت مستوى المدنية بين زنوج
السودان الجنوبي وخط الاستواء مما بيناه وسنينه ، وقد شاعت
السياسة العاتية التي تسلطت على أفريقيا تبديد معالم هذه المدنية لتحل
محلها مدنية أجنبية لا تعيش الا من طريق الاستغلال المادى وقتل
الروح والحيوية الكامنة فى نفوس الشعوب واعاقة كل تقدم .

الكتاب الرابع ممالك السودان المتطرفة

(١٨٨١ — ١٨٩٨)

السودان بين الاخلاء والاستعادة

تمهيد — كانت ممالك السودان المتطرفة : « الاستوائية » أو مديرية خط الاستواء في الجنوب ، ومديرية هرر في شرق الحبشة ، وزيلع وبربرة على خليج عدن وجميع ساحل البحر الأحمر وأهم مينة سواكن ومصوع . أقول كل هذه البلاد النائية التي تحكمها مصر كانت مستعصية على نفوذ المهدي شأنها في ذلك شأن حواضر السودان والأماكن التي تطور فيها السكان في ظل الادارة المصرية .

كان الخديوى عقب رحيل غردون في آخر سنة ١٨٧٩ ، قرر تقسيم الأراضي السودانية الى ثلاثة أقسام وتعيين ثلاثة حكام عموميين للسودان وهرر والساحل . فوقع الاختيار للسودان على اسماعيل باشا أيوب ولكنه اشترط ، نظرا لحالة السودان بعد غردون ، أن يمنح سلطة مطلقة ويأخذ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه و ٢٤,٠٠٠ رجل هذا ال ١٥,٠٠٠ الذين كانوا هناك . ولما لم يكن من المستطاع اجابة هذه المطالب بسبب اضطراب الحالة المالية والسياسية عين رؤوف باشا في السودان وعين زكى باشا في هرر (يناير ١٨٨٠) وعلى رضا باشا في الساحل (أبريل ١٨٨٠) . كتب ماليت بهذه المناسبة ، بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٨٨٠ ، الى حكومته

يقول : « لقد رجوت الخديوى ، قبل تعيين أى شخص كان فى منصب الحاكم العام للسودان تعيينا نهائيا أن يعطيه تعليمات بالغة منتهى الشدة والصرامة فيما يتعلق بتجارة الرقيق ^(١) » .

والغريب أن غردون حين ألغى فى فبراير سنة ٨٤ الاجراءات الخاصة بتجارة الرقيق استعمل نفس ألفاظ ماليت فقال « الشديدة الصرامة » وصفا لهذه الاجراءات التى كانت سببا فى تغير السودان وتحوله عن مصر .

وقد حاربت مصر فى كل عصر هذه التجارة المنكرة التى كانت متأصلة فى طباع السكان وعاداتهم ولكن كان يجب ، كما قلنا ، محاربتها باستعمال الحكمة والكياسة وتجنب أساليب العنف والظفرة . قال أبيت باشا : « بعد وصولنا بأيام ، سنة ١٨٥٧ ، صدرت أوامر رسمية مشددة بتحريم هذه التجارة ، فى الخرطوم بوجه خاص ، فهدمت سوق العبيد وسورهم وحرر أولئك المساكين الذين كانوا فريسة الجلابة .

» وقد بقيت هذه الأوامر ردحا طويلا من الزمن لا تتبع حرفيا . وبعد سنة ١٨٦٢ فشلت مجهودات بيكر وغردون وأمين وجيسى كلها رغما من تأييد الحكومة المركزية وحسن استعداد الخديوى ونبله . وقد أساءت بعض القبائل تأويل هذه الأوامر والنواهى وساعدت الجلابة وقيلمهم فى هذه الأوساط التى كانت المهدية قد تطرقت اليها واستكنت فى مطاويها على انتشار نار الثورة التى أصبحت من الآن فصاعدا غازية جبارة ، دافعة متدفعة ^(٢) » .

وبالرغم من السياسة التى جرت عليها الحكومة الانجليزية منذ احتلال البلاد فى سنة ١٨٨٢ وتشجيع الثورة بطريق غير مباشر حتى انتظمت معظم الأصقاع وانتشر الخراب من الجنوب الى الشمال ومن الغرب الى

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٧٨ مجلد ٣١٤

(٢) Dr. Abbate Pacha, Aegyptica Le Caire, 1892

الشرق فان ممالك السودان المتطرفة التي بقى العنصر المصرى مهيمنا
على ادارتها بقيت على ولائها لم تحوّلها عنه تلك الاجراءات « الصارمة
الشديدة » ولم تستطع المهدية من ناحية أخرى اجتذابها أو التوغل فيها ،
ولكن انجلترا لم تشأ أن تترك هذه البلاد الهادئة الموالية المستعصية على
الثورة وشأنها وحتمت أن يشملها قرار الاخلاء قوة واقتدارا لتحقيق
أغراضها في السودان وملحقاته جميعا .

الفصل الحادي عشر ساحل السومال وهرر

في سنة ١٨٨٠ كانت فرنسا وانجلترا مهيمتين على مصر ماليا وسياسيا وكان المراقب المالي الانجليزي أوكلاند كولفن يفكر في ذلك العهد على ارغام مصر على التخلي عن قسم من مديرياتها المتطرفة المتاخمة للحبشة بحجة النفقات الباهظة التي تتكلفها .

وقد كتب ، في ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، ماليت الى حكومته ، بهذه المناسبة يقول : « قد أفهم تماما أن يقلق مستر كولفن بسبب النفقات التي تبهظ موارد مصر ، ولكن من المشكوك فيه جدا أن يكون سحب السلطات المصرية من هرر ومن بعض الأراضي الكائنة في جنوب مصوع والسودان علاجا للموقف . والثابت الذي لا ريب فيه أن الأحباش سيتقدمون في أعقاب انسحاب المصريين ويتبعونهم ويصير للبلادين من جديد حدود مشتركة . أما بخصوص امكان تخلي مصر عن زيلع وتاجورة وبربرة وبلهار فاني أعتقد أن عملا كهذا يتنافى مع مصالح حكومة صاحب الجلالة لأن هذه المين اذا قدر لها أن تقع في يد الأحباش أو قبائل محلية فمن أين يتأتى لها حكومة مناسبة . واذا قدر لها ، من ناحية أخرى أن يمتلكها الطليان أو الفرنسيون ، وهذا أقرب الى الاحتمال ، فقدت نقطة عدن هيمنتها ^(١) » .

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٧٨ مجلد ٣١٩٣

والواقع أنه منذ تدهور أحوال مصر الاقتصادية والسياسية اتجهت أطماع الحبشة وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا إلى الممتلكات المصرية ، وقد جاء في مذكرة لوزارة الخارجية الإنجليزية ، تاريخها أغسطس سنة ١٨٧٩ ، أن القائم بأعمال السفارة الألمانية في لندرة البارون فون دن برنكن كان أرسل إلى اللورد سالسبرى كتابا جاء فيه :

« ان أراضي الساحل التي كانت من قبل تحت السيادة التركية قد حصلت عليها الآن الحكومة المصرية مقابل تضحيات جسيمة ، وهي في الوقت الحالى جزء لا يتجزأ من الأراضي المصرية ، باعتراف الباب العالى ، وتشرف عليها ادارة بالمعنى الصحيح ^(١) » .

على أن إنجلترا ، وان كانت تطمع في هذه المناطق ، آثرت في ذلك الوقت الاكتفاء باقصاء الدول المنافسة باستمساكها باحترام القانون العام والمعاهدات .

لذلك كتب وزير الخارجية الإنجليزية إلى ماليت ، بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، بالاشارة إلى اقتراح كولفن السابق الذكر الخاص باخلاء المناطق المصرية : « ان خطة كهذه تناقض على طول الخط نصوص اتفاقية ساحل السومال التي توليها حكومة صاحب الجلالة أكبر قسط من عنايتها واهتمامها لأن مصالح هذا البلد مرتبطة ، إلى حد كبير ، بالمحافظة على حقوق مصر في جميع المناطق المعترف بها حاليا في هذه الاتفاقية وفي فرمان سنة ١٨٦٦ و فرمان سنة ١٨٧٣ . ومهما كان من الأمر فان حكومة صاحب الجلالة مقتنعة أن التخلي عن هذه المناطق قد يوقع مصر في ارتباكات أفدح بكثير من النفقات التي يشكو منها مستر كولفن ^(٢) » . وكانت إنجلترا بالطبع لا تغفل لحظة عن مراقبة السودان وأصقاعه

(١) سجلات وزارة الخارجية الإنجليزية رقم ٧٨ مجلد ٣٣٦٥

(٢) سجلات وزارة الخارجية الإنجليزية ، رقم ٧٨ مجلد ٣١٩٢

المتطرفة فعينت ، في أول مارس سنة ١٨٨١ ، عاملها هنتر قنصلا لساحل
السومال من تاجورة الى راس حافون . وفي شهر نوفمبر من السنة
نفسها ، زار القبطان سيلي المقيم المساعد في عدن ، زيلع والساحل وبعث
بتقارير مختلفة الى حكومته .

ومن جهة أخرى فان ملكولم العامل القديم المكلف بالغاء تجارة الرقيق
في البحر الأحمر والذي اضطر الى الاستقالة بسبب اعتراض غردون
والحكومة على اجراءاته الشديدة المرهقة ، كان معتكفا في مدينة بادن
بالنمسا وكان يرسل من هناك تقارير شتى الى اللورد نورثبروك .

وفي أحد هذه التقارير المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، أظهر ملكولم
خوفه من أطماع فرنسا التي كانت تفكر ، بعد تونس ، في بناء امبراطورية
لها في أفريقيا . وكان يرى أن أفضل وسيلة للحيلولة بين هذه الدولة
وبين سبق انجلترا الى تحقيق مآربها هي أن تحرص الحكومة الانجليزية
كل الحرص على أن لا تدع لها سبيلا تتدفع بها للتدخل في أملاك مصر
وذلك بأن تخفف من وطأة الاجراءات المتخذة ضد تجارة الرقيق فتتقى
بذلك كل سبب للتدمير والثورة .

وقد قال ذلك في غير موارد بعد أن أشار الى خطر التدخل الأجنبي
أو بعبارة أدق الى «عدم الخطر» بالنسبة لزعجبار من ناحية اجراءات
الرقيق ، نظرا لأن ذلك البلد كان موضوعا تحت حماية بريطانيا العظمى :
«أما مصر فان حالتها تختلف تماما (عن حالة زنجبار) لأن السودان في
الوقت الراهن غير موال لمصر اطلاقا ويكفى أقل سبب لقيامه في ثورة
عامة . والحبشة معادية .

«واني وان كنت أرغب ، لو قدرت ، في سحق تجارة الرقيق كل
مسحق ، الا أنني أرى أنه يجب علينا أن لا ننسى أن هذه مسألة معضلة
وأنه يجب أن تتحامي تعريض مصر الى أية صعوبة من الصعوبات التي

ذكرناها وذلك بارغامها في الوقت الحالى ، مع علمنا بحالة الرأى العام في مديرياتها ، على اتخاذ اجراءات شديدة أكثر من اللازم Too decided بل بالعكس يجب علينا أن نكتفى باجراءاتنا نحن ، الناجعة الرادعة ، في البحر ، وأن نبذل أقصى جهدنا ، بواسطة وكالات قنصلياتنا ووكالات الدول الصديقة لتحسين مركز مصر الأدبي والتجارى ، وأن نعمل المستحيل لاصلاح ذات البين بين مصر والحبشة (١) » •

ولكن هذه الصيحة الكاشفة جاءت متأخرة لأن انجلترا ستعرف كيف تستفيد من الثورة في مصر لتحتلها وفي السودان لترغم مصر على اخلائه كما أنها ستعرف في الوقت نفسه ببراعتها ودهائها كيف تتخلص من الدول المنافسة لها • فلم تكن انجلترا اذن بحاجة الى مصانعة مصر ومداراتها قبل الثورة ، ومن باب أولى بعدها ، فما كادت تستقر قدمها في مصر حتى أخذت تملى ارادتها املاء (برقية غرائيل في ٦ يناير سنة ٨٤ واستقالة شريف) بخصوص السودان • ثم لما رأت أن الثورة التي تنذرع بها لم تنفذ الى ممالك السودان المتطرفة ، أى الى ملحقاته ، كما كانت تتوقع ، وذلك بسبب بقاء الادارة مصرية بهذه البلاد منفصلة عن سلطة حاكم السودان لجأت الى القوة لتنفيذ سياسة الاخلاء العام دون تمييز •

وقد خاطب الميجرتون ، في ٢ يونية سنة ١٨٨٤ ، نوبار باشا في موضوع اخلاء هرر وساحل السومال فاعترض نوبار • وكان بعض الممثلين الانجليز يؤيدون سياسة عدم الاخلاء لعجزهم عن ادراك كنه تلك السياسة التي لا قلب لها ، المرسومة في وزارة الخارجية البريطانية ، والكشف عن أغوارها وأغراضها البعيدة •

(١) هذه التقارير المطبوعة مكتوب في أعلاها « سرى » وهى موجودة في المجلد ١٣ من القسم الخاص بمطالب مصر Claims To Sovereignty (سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٧٨) •

كتب هنتر من عدن في مذكرة ، مؤرخة ٥ يونية سنة ٨٤ ، معترضا على كل اخلاء لا روية فيه ، وامتدح ادارة المصريين في بربرة «والأعمال العمومية الجليلة التي تجدد فيها أية ادارة مصدر فخار لها» . وفي ٢٩ يونية قررت وزارة الخارجية الانجليزية «الاخلاء في أول فرصة» . وفي ٢١ يولية كتب ايجرتون يقول ان نوبار ، بعد استشارة الخديوى ، أعطى الأوامر اللازمة لتسليم بربرة الى القنصل هنتر «أما فيما يتعلق باخلاء هرر فانه لا يميل بتاتا الى اتخاذ أى اجراء فعلى في الوقت الحالى . ثم لما قلت له ان الحاميات تكلف مصر مالا بطريق مباشر أو غير مباشر أجاب أن الخديوى يؤثر الاحتفاظ بهرر لأنه يعلم تماما أنها لا تكلف مصر شيئا وأنها تكفى نفسها» .

وقد بلغ دخل هرر في سنة ١٨٨٣ مقدار ٧٥٠٠٠ جنية والنفقات ٦٠٠٠٠ بزيادة ١٥٠٠٠ جنية .

وكان السكان في بربرة ، رغما من دسائس هنتر وتوزيع الذهب بين العقال أو رؤساء القبائل المجاورة ، يرسلون الى الحكومة المصرية عرائض ليحملوها على عدم التخلي عنهم . وقد جاء في احداها : «منذ ١٥ عاما يتمتع سكان بربرة بالتبعية لحكومة خديوى مصر التي تحنو عليهم وتترفق بهم ، وهم لا يريدون بهذه الحكومة بديلا . وقد بعث الماجور هنتر ، سرا وبغير علمهم ، ترجمانا الى العقال الذين ذهبوا للمفاوضة والتعاقد معه بغير توكيل .

«اتنا مسلمون ولا ندين بالطاعة الا لمسلمين مثلنا» . وفي ٩ أغسطس

صرح نوبار أن دخول الجنود الانجليزية في زيلع قد يجر الى مصاعب مع الباب العالى وأن مصر تدفع سنويا الى تركيا ، ١٥٠٠٠ جنية جزية ، نظير امتلاك هذا الميناء . وفيما يتعلق ببربرة كان يرى أن نفقات الاخلاء والتعويض عن الأشغال العمومية والمباني التي شيدتها مصر يجب أن تدفعها سلطات عدن .

وفي ١١ أغسطس أصدرت وزارة الخارجية الانجليزية الأمر الى الحكومة المصرية «بأن تساعد دون ريث ولا ابطاء على اخلاء هرر ومين ساحل السومال . وفي ١٢ صدع نوبار بالأمر وفي ٢٥ أغسطس قررت الحكومة الانجليزية أن تكون تفقات الاخلاء على عاتق الحكومة المصرية وأن ينظر فيما بعد في مسألة التعويض عن المباني العمومية وخلافها .

وقد وقعت أوامر الاخلاء على المصريين في هرر وقع الصاعقة، وكان لابد من ترحيل ١٤٥٠٠ مصرى من مدنيين وعسكريين بأسرهم . وقد كتب حاكم هرر في ١٩ شوال سنة ١٣٠١ (١١ أغسطس) يقول : « . . على أن جميع الضباط والموظفين والعساكر أصبحوا بلا مال لأنهم أنفقوا كل ذخرهم في بناء المساكن بناء على أوامر الحكومة التي كانت تريد أن تجعل منهم قدوة للسكان الآخرين وتبعث المنافسة بينهم^(١) » .

وجاء في عريضة أرسلها الى رئيس الوزارة المصرية ٥٣ من الأعيان والتجار الوطنيين والأوربيين بمدينة هرر ، في ١٠ أغسطس : «من خمسين سنة خلت كانت هذه المملكة ميدانا للبربرية يحكمها ملوك صغار ، وكان اهراق الدماء وأعمال السلب والنهب قائمة على قدم وساق .

«وقد هيمنت الحكومة المصرية على هذه البلاد ، قبل تسعة أعوام ، فوطدت النظام والأمن وجعلت من مدينة هرر مركزا من أهم مراكز التجارة . فاذا كان قرار الحكومة لامرد له لم يكن لنا بد من الهجرة مع الجنود وترك أملكنا للنهب . . »

ولم تحف دقة الموقف واختلاطه على هنتر سيما وأن الحكومة الانجليزية كان قر رأيها على احتلال الساحل بمجرد اخلائه أما هرر فكان قرارها

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ مجلد ٣٧٢٧

لا يعدوا الاخلاء ، الاخلاء الذى ينطوى على أفدح العواقب لمصر
وللمديرية .

واذا كان اخلاء الساحل قد يبرره فى منطق السياسة الانجليزية رغبة
انجلترا فى احتلاله مع ما فى ذلك من اهدار حقوق مصر ، واذا كان
اخلاء السودان وما صحبه من تخريب شامل وقتل الملايين من الأتفس
وتغليب الهمجية على المدنية قد تبرره الى حد ما هذه الرغبة نفسها فان
اخلاء هرر الآمنة المطمئنة الزاهية الزاهرة فى ظل المصريين لا يجد ما يبرره
الا شهوة التخريب المجرد وتمزيق مصر كل ممزق واذلالها .

كتب هنتر من عدن الى ايجرتون ، بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ،
يقول : « انى أعترف أن فكرة الاخلاء ثقيلة على النفوس لأن تنفيذها
يستدعى خسارة جسيمة فى السمعة والأموال ونتيجته التخلّى عن كل
ما تحصل وتجمع بثمر غال من التضحيات العظيمة والنفقات
الباهظة (١) » .

وفى ٤ سبتمبر اقترح هنتر إعادة استقلال المدينة تحت حكم ابن الأمير
السابق والاعتراف بالسيادة الانجليزية بواسطة قبائل السومال والجالا
فى الطرق بين الداخل والساحل .

وقد استولى الانجليز على زيلع فى ٢٤ أغسطس وأصبحت ادارة
ساحل السومال جميعه تابعة للحكومة الهندية .

وكان هنتر يفكر من ذلك الوقت فى نشر المسيحية فى اقليم هرر
فكتب ، فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، يقول : « لا يجب الاعتقاد أن الجالا
الذين لا يدينون بالاسلام مسيحيون . انهم لا يزالون وثنيين لأن
الدعوة للصليب لم تنشر بينهم » .

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ مجلد ٣٧٢٧

« ومن المهم أن يلاحظ أن أولئك الذين يسمون « مسلمي
الباشوات » : أى الجالا الذين اعتنقوا الاسلام منذ وصول الباشوات
المصريين ، ليسوا متعصبين أو متعبدين . ومهما كان من الأمر فانهم
ليسوا مستغلقيين أمام النفوذ المسيحي . وقد جاز القسيس كاهان
Cahagne كل ثقتهم بطريقة ظاهرة ملموسة ، وهو من أصدقائى الذين
يعول عليهم وولى حميم^(١) . »

وتفسيرا لما تقدم يجب أن نذكر أن امتداد النفوذ المصرى كان مطردا
من سنة الى أخرى . ولم تكن سيادة الخديوى معترفا بها ، فى بدء
الاحتلال ، الا على ساحل السومال وفى حدود امارة هرر التى هى ،
كما بينها رؤوف باشا ، جلديسة من ناحية الساحل ، ونهر الواش فى
الشمال الغربى ، وقبيلة أوجادين فى الجنوب الشرقى ، ومنطقة الأروسي
فى الجنوب^(٢) . ثم أخذت مصر تسيطر على البلاد الواقعة وراء هذه
الحدود الضيقة ، حتى بلغ عدد القبائل الخاضعة لها ، فى سنة ١٨٨٣ ،
رقما ضخما : مليوناً ونصف مليون من النفوس^(٣) اعتنق قسم كبير منها ،
من بين الجالا الوثنيين ، الاسلام .

وكان الأب كاهان قسيس الجالا قام فى سنة ١٨٨١ برحلة حول هرر
وشاهد فى مختلف البقاع مزارع جميلة من شجر البن والموز « لم يمض على
وجودها الا سنوات قلائل » .

وقد تكلم ذلك المبشر عن انتشار النفوذ المصرى بين الجالا فقال :
« قبل الاحتلال المصرى كانت قبائل الجالا ، التى لاتعترف لأمير هرر

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ مجلد ٣٧٢٨
(٢) سجلات عابدين . تقرير من رؤوف باشا بتاريخ ٢ ربيع الثانى
سنة ١٢٩٣ هـ (٢٧ أبريل سنة ١٨٧٦) .
(٣) سجلات عابدين . تقرير من محمد نادى باشا بتاريخ ٤ أبريل
سنة ١٨٨٣

الا بسلطة اسمية ، تحكم نفسها بحسب تقاليد السلف ، تلك التقاليد التي
اعتراها بعض التحوير والتبديل في الأصقاع التي نفذ منها الاسلام ، وكان
لكل بطن من قبيلة ، كالنونو عند الآلا ، وال معين بمقتضى نظام وسط بين
الوراثة والانتخاب ، يدينون له بالطاعة ثمانية أعوام ، اسمه البوكو . .

« يأتي من بعده ، وللمدة عينها ، الدورى ، وهو محدود السلطة
جدا ، ثم من بعده ، الرابا ، يقوم ببعض الشؤون القليلة الأهمية . وقد
اجتهد المصريون في محو كل هذه التقاليد القومية ليطبعوهم بطابعهم
ويدمجوهم في جنسهم ، فاخفى البوكو عند القبائل الخاضعة وانتزعت
منه كل سلطة وأصبح فقيرا ذليلا . وعين مكانه موظف ، ينتسب في
معظم الأحيان الى هرر ، يقوم بحماية الضرائب ، وتوزيع العدالة في
صورة من الصور . وحل الجراد محل الدورى ، وهو غالبا من أصحاب
الأملاك الكبيرة السابقين . . . وشارة منصبه العمامة . ومن هنا كان
يقال : لف الباشا العمامة حول رأسه (ساباتا مارى) ونزع منه اللقافة
(ساباتا نيقة) بمعنى قلد الجراد الوظيفة أو عزله (١) . »

على أن المبشر كاهان لم ترقه الناحية الدينية من التوسع المصرى
فقال فى ختام مقاله : « ولاشك أن احلال عادات أجنبية محل عادات
قومية (كذا) بطريق العنف هو الذى يحول دون تقدم السيطرة
المصرية . »

ويلاحظ أن المصريين كانوا يحلون تعاليم الدين الاسلامى محل الوثنية
وقد أشار المبشر فى بداية مقاله الى هذه التعاليم : « رحلنا فى يوم
٢٥ أكتوبر ، فى ساعة مبكرة ، فكنا نسمع صغار الأطفال فى هذه الساعة
يتلون القرآن . وقد انتشر هذا التعليم فى ضواحي هرر وكان المصريون
يعملون على تعمينه فى البلاد على الرغم من نفور الجالا منه » .

والواقع أن الجالا ما كانوا يأتفون من هذه التعاليم وكان اقبالهم على الاسلام ، الذى كان يسن على تلك القبائل المتوحشة سننا من التأدب العالى ، يزداد كل يوم بدرجة أقلقت الانجليز ، وقد كتب هنتر المكلف بالاشراف على اخلاء هذه المناطق ، من عدن بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ ، ما نصه : « لو استمر النظام الحالى بضع سنوات أخرى لانضوت القبائل كلها تقريبا تحت راية الاسلام ^(١) » .

ولا يفوتنا أن نقول بهذه المناسبة ان مصر اذ كانت تنشر الحنفية السمحاء بين أولئك الوثنيين ما كانت تفكر مطلقا فى منع المسيحية من نشر تعاليمها العالية بين الجالا والقبائل الأخرى . وبالعكس من ذلك كان تسامحها الدينى وتقاليدها الانسانية تدفعها الى حماية المبشرين ومساعدتهم على التوطد وتأدية مهمتهم على أحسن وجه فى الامبراطورية السودانية . وشاهد ذلك ما كتبه جبرائيل سيمون فى كتابه عن زيارته ، فى سنة ١٨٨١ ، لقرية كرن المصرية بمديرية بوغوص المجاورة للجبشة : « هناك كان يقيم المبشرون اللازاريون وكان المشرف عليهم وقتئذ كبير القساوسة توفيه : وقد ابنتوا مساكن رافهة ، وكانت لهم فى الضواحي أملاك يستغلونها . وكانت لهم كنيسة فخمة مبنية بالحجر شيدتها لهم الحكومة المصرية على نفقتها . وهم يعلمون الصبيان الكثيرين الفرنسية والحرف المختلفة على أن شغلهم الشاغل الحقيقى كان التنصير الذى هو مهمتهم الأساسية ، وكان عملهم فى هذه الناحية يمتد الى ما وراء الحدود المصرية ^(٢) » .

وقد اعترف القسيس كاهان نفسه فى مقاله بمجلة البعثات الكاثوليكية (يولية سنة ١٨٨١) ان الخديوى أوصى السلطات المصرية فى زيلع

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٧٨ مجلد ٣٧٢٥ .
مذكرة من هنتر الى بيرنج مؤرخة عدن فى ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤

(٢) G. Simon, Voyage en Abyssinie

وهرر بتقديم كل مساعدة له ، وقد أنشئت أول نقطة لتنصير السومال في بربرة في مارس سنة ١٨٨١ ، وقد أحسن وفادته هناك الحاكم المصرى وأرسل ابنه الى « البعثة » ليتعلم الفرنسية وتبعه آخرون . ومن هناك ذهب كاهان الى زيلع وهرر في قلب بلاد الجالا فقدمت له السلطات المصرية المسلمة كل معونة وأمدته بجند مسلحين لحماية بعثات المبشرين من اعتداء الجالا والدناكل وغيرهم .

والذى كانت تعترض عليه مصر ولا تتغاضى عنه هو تنصير المسلمين بين القبائل الخاضعة لها — وهذا حق لها — خصوصا وان غرض الجمعيات التبشيرية الأوروبية المختلفة كان السعى ، تحت ستار الدين ، في تحقيق فكرة سياسية وهى نشر نفوذ الدول التى تنتمى اليها تمهيدا لتدخلها ، ولطالما طغت الفكرة السياسية على الفكرة الدينية وأدت الى حروب وحشية وفظائع — كما حدث بين المبشرين الفرنسيين والمبشرين الانجليز في أوغندة مما سبب فيه فيما بعد .

ويمكن القول أن نفوذ مصر الدينى فى أفريقيا قد أوجد لها مناطق نفوذ بعيدة خارج حدود سيادتها الثابتة . كتب القائد بلير ، المقيم السياسى فى عدن ، فى ٢٤ ديسمبر (١٨٤) ، ردا على خطاب طلب فيه بيرنج معلومات بخصوص الراية المصرية التى كانت لاتزال مرفوعة فى راس حافون على المحيط الهندى :

« ... أرى لزاما على أن أقول ان سلطة حكومة الخديوى لم تقرر قط ولم يعترف بها بالطبع ، فيما وراء بضعة أميال من شرقى بربرة . » ولكن يجب أن نذكر فى الوقت نفسه أن السومال والدناكل والعرب فى خليج عدن ، سواء أكانوا مستقلين أو تحت الحماية الانكليزية أو الفرنسية أو الايطالية ، يرفعون على سفنهم ، وكثيرا ما تبدو على منازلهم أو قبورهم ، راية لايشك الناظر فى أنها تركية أو مصرية .

« وكثيرا ما أدى هذا العمل ، حتى وقتنا الحالى ، الى خلق عوامل
سوء تفاهم كثيرة ، ونحن شارعون فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح
الموقف فيما يتعلق بالقبائل الموضوعة تحت الحماية البريطانية (١) » .

وقد انتشرت مظاهر الفوضى فى هرر فى أثناء اخلائها الذى دام
من نوفمبر سنة ١٨٨٤ لغاية يونية سنة ١٨٨٥ ومنذ اعادة سلطة أمرائها
الأقدمين . كتب كنج من زيلع ، فى سبتمبر سنة ١٨٨٥ ، يقول : « ان
الملك منليك ، باغراء الفرنسيين ، كان على وشك مهاجمة هرر ، وان حياة
الأوربيين مهددة كل يوم وكل ساعة ، وان جميع الجالا وقبائل أخرى
أصبحوا يتجنبون هرر مفضلين المرور من طريق جلديسة وذلك بسبب
الأموال الفادحة التى يأخذها منهم الأمير (٢) » .

وكتب كبير قساوسة هرر كاهان ، من ناحيته ، الى هنتر ، بتاريخ
٢٣ فبراير سنة ١٨٨٥ : « يظهر ان الآمال التى علقناها ، نحن الأوربيين ،
على التدخل الانجليزى ، لن تتحقق ... »

« ونظرا لسوابق أمراء هرر لا مناص من النص على وجوب تمتع
المسيحيين بحرية السكن آمنين بين حيطان المدينة ، دون أى اطلاق لهم ..
» وانى أسمح لنفسى بأن أعرض عليكم شكوى النائب الدينى فى
زيلع . بعد أن كنا تتمتع بامتيازات جمركية واسعة تحت الحكم المصرى
أصبحنا الآن ، نحن والناس سواء ، وانى لا أشكو من ذلك ولكن يظهر
أن تقدير ما نستورده قد زاد عن الحد (٣) . »

وفى أبريل تأهب التجار الأوربيون للرحيل مع الفوج الأخير من
الجنود المصرية .

-
- (١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣٨٥٧
(٢) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣٨٦٠
(٣) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣٨٥٩

وفي يونية (٨٥) تم الاخلاء وتركت هرر ليستبد بها أمراؤها وخلفاؤهم الأحباش الذين غزوها بعد سنتين (٨٧) .

وقد أرسل ، في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٧ ، منليك « ملك شوا وجميع الجالا » الى القائد الانجليزى فى عدن ، خطابا كاشفا ، هذا نصه :
« كيف حالكم ؟ اننى بحمد الله فى حالة جيدة . ان الأمير عبد الله كان لا يطيق مسيحيا فى مملكته .

» انه جران آ خر . ولكننى ، بعون الله ، قد هزمته وزفعت رايتى فى عاصمته .»

« ان هرر ليست بلادا اسلامية كما يعلم الجميع . » !

وكان ملك الحبشة ، حوالى سنة ١٨٨٠ ، عمد من ١٠ الى ٢٠,٠٠٠ مسلم فى الممالك المصابقة للبحر الأحمر بحجة أن أولئك المسلمين من سلالة مسيحيين كان أحد الفاتحين المسلمين عمدهم بالقوة (١) .

وفى مذكرة عن الحالة فى هرر ، من عدن فى ٤ يناير سنة ١٨٨٨ ، أى بعد سنة من احتلال الحبشة ، شكا المقيم من أن الراس مكونان ، حاكم مديرية هرر ، أغار فى العهد الأخير على قبيلة جيسى السومالية فى شرق هرر وحمل عددا كبيرا من النساء والأطفال والحيوانات .

وقد زار يوليوس بوريللى مؤلف كتاب (الحبشة الجنوبية) هرر فى مايو سنة ١٨٨٧ ، ورأيه حجة ، قال :

« ان احتلال الحبشة سيكون ، فى الزمن الأول على الأقل ، ضربة قاصمة لهرر . وكان الملك أقام معسكره بالقرب من المدينة . وبعد رحيله هجرت الخيام وطرد الغزاة قسما من الأهالى . ولم يتمكن بعض

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣١٤١ . القاهرة فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٠ .

السكان الهائمين على وجوههم من حمل بعض الأمتعة التي لا غناء عنها .
وقد استولى الغزاة على كل المؤن المخزونة ...

« وهرر خاضعة اليوم لنظام ادارى يطابق النظام الذى يزدهر فى
شوا .

« وفى الأحوال الراهنة من المحتمل حدوث مجاعة . لأن تموين ،
الأذرة وشيك النفاذ ، والتبذير مستمر ، والتوزيع لا ضابط له .
وفوق ذلك ينهب الأحباش كل ما لم ينتهبوه فى الأيام الأولى من الغزو .
« ويبيع الجنود كل ما لا يستطيعون استهلاكه فى سبيل الحصول
على المال .

« وقد اضطرب نظام التعامل وأخذ عدد التجار يتضاءل ..

« وعلى الرغم من أن الضرائب قد جبيت فى القرى المجاورة فان
الأحباش كانوا يغزونها كل يوم . والماشية فى نقصان . والأثمان فى
ارتفاع .

وقد حدث أن قبيلتين كانتا دفعتا الضرائب المطلوبة . وبعد أيام
قصدتهما الجند واستولوا قسرا على النساء والأطفال والقطعان » .

وقد زارت بعثة بونشان Bonchamps اقليم هرر سنة ١٨٩٧ وكتب
أحد أعضائها شارل ميشيل كتابا عنوانه (صوب فاشودة من طريق
أثيوبيا) جاء فيه : « وقد أمضت مصر مع النجاشى يوحنا — يونية
سنة ١٨٨٤ — معاهدة ردت بمقتضاها اليه بلاد بوغوص ، ثم تنازلت له
عن هرر (كذا) بعد أن وضعت على العرش ابن الأمير السابق عبد الله .

« عندئذ عادت الفوضى الى البلاد وعاد معها نظام الانقلابات وضياع
الأمن الذى عانت منه المدينة كل بلاء قبل مجىء المصريين .. وكانت
سنوات الاحتلال الأولى أبعد ماتكون من السعادة والرفه .. وقد

طرد جنود الأحباش وهم آلاف سكان المدينة من منازلهم وأقاموا فيها
وخربوا كل ما وجدوه حولهم ونهبوا مخزون القمح وبضائع التجارة ،
وتقرر التعامل بالعملة النحاسية القديمة فأغلقت أسواق المدينة وهرب
التجار والتجارة الى الريف القصى .

« وكان نصيب الزراع البؤساء نصيب غيرهم من الظلم والاستبداد .
وقد أخذت قطعان بحالها من أصحابها ووقع الفلاحون الجالا في أشد
حالات الضنك والمحنة .

« وكانت نتيجة هذه السياسة العاشمة الخراب العام في مديرية هرر ،
وفي المدينة . يضاف الى ذلك أن الأمراض المعدية والديزنتاريا
والجدري الخ قد آتت فعل البؤس واجتاحت الأهالي التعساء » .

ثم قال بعد ذلك : « وأكبر رجائنا أن يحدث تبديل في الادارة لأنها
بنظامها الحالي لا تساعد على ترقية التجارة واعلاء شأنها » .

وقد كانت مناطق الجالا في هرر من أغنى البقاع بزراعتها وان ما حاق
بهرر والجالا في عهد منليك الأول حاق بمناطق الجالا الغنية وهضابها في
جنوب الحبشة في عهد منليك الثاني الذي تمكن من اخضاع ممالكهم في مدة
خمسة أعوام ، وما قهرهم الا بفضل الأسلحة النارية التي كانت أوربا
تبيعها للحبشة . قال ميشيل وقد زار بلاد الجالا التي فتحتها الأحباش
في نفس السنة التي زار فيها هرر (١٨٩٧) :

« يظهر اليوم أن اخضاع الجالا أصبح تاما بعد حرب دامية لارحمة
فيها . كانت مجزرة قتل فيها ثلاثة أرباع السكان الذكور ، وسبي فيها
عدد كبير من النساء والأطفال وأحرقت مساكن وقرى بأكملها وأصبح
مكانها بلقعا . . وقد أبلغني أحد رؤساء الأحباش أنه اذا لم نتجح الغارة
الأولى البلاد اجتياحا ثار السكان ولم يكن بد من ارسال حملة جديدة
كبيرة . .

« وللجلا مزايا كبيرة فهم قوم جد وعمل ومهارة يحبون الاستيطان وعدم التنقل ، وفي مقدورهم أن يستغلوا أرضهم لو تركوا وشأنهم ولكن سيطرة الأحباش كانت فكبة عليهم (١) » .

أما بربرة فقد عين والش أحد المقيمين المساعدين في عدن ، منذ

Mission de Bonchamps Vers Fachoda à la Rencontre de la Mission (١)

Marchand à Travers l'Ethiopie, par Charles Michel, Second de la Mission

الواقع أن السومال والدناكل والجالا المحيطين بالحبشة الذين ضمهم منليك الثانى الى الحبشة بالقوة ليسوا أحباشا . واذ كان يوليوس بوريللى الفرنسى يرى «أن احتلال الحبشة لهرر ، فى الزمن الأول على الأقل ، سيكون ضربة قاصمة» فان هذه البلاد الاسلامية بوجه خاص منذ احتلالها الى اليوم تن تحت نير الاستعباد وتحن الى عصر المصريين الذهبى . وقد نشرت جريدة (الأساس) بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٨ تحت عنوان : (وفد مسلمى الحبشة عند فضيلة الأستاذ الأكبر) مقالا جاء فيه : «استقبل فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مأمون الشناوى شيخ الأزهر فى مكتبه أمس وفدا من مسلمى الحبشة يتألف من حضرات السادة محمد عبد السلام ويونس يوسف ومحمد أحمد يوسف وعبد الرحمن عبد الله ، وهم من أهالى مقاطعة «هرر» وقد تحدثوا الى فضيلته فى بعض شؤون المسلمين بالحبشة وخاصة فى مقاطعة «هرر» وقدموا اليه مذكرة بحالتهم الدينية والثقافية فى تلك البلاد .

وقد تحدث أعضاء الوفد بعد خروجهم من لدن الشيخ الأكبر الى مندوب الأساس فذكروا له أنهم كانوا فى المملكة العربية السعودية وتحدثوا الى سمو الأمير فيصل آل سعود عن أحوال المسلمين بالحبشة وانه أعطاهم كتاب توصية لسعادة أمين الجامعة العربية ثم أمر أن توضع تحت تصرفهم طائرة خاصة هى التى حملتهم الى القاهرة .

وقال حضراتهم لندوبنا أنهم يأملون خيرا فى رحلتهم هذه من جراء اتصالهم بزعماء العالم الاسلامى .

باسم مسلمى الحبشة

وقد تقدم الوفد بمذكرة الى الأستاذ الأكبر فوعدهم خيرا ومما ورد فيها باسم مسلمى الحبشة عامة ومقاطعة هرر خاصة يتقدم الوفد الى العالم العربى والاسلامى بشكواه من الوضع القائم لحكومة الحبشة وما يلاقه مسلموها حيث يعامل الشعب الحبشى معاملة ذات وجهين . =

أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، مشرفا على ادارة المدينة بلقب ووظيفة نائب قنصل .

وكانت مصر تطالب بأن تدفع على الأقل تكاليف المنارة التي شيدها بها وكذلك ثمن المستودعات والمنشآت المختلفة التي وضع الانجليز يدهم عليها . وقد استشار اللورد كمبرلى ، بهذا الخصوص ، حكومة الهند ،

بعض ظلاماتهم

وتتلخص شكواهم من عدم المساواة وانه لا يوجد في مقاطعة هرر موظف واحد من المسلمين مع أن الهرريين في غاية الرقى منذ ٣٠٠ سنة وبفضل ما ثقفوه من المصريين ترقوا أكثر وان الحكومة الحبشية تنفق على التعليم ١٢ مليوناً لا يخص المسلمين منها أى شيء لأى مدرس ونسبة تلاميذ المسلمين نصف في المائة ولا يرسل مسلم واحد الى البعثات ولا تعان مدارس المسلمين الأهلية .

وميزانية الحكومة حوالى ٤٠ مليوناً لا يخص الضعفاء منها شيء ويمنع المسلمون من التحاكم أمام القاضى الا فى النكاح والموارث كما يمنعون من ادخال اللغة العربية فى المحاكم الشرعية .

ثم تضمنت المذكرة شكايات تتعلق بالمساجد والشعائر واللغة العربية والكتب الدينية ومنع الحجاج مع أن الحبشة فيها دينان منتشران هما الاسلام والدين الارثوذكسى وتطرفوا الى شكاياتهم من مصادرة الحريات وان البرلمان الحبشى فيه ٤٧ عضواً من بينهم ٧ للمسلمين وقالوا ان الضرائب باهظة والمعاملة هناك دكتاتورية قاسية .

استفتاء شعبى

وجاء فى نهاية المذكرة أنهم يرغبون فى أن يجرى استفتاء شعبى لنوع الحكومة ويرجون الانفصال عن الحبشة لانهم دولة دام سلطانها ٥٠٠ سنة ولا يزالون مختلفين عن الحبشة فى اللغة والدين والأخلاق .

هذا وقد وعدهم الأستاذ الأكبر بأن يعمل جهده فى مساعدتهم على ضوء ما يصل اليه من معلومات .

وقال أحدهم : ليس صحيحاً ما صرح به الوزير المفوض للحبشة من أن معاملتهم حسنة وان المسلمين هناك يتمتعون بالمساواة .

ونشرت جريدة (البلاغ) فى عدد ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ تحت عنوان (المسلمون فى هرر يعرضون شكواهم من الحكومة الحبشية) ما يأتى : « جاءنا وفد من مسلمى هرر وقدموا لنا شكوى طويلة ختموها بما يأتى :

لقد تقدم المسلمون الى الحكومة الحبشية عدة مرات بمطالبهم فكان مصيرهم التشريد والتعذيب .

في يونية سنة ١٨٨٥ ، فكان جوابها (يناير سنة ٨٦) انه لا حاجة بها الى استعمال المنارة في البحر الأحمر وانه يجب وضعها تحت تصرف الحكومة المصرية . وفيما يتعلق بالمستودعات كان رأيها أن تتولى حكومة الهند دفع ثمنها من دخلها بشرط أن يقوم الدليل على أن لها قيمة .

= ولما لم يجد المسلمون من وسائل السلم والتفاهم ما يحقق بعض مطالبهم العادلة ومعاملتهم بالمساواة مع مواطنيهم كأبناء بلد واحد حاولوا الدفاع عن حقوقهم المدنية والسياسية أمام اللجنة الدولية التي ذهبت الى الصومال لتحقيق أمر المستعمرات الإيطالية السابقة فذهب وفد منهم الى مقديشو عاصمة الصومال وكان يمثل جميع المقاطعات التي تسكنها الأكثرية المسلمة فكان نتيجة ذلك العمل أن ازداد اضطهاد الحكومة الحبشية للمسلمين في الحبشة وأرسلت جنودها الحربيين المسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة الى ديار المسلمين عامة فأخذ الجنود ينهبون أموالهم ويأخذون كل ما يجدونه من أمتعة وحلى النساء ثم يشبعون الرجال بالضرب ويسوقونهم الى السجن .

وقد قامت مظاهرة في مدينة هرر يطالب فيها المتظاهرون بالانفصال عن الحبشة والانضمام الى الصومال الكبرى عندما يقرر ذلك فاعتقلت الحكومة الحبشية زعماء الحركة تحت ستار التفاهم معهم ونقلتهم الى جهة مجهولة كما ذهب ضحية هذه الحركة عدد كبير من المسلمين واعتقل نحو ثلاثة آلاف تجرى الآن محاكمتهم في أديس أبابا ويلاقون الكثير من التعذيب والتنكيل كما نفت الحكومة نحو خمسمائة من أبناء هرر الى جهة غير معلومة وقطعت المواصلات بين الجهات التي تسكنها الأغلبية المسلمة كهرر وهاروسة وولوا .

ونحن مسلمي هرر قد خبرنا الحكومة الحبشية ولاقينا على أيديها أسوأ ما عرفته البشرية من صنوف التعذيب والتنكيل والظلم والاضطهاد، وحاولنا أن نصل معها بطريق التفاهم السلمى الى حقوقنا فكان جزاؤنا النفي والتشريد ، لم نجد أمانا - بعد هذا كله - الا أن نتقدم الى العالم العربى والاسلامى خاصة والانسانية عامة بشكوانا هذه راجين الانصاف في قضيتنا العادلة ، وذلك لا يكون الا بأن نفصل عن الحكومة الحبشية ونضم الى الصومال الكبرى عندما يقرر ذلك ان شاء الله .

وغير خاف أننا كنا دولة دامت سلطانها خمسمائة سنة تقريبا والتاريخ شاهد على ذلك وقد كنا ولا نزال مختلفين عن الشعب الحبشى عامة في اللغة ، والدين والأدب والأخلاق والعادات ، هذا كله علاوة على سوء معاملة الحكومة الحبشية التي أوضحناها في هذه المذكرة .

واذا لم تقرر الصومال الكبرى نرجو مساعدتنا في الانفصال عن الحبشة لتكون تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة على أن يجرى استفتاء شعبى بشأن الدولة التي تتولى الاشراف علينا .

وبذلك أرغمت مصر في هزر على دفع نفقات الاخلاء واضطر الجنود والموظفون المصريون العائدون الى بيع بيوتهم ومتاعهم بالمزاد . وفي بريرة أصبحت المدينة الجديدة التي بناها المصريون - وهى المسماة «بالشعب» - بينما كان السومال لا يزالون يعيشون في أكواخهم على أرض واطئة بجوارها - وأصبحت المنارة والأرصنة ومجارى الماء الحديثة ، والمستشفى وجميع المباني الحكومية الفخمة شيئا لا يذكر بعد أن تملكها الانجليز .

وكان أمر زيلع عجا في تصرفات السياسة الانجليزية وغرائبها . اذ بالرغم من امتلاك انجلترا المدينة منذ سنة ١٨٨٤ فان الحكومة المصرية «ظلت تدفع مرتب نائب القنصل الانجليزى ونفقاته ونفقات الادارة في بلد أخلى رسميا واحتلته عسكريا جنود صاحب الجلالة (١)» .

وظلت الحكومة المصرية أيضا تدفع للباب العالى مبلغ (١٥٠٠٠ جنيه) مقدار الجزية السنوية عن زيلع المحتلة . وقد قرر مؤتمر لوزان أن تستمر مصر في دفع أتاوة هذه البلاد التى أخذت منها الى سنة ١٩٥٥ !

وأعجب من هذا أن الحكومة الانجليزية حين طالبتها مصر بأن تقوم هى بدفع الجزية عن بلد استولت عليه كان ردها : «اننا نرى أن مصر ليس لها أن تشكو منا . نحن لسنا مسؤولين عن صفقة سنة ٧٥ الخاسرة . لأن زيلع لا تغطى نفقاتها» .

وأعجب من هذا وذلك أن انجلترا فى أثناء احتلال زيلع أرادت أن تغطى نفسها تجاه الباب العالى بستر من سيادة مصر الشككية وأن تنتفع فى الوقت نفسه بخدمات مصر فبقيت الجنود السودانية المصرية تحتل المدينة لحساب انجلترا لغاية يولية سنة ١٨٨٧ . ولم يستغن عنها الا عقب مطالبة الجنود فى الشهر السابق (يونية) بأن تغير وتصرف لها ملابس .

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣٨٦٢ . القاهرة فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ .

ومع ذلك فان الانجليز استبقوا عددا من الجنود ورجال الشرطة المصريين لغاية ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وهو التاريخ الذى أنزلت فيه الراية المصرية التى كانت لا تزال تحقق على المدينة .

أما ما حدث بعد الاحتلال المصرى فى البلاد المختلفة فأمره معلوم . فقد تحولت مناطق النفوذ المصرية على ساحل السومال الى «السومال الانجليزى» و «السومال الايطالى» و «السومال الفرنسى» وظلت شعوب هذه الجهات فى حالة تأخر شديد بسبب حرمانهم من المدينة المصرية العربية التى ترفع مستواهم وتلائم طباعهم .

وقد ثار السومال على السيطرة الانجليزية منذ تنظيم الحماية فى سنة ١٨٩٨ . ودوخ السيد محمد عبد الله الشهير (بالمللة المجنون) حملات انجليزية عديدة وانتصر عليهم فى حروب شعواء طاحنة حتى سنة ١٩١٠ . وكان هذا الزعيم السومالى نشأ وترعرع فى بربرة فى عهد المصريين الذين ساعدوا على وجود فكرة « الجنس » و « القومية » .

الفصل الثاني عشر

ساحل البحر الأحمر

كانت إنجلترا ، منذ عهد محمد علي ، تنظر بقلق الى امتداد السيطرة المصرية على سواحل البحر الأحمر التي يقطنها شعوب عربية مسلمة . وقد كتب وزير خارجية بريطانيا ، في ٦ ديسمبر سنة ١٨٤٧ ، الى اللورد كولي : « وصلني كتابك المؤرخ في ٣ نوفمبر وكذلك ترجمة الخطاب الذي يطلب محمد علي فيه حق الاشراف على ميناءى سواكن ومصوع :

« انه على الرغم من موافقة الباب العالي يعتبر هذا العمل من محمد علي اعتداء على الحبشة وهى بلد تحاول بريطانيا العظمى الآن أن ترتبط معه بعلاقات تجارية ^(١) » .

وفي ١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٨ كتب القنصل بلاودر الى بالمرستون يقول بما أن الحبشة المسيحية مستقلة استقلالاً كاملاً فانه يقترح ضرورة وضع سكان مصوع تحت الحماية الانجليزية .

ولكن بالمرستون عارض في الفكرة خوفا من اثاره المشاكل وقد حصل اسماعيل ، في مايو سنة ١٨٦٥ ، على فرمان من الباب العالي بالتنازل له عن ميناءى سواكن ومصوع مع مديرية التاكة .

وقد تمكن اسماعيل ، بين سنتي ١٨٦٥ و ١٨٧٤ من أن يحتل احتلالاً

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ مجلد ٣١٨٥ .

فعليا أهم النقط الواقعة على ساحل البحر الأحمر الغربى ، من سواكن الى رأس حافون على المحيط الهندى ، وايجاد ادارة منتظمة فيها . وكانت السفن المصرية الحربية تراقب الساحل باستمرار مما أزعج سلطات عدن وجعلها تشكو من « وجود أسطول مصرى ضخيم فى خليج عدن » .

ومعلوم أن الدول بعد شق القناة مباشرة — وبالأخص فرنسا وإيطاليا — كانت تتنافس فى وضع قدمها على الساحل والإيغال منه الى داخل أفريقيا .

وكان ممتاز بك وقتئذ محافظا لسواكن فعينه اسماعيل محافظا للبحر الأحمر وأصبح ممتاز باشا (١٨٧٠) . وقد قام فى سنة ١٨٧١ برحلة فى جميع مناطق البحر الأحمر وذكر البلاد التى كانت تظلمها الراية المصرية فذكر بيلول (شمال عصب) ورهيفة فى جنوبها وعدن على الساحل وزولا وأمفيلا بالقرب من مصوع . وكل هذه البلاد ستصبح فيما بعد جزءا من أريتريا .

ولا بأس من الآن أن نذكر حدود أريتريا : تبتدىء شمالا من رأس قصار فى جنوب سواكن . وتمتد جنوبا الى حلة رهيفة عند بوغاز باب المندب وغربا الى سبدرات قرب كسلا ، وهى أعرض نقطة اتساع فى أريتريا اذ تبلغ حوالى الثلاثمائة كيلو متر .

وقد كانت الراية المصرية تخفق فى معظم البلاد والمناطق التى تتألف منها أريتريا . وكانت أول نقطة استولى عليها الطليان فى منطقة أريتريا حوالى خليج عصب وذلك فى سنة ١٨٧٠ اذ بدأت الشركة الإيطالية (روبا طينو) تشتري من الشيخ شعيم زعيم قبائل الدناقل والشيخ برهان شيخ رهيفة الذى كانوا يسمونه سلطانا قطعا من الأرض ، وكان الشيخ برهان هذا يتقاضى مرتبا ثابتا من الحكومة المصرية حتى احتضنه الطليان وقد احتج اسماعيل وطعن فى صحة العقود التى يتصرف

بمقتضاها مشايخ غير مسؤولين في حقوق مصر وتركيا وكان شيخ رهيطة باع الى الانجليز جزر موسى (سنة ١٨٤٠) كما باع الى الفرنسيين أوبوك سنة ١٨٦٢ فطلب اسماعيل سنة ٧٣ من الانجليز أن يردوا هذه الجزر حتى يقتدى بهم الطليان ولما أخذ رأى السير هنرى اليوت سفير انجلترا في تركيا قال انه يؤيد فكرة اعتراف الحكومة الانجليزية بحق مصر وتركيا على جميع الساحل الغربى للبحر الأحمر وخليج عدن باعتبار ذلك أفضل الوسائل لوضع حد لتجارة الرقيق والحيلولة دون وقوع نقط من الساحل في قبضة دول أخرى ووافق أيضا على أن تتنازل الحكومة الانجليزية عن جزائر موسى التى لم تحتلها قط .

وقد عارضت حكومة الهند فى اخلاء الجزر ولكن المبادئ الأساسية التى استند اليها اليوت فى رأيه كانت أساس اتفاقية سنة ١٨٧٧ التى اعترفت فيها انجلترا بسيادة مصر على الساحل لغاية رأس حافون على المحيط الهندى .

وكانت انجلترا تعارض دائما فى اعتداء ايطاليا على حقوق مصر فى البحر الأحمر ، وكانت ايطاليا توغل فى الساحل من ناحية عصب رغما من احتجاجات مصر المتكررة على ذلك التوسع التجارى المزعوم . وقد كتب اللورد سالسبرى وزير الخارجية الانجليزية فى يناير سنة ٧٩ يقول : « لو كان هذا التوسع تجاريا بحثا لنظرت اليه بعين العطف ، ولكن نريد أن نتأكد أنه خلو من كل غرض سياسى لأن البحر الأحمر وترنا الحساس » .

وفى نفس السنة (١٨٧٩) كان غردون اقترح ضم زولا ، وهى ميناء صغير بالقرب من مصوع ، الى الطليان فعارضت الحكومة الانجليزية أشد اعتراض ، وكتب وزير الخارجية سالسبرى الى السير باجيت فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٠ يبدى وجهة نظره فى مشروعية احتلال الطليان لخليج عصب قال :

« أيا كانت الأعمال (يريد الاعتداءات) التي تجرى الآن أو فيما بعد في الأراضي المصرية من السويس الى رأس جردفون وأيا كانت الادعاءات التي يتقدم بها الغير فمما لا ريب فيه أن حكومة صاحب الجلالة ليس في مقدورها أن تسلك سبيلا آخر سوى الاستمرار في احترام ما تعتقده : أعني سيادة الساحل الشرعية ، هذه السيادة التي أصبحت في رأى الحكومة الانجليزية تتمثل غير مدافع في خديوى مصر الذى يحكمها بتقتضى فرمان من سلطان تركيا . وكل ادعاء أن سيادة كهذه ثابتة شكلا وموضوعا يمكن ابطالها أو تعطيلها بواسطة شيخ من المشايخ المحليين من شأنه خلق مبدأ خطير في نتائجه العامة ، مبدأ لا يسع حكومة صاحب الجلالة ان تسلم به بطريقة سليمة لا غبار عليها (١) » .

ولكن فى سنة ١٨٨١ بدأت انجلترا تغير سياستها نحو ايطاليا والسر فى ذلك تكشف عنه مذكرة فى سجلات وزارة الخارجية الانجليزية كتبت فى سبتمبر تقول « ان الفرنسيين يبذلون أقصى الجهد لاجراج مصر من قبضة انجلترا » .

من ذلك التاريخ أخذت انجلترا تصانع ايطاليا على حساب مصر وتتخذ منها كما كانوا يقولون « كلب الجاني » أى الكلب الذى يحرس لسيده أملاكه حتى تحين الفرصة الملائمة ليرد الحارس ما يملك اسما . ومن ذلك الحين ، أى ابتداء من سنة ١٨٨١ أخذت ايطاليا تجرى على سياسة القوة و « التوسع المسلح » .

بدأ الطليان باحتلال رهيطه فى جنوب خليج عصب باعتبارها تابعة لمستعمرة عصب وفى أغسطس سنة ٨١ طلبت الحكومة المصرية الى الحكومة الانجليزية ارسال مدرعة حربية الى رهيطه لأن سفينة حربية ايطالية منعت انزال جنود مصرية جديدة الى البر هناك .

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٧٨ مجلد ٣٣٦٥ .

وقد بلغ الأمر بالطليان أن سفير إيطاليا في لندره ذهب الى وزير الخارجية الانجليزية في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ وأبلغه أن المصريين يريدون احداث الشغب في ناحية عصب . وقد أشار في حديثه الى أن مركز الطليان في خليج عصب يرتكز من جهة الحق على نفس الأسس التي يرتكز عليها مركز الانجليز في عدن (١) .

وقد حولت عصب في يونيه سنة ٨٢ الى مستعمرة ايطالية وقدم بذلك قانون الى مجلس النواب الايطالى . وفي يناير سنة ١٨٨٥ احتل الطليان بيلول في شمال خليج عصب وطرّدوا الحامية المصرية منها بعد أن جردوها من السلاح ، وفي شهر فبراير بالاتفاق مع انجلترا قررت إيطاليا احتلال مصوع بعد بيلول وبسط حمايتها على الساحل من عصب الى مصوع وكان ذلك مبدءاً تأسيس أريتريا .

وقد جاء في وثائق وزارة الخارجية الانجليزية أنه في فبراير سنة ٨٥ أعلن وزير خارجية روسيا الى سفير انجلترا في بطرسبرج « بأنه لم يكن هناك أى أساس أو ذريعة تخول إيطاليا الحق في الاستيلاء على بيلول أو مصوع لا سيما وان كلا البلدين كانت تحتله حامية مصرية ، ولا شك في أن عمل إيطاليا مخالفة صريحة لروح المعاهدات القائمة (٢) » .

وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٨٥ دخل الطليان مصوع وطرّدوا الحامية المصرية واستولوا على المستودعات ومخازن الذخيرة وجميع أملاك الحكومة المصرية ، حتى الخزانة .

ولما طالبت مصر إيطاليا بتعويضات كان مسلك إيطاليا شديداً بمسلك انجلترا فرفضت أن تدفع شيئاً . وأكثر من ذلك : كانت مصر تدفع للباب العالي ، نظير التنازل عن مصوع ، ١٧٠٠٠ جنيه جزية سنوية . وقد

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ مجلد ٣٣٦٥ .
٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

(٢) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية رقم ٧٨ مجلد ٣٨٦ .

استمرت مصر فى اداء هذا المبلغ رغما من احتلال المدينة بواسطة
الطليان ...

وقد قرر مؤتمر لوزان ، كما قلنا ، أن تستمر مصر فى دفع أتاوتها
المقررة لزيلع ومصوع لغاية سنة ١٩٥٥ !

وكانت انجلترا من ناحيتها ، منذ سنة ١٨٨٤ ، تحتل ميناء سواكن
التي كانت تطمع فى أخذه ، وتعين حكما انجليز « لساحل البحر الأحمر » .

وقد حاول بيرنج أن يجس نبض نوبار بخصوص سواكن ، وكتب
بهذا الصدد فى ٣ أبريل سنة ١٨٨٧ : « انه (نوبار) يفكر من الآن
فى اللحظة التي تعود فيها من جديد مديريات السودان المجاورة الى
خطيرة السيادة المصرية ، لا بطريق الفتح ثانية ولكن بطريق العلاقات
التجارية ، وكان يرى أن دنقلة وسواكن هما النقطتان اللتان يمكن منهما
السيطرة على السودان » .

ولتصريح نوبار أهمية كبرى فى ذلك الظرف لأن شركة انجليزية
تجارية على غرار شركة الهند الشرقية كانت تعمل وقتئذ على الحصول
من الحكومة على امتيازات تخول لها الحق فى انشاء مركز لها فى سواكن ،
لنوغل منها فى السودان ايعالا تجاريا يساعد على السلم .

وتحقيقا لهذا المشروع التجارى السياسى كتب القنصل كامرون ،
بتاريخ أول أبريل سنة ١٨٨٧ ، كتابا يقترح فيه لأجل التمهيد للسلم
فى السودان الشرقى أولا ، أن يسحب من سواكن جميع الموظفين غير
الانجليز (سوريون وفلاحون ومصريون) واحلال موظفين انجليز
مدنيين برياسة كتشنر مكانهم ثانيا ، فتح البلاد للتجارة .

ولكن مشروع الشركة التجارية فشل بسبب اعتراض الحكومة
المصرية .

وفي أثنا ذلك كانت إيطاليا تبسط سلطانها في داخل السودان الشرقي
وتتقدم نحو كسلا التي كانت هدفها ..

فزعج بيرنج من هذا التقدم وكتب الى حكومته ، بتاريخ ١٥ ديسمبر
سنة ١٨٨٩ يقول « انكم أبرقتم الى في ١١ الجارى بأن الحكومة الايطالية
تريد الاتصال بزعماء كسلا .

« وفي برقيتكم بتاريخ ١٣ ، تقولون : « ان السياسة التي تعمل على
ابقاء قوم آخرين خارج بلاد متوحشة ليس في مقدورنا نحن أن نحتلها ،
سياسة لا يمكن متابعتها أو الدفاع عنها » .

« اني أعترف كل الاعتراف بقوة هذه الملاحظة . ولكنني في الوقت
نفسه أجرؤ على اقامة الدليل على أن حالة السودان لا تطابق تماما حالة
بلاد أخرى متوحشة لا تحتلها أو لم تحتلها قط دولة ما متمدينة أو شبه
متمدينة . ولا شك من الناحية القانونية ، وان لم يكن من ناحية الواقع ،
في أن السودان جزء من الأراضي العثمانية . وان الخديوى يدفع جزية الى
الباب العالي من أجل السودان ..

« ومن الظلم البين أن تستمر الحكومة المصرية في دفع جزية من أجل
مصوع ، وهذا الظلم يتضاعف أضعافا اذا وضع الطليان أقدامهم في بلد
تأمل الحكومة المصرية بحق أن تستعيده في يوم من الأيام ..

« من الواضح أن الطليان يريدون امتلاك كسلا ليتمكنوا من
التوسع نحو الغرب والانتقضا اذا ساعدت الحوادث على وادى النيل
في الخرطوم أو في نقطة ما بالقرب من الخرطوم .

« واني لأجرؤ على الزعم ان الحرص على المصالح المصرية يحتم اتقاء
نكبة كهذه واننا لانبالغ اذا قلنا ان توطد دولة متمدينة في وادى النيل
يصير طامة لمصر .. »

وبعد أن أشار بيرنج الى الخطر ، الذى يهدد النيل من ناحية الدراويش ، فى رأى البعض ، قال : « ان القبائل المتوحشة التى تسيطر الآن على السودان لا تملك الوسائل الضرورية أو المهارة الفنية للاحاق أذية حقيقية بمصر . ولكن الحالة تختلف كل الاختلاف فيما اذا توطدت دولة أوربية متمدينة فى وادى النيل ، لأن دولة كهذه ، كما قال كولين مونكريف « تضع مصر فى قبضة يدها » وتستطيع انقاص مؤنة مصر من الماء حتى تحول الى جرداء لا زرع فيها ولا ضرع .

« وأيا كانت الدولة التى تحتل أعالى النيل فان هذه الدولة بفضل مركزها الجغرافى ، تهيمن على مصر .

« وفى نظر أوربا ، وفى نظر الشعب المصرى ، وأستطيع أن أضيف ، وفى نظر الكثيرين من الانجليز ، الحكومة الانجليزية معتبرة مسؤولة عن فقد السودان (١) » .

وأخيرا تقرر بمقتضى اتفاق مبرم فى ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ ، بين ايطاليا وانجلترا جعل الحد الشمالى لمستعمرة اريتريا الجديدة يبتدىء من راس قنار على ساحل البحر الأحمر ، على أن يسير من هناك فى اتجاه جنوب لغرب نحو العطبرة مارا فى شرقى كسلا ، وقد أضيفت مادة فيما بعد نسمح للطلبان بأخذ كسلا اذا استطاعوا ، ومعها جزء صغير من الأراضى المصرية بشرط أن يردوها الى مصر عند الطلب .

وقد ظلت ايطاليا تحتل اريتريا لغاية الحرب الكبرى الثانية (٢) .

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ مجلد ٤٢٤٣ .
(٢) لا بأس هنا أن نذكر بهذه المناسبة أن كاتب هذه السطور نشر فى جريدة المصرى بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٤٨ مقالا تحت عنوان (هل لنا سياسة أفريقية !) جاء فيه :

ان سكان مناطق البحر الأحمر وأكثرهم من العرب يتطلعون الى مصر ويأملون من مصر أن تعمل على الأقل على نشر ثقافتها فى هذه البلاد .
وهأنذا أضع تحت أنظار القراء الوثيقة الآتية :

= الجالية العربية في اريتريا . المكتب الرئيسى بأسمرة .
شارع بادوليو نمرة ١١١ .
أسمرة فى ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٦ الموافق ١٨ أبريل سنة ١٩٤٧ .
حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا - رئيس مجلس
الوزراء - القاهرة .

نتشرف بأن نقدم الى دولتكم أصدق التحيات والتمنيات وأكمل
الاحترام متقدمين الى دولتكم بأجمل التهاني بما تم من جلاء الاحتلال
عن القاهرة والاسكندرية فى عهد دولتكم الزاهر آمليين من عونه تعالى أن
نقدم الى دولتكم قريبا التهئة الكاملة بالجلاء التام عن وادى النيل وتحقيق
كامل الأمنى الوطنية داخلها وخارجها داعين لدولتكم بالصحة والعمر
الطويل .

يا صاحب الدولة :

أن رجاء الأمم العربية فى معقد آمالها صاحب الجلالة الفاروق وفى
حكومته السنية كبير جدا وفى أريتريا جالية عربية نامية زاهرة تشارك
الأمم العربية الأخرى فى هذا الرجاء متطلعة اليكم فى أن تأخذوا بيدها وأن
تحققوا مطالبها التى تشرفت بأن كتبت عنها الى وزارتى الخارجية والمعارف
والمفوضية الملكية المصرية باديس أبابا ، وحين زار البلاد الاريترية الأستاذ
عبد الله حسين فى عودته من أديس أبابا انتهزت الطبقات المختلفة هذه
الزيارة فأقامت لحضرته الحفلات العديدة منوهة برعاية مصر للعالم العربى
والاسلامى والتعلق بصاحب الجلالة مولانا المعظم فاروق الأول ، وبأسطة
المطالب السياسية والاجتماعية .

أما السياسية فتتلخص فى رجاء العرب الاريتريين فى أن يسمع صوت
مصر مجلجلا فى كل مؤتمر دولى أو لجنة دولية تعهد اليها فى ألبت فى مصر
اريتريا السياسى ولعلنا فى غنى عن التحدث عن علاقات مصر ومصالحها
التاريخية فيها ونحن واثقون أنه لن يفوتكم أن تعدوا الشعب الاريتري
والعربى جزءا من وادى النيل ولسنا الآن فى صدد تفصيل هذه المسائل
الدقيقة فدولتكم أعرف بذلك .

أما مطالبنا الاجتماعية فتتلخص فى أن تقوم مصر بتوثيق علاقاتها بهذه
البلاد بالوسائل التى تراها وحسبنا أن نذكر هنا من ذلك المبادرة الى
ارسال ستة مدرسين مصريين على نفقة الحكومة المصرية ان أمكن للتدريس
بمدرستى الجالية العربية بأسمرة ومصوع وبعثة أزهريّة للوعظ والارشاد
والاشراف على المعاهد الدينية والمساجد الاريترية واهداء كتب علمية
للمدارس والاندية العربية .

ونحن مستعدون لاستقبال المندوب الذى قد تعهدون اليه بدراسة
هذه المسائل وتسهيل مهمة هؤلاء المدرسين من ناحية المساكن وتوفير
أسباب الراحة لهم مما بسطناه للاستاذ عبد الله حسين وكما هو مدون فى
طلباتنا التى قدمناها الى وزارة المعارف ونرفق منها صورة مع كتابنا هذا .
وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول أسمى عبارات التحية والاحلال .
رئيس الجالية العربية بأريتريا .

(الامضاء)

الفصل الثالث عشر

المديرية الاستوائية

أو

مديريات خط الاستواء

كان يطلق على الفتوحات المصرية في أواسط أفريقيا التي ظلت حدودها منذ حوالى سنة ١٨٧٤ يعتورها التغيير والتعديل بسطا وقبضا بسبب اضطراب سياسة غردون وما رب السياسة الانجليزية اسم « الاستوائية » أو مديرية خط الاستواء . وأحيانا كانت تسمى « مديريات خط الاستواء » باعتبار مديرية بحر الغزال جزءا من الاقليم الاستوائى ، أو باعتبار تقسيم مديرية خط الاستواء الى مديريات خصوصا وانها كانت تشمل بصفة عامة منطقة النفوذ المصرى فى الأنشورو وأوغندة وما حولهما فى الأصقاع الواقعة فى شمال بحيرة فكتوريا وفى الجنوب الغربى من بحيرة ألبرت عند منابع النيل . وكانت وقتئذ بلاد الجالا أو الجزء الجنوبى من الحبشة الحالية لايتجزأ من هذه المنطقة ، وكان نفوذ مصر يمتد من النيل الأبيض مارا ببلاد الجالا وبلاد السومال حتى يصل الى ساحل المحيط الهندى فى اطراد مستمر لا يعوقه عائق .

وقد ذكرنا من قبل أن شاييه لونج الأمريكى كان عقد ، باسم مصر ، مع امتيزا ملك أوغندة معاهدة حماية ، ذكرها فى كتابه (مصر ومديرياتها الضائعة) : « لقد تكلمت فى تقريرى الى الحكومة ، بتاريخ ١٦ ديسمبر

سنة ١٨٧٤ ، عن المعاهدة التي وقع عليها الملك امتيزا ووضع بمقتضاها مملكته تحت الحماية المصرية . وهذه المعاهدة أبلغت الى الخديوى وكانت أساس تبليغ رسمى أعلنت به مصر ضم جميع الأراضى الواقعة حول البحيرتين الكبيرتين فكتوريا وألبيرت وقد اختفت من سجلات القاهرة . .

« وعلى الرغم من استقصاء البحث فى جميع الوزارات لم يوجد لها أثر مطلقا . ولعلها فقدت مع جميع المستندات النفيسة والتقارير العلمية التى تمثل خمسة عشر عاما من الجهود والأعمال التى قام بها زملاؤى الفرنسيون والأمريكيون فى أركان حرب الجيش ، كل هذه الأوراق فيما يظهر ألقاها فى النار ذات يوم ضابط فى الجيش البريطانى أصابته نوبة مخمور » .

وقد كان نفوذ مصر سائدا فى أوغندة ، رغما من دسائس المبشرين والسياسة الانجليز ، وكان امتيزا أرسل ابنته الى مصر سنة ١٨٧٤ فأقامت فيها حتى سنة ١٨٨٢ ، وكان فى نية الخديوى اسماعيل أن يزوجها ضابطا مصريا يكون ممثلا له فى بلاط امتيزا ولكن الحوادث حالت دون تحقيق هذه الأمنية .

وقد أشرنا من قبل الى أن قوة مصرية بقيادة الضابط السودانى نور بك محمد قد احتلت ، بناء على طلب امتيزا نفسه ، روباغا عاصمة ملكه على ساحل بحيرة فكتوريا .

١ - أهوال المديرية من سنة ١٨٨٠ لغاية سنة ١٨٨٨

فى سنة ١٨٨٠ فتح أمين ثانية فويرا وجميع المحطات الأخرى التى كان اضطر الى اخلائها بأمر غردون وضم لاتوكا الى المديرية وهى أخصب بقعة فيها « جنة أفريقيا » .

وفي أوائل هذه السنة وصل كازاتي مصر وجاء الى الخرطوم
(٢٦ يناير ٨٠) فوجد وكيل المديرية جيجلر في انتظار قدوم رؤوف باشا
وقد قضى العام في ارتياد بحر الغزال ثم لعب بعد ذلك دورا في حوادث
خط الاستواء .

وفي سنة ١٨٨١ تعين فيتا حسان صيدليا للمديرية حيث ظل
عشر سنوات . وفيتا حسان كما قلنا تونسى اسرايلى كان والده قنصلا
لايطاليا وأرسله الى الاسكندرية ل يتم دراسته . ثم عين رئيسا لصيدلية
أرملة عباس باشا ثم عين موظفا في صحة العريش ثم صيدليا في السودان
(مايو ١٨٨٠) .

وفي السنة عينها (١٨٨١) كانت مونبوتو أوجورجورو ملحقة بمديرية
بحر الغزال وانفصلت عنها في يولية سنة ١٨٨١ مع مركز (رول) وألحقت
بمديرية خط الاستواء لأنها أقرب اليها .

وعين ليتون الانجليزى Lupton وكيل مديرية خط الاستواء حكمدارا
لبحر الغزال مكان جيسى الذى عزل من الخدمة وأدركته المنية وهو في
طريق العودة بالسويس (١) وكلف الضابط المصرى حواش أفندى
منتصر قائد جنود مكرাকা بإدارة مركز مونبوتو . وتمتد مكرাকা من جنوب
رول لغاية جورجورو (مونبوتو) .

وقبل أن نتكلم عن موارد المديرية وحاصلاتها ومعيشة السكان يحسن

(١) جاء في مذكرات أمين باشا Emin Pasha, His Life And Work ص ١٢٧
ما يأتى :

« كان جيسى يفكر في العودة الى ايطاليا لأن الحكومة كانت تطالبه بالرد
على التهم الخاصة بالفظائع التى يصعب القول انه لم يرتكبها ضد الرقيق،
بصرف النظر عن البواعث الانسانية (خصوصا ضد سليمان الزبير الذى
غرر به ليسلم نفسه ثم حوكم عسكريا وأعدم بالرصاص) . وقد أرسل
التجار بدورهم شكاوى لاتحصى ضد جيسى . وعلى أثر حدوث طامة
كبيرة في بحر الغزال بسبب المؤونة وصل جيسى الى الخرطوم ومنها رحل
الى سواكن ثم الى السويس حيث مات بئسا متعوسا » .

بنا أن نذكر النظام التجارى فيها كما وصفه فيتاحسان لما كان له من أثر فيها وقد أشرنا اليه من قبل ، قال : « يرجع تاريخ احتكار التجارة (١) الى عهد ضم أراضى المديرية والواضع لهذا النظام هو غردون باشا وقد استمر معمولاً به من ذلك الوقت .

(١) كان قرار غردون الخاص باحتكار التجارة سببه الأول العلاقة الكائنة بين تجارة السن وتجارة الرقيق ولكن هذا الاحتكار شأنه شأن جميع الاحتكارات الاستغلالية التى جرت عليها فيما بعد جميع الدول الأوربية فى أفريقيا أكبر ضربة للتجارة وقد كانت مبعث شكوى التجار والأفراد على السواء . وقد كان العقاد يدفع ٢٠٠٠ جنيه فى العام للحكومة ليكون حراً فى تجارته وقد أمر اسماعيل باشا أيوب بمصادرة ٨٠ قنطار عاج فى بور يملكها العقاد قبل وصول غردون الى خط الاستواء (مارس سنة ١٨٧٤) فكان تطبيق النظام فجائياً ، يضاف الى ذلك أن العاج كان يمكن الحصول عليه فى أوغندا والحبشة من طريق المقايضة أو من طريق الصيد فاحتكار التجارة حول هذه التجارة عن مناطق النفوذ المصرى . وقد أراد غردون بعد تعيينه حكمداراً للسودان تعميم هذا النظام فى السودان وملحقاته . ولكن يظهر أنحكام الملحقات المصريين احتاطوا للأمر : يدل على ذلك صورة المكاتبه الصادرة من محافظة بربرة الى المعية رقم ٥٣ بتاريخ ١٥ جمادى الأولى سنة ٩٤ هـ (٢٨ مايو سنة ١٨٧٧) - دفتر رقم ٣٧١٦ من سجلات عابدين :

« وردت لنا برقية من سعادة حكمدار عموم الأقاليم السودانية تاريخ غرة مايو سنة ٧٧ نمرة ٢٠٨ يذكر أن سن الفيل صار احتكاره للميرى ومرغوبا ضبط كل ماورد بهذه الجهة من الصنف المذكور وتوريده للميرى مع أن هذه الجهة منظمة مجدداً (حديثاً) وغالب تجارها مسئولون عن مبالغ جسيمة من طرف تجار بندر عدن من من أوروبين وفرنس ونوبين ويهود ونحوه برسم الشركة وتدارك ما يوجد من البضاعة التجارية بما فيه الصنف المذكور ، وهذا فضلاً عن صرف مبالغ أيضاً من طرف تجار عدن الى مذكورين سومال وغيرهم خلاف شركاهم المقيمين بالجهات برسم تدارك صنف السن فيل فقط وتعيين أشخاص بسلاح لصيد الأفيال بماهيات ومصاريف جسيمة من طرفهم الخ » .

وتتلخص بقية المكاتبه فى « أن تنفيذ الأمر قد يؤدى الى استياء عام وعطل وأضرار بالحكومة » .

ولا توجد تجارة بالمعنى الصحيح في لادو لا محطات خط الاستواء
الأخرى وبحر الغزال ابتداء من لادو .

كان يوجد في لادو ثلاثة تجار فقط وهم صبرى وهو مصرى من أهالى
الوجه القبلى وروفايل وهو مصرى قبطى وديمترى وهو يونانى . وكان
رأس ما لهم جميعا ١٥٠٠ ريال قيمة السلع التى تنحصر فى بعض الأنسجة
القطنية والدمور وبعض المشروبات الروحية والمواد الغذائية .

وكانت المواد الهامة المعدة للتصدير هى وحدها المحتكرة وترسل
الى الخرطوم وهى العاج وريش النعام وجلود الثيران فالعاج من ممتلكات
الحكومة وعلى الأهالى توريده لمستودعات الحكومة حالا عقب صيد
القبيلة بدون مقابل (كانوا يكتفون بلحومها وشحومها) وكانوا قبل
احتكار العاج يبادلون عليه بالخرز أو بزجاجة من الخمر المغشوشة التى
يجلبها التجار (يستثنى من ذلك سكان مملكتى الأونيورو وأوغنده بسبب
علاقاتهم التجارية مع الزنجباريين) .

وفرضت الحكومة بعد ذلك على الأهالى توريد العاج بصفة جزية
فاضطروا الى اقتناص الأفيال لتوريد أنيابها . وعاد الاحتكار على الأهالى
بأضرار أقل كثيرا من التى وقعت على العرب لأن هؤلاء كانوا يجنون مغنم
كثيرة من وراء بيعهم العاج فى الخرطوم .

وكان من المتعين أيضا تسليم ريش النعام فى مستودعات الحكومة
فتدفع هذه نصف الثمن والجزء الباقي يحجز سدادا لضريبة الحكومة .
وكان ثمن رطل الريش الأبيض العالى ١٨ ريالا . . وكانت هذه الأثمان
لا تدفع نقدا بل غلة وكانت السلع تقوم مقام النقود المتداولة فى مديرية
خط الاستواء فيدفع منها رواتب الموظفين والجند وكذلك الحال فى باقى
المعاملات التجارية .

ولم ير فيتاحسان طول المدة التى أقامها الا شحنة واحدة من النقود
تحتوى على ٥٢,٠٠٠ ريال بعث بها رؤوف باشا من الخرطوم ليدفع منها

المعاشات المتأخرة ومرتبات المستخدمين لغاية آخر عام ١٨٧٩ وكون هذا المبلغ القيمة التي استعملت للمبادلة عينا في جميع أنحاء المديرية زهاء عشر سنوات وكانت كل باخرة تأتي من الخرطوم تجلب سلعا بنحو ٣٠,٠٠٠ ريال (١) » .

وكان تموين المديرية يصل بالبواخر من الخرطوم ولكن آخر باخرة وصلت سنة ٨٢ فكان يجب على المديرية أن تعتمد على نفسها بعد انقطاع المواصلات .

وعلى أية حال كانت المديرية منذ انشائها تعمل على توفير حاصلاتها من زراعاتها فكان الضباط المصريون وأمين منذ وصوله يجرون على سنة واحدة متبعة في جميع البلاد التي فتحتها أو أنشأها المصريون في السودان وسواحل البحر الأحمر وهرر وهي انشاء مبان للموظفين والحكومة وحدائق وزراعات تؤتي الخضر وغيرها مما يستعينون به في معاشهم ويرفه عنهم والمصري بطبيعته مولع بالحدائق والحقول فهو مدني متأنق وقد كان لهذه النزعة أكبر الأثر في تطور السكان وتحبيب المدنية اليهم .

وقد أشار فيتا حسان ويونكر وأمين الى ذلك في كتاباتهم ورغم من اختلافهم في التعبير فان هذه الحقيقة تتجلى باهرة .

قال فيتا حسان « لاشك أن زراعة الذرة البيضاء التي تفضل الذرة الصفراء لأنها تتطلب مجهودا أقل وتأتي بعشرة أضعاف الربح . ويرجع الفضل في زراعة الذرة البيضاء في جورجورو الى حواش منتصر الذي أتى بها وتمكن بقوة العزيمة والذكاء والمبادرة وحسن التدبير الى استجلاب وزراعة أشجار الفاكهة من برتقال وليمون وكذلك الخضر

(١) الجزء الأول من كتاب فيتا حسان . الفصل الخامس . ص ٦٢
(الحقيقة عن أمين باشا بالألمانية) .

من كل نوع ، نخص بالذكر منها البصل ، وكذلك الدخان الذي أحضر بذرته من القصارف بمديرية كسلا (١) » .

وكتب في فصل آخر في كلامه عن مكراكا :

« وان أنفع النباتات والزراعات التي أدخلها أمين بك في خط الاستواء زراعة القطن والأرز ويرجع الفضل في نجاح زراعتها نجاحا باهرا الى ما بذله حواش منتصر من عظيم المساعدة والهمة التي لا تعرف الكلال . كما نجحت زراعة الذرة والفضل في نجاحها يعود على أمين بك . وقد أفاد القطن افادة عظيمة جدا فيما بعد وذلك عندما استدعت الأحوال أن يزاول رجال الحكومة وجنودها هم أنفسهم صنع ملابسهم عقب انقطاع المواصلات مع الخرطوم (٢) » .

وفي سنة ١٨٨٥ كان حواش منتصر حاكما على جنوب المديرية ومركزه دوفيلة كما كان مرجان أغا حاكما على الشمال ومركزه أمادي . وقد زاره فيتا حسان ووصف الحالة هناك قال :

« ومن باب الاحتياط للطوارئ ملاء حواش مستودعات دوفيلة بالحبوب والمؤونة والزرائب بالأنعام . وهو احتياط مبني على الفطنة وبعد النظر ، وأنشأ كذلك زراعات واسعة للأقطان وألزم الأهالي والجنود بزراعة هذا النوع . وبفضل هذا التدبير تمكن فعلا من جمع الجنية الأولى وأخذ جنوده الزنوج في غزل القطن تحت مباشرة رجل دقلاوى من فاديبك فتعلموا نسج الدمور . ونشر حواش أفندى

(١) الجزء الأول من كتاب فيتا حسان : الفصل الخامس ص ٦٢ (الحقيقة عن أمين باشا بالألمانية) .

(٢) الجزء الأول . الفصل السابع . ص ٨٣ - ٨٤ . ذكره طوسن باشا في كتابه (مديرية خط الاستواء) .

فما بعد زراعة القطن ونسيج الدمور بدرجة أن سكان المديرية من ملكيين وعسكريين أمكنهم أن يكتسوا منه (١) .

وكان حواش يملك عددا كبيرا من الرقيق يستخدمه في الأعمال المختلفة مثل زراعة البصل والقطن وصناعة الدمور والأحذية وكانت قطعانه العديدة تستطيع أن تفي بالشرط الأكبر من حاجات المديرية كما تأتي له بايرادات كبيرة .

وكتب جونكر السائح الألماني في رحلته الأولى سنة ١٨٧٨ يقول : « ان زراعة الحقول والحدائق هي أول أساس وطيد للتجارة . وهي خير وسيلة للعمل على ترقية الزوج من الناحية الأدبية بل هي أقرب الوسائل الى مداركهم . والآن يمكن القول أنه على الرغم من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها العرب (المصريون) ضد الزوج فانهم هيأوا في مكرাকা الظروف التي جعلت تقدم المدنية في حيز الامكان والتي جلبت للبلاد مزايا حكومة تضم بقايا شعوب كثيرة تحت سلطان واحد قوى .

» ويرجع الفضل الى المسلمين ، وهم الذين تعزى اليهم المطاعن والمثالب ، في الزام الزوج بضرورة المعيشة في هدوء وسلام مع القبائل المجاورة لهم والاقامة على قدر الامكان في دورهم ومواطنهم والانصراف الى زراعة حقولهم . وهذا العمل يجب أن تقدره حق قدره دون أن نبخسه شيئا . ومما يشرف الحكومة المصرية وضع بلاد الزوج تحت سيطرتها . وهذا الأمر مكنها أن تفتح بابا لانتشار المدنية في مستقبل الأيام .

» ومهما بلغ من ثقل النير الأجنبي فهو في الواقع أفضل للزوج

(١) الجزء الثاني من كتاب فيتاحسان . الفصل الرابع . ص ٤٢ - ٤٣ ذكره عمر طوسن في كتابه (مديرية خط الاستواء) .

من حكم نفس المستبدين منهم اذ أن حكم هؤلاء مصدر حروب لا نهاية لها يفنى في خلالها بعضهم بعضا^(١) » .

وكتب جونكر سنة ١٨٨٢ عن حواش يقول : « حواش أفندى منتصر ضابط مصرى عاش سنوات في بلاد الزنوج وكان خيرا بجميع شؤون أعالي النيل ، بلاد مكراكا وروول^(٢) » .

« وهو ذو همة لبق في معاملة الوطنيين وهذه الصفات وضعت في مستوى أعلى بكثير من مستوى معظم زملائه الموظفين^(٣) » .

وفي يونيه سنة ١٨٨٤ كتب في أثناء مقامه في دوفيله : « لقد أطلت مقامي في دوفيلة وأصلحت من شأني فقام أحد الأونباشية بصنع « بنطلون » وصديري لى من دمور مكراكا وصبغهما^(٤) » .

وفي سنة ١٨٨٦ كتب جونكر : « وفي ذلك العصر ، رغما من الأزمنة السيئة ، فان أمين عزل بعض كبار الموظفين أمثال عثمان لطيف وكيل المديرية . وأحمد محمود سكرتيه الخاص مما أدى طبعاً الى زيادة عدد المستائين . ولكن كان لنا أن نتعزى برؤية العزيمة المبذولة في فلاحه الأرض بما فيها زراعة القطن التي كانت أهملت قليلاً ثم غنى بها . وقد كان لحواش أفندى القدح الملقى في هذا الميدان ، وقد كسب أرباحاً طائلة^(٥) » .

وتكلم أمين باشا في مذكراته عن مكراكا (سنة ١٨٨١) قال : « في حدائق الموظفين نجحت زراعة الليمون بأنواعها وكذلك زراعة الشام

(١) الجزء الأول . ص ٤٩٨ - ٥٠٠ من كتاب جونكر (رحلات في أفريقيا) . الطبعة الانجليزية .

(٢) الجزء الثاني من كتاب جونكر . ص ٣٩٦

(٣) الجزء الثاني من كتاب جونكر ص ٤٢٧

(٤) الجزء الثالث من كتاب جونكر (الطبعة الانجليزية) ص ٤٠٩

(٥) الجزء الثالث من كتاب جونكر . ص ٥١٨

والبصل . وقد زرنا القطن لأول مرة هذا العام وحصلنا من أقنين
من البذرة على عشرين قنطارا من القطن الجيد (١) .

وقال بعد ذلك : « ان جوزا Gosa المحطة المركزية في مملكة أبوقاية
Abukaya لم ترتفع الى مرتبة محطة الا منذ بضعة أشهر . وهي ذات موقع
جميل جدا لمراقبة الطريق الممتد من موبوتو الى الشمال والطريق المؤدية
الى مركز رول وبحر الغزال . وقد كان نجاح زراعة القطن هنا باهرا
بدرجة أنه ساعد على نشوء صناعة النسيج التي يحتمل أن تصبح ذات
أهمية كبرى في المستقبل . ويشغل السكان — الدناقلة وعبيدهم في
الوقت الحالى — بنسج قماش القطن الخفيف المعروف في جميع أرجاء
السودان بالدمور الذي يناسب الى أقصى حد الجو الذي يعيش فيه .
ولكن صناعته هنا أرقى بكثير منها في الخرطوم . (٢) » .

وكتب كازاتى سنة ١٨٨٣ يقول : « يوجد القطن في أماكن كثيرة
في أشكال مختلفة وهو عند قبائل البارى تظل بذوره خضراء عند نضجها .
ويرجع الفضل في انتشار صناعته الى بعض الدناقلة الذي تولوا صنع
المناديل بأنفسهم فأصبح الكثيرون من الأهالى يبتغون رزقهم من نسج
الدمور المحلى (٣) » .

يتضح مما تقدم أن الزراعة والصناعة كانتا في تقدم مستمر بفضل
المصريين في مديرية خط الاستواء وان التجارة كانت متقدمة بفضل
العرب النازحين في أوغندا والأنبيورو ولكن كانت متأخرة في خط
الاستواء بسبب سياسة الاحتكار التي وضعها غردون .

(١) كتاب أمين باشا في أفريقيا الوسطى . ص ٣٧٤ (بالانجليزية)

Emin Pasha In Central Africa

(٢) أمين باشا في أفريقيا الوسطى . ص ٣٨٦

(٣) كازاتى (عشرة أعوام في مديرية خط الاستواء) . الطبعة الفرنسية

ولا شك أن الثورة المهدية قد ربكت الى حد ما الحركة الاصلاحية العامة ونشرت الاضطراب في المحطات الكثيرة التي أنشأها المصريون على ضفاف النيل الأعلى وفي السهول الممتدة شرقا وغربا وكانت كلها مراكز مدنية ونظام .

وقد كان من نتائج فتح السودان منذ عهد محمد علي نزوح التجار المصريين والعرب والسودانيين كالتوبيين والدناقلة جنوبا الى ما وراء الحدود المصرية الى ما بعد فاشودة أى ان هذه الأقطار الاستوائية كانت مفتوحة للتجارة وبدأ احتكاك الزنوج بالعرب قبل الفتح المصرى فى سنة ١٨٧٠ ثم أخذت بعد ذلك تدخل المدنية بطريق واسع منظم فى هذه الأرجاء .

وقد كانت الحكومة المصرية تحمى الدناقلة وتعفيهم من الضرائب ولكن أمين باشا كان يطاردهم بفرض الضرائب عليهم ويضطرهم الى العودة الى مواطنهم وهم وان لم يكونوا من خيرة العناصر السودانية الا انه ثبت أن وجودهم فى بلاد الزنوج كانت له بعض المزايا التى لا تنكر من ناحية المدنية والعمران .

وقد كانت مملكة مونبوتو (أو ما نجيأتو كما يسميها جونكر) أقصى ممالك خط الاستواء غربى النيل ولم تكن بها ادارة منتظمة بالمعنى الصحيح الا فى عهد أمين أو بعبارة أدق فى عهد حواش منتصر الذى أخضع زعماء قبائلها وطارد أمير مونبوتو المسمى مامبانجا Mambanga وأوغل فى مطاردته حتى أخضع القبائل المجاورة لمونبوتو وزعيمها بورو Buru لحكومة مصر وكانت هذه المديريات خاضعة اسما لمصر قبل حواش . وقد أنشأ حواش سنة ١٨٨١ محطة سميت باسمه (محطة حواش) فى رأس زاوية فى أقصى الحدود الغربية واقعة فى رأض قبائل البارمبو A-Barmbo ورئيسها بورو . وقد زار جونكر المحطة الجديدة فى

سبتمبر سنة ١٨٨١ فامتدح تصميمها البديع وجمال البناء وحسن التقسيم والاحتياط لطوارئ الحرب والحريق وما اليهما (١) وكانت هذه المحطة تقع فى شرق نهر الأوله . وتبعد غربا عن بحر الجبل (النيل) نحو خمسمائة كيلو مترا . ومعظم مديرية المكراكا الغنية وجميع مونبوتو لغاية محطة حواش هى الآن جزء من اقليم الأوله التابع للكونغو البلجيكى باعتبار هذه البلاد قسما من بحر الغزال الذى كانت بلجيكا تطمع فى ضمه كله اليها لولا اعتراض فرنسا .

وقد كانت مديرية خط الاستواء ، فى بداية الثورة المهدية ، تمتد على ساحل النيل من مخرجه فى بحيرة ألبيرت الى ما وراء لادو وكانت تشتمل على القسم الشمالى من الأنبيورو وأراضى الشولى والمادى والبارى واللاتوكا والمكراكا والمورى والمونبو . وكانت تمتد من ناحية أخرى على النيل بين بحيرة ألبيرت وبحيرة فكتوريا لغاية نيامبونجو على بحيرة ابراهيم بل الى نقطة أبعد من ذلك نحو الجنوب فى درجة دون خط الاستواء أو على مسافة حوالى خمسين ميلا من بحيرة فكتوريا .

ولكن فى أثناء الثورة المهدية اضطرت الحاميات الى ترك فويرة والمراكز الواقعة على النيل — فكتوريا وتجمعت على النيل من سواحل بحيرة ألبيرت الى ما بعد لادو شمالا .

ومن ماجونجو عند مخرج بحيرة ألبيرت لغاية لادو يمر الطريق بدوفيلة ولابوريه وموجى وكيرى وبيدن ورجاف وغندوكورو ثم يصل الى لادو بعد أن يقطع مسافة ٢٠٠ ميل تقريبا . ويلاحظ أن أوغنده الانجليزية الحالية تتبدى جنوبا من سواحل بحيرة فكتوريا وتنتهى شمالا فى نيمول . وتؤلف الأنبيورو جزءا منها .

وكانت مديرية خط الاستواء فى مجموعها واديا مستطيلا مخصبا تنتشر

(١) أنظر الجزء الثانى من رحلات جونكر (الطبعة الانجليزية) ص ٤٠١

في أرجائه سهول مختلفة بالزراع ومراع ناضرة . وكان اقليم فاتيكو في بلاد الشولى يسمى « جنة النباتين » لامتلائه بالنبات والزهر والفاكهة والعطر من كل لون .

وقد ساعد اخلاء مديرية خط الاستواء ، وتجنيد الحاميات السودانية تحت الراية البريطانية بغير مسوغ ، انجلترا أولا على احتلال أوغندة القديمة التى كانت مساحتها لا تزيد على ٥٠,٠٠٠ كيلو متر مربع في حوض بحيرة فكتوريا بين سواحلها الشمالية والشمالية الغربية واثانيا على ضم الأنبيورو ومديرية خط الاستواء نفسها الى أوغندة .

وقد بلغت مساحة أوغندة الجديدة في سنة ١٩٠٠ بعد أن تكونت واتسعت على حساب مصر وبقوة مصر حوالى ٣٠٠,٠٠٠ كيلو متر (أى ستة أضعاف مساحتها الأولى) وامتدت حدودها الشمالية لغاية غوندوكورو في جنوب لادو ، التى كانت لغاية سنة ١٩١٤ تكون الحد الجنوبي الأقصى للسودان الذى أخذ في التناقص والانقباض . وعدا ذلك تنازلت انجلترا للكونغو البلجيكي عن أراض واسعة كانت تؤلف من قبل جزءا من مديرية خط الاستواء على الضفة الغربية للنيل كما تنازلت له عن ساحل بحيرة ألبرت نيا نزا الغربى .

وكانت انجلترا مسوقة الى التعجيل باحتلال مديرية خط الاستواء وأوغندة لتسبق فرنسا وألمانيا اليهما من ناحية — لأن بعثات هاتين الدولتين التبشيرية والكاثوليكية المقيمة في البلدين كانت تعمل على ترجيح كفة نفوذهما — ولتحول من ناحية أخرى دون توطد النفوذ العربى فيهما .

كتب فوتيرز المؤلف البلجيكي : « ان المدنية العربية قد تمكنت في أقل من عشرين سنة من تغيير اللباس القومى تغييرا كاملا ، ولم يكن ذلك اللباس فى ابان زيارة اسبيك شيئا مذكورا . واليوم أصبح الأوغندا (السكان) يلبسون لبوسهم من الرأس الى القدم ، وكذلك الأنبيورو .

وقد حلت تدريجاً الملابس العربية مكان « اللباس » القديم المصنوع من لحاء الشجر . وترى فقراءهم يلبسون القميص والحزام والقفطان على أجسادهم والطربوش على رؤوسهم .

« وعقب موت امتيزا ، في سنة ١٨٨٥ ، خلفه ابنه موانجا . وما كان ينسلم مقاليد الحكم حتى خاف على استقلال بلاده وبقاء سلطانه من تقدم الأوربيين على بحيرة فكتوريا (١) » .

(١) A. I. Wauters Stanley, Au Secours d'Emin Pacha. Paris, 1890

جاء في مذكرات أمين باشا ، لسنة ١٨٧٦ ، ما يأتى : « قبل أن يجد العرب طريقهم الى أوغندة والأنبيورو - بصرف النظر عن منشأة عربية قديمة في كاراجوا - كانت تجارة هذه البلاد منحصرة في تبادل المواد الضرورية جدا للحياة وكانت قيمة البضائع المعروضة للبيع تتوقف على هوى البائع وعلى حاجة المشتري وقدرته . ولم يكن للنقود أو ما يعادلها وجود ما . ولكن منذ اللحظة التى دخل فيها أول العرب موسى مزورى (كذا) وأحمد بن ابراهيم أوغندة بناء على دعوة سونا والد امتيزا تغيرت الأحوال . وقد سهل افتتاح طريق زنجبار - رحلة خمسة أشهر فى ذلك الوقت - استيطان العرب فى البلاد ووجود وكلاء لهم فى كاراجوا وأونيامقيزى وفيما بعد على البحيرة على تغيير الأسعار فى أسواق البلاد . وكانت ترد من زنجبار مقادير كبيرة من البضائع وخصوصا المصنوعات والمنسوجات من كل نوع من الأقمشة والأسلحة والذخيرة والنحاس وتجدر رواجاً عند قوم نهمين فى امتلاك ملابس أنيقة وحلى وأسلحة . وقد أحس الناس بالحاجة فى نفس الوقت الى عملة متداولة فوجدت العملة المسماة « كاورى » لاشباع هذه الحاجة .

« ويرجع الى العرب الفضل فى ايجاد هذه العملة بين الزنوج وقد تعلم الواجندة سريعا كيف يستعملونها . وكانت تنظم الكاورى أو المحار فى خيوط بالمئات . تعادل كل خمسة خيوط منها ريالا ، والعرب هم الذين قرروا هذه القيمة أساسا للتعامل . فكانت المعزة تساوى من ١٢٠٠ الى ١٥٠٠ محارة ، وربطة الملح فى الأنبيورو ١٠٠٠ والثور من ٦٠٠٠ الى ٧٠٠٠ وهلم جرا . وكانت الخيوط مقسمة أنصافا فى كل خيط خمسون محارة وكان أقل خيط يشتمل على ٥ محارات لشراء الحاجيات الرخيصة . وقد اعتاد الناس هذه العملة التى كانت تجرى بواسطتها - الا فى أحوال المقايضة النادرة - جميع المعاملات التجارية .

« وقد حاول امتيزا زمنا طويلا احتكار تجارة الأسلحة فاجتهد فى منع العرب من دخول الأنبيورو ولم يتمكن الا حديثا - من حوالى خمس =

وكان العرب يقدون من زنجبار ومونباسة على الساحل الى أوغندة بقوافلهم ، ولكن كان الأوربيون لا يرون فيهم الا نخاسين يجب القضاء عليهم مدفوعين الى ذلك في الواقع بعوامل سياسية بحتة .

= سنوات فقط - التاجران الهامان العربي سعيد بن صيفي والفندي حسن من الوصول الى عاصمة الأنبيورو ، من كراجوا ، وهناك أحسنت وفادتهما ونجحا رغما من النظام السائد في الحصول على مقدار كبير من السن . وبمجرد انتشار تجارة زنجبار في الأنبيورو جرى استعمال الكاوري (المحار) كعملة فيها للتداول . على أن أغلبية شعب الأنبيورو ظلت متمسكة بنظام البدل التجارى . ومهما كان من الأمر فان من دلائل الروح التجارية النشطة عند العرب أنهم أوغلوا في البلاد الى هذا الحد بينما أخطأت ادارة غردون باشا في مديريات خط الاستواء المصرية في عدم بذل أقصى الجهد لفتح هذه الأقطار لتجارتنا .

«ويذهب الواجدة بأنفسهم الى زنجبار مرسلين من ملكهم . ويستبدلون بالعاج الأسلحة والذخيرة .

«وكانت غزوات امتيزا وكاباريجا المستمرة في سبيل الحصول على الماشية والسن وغيرهما تهدف في نفس الوقت الى أخذ الاماء وكانت فتيات الفاهوما تلعب في الرقيق نفس الدور الذى تلعبه فتيات الأحباش .

«على أن السن لا يزال أهم صادرات الممالك الاستوائية . وقد كانت لاجراءات الحكومة المصرية الخرقاء (احتكار السن) سببا في أن كل هذا السن ، بدلا من أن يذهب الى منفذه الطبيعى صوب الشمال صار يتجه نحو الجنوب .

«وقد انتشرت التجارة ونشطت في البلاد الواقعة بين البحيرات وأدت العلاقات الناشئة بين القبائل المختلفة بعضها وبعض وبينها وبين التجار العرب الى جهود صادقة تهدف الى فتح طرق تجارية جديدة وخلق حوائج وطلبات جديدة واجابتها . وقد ظلت الأراضى المصرية في الشمال، من هذه الناحية ، متأخرة جدا . ولم يحدث أى تقدم بسبب نظام الحدود المراقبة المتعوس والاحتكار التجارى اللذين تجد فيهما الحكومة الى اليوم الوسيلة الوحيدة لمنع السطو على العبيد وتهريبهم للمتاجرة . وكانت نتيجة هذه السياسة تعطيل كل تقدم طبيعى في ممالكنا دون أن يكون لها أثر حاسم في القضاء على تجارة الرقيق .

«أليس من الأفضل اذن أن نتخلص من النظام الخيالى العتيق والمبادئ الانسانية المشقة وأن نوجد في هذه البلاد المنتجة ادارة تطابقها وتناسبها لترقية مواردها واجابة مطالبها وحاجاتها ؟» .

(أنظر مذكرات أمين باشا في سنة ١٨٧٦ صفحات ١١٣ - ١١٨ و ١٢٣)

من كتاب Emin Pasha In Central Africa. Annotated by Prof. G. Schweinfurth, Prof. Ratzel. C. Felkin and C. Hartlaub. London, 1881

كان امتيزا في أواخر سنى حكمه منح العرب حرية التوطن في مملكته لا كتجار فحسب بل كأساتذة دينيين ، وقد اعتنق أخوه أمبوجا الاسلام .

وكانت انجلترا تفكر في ذلك الوقت في تنفيذ مشروع سنة ١٨٧٥ المصرى الخاص بايجاد مواصلات بين الساحل ومنابع النيل ونشر نفوذها في هذه الأرجاء .

كان غردون ، اذ كان حاكما لخط الاستواء ، يرى أن أخصب مناطق البحيرات تمتد جنوب غوندوكورو وأن الأراضي في شمال غوندوكورو لغاية الخرطوم مغطاة بمستنقعات غير صحية وأنها بسبب طقسها لا رجية فيها ، فكان المنفذ الطبيعى لمناطق البحيرات التى تربطها بالشمال خطوط مواصلات صعبة وطويلة هو من ناحية الشرق صوب المحيط الهندى .

ولا شك أن انجلترا بضمها الى أوغندة الأراضي الواقعة جنوب غوندوكورو ضمنت لنفسها امتلاك الهضاب والوديان الخصبة أى أهم قسم فى السودان الجنوبي . ولم تكتف انجلترا باقتطاع أكبر حصة لها بل انها تنازلت للكونغو عن بلاد مكراكا ونيام نيام الغنية فى غرب النيل على حساب مصر متبعة نفس السياسة التى جرت عليها ازاء الممتلكات المصرية فى البحر الأحمر وبلاد السومال .

وقد كان مشروع وصل الساحل ببحيرة فكتوريا بالسكة الحديد موضوع دراسات طويلة منذ سنة ١٨٨٥ . وتم تأسيس شركة أفريقيا الشرقية الانجليزية برياسة وليام ماكينون ومنحت الامتيازات اللازمة . فكانت أراضى الساحل التابعة لزنبار ومديرية خط الاستواء القواعد الأولية التى تصلح أن تكون أساسا للامبراطورية الانجليزية الجديدة

في أواسط أفريقيا . ومن هنا كان لابد من « إخلاء » المديرية الاستوائية والعمل على « انقاذ » أمين باشا (الدكتور اشنيتر) حاكم المديرية .

كان غردون عين أمينا ، في سنة ١٨٧٨ ، حاكما عاما للمديرية ، وهو يهودى ألماني يزاول الطب والعلوم النباتية . وكان أشد العناصر اعتدالا في الحكومة الأوربية المختلطة التي استشارت السودان^(١) . وكان جيسى باشا الطلياني ولي غردون الحميم أشدها تطرفا . ولا تزال حروبه الشعواء في سنة ١٨٧٩ وقتله سليمان بن الزبير ماثلة في الأذهان . وقد استحضر جيسى في أواخر هذه السنة عينها الى السودان ، إيطاليا آخر ، كازاتي ، الذي ظل مع أمين منذ ابتداء الثورة لغاية مجيء استانلى سنة ١٨٨٩ . ويلاحظ أن كتابات جيسى وكازاتي تنضح بكرهية العرب . وقد أرسل كازاتي ، في أواخر أغسطس سنة ١٨٨٣ ، الى جريدة المكتشف *Esploratore* ميلان كتابا يصف فيه أحوال السود في الممتلكات المصرية ، جاء فيه :

« يجب أن تفصل تماما البلاد السوداء (بلاد الزنوج) من البلاد العربية أو التي يهيمن عليها العرب ، وأن نجتمع تحت ادارة مستقلة موحدة أراضي بحر الغزال ومديرية خط الاستواء وأن نوجد بهذه الطريقة حدودا سليمة ترسمها الطبيعة نفسها ، وأن نثبت للزنوج ، الذين هم في ريب مما نقول ، ان الحكومة مهمة بأمرهم .

« ان العرب المتفرقين في البلاد ، بدون مأوى وبدون أى اندماج مع العنصر المحلى ليسوا الا لصوصا أو شحاذين . فيحتم ارجاعهم جميعا الى بلادهم الأصلية وقطع كل أمل عندهم في العودة . ومتى تمت عملية التطهير هذه — لأن العربى دائما خطر وكثيرا ما يكون أداة تدمير وافناء — وجدت المنطقة الجديدة في الحال نقطة توازنها واستقامت

(١) The Revolt against Europeanized Egyptian Rule which broke out in 1881-83 (Harry Johnston, Africa. p. 653).

أمورها : ان حكومة السودان قائمة على العنصر العربي الذى يفصل بينه وبين العنصر الوطنى اختلاف اللغة والجنس والميول والعادات (١) » .

لم ير جيسى وصنيعته كازاتى فى العرب أى النوبيين أو الدناقلة الا لصوصا أو قطاع طريق وقد خبر جونكر صديق جيسى أحوال بلاد السودان الجنوبية ودرسها من كتب . قال فى أثناء رحلته الثانية بعد

(١) Casati. Dix Années En Equatoria

من الغريب أنه فى نفس السنة (مارس سنة ١٨٨٣) أبدى أمين باشا نفس الآراء فى صورة مختلفة قال : «من السخف التفكير فى إلغاء تجارة الرقيق فى السودان بانشاء مصلحة خاصة بذلك فى الخرطوم وفروع لها .» وقد كان اسماعيل يريد باخلاص تحقيق هذه الفكرة الانسانية فى قلب أفريقيا ، ولكن الوسيلة الوحيدة ، فى اعتقادى ، للنجاح هى ضم أقطار الزنوج فى اتحاد واحد - بحر الغزال ومديريات خط الاستواء - وفصلها فصلا تاما عن أجزاء السودان العربية . ويجب أن يعين لها بعد

ذلك حاكم أوروبى كفاء» Emin Pasha In Central Africa. p. 425 . وقد كان جيسى يعمل على تحقيق ذلك الهدف فى سنتى ١٨٧٨ و

١٨٧٩ فى مديريات السودان الجنوبية (بحر الغزال ، دارفور ، كردفان) كتب جيسى فى مجلة Esploratore الإيطالية ، بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، بمناسبة فشل البعثة الانجليزية التبشيرية (الدكتور فلكن والدكتور ولسن) وعودتها من أوغندا : « أن الوسيلة الوحيدة لتنصير هذه الممالك ، فى اعتقادى ، هى الاستعمار على نطاق واسع . اذ بهذه الطريقة يمكن التغلب على الاسلام وكسر شوكته » .

واقترح أمين بعد ذلك مد خطوط حديد دولية داخل أفريقيا برؤوس أموال أوربية كوسيلة مؤكدة للتوغل والسيطرة : « وعندئذ فقط تصيب دين محمد الضربة القاضية » .

وفى ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٩ كتب جيسى : « انى أرغب فى الذهاب الى الخرطوم ولكنى لن أستطيع ذلك قبل طرد جميع العرب واخراجهم من هذه الديار » .

وفى سنة ١٨٨٠ كان جيسى يقول : « انهم (العرب) يهتموننى بأننى أعمل على اقضاء العنصر العربى ونشر فكرة التجحر ، وتوظيف الوطنيين فى الإدارة ، والقيام باستعدادات حربية كبيرة ، ومساعدة هذه المناطق على تحقيق استقلالها يوما ما » (Seven Years In The Soudan, by Romolo Gessi Pasha, London, 1892)

والواقع أن جيسى كان يعمل بسياسته الخرقاء على نشر عوامل الفتنة والخراب فى السودان الجنوبى وفصله عن مصر . وحسبنا أن نذكر =

تركه ديم سليمان « الذى يعد أهم المنشآت العربية فى بلاد الزنوج »
لزيارة الأمير اندورومة الزنجى Andorouma : « بعد انتصار جيسى على
سليمان أظهر زعماء وأمراء مملكة نيام نيام البعيدون روح المودة فى كل
مكان وكانوا يرسلون طوعا واختيارا الرسل والعاج الى الحاكم الجديد ،
بل كانوا يحضرون بأشخاصهم فى المحطات لاعلان حسن استعدادهم .
ولكن هذا العمل من جانب الحكام الذين حررهم جيسى من ربقة ظالمهم
(العرب) قد حمل جيسى على كثرة الاعتداد بالنفس والقيام بأعمال لا تتم
عن صدق النظر وخصوصا اخلاء سبيل الجنود الزنوج الكثيرين الذين

اعترفه بأن « تدمير تجارة الرقيق » كان يكلف مدينة الخرطوم سنويا
خسارة لا تقل عن ٢,٨٠٠,٠٠٠ ريال . وطبعا كان ذلك التدمير يشمل
التجارة كلها بصفة عامة لأن الحروب واجراءات العنف وضروب المضايقات
والمصادرات والبطش كانت تشل الحركة التجارية وتنشر الاستياء
والفوضى .

وقد كان غردون لا يجهل أن الغاء تجارة الرقيق معناه القضاء فى الوقت
نفسه على التجارة المشروعة وكل تجارة . وقد كان سلطان زنجبار ، فى
أبريل سنة ١٨٧٦ ، بناء على الحاج الدكتور كيرك قنصل إنجلترا ، حرم
فى جميع البلاد الواقعة تحت سيادته ، تجارة الرقيق التى كان يزاولها
القوافل الآتية من أواسط أفريقيا الى الساحل . فلما علم ذلك غردون
صرح بأن التجارة المشروعة سيقضى عليها أيضا اذ كان من المستحيل
الفصل بينها وبين تجارة الرقيق ، ولذلك اتجه تفكيره وقتئذ الى اجتذاب
تجارة البحيرات الى مديرية خط الاستواء والخرطوم وذلك بقصر سياسة
الاحتكار على العاج المحصل فى الأراضى المصرية أما عاج البلاد الأخرى
فيكتفى بفرض ضريبة عليه نظير رسوم الدخل وتكاليف النقل ، ولكن
احتكار العاج ، ولو بصفة جزئية محدودة ، لم يكن من شأنه تيسير تنفيذ
الفكرة الجديدة وذلك بصرف النظر عن العوامل الأخرى المرتبطة بسياسة
غردون العامة فى الأقاليم الاستوائية واذا كانت التجارة المشروعة قد اختفت
فى المناطق المصرية من جراء سياسة غردون فمن الصعب اجتذاب تجارة
البلاد الأخرى المشروعة الى هذه المناطق لأن العوامل التى أدت الى شل
هذه التجارة واحدة فى البلادين . وفى أوائل يناير سنة ١٨٧٦ صرح
الخديوى اسماعيل للمالى الانجليزى كيف Cave أن صادرات السودان
نقص ثلثاها بسبب اختفاء التجارة المشروعة « التى كانت تسير جنبا
لجنب مع تجارة الرقيق » .

كانوا في خدمة سليمان والعرب . وقد صرح لى في ذلك الوقت مرارا عن وثوقه بعدم الحاجة الى تسليحات كبيرة مطلقا في مديريته (بحر الغزال) بعد انتهائه قدر المستطاع من طرد العنصر العربى . وكان يؤكد أن الزنوج لن يتحولوا عن اظهار ولائهم وانهم عند الحاجة يقبلون الخدمة العسكرية ... على أن جيسى لم يكتف بتسريح العبيد الذين احتموا به والذين كانوا من قبل خدم النوبيين بل سرح أيضا طائفة من الشبان العبيد الذين خدموا في الحرب ورجعوا في العودة الى منازلهم . بل لقد ذهب الى أبعد من ذلك وأذن للكثيرين من أولئك بالاحتفاظ بأسلحتهم . وقد اتهم أغلب الجنود المسرحين الفرصة لا للعودة الى منازلهم بل للعبث والانضواء تحت راية بعض صغار الزعماء لأغراض غير مشروعة . وقد أمكننى حديثا أن أشاهد بنفسى في داخلية البلاد أمثلة كثيرة من تبجح أولئك الوطنيين المسرحين وتماديهم في غيهم .

وعلى أية حال قد تمكن جيسى مؤقتا من اكتساب صداقة الزنوج وحكامهم . وقد سلم جزءا من الأسلحة التى أخذت من سليمان الى الكثيرين من كبار زعماء قبائل الزاندة مثل زيميو وسازا واندورومة وآخرين ، وكان يرمى بذلك الى تقويتهم ضد منافسيهم ومساعدتهم على اخضاع القبائل العاصية والقيام بغارات مسلحة لانتهاب العاج وتقديمه للحكومة فى محطات بحر الغزال . وبالجمله كانت خطته ترمى الى الاقلال الى أقصى حد من الحملات التى كانت تنظم من قبل فى هذه المحطات وترسل بقيادة النوبيين لأعمال النهب فى الأراضى الجنوبية . وقد أوصى جيسى زعماء الزنوج الذين سلحتهم لجلب العاج أن يتجنبوا اقتناص العبيد فى غزواتهم ! على أن الكثيرين من قواد الزرائب القدماء وهم عرب من أيام سليمان أو أبيه الزبير ، كانوا يتوقعون هزيمة سليمان فظلوا على الحياد وقد سمح لهم أن يبقوا كمديرين فى مراكزهم فى المناطق الغربية البعيدة : من أولئك رافاى Rafai وعبد الله وعلى كوبو وآخرون . وقد كان

ذلك دليلا على أنه ليس في استطاعة جيسى ولا أى حاكم آخر أن

يستغنى عن العرب والعناصر الإسلامية في إدارة بلاد الزنوج .

« ولاشك أن تسريح الفرق السوداء ورفت التراجمة وخصوصا اعطاء الأسلحة لأقل زعماء الدنكا شأننا كان أمرا سابقا لأوانه ولا مسوغ له . واني لن أذهب الى حد القول أن ثورة الدنكا الجائحة التي حدثت فيما بعد في عهد ليبتون بك كانت وليدة هذه السياسة الخاطئة . ولكن مما لا ريب فيه أن نجاح الدنكا قد سهله ذلك الامتياز (١) . واني أعلن هنا اننى لا أسلم مبدأ جيسى الأساسى القائل بأن العرب هم الذين أوجدوا تجارة الرقيق كلها وانهم أكبر مروجيها .

« ولما كان جيسى يريد الغاء هذه التجارة في مديريته كان من المخاطرة — وهذا أقل ما يقال — منح الحكام الوطنيين من أصحاب الخطوة والجاه حق تنظيم حملات بعيدة كانت في الواقع — بسبب عدم وجود القيود المناسبة — غارات نهب وسلب . وقد رافقت بنفسى فيما بعد بعض هذه التجريدات ولذلك في استطاعتى أن أشهد وأقرر أن جميع الزنوج ، في استعمال السلطة الموكولة اليهم ، أشد استهتارا من العرب السودانيين الذين لا ينتمون الى « طبقة » عالية ... وهم أشد قسوة منهم ولا يعرفون الا قانون القوة (٢) » .

ظاهر مما تقدم أن العنصر الأسود أو المحلى قد انطبع بطابع العنصر العربى واندمج فيه في السودان الشمالى وفي دارفور وكردفان وان عملية « الاندماج » كانت تسير سيرا حثيثا من النيل الأبيض نحو بحر الغزال

(١) قبائل الدنكا والشيلوك تعيش حول البحر الأبيض ومنها كانت تتألف معظم الفرق السودانية في الجيش المصرى ، وكانت مساحة أراضي الدنكا — وهم زنوج وثنويون — تبلغ ٦٠,٠٠٠ ميل مربع . وقد ثارت الدنكا سنة ١٨٨٣ وتمكن ليبتون من اخمادها جزئيا .

(٢) النقط نحن وضعناها اشارة الى النصوص المحذوفة . انظر الطبعة الانجليزية من رحلات جونكر . الجزء الثانى (٩٧ — ١٠٠) .

والبحيرات وكان خير العناصر العربية تنزل جنوبا نحو ممالك البحيرات مع الراية المصرية أو تأتي من الشرق ، من زنجبار والساحل ، باسم التجارة . وكانت محاربة تجارة الرقيق من ناحية وسياسة التبشير والاستعمار هما سلاح أوروبا الوحيد لمحاربة النفوذ العربي الاسلامي في أفريقيا .

وكان كازاتي كغيره يخشى أن يتم مع الزمن اندماج عناصر الزنوج المنتشرة في الممالك الاستوائية في العنصر العربي ، لذلك كان يقترح ارسال بعثات مسيحية في مديريات الجنوب . وقد نجحت انجلترا باحتلالها أوغندا من القضاء على النفوذ العربي وتشريده حول البحيرات وباحتلالها السودان من التضييق على الحضارة العربية المستأصلة في السودان الشمالي ، وقد بدأت منذ سنوات تعمل على تحقيق فكرة أمين وكازاتي وجيسى بفصل جنوب السودان عن شماله وتنظيم التبشير بين زنوجه .

ويجب أن يلاحظ أن أمين وكازاتي كانا ينتقدان سياسة محاربة الرقيق التي اتبعها غردون . ولكن كازاتي لم يجاهر برأيه الا في سنة ١٨٨٣ ، أي بعد قيام الثورة — هذه الثورة التي كان غردون يقول انه باض البيضة التي خرجت منها — قال كازاتي : « ان غردون ترك السودان في حالة اضطراب سياسي تتضارب فيه مصالح متباينة تهدد كيانه . وقد أهرقت الدماء عبثا ، وأدت الوسائل المتطرفة الى تسميم الجو وتهيته لظهور المهدي ودعوته » .

وقد كان خطر المهدي الزاحفة يهدد مديرية خط الاستواء بعد ما تحولت القوة الروحية الى قوة مادية في عدة وعديد . وكان أمين ضعيف الخلق مذبذب الرأي كثير التردد لا يفكر الا في النجاة بنفسه مع الأوربيين من طريق البحيرات الجنوبي ولو ساقه ذلك الى التضحية برجاله .

وبلغ استهتار أمين بأرواح جنوده وأعوانه من السودانيين والمصريين ،
وبالتالى بمصالح مصر ، أنه نطق فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٤ — فى ذلك
اليوم المنحوس على حد تعبير كازاتى — بكلمة لم تنس قط وكان لها
أثرها فى الحوادث الانقلابية التى ظهرت فى مديرية خط الاستواء ،
قال : « ان البيض لا خوف عليهم . وانى ضمين لهم بذلك . أما الجنود
السود فانى سأتركهم الى صديقى الحميم كاباريجا ، ملك الأونيورو ،
وسياذن لنا بالمرور من أرضه » .

من ذلك اليوم فقد أمين كل سلطان على جنوده الذين أصبحوا
يجدون خلاصهم الوحيد فى قوة السلاح فوضعوا البلاد فى قبضة يدهم .
وقد بدأوا باخلاء المراكز الشمالية : رومبك وأياك وبوفى . ومراكز
مونبوتو والشرق بينما أخذوا فى تحصين أمادى ولادو وتركيز القيادة
فى دوفيلة على بعد ١٠٠ ميل من بحيرة ألبيرت .

وقد شاع ، فى أواخر سنة ١٨٨٤ ، أن قوات كبيرة يقودها كرم الله
شخصيا كانت تقصد أمادى التى تبعد خمسة أيام من لادو . وفعلا ، فى
شهر مارس سنة ١٨٨٥ ، بعد حصار منظم ، اضطرت الحامية نظرا
لانتقطاع كل مورد عنها وصعوبة المقاومة ضد قوات العدو الهائلة ،
الى شق طريقها فى صفوف العدو والانسحاب الى مكراكا . وقد أثخن
المهديون فيهم القتل وكانت مجزرة شملت النساء والأطفال ، وكان حاكم
المدينة مرجان الدناصورى بين القتلى .

كتب أمين بهذه المناسبة الى المبشر فيلكن : « ظل أولئك الجنود
زمنًا طويلا لا يتقاضون مرتباتهم ولا يجدون أهم الضرورات ومع ذلك
فانهم قاتلوا قتال الشجعان حتى اذا نال منهم الجوع وأنهكت قواهم
الآلام وضروب الحرمان طوال تسعة عشر يوما وأكلوا آخر قطعة من

الجلد وآخر حذاء فتحوا ثغرة في خطوط العدو ونجوا بأنفسهم (١) » .
وقد طلب كرم الله الى حاكم لادو التسليم قبل أن يتحرك الى المدينة .
فما كان من أمين الا أن أسرع نحو الجنوب فوصل في يونية (١٥)
دوفيلة وفي يولية وادلای ، وكان هذا الهرب سببا في فقدان كل ثقة
في أمين وعدم التعويل عليه . وقد قرأى الجنود وضباطهم على الدفاع
عن لادو ولكن كرم الله وعصائبه عادوا أدراجهم من طريق كردفان
وزال الخطر مؤقتا عن مراكز أعالي النيل .

وكان جيش المديرية في ذلك الوقت يبلغ حوالى ١٥٠٠ رجل كلهم
من الجنود السود ما خلا الجنود المصريين القائمين بالمدفعية .
وكانت القوات موزعة في عشرة مراكز يتولى قيادتها عشرة ضباط
من المصريين وخمسة عشر من السودانيين .

وكان في النيل سفينتان بخاريتان « نياسا » و « الخديوى » تساعدان
على الدفاع وتكفلان المواصلات بين المراكز المختلفة .

كتب كازاتى يقول : « اذا كان الموقف لا يزال سليما واذا كان
الشرف لم يمس ، واذا كانت مديرية خط الاستواء في مأمن اليوم من
فظائع أشد هولا فان الفضل في ذلك يرجع الى عزة النفس الغريزية
عند السودانيين التى تحملهم على الدفاع عن راية أجنبية للكثيرين منهم
حلفوا بمين الولاء لها » .

وسنرى كيف يدافعون عن هذه الراية التى لم تكن أجنبية لأحد
رغما من جميع المحن .

فى أواخر فبراير سنة ١٨٨٦ وصل كتاب من نوبار يدعوه فيه الى
اخلاء مديرية خط الاستواء والعودة الى مصر من طريق زنجبار . وقد

(١) استشهد به فوتيرز فى كتابه Wauters Stanley, Au Secours d'Emin Pacha

أعلن رئيس الوزارة المصرية أن الحكومة قد تخلت نهائيا عن ممتلكاتها في السودان منذ آخر مايو سنة ١٨٨٥ . ووصلت في الوقت نفسه رسالة من جون كيرك ، قنصل إنجلترا في زنجبار ، يبين فيها سبل ووسائل العودة . فقرر أمين ارسال كازاتي (مايو ٨٦) الى صديقه كاباريجا ليكفل حرية المرور من الأنبيورو ، ولكن السودانيون أجمعوا أمرهم على البقاء .

وبينما كان كازاتي يعاني كل عنت عند كاباريجا الذي ألقاه في السجن استولى الضباط السودانيون والمصريون في سنتي ٨٦ و ٨٧ على سلطات الحاكم العام واستقر رأيهم على الاحتفاظ بالمديرية .

٢ - صممة استأبلى والثورة في مديرية خط الاستواء

عرفت إنجلترا أن مساعيها لم تفلح في التغلب على تردد أمين وحمل رجاله على العودة ففكرت في وسائل أخرى لتحقيق أغراضها .

كان الرحالة الروسي الألماني جونكر وصل في هذه الآونة (٤ ديسمبر سنة ١٨٨٦) زنجبار قادما من داخل أفريقيا . فاتصل به جون كيرك وأوعز اليه أن يرسل ، بتاريخ ٢٠ ديسمبر ، برقية الى أوروبا ، ينادي فيها بضرورة التعجيل بارسال حملة في الحال لانقاذ أمين باشا .

وكانت ألمانيا في ذلك الوقت هيمنت على قسم من الساحل تمهيدا للتوغل في أفريقيا وتنفيذ سياستها الاستعمارية ، وكانت تفكر بالطبع في الاستيلاء على مديرية خط الاستواء التي كان يحكمها ألماني . ولكن إنجلترا بالطبع كانت أسبق الى « انقاذ » أمين .

ومن الغريب أن الدكتور فيلكن نشر في التيمس (٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦) مقالا ذكر فيه صورة خطاب وصله من أمين مؤرخ في ٧ يولية ، جاء فيه : « يسعدني أن يكون في استطاعتي ابلاغك انني في أمن وطمأنينة وان المديرية كلها هادئة » .

ثم يقول أمين : « في هذه اللحظة التي تتنافس الدول الأوربية فيها على ضمان ممتلكات لها في أفريقيا . أحقا أنه لا يوجد الآن في إنجلترا شخص يفهم بذكائه بأية سهولة يمكن اليوم ، بدون اتفاق درهم واحد ، الاستيلاء على مديرية بحالها (١) ؟ » .

روى شاييه لونج الأمريكي أنه في الساعة التي قرأ فيها استانلي هذه السطور كان يحاضر في الولايات المتحدة فبادر بنقض العقد وأبحر في الحال بناء على طلب ماكينون رئيس شركة أفريقيا الشرقية التي اكتتبت بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه للحملة . وأعجب من ذلك أرغمت مصر على الاكتتاب ، على دفعتين ، بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه وعلى إعطاء استانلي فرقة من الجنود السودانية . وكلف جون كيرك في الوقت نفسه بتجنيد بضع مئات من الجنود والحمالين . وقر الرأي على طريق الكونغو الذي كان اكتشفه استانلي سنة ١٨٧٨ .

في يناير ٨٧ غادرت الحملة لندرة ومرت بالقاهرة في طريقها الى زنجبار حيث تكونت نهائيا من ٧٠٩ رهط مقسمة الى سبع فرق : ٩ أوربيين و ٦٣ سوداني و ١٤ سومالي و ٦٢٣ زنجباري ، وكان يرافق الحملة العربي الشهير (تيبو - تيب) ومعه ٩٠ رهطا من الجنسين ، فيكون المجموع حوالي ٨٠٠ نفس (٢) .

وفي ٢٤ فبراير تحركت السفينة من زنجبار ومرت بالكاب (رأس الرجاء) في ٩ مارس ، وألقت مراسيها في خليج بنانا عند مصب الكونغو في ١٨ منه .

وفي يناير سنة ٨٨ تقدم استانلي وبعض أعوانه تاركا الحملة الرئيسية وراءه وخف مسرعا الى جنوب بحيرة ألبرت ونزل في معسكر كافالي .

(١) استشهد به شاييه لونج في كتابه L'Egypte Et Ses Provinces Perdues

(٢) تيبو - تيب واسمه الحقيقي حامد بن محمد وهو زنجباري من كبار تجار العرب في أواسط أفريقيا وكان عظيم الدهاء قوى النفوذ استعان به البلجيكيون في توطيد قدمهم في الكونغو ثم حاولوا الغدر به .

وفي ٣٠ أبريل التقى مع أمين وكازاتي في الجنوب الغربي من البحيرة وأثار مسألة العودة : أيريد أمين اطاعة أوامر الخديوى ووزيره نوبار باشا ؟ ولكن أمين لم يجد بدا من استشارة الموظفين والجنود فى مسألة بهذه الخطورة . فقرر استأنلى أن يصطحب أحد ضباطه (جفسون) أمينا فى رحلته الاستشارية .

وقد استعمل استأنلى كل وسائل الاقناع مع أمين لينحاز الى خطته التى وصفها كازاتي وصف شاهد عيان : « بينما كان يعرض تأجيل العودة الى حين الانتهاء من حشد جميع قواته المتفرقة كان استأنلى يغذى آمال الحاكم وأمانيه : فبعد أن استنفد كل بيانه فى التدليل على استحالة مقاومة المهدية التى تزداد وطأتها مع الزمن عرض عليه يوما أن يثبتته فى الزاوية الشمالية الشرقية من بحيرة فكتوريا نيانزا حتى تتمكن شركة أفريقيا الشرقية الانجليزية من الانتفاع بتجاربه فى انشاء مراكز (محطات) على التوالى فى طريق موباسا » .

وكان بديها أن يفكر استأنلى فى الوقت نفسه فى احتياز جنود أمين .

ومن الآن فصاعدا أخذت ألبيرت نيانزا تلعب دورا فى الحوادث المتعلقة بمديرية خط الاستواء ، وعلى ضفافها سيتم الحشد الذى يسبق الرحيل الى زنجبار .

غادر استأنلى البحيرة فى مايو سنة ٨٨ ولم يرجع الا فى يناير من السنة التالية (٨٩) . وقد كانت فى خلال هذه الأشهر الثمانية مديريةية خط الاستواء ميدانا لحوادث خطيرة غير منتظرة .

ذكر كازاتي (١) وجفسون (٢) بالتفصيل تاريخ هذه الأيام

(١) Casati, Dix Années En Equatoria

(٢) Jephson, Emin Pasha And The Rebellion At The Equator

الحافلة . وبحسب جفسون ان أغلبية أولئك السودانيين (لعله يقصد الجنود) جندوا من قبائل الدنكا ومادى وبورى والشفالي ونيام نيام وبونجو ومكراكا ومونبوتو . فهم وعشيرتهم وذووهم لا يحسون أنهم غرباء في هذا البلد الذى يستطيعون العيش فيه لأنه يشبه بلادهم الى حد كبير ويذكروهم بعقر دارهم .

وكان هذا السواد — أو شعب خط الاستواء كما يسمونه فى انجلترا — يتكلم باحترام عن أفندينا : « قيل لهم انه سلطانهم وان العلم الذى كان يطيب لهم أن يروه خفاقا فى كل مناسبة هو علمه » .

وكانت المحطات (النقط العسكرية) فى أحسن ترتيب . كانت مراكز نظام وحضارة ، فان دوفيلة مثلا كان بها جامع ومدارس وحدائق عمومية . وكان من الميسور الاعجاب بمنظر النهر من طريق يظل سماء من جانبيه شجر دواح . وكان الجامع والمدارس مشيدة بالآجر الجميل . وكان يقوم بأمر الجامع والمدارس شيخ مرسل من القاهرة يعلم أبناء الموظفين القراءة والكتابة . وكان رجل القانون فى المدينة ومرشدها الروحانى .

ظاهر مما تقدم أن النظام الذى أنشأه المصريون — وأعانهم السودانيون فيه — فى قلب مديرية خط الاستواء الواسعة قد وشجت عروقه فى بطن الأرض وأن أربابه من زنوج وسودانيين ومصريين لم يكن من السهل عليهم أن يتخلوا عنه . وظاهر أنهم كانوا فى ريب من نيات أمين واستانلى والانجليز من ورائهما . روى كازاتى : « أنهم يرددون فى كل مكان ، فى تونجورو وغيرها ، ان الطريق وعر (طريق العودة) ، مخوف بالمكاره للأطفال ، لا زاد فيه ولا طعام . وانهم لا يبعد أن يباعوا بيع السوام للانجليز الذى هم صديق صدق لأمين .

وهذه الأقوال تنتشر من محطة الى أخرى ويعلق عليها ...

والآن ترك كازاتي يقص قصته (أغسطس - أكتوبر سنة ٨٨)
مجتزئين بنشر أهم الوقائع :

« ما كاد أمين يرحل حتى جمع قومندان تونجورو المدعو سليمان أغا
— وهو نوبى من عبيد البقارة — جنوده وجميع موظفيه المدنيين وأخذ
يحثهم على المقاومة .. »

« وقد أرسل الكتب تلو الكتب الى مواطنه فضل المولى قومندان
فاتيكو ليساعده بقوة فى سبيل انقاذ المديرية من الخراب الذى يجره
الباشا (أمين) وأن يتزعم الحركة فى محطات الشمال على أن يتكفل هو
بتونجورو وامصوا ووادلای . وقد كان لتلك الاقتراحات صدى بين
المتذمرين وبدأت الحركة والاتصالات بين الشمال والجنوب . »

« وقد أصدر أمين أمره بشحن جميع الذخائر الموجودة فى المخازن الى
دوفيلة فعارض الجنود وتوجسوا خيفة من المستقبل لأنهم تبينوا أنهم
أصبحوا غير أحرار فى أنفسهم وان رفضهم الاذعان للأوامر معناه تركهم
هم وأسرههم تحت رحمة السكان المحليين والعدو الخارجى . »

« أما خطاب ستانلى والتحقيق الذى يقوم به جفسون فهاهما فى نظرهم
الا خدعة زائفة ... فلم يكن بد من التفكير فى الدفاع عن أنفسهم
ودراء الخيانة . »

« وانقطعت الأخبار عن رجاف وييدن وكيرى ولم ترد الا رسائل
قليلة من لابوريه غفل عنها الرقباء . وبعد الانتظار بدون جدوى خمسة
عشر يوما بين القلق والشك قرر المدير أن يعود أدراجه . وفى
١٣ أغسطس (سنة ٨٨) جمعت الحامية فى ميدان قرية لابوريه وتلا عليها
جفسون خطاب استانلى الذى ترجمه الى العربية الباشا المدير ، وطلب
اليهم أن يعلنوا رأيهم فحدثت ضوضاء ولكن لم يجرؤ أحد على التكلم .
ثم ما لبث أحد الجنود أن اخترق الصفوف شاكيا سلاحه وأعلن للحاكم

غير مكترث أنهم يفكرون فعلا في الرحيل ولكن بعد الحصاد . فقال جفسون : نريد ردا حاسما ونمهلكم الى الغد . فالتحمق الجندي وصاح قائلا : انكم تهينوننا وتكذبون علينا لأن الخديوى يأمر ولا يرجو . ولو كان الأمر صادرا منه لكفل « انقاذ » الجميع ولم يترك كل واحد منا يفعل ما يشاء .

وفي صبيحة اليوم التالى ذهب أمين الى خور أيو . فوصلته هناك رسالة من صاغ دوفيلة ينبئه فيها بتخرج الأمور في المديرية ثم رسالة ثانية يدعوها الى العودة عاجلا منعا لارتباك جديد . فلم يسع أمينا وجفسون وفيتا حسان الا المبادرة في ١٩ أغسطس (سنة ٨٨) بدخول دوفيلة من الباب الشمالى . ولكن لم يتقدم أحد للقائهم وكانت الشوارع موحشة لا أنيس بها والمدينة يحيم عليها صمت رهيب كأنها جبانة . ولكنهم ما عتموا أن دخلوا بيوتهم حتى ظهر فجأة نفر من الجند حراسا على مداخلها . وأصبح أمين وحسان سجينين ، أما جفسون فهو ضيف لا يس بسوء .

وقبل ذلك بأيام قلائل كان فضل المولى ، ومعه اليوزباشى أحمد دنكاوى ، غادر فابو على رأس سبعين رجلا واستولى على دوفيلة بغير قتال وسجن الصاغ وأعلن تحرير المديرية التى عرضها المدير للخطر بدسائسه وسوء ادارته . وأنشئت في الحال حكومة مؤقتة .

« وقد تطأطأ أمين لما حدث صاغرا .

وفي ٩ سبتمبر ، حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر ، ألقت « الخديوى » مراسيها أمام تونجورو . وبعد قليل دخل على في بيتي جفسون وقص الوقائع المحزنة التى شاهدها .

« ومما ساعد على تسهيل مهمتى أمر صادر من حكومة دوفيلة المؤقتة الى قومندان تونجورو باظهار كل رعاية نحوى ونحو أسرتى ، وقد

وجهت الى دعوة للذهاب الى دوفيلة اذا كنت أريد اللحاق بالباشا وحضور مناقشات الجمعية العمومية التي ستجتمع فيها .

« استولى الوافدون الجدد (في تونجورو) على مخازن الذخيرة وقاموا بتفتيش دقيق في مسكن فيتا حسان ، وكان يشوب سلوكهم بعض الغلظة والجفاء . وبلغ من تعسفهم أن عاملوا سليمان أغا معاملة المستريب في أمره ، وهو الذى أشعل النار ... والمثل يقول من يزرع الرياح يحصد العاصفة . وكانت اللجنة مؤلفة من ستة أعضاء ، ضباط وموظفين ، برئاسة أحمد الدنكاوى . وجمعت هذه اللجنة الحامية كلها وشرحت لها تاريخ الحركة الثورية وأهم أغراضها : تحرير المديرية وانتصار العدالة في جميع الأراضي التابعة للخديوى ... استحسان وتصفيق من الجميع .

« وفي يوم ١٣ تحركت اللجنة الى أمصوى ، وأمرت ، رغما من بعض اعتراضات قومندان المحطة ، بأن ينقل ثلاثون صندوق « جبخانة » الى دوفيلة كان استانلى أودعها في مخازن المحطة .

« وبعد أن أتمت اللجنة معاينة المخازن وتنظيم الادارة من جديد قصدت وادلاى التى أصبحت مقر الحكومة وملاذ الكثيرين من الموظفين ، المصريين بنوع خاص والفارين من استبداد قومندان المحطات النائية .

وقد نزلنا من المركب فى وادلاى ، فى يوم ١٨ ، وفى مساء اليوم ذاته اجتمع مجلس عام ، تتألف أغليته العظمى من الضباط والموظفين المصريين ، لبحث الطرق الكفيلة بنجاح الحركة الثورية واعداد برنامج للعرض على جمعية دوفيلة . وقد انتهز المصريون الفرصة ليمسكوا بأيديهم زمام الأمور ويمنعوا كل رأى معتدل من التسرب الى الحركة . وقد أعدوا ضد الحاكم (المدير) ورقة اتهام ظهرت فيها الأحن الشخصية .

وبعد ركوب البحر يومين قضيناهما فى صحبة فئة نشوانه خلعت العذار وصلنا دوفيلة . وذهب جفسون الى شقته وهى فى مسكن الباشا .

وقد دهش حين رآنى أذهب توا لمقابلة فضل المولى رئيس الحكومة المؤقتة الذى أذن لى بالملكث لدى أمين وحضور جلسات الجمعية التى ستناقش فى مصائر المديرية .

ومما لا ريب فيه أن الحزب العسكرى حين دبر هذه الحركة التى أحدثت تغييرات كبيرة فى سياسة ادارة مديرية خط الاستواء لم يكن يفكر فى قلب المدير مكتفيا بإيجاد مجلس بجانبه ليشاركه فى المسؤولية . ولكن المصريين لم يقنعوا بهذا الحل وكانوا ذوى عدد فى وادلاى وقد استبانوا تفوقهم الذى كفتله معارفهم ، ونجحوا فى عمل تحقيق ادارى واتهام المدير والطبيب (الصيدلى فيتا حسان) والصاغ قائد الكتبة الثانية .

وفى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٨ افتتحت فى دوفيلة الجمعية العمومية للنظر فى هذه المسائل المدرجة فى جلستها .

وفى صبيحة الغد اجتمع الأعضاء ومعهم ثلاثة من أساطين الولاجين الخراجين — الموظفان صبرى والطيب والضابط مصطفى أحمد — الذين يعضدهم على جابور . ونجحوا فى حمل الجمعية على توجيه الاتهام والموافقة على مشروع مرسوم بعزل أمين وفيتا حسان ووقف الصاغ .

وفى نفس اليوم أبلغ نص المرسوم الى أمين وكان موقعا من الحاكم الجديد ، والصاغ حامد الذى قررت الجمعية بالاجماع ترقيته الى رتبة قائم مقام . وتقرر فى الوقت نفسه استمرار سجن الباشا والدكتور والصاغ . وقد نصحت أمين بأن يذعن ويسلم . وأخيرا تذكر الثوار أن استانلى قد يعود واتفقوا على اقضاء المساجين الثلاثة فى المحطات الشمالية حتى يجعلوا من المستحيل عليهم أى هرب .

وفى ٢٨ سبتمبر ، فى تباشير الصبح ، أبلغنى سرا الصاغ سليم مطر أن مجلسا من بعض الزعماء منعقد عند اليوزباشى فضل المولى .

وكان يرأس اللجنة المكلفة بإجراء التحقيق في إدارة أمين رئيس الحسابات الذي سبق عزله من وظيفته . فلا غرابة إذن أن يصدر قرارها بإجراء تفتيش في منزل الباشا والدكتور للبحث عن الوثائق والبضائع والذخيرة الضائعة .

« وبعد نصف ساعة من نزولنا من المركب في وادلاي ، في الخامس من أكتوبر ، أحاط الجند بمنزل أمين — الذي عينت وكيله — وبعد الفحص والتفتيش في كل مكان . ترك لي أعضاء الوفد صورة محضر عليه امضاءاتهم .

« ومن ترنجورو ذهب الأعضاء الى أمصوى ولكن سرعان ما وصلتهم دعوة بالعودة عاجلا الى دوفيلة حيث وصلنا في يوم ٣٠ .

« وكانت الأخبار التي سبقتنا اليها سيئة لأن ثلاث سفن بخارية آتية من الشمال ألقت مراسيها أمام (رجاف) وأنزلت جنودا هجموا على المحطة واستولوا على الحصن بعد مقاومة قصيرة من الحامية . وقد مات ثلاثة ضباط وثلاثة موظفين موتة أبطال في الدفاع عن مدخل الحصن . وكانت مجزرة مملوءة بالفظائع أعمال المنتصرون فيها القتل في الرجال والنساء والأطفال على السواء . وبعد أن أتموا ذلك العمل الحربى الرائع . أرسل العرب كتاب تهديد الى أمين حاكم مديرية خط الاستواء . وقد قص فيه عمر صالح ، قائد المهدي ، أعمال سيده الجليلة في القتال وطلب التسليم .

« حمل ذلك الكتاب ثلاثة من الدراويش فانتشر الدعر بين الثوار وفي غروب شمس يوم ١٥ نوفمبر وصل نبأ نكبة جديدة : لقد هزم المهديون ، بالقرب من رجاف ، الجنود التي يقودها القائم مقام . واقترب الخطر منا بصورة رهيبة فقد الكل معها صوابهم . ولذلك لم يفكر أحد في الاحتجاج حين تسلم في الغد سليم مطر القيادة العليا . وكان أول ما عني به البر بوعده : وفعلنا عقد الضباط اجتماعا قرروا فيه نقل المساجين .

وفي صبيحة يوم ١٧ ، أدت نحية الشرف لأمين الذي صعد بين
طلقات المدفع ، الى ظهر السفينة التي أقلتنا الى وادلاي » .

كان المهديون جاءوا من الخرطوم على ثلاث سفن بحارية وتسعة
زوارق وبعد أخذ رجاف ، التي حاول المصريون عبثا استردادها ، وجعل
مركز قيادتهم فيها ، احتلوا تباعا بيدن وكيري وموجي ولابوريه
وخور أيو .

وفي الخامس عشر من شهر نوفمبر (٨٨) تقدم المهديون الى مدينة
دوفيلة وضربوا عليها الحصار أربعة أيام وكان يحميها ٥٠٠ رجل بقيادة
سليم بك مطر . وقد سببت بطولة المدافعين خسائر فادحة في صفوف
المهدين فتصدعوا وولوا الأدبار . فساعدت هزيمتهم الملاحقة على تدعيم
مركز الحكومة الثورية .

كان سليم مطر يمثل العنصر المعتدل في هذه الحكومة وكان فضل
المولى الرئيس الفعلي للمعارضة المتطرفة . ولذلك كان حزب استانلي
(كازاتي ، جفسون ومن اليهما) يعتمد على سليم في وصل الجبال المقطوعة
مع الحكومة الجديدة وتهيئة السبيل الى الاخلاء .

وصل في أثناء ذلك استانلي الى البحيرة (١٦ يناير سنة ١٨٨٩)
وأنشأ معسكره على هضبة تهيمن على السهل ، بالقرب من قرية الزعيم
كافالي . وهناك علم من البريد المرسل من جفسون حالة المديرية ففكر
في « اختطاف » أمين أولا . يتضح ذلك من كتابه الى جفسون بتاريخ
١٨ يناير : « استعمل كل حيلتك ودهائك في اقناع أمين وأحضره معك
اني أريد انقاذه فاذا تردد من جديد وقعت في حيرة وارتابك » .

وفي ٦ فبراير وصل جفسون الى كافالي . وفي الغد كتب استانلي الى
أمين . وفي ١٦ أبلغ أمين استانلي أنه منذ اليوم السابق في انصابه Nsabè
ومعه السفينتان البخاريتان وطائفة أولى من الجند تريد مغادرة البلاد .

وفي الثامن عشر ترك أمين سفينته وتبعه كازاتي وفيتا حسان الصيدلى وسبعة ضباط بينهم سليم مطر وحواش منتصر مؤلفين وفدا مرسلا الى استانلى .

وفي ١٩ منه (فبراير ٨٩) وصلت من الداخل بقيادة استيرز ونلسون مؤخرة الجنود التى كان استانلى تركها قبل شهرين عند مازامبوني وكان أرسل اليها حديثا بريدا يأمرها فيه بالوصول الى كافالى عاجلا حتى يركز كل قواته ويستعد لمواجهة أى هجوم طارىء ..

وقد تقرر فى اجتماع تمهيدى عقد اجتماع عام فى اليوم التالى . وفى ذلك اليوم استقر رأى على أن يخطر الجنود المتفرقون فى المحطات المختلفة هم وأسرههم بالاخلاء على أن يمنحوا مهلة كافية للتوجه الى معسكر انصابه على شاطئ البحيرة حيث يكون التجمع .

وفي يوم ٢٥ ، عادت السفينتان ثانية من انصابه وعليهما طائفة جديدة من اللاجئين . ووصلت أمين رسالة من وادلاى تنبئه أن الثوار عادوا الى التمرد ، فى غيبة سليم بك ، وانهم خلعوه وولوا بدله زعيما منهم . رأى أمين أن آماله فى استعادة سلطته قد ضاعت كلها فترك معسكره وانتقل الى معسكر استانلى على الهضبة . وتقرر اعتبار شهر مهلة كافية للحاق الموالين برئيسهم وأن يكون الرحيل بعد ستة أسابيع أى فى ١٠ أبريل . وعندئذ غادر سليم والضباط كافالى لتهيئة أسباب الاخلاء .

وبعد ثلاثين يوما من سفر سليم ظهرت فى الألبيرت نيانزا سفينة بخارية تحمل خطابا لأمين من البيك وخطابا آخر من أحد الضباط الثوار الى « مبعوث الحكومة المصرية الجليلة » يطلب الى استانلى السماح له بالتمكن من العودة الى مصر فى حراسته . وقد أحيط أمين علما أن سليم أرسل الى تونجورو دفعة أولى من اللاجئين وانه كان فى ذلك الوقت يشرف على عملية التخلي عن دوفيلة الى وادلاى كنقطة تجمع .

بادر أمين بتبليغ استانلى هذه الأخبار « المشجعة » وأبان له ضرورة مهلة ثلاثة أشهر أخرى لتركيز جميع القوات حول كافالى . ثم طلب اتخاذ قرار فى هذا الشأن .

عندئذ تقرر استلاب أمين وأخذه بالقوة . وقد روى كازاتى هذا الحادث . قال :

« كان أمين لا يدري ما يصنع . كان شديد الرغبة من ناحية فى اطالة المسافة بينه وبين زعماء الثورة وكان من ناحية أخرى يأنف أشد الأنف من أن يسلم نفسه للانجليز مثقلا بالقيود والأغلال وأن يكون أشبه بغنيمة يزدان بها مهرجان انتصارهم .

« كان استانلى لا يستطيع صبرا . وفى صباح ٥ أبريل أعطى التعليمات المعتادة ثم قصد أمين : وبعد أن أخذ عليه عهدا بأن لا ييوح لأحد بما سيدور بينهما من حديث أبلغه بصوت قاطع أنه حدث فى الليلة الماضية محاولة سرقة الأسلحة فى مساكن الزنجباريين .

— ثم أضاف قائلا : انها مؤامرات تحاك ضدى وضد الحملة . انى أعرف تماما أن الرد على قرار السفر الذى اتخذناه هو المقاومة .

— انى لا أفهم ما تعنى بما تقول . وانى أعتقد شخصا أنه لا أحد يجرؤ على محاولة القيام بما خيل اليك .

— دعنا من اللف والدوران يا حضرة الباشا فليس ذلك من شيمتى . انى أعرض عليك حلين فاختر أيهما شئت الآن : لقد عقدت النية على تطويق المعسكر غدا صباحا بالزنجباريين واصدار الأمر بالرحيل فى الحال . وانى أحس فى نفسى القوة على استعمال أسلحتى اذا لقيت مقاومة . ثم سأسافر معك ومع من يريد من أتباعك . واذا كنت تستنكف من العنف فانى مستعد لترحيلك خفية فى حراسة أجناد يوثق بهم ثم ألحق بك بعد ساعات . ولك الخيار .

— من المستحيل أن أسلم باقتراحيك . ولن أناقش أولهما . أما الثاني فأنت تعلم أنه يتعذر على ترك كازاتي وفيتا وماركو .

— لا تفكر في هؤلاء . فاني متى تمكنت من انشاء معسكر في أحوال ملائمة عدت اليهم بنفسى وانتزعتهم بالقوة ، اذا دعت الحاجة ، من أيدي المصريين .

— ولكنى لا أرى الفائدة من استعمال وسائل كهذه بما أننا سنتحرك في يوم ١٠ .

وهنا هاج استانلى وماج وتملكه الغضب وضرب الأرض برجله وصاح بصوت مختنق :

تعبسا لكم Goddam وستقع تبعة الدم المهرق على رؤوسكم ! ثم انطلق الى الخارج وصفر بصفارته وذهب الى خيمته ورجع حاملا البندقية في يده وظروف الذخيرة في حزامه . واصطف الزنجباريون فى الميدان . وكان عدد منهم يحرس مداخل المعسكر . وقد قوضت الخيام وكومت أكواما صناديق الذخيرة والعفش .

« شاهدت هذا المنظر الخارق من عتبة مسكنى ورأيت هذا العرض العسكرى الغريب ، فاعتقدت لأول وهلة أنه استعدادا للسفر تقرر اجراء «مناورات» . . وعبثا أسأل المارة فلا مجيب وأخيرا أرسلت الجندى المكلف بخدمتى الى أمين فعاد ينهب الأرض قائلا ان الباشا يتأهب للرحيل فى الحال . فذهبت بدورى فوجدته أصفر اللون من الحنق والزمج ثم قال بصوت مرتجف :

— سنرحل . ولأول مرة فى حياتى صبت على الاهانة والسباب . لقد خرق استانلى كل مبادئ اللياقة . وقد وعدت بأن لا أتكلم ولذلك ألترزم الصمت .

وكان الباشا تحت سطوة الخوف . وكان يخشى أن ينفذ من آن لآخر
الاقتراح الأول .

وقد جمع في أثناء ذلك في الميدان كل من كان حاضرا من رجال
حكومة خط الاستواء — ضباطا وجنودا وموظفين وخداما — وكان
القوم جميعا في حالة زعج وقلق . لا يرون في كل هذا الهرج نذير خير .
وكنت مع أمين آخر من وصلوا .

وصاح استانلى : — اذا كانت عندكم شجاعة فصوبوا الى صدرى
بنادقكم فهأنذا وحيدا أمامكم بغير سلاح .

وقد بلغ هيجانه درجة نسى معها أنه يحمل سلاحا قويا في يده وان
مائة من الزنجاريين المسلحين واقفون وراءه وقفة متأهب للقتال .

— أنا وحدى الأمر الناهى هنا فمن شاء منكم أن يقاومنى قتلته
بسلاحى هذا ووطنته برجلي . فلينتح هذه الناحية كل من يريد
اتباعى منكم .

حدثت في أثر ذلك حركة كاملة متسقة أشبه بحركة قطع
من الشاه .

ومنذ ذلك اليوم كان المعسكر يبدو وكأنه في حالة حصار اذ
ضوعفت نقط المراقبة والدوريات التى تمر طول الليل . وقد حرم
الخروج وكل من يخرج يؤخذ بمخنقه .

وقد دل الاحصاء على أن عدد الأشخاص التابعين للحملة ٣٥٠ ، منهم
٢٩٤ مزودين بالسلاح وان عدد القادمين من مديرية خط الاستواء
٥٧٠ رهطا ليس معهم الا ٤٠ بندقية .

٣ — تكوين أوغندة الجديدة (١٨٩٠ — ١٨٩٨) .

كان انتزاع أمين أول تمهيد للسيطرة الانجليزية على أعالي النيل .
وعلى أثر اتفاق أول يولييه سنة ١٨٩٠ الذى عقد بين انجلترا وألمانيا

بخصوص مناطق النفوذ في أفريقيا الشرقية تقرر ارسال لاجارد الى أوغندة لعمل معاهدة تكفل لالانجلترا التسلط في هذه البلاد .

وكان يصحب لاجارد ٥٠ جنديا سودانيا ، بقيادة شكرى أغا ، كلهم من بقايا الجيش الصغير الذى (أنقذه) استانلى . وقد نجح لاجارد في سياسته التى تداول بين الوعد والوعيد من حمل موانجا على امضاء المعاهدة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٠ .

وفي ٣١ يناير سنة ١٨٩١ وصل أغنده اليوزباشى ويليامز ليعمل تحت امرة لاجارد وكان معه ١٠٠ سواحلى (عرب الساحل) و ٧٥ سودانى جندوا في مصر لحساب الشركة .

وقد برع لاجارد في سياسة « فرق تسد » وتغلب على جميع الصعاب وانتصر على الحزبين الاسلامى والفرنسى اللذين كانا يزاعمان الحزب الانجليزى في أوغندة . بل سلط مسلمين على الواغندة المسلمين وقهرهم .

وكان يمثل الحزب الانجليزى منذ سنة ١٨٧٧ مبشرون من الكنيسة الانجليزية . ثم انضم اليهم موظفو الشركة والحكومة الانجليزية في حين أن الحزب الفرنسى كان لايمثله الا المبشرون الكاثوليك ، الآباء البيض ، الذين وصلوا أوغندة في سنة ١٨٧٩ .

وقد كفل لاجارد بتحريم استيراد الأسلحة في أوغندة استعلاء الحزب الانجليزى الحزبين الآخرين وأهالى أوغندة معا .

ولكن ضربة المعلم الحقيقية التى مهدت السبيل لسيطرة الانجليز على أوغندة والأثيورو ومناطق البحيرات كانت تجنيد القوات السودانية التابعة لمديرية خط الاستواء .

كتب جونستون يقول : « ان لاجارد هو الذى جلب القوات السودانية الى أوغندة . وكان يتعذر في ذلك العصر أن يلجأ لاجارد الى

وسيلة أخرى اذا أراد أن يوطد السلام بين الأحزاب المتنازعة ويثبت الرقابة البريطانية . ولم يكن يخطر على البال في ذلك الوقت ارسال جنود من الهنود الى أوغنده وكان يستحيل أيضا العثور على جنود آخرين مدربين قادرين على احتمال الجو غرباء عن كل نفوذ في أوغنده (١) .

في شهر ديسمبر (سنة ٩١) ذهب لاجارد ومعه طائفة من السودانيين الذين أتوا معه في أوغنده وعسكر في أعالي هضبة تشرف على بحيرة ألبرت . وهناك اتصل في الحال بسوداني خط الاستواء .

وكانت قد حدثت حول هذه البحرة حوادث منذ أن غادرها أمين (مايو ٨٩) الى أن وصل لاجارد (سبتمبر ٩١) :

في ٨ مايو سنة ٨٩ غادر استانلي وحزبه مزامبوني . وفي المساء وصل البريد الى أمين منبأ بأن قلاقل جديدة في وادلاي قد شلت كل مجهود لتنفيذ أوامر استانلي وأن فضل المولى بك قومندان وادلاي قد انحازت اليه معظم القوات فتوجه بها صوب التلال بعد أن استولى في ظلمة الليل على المخازن والذخائر .

وكان سليم بك في أثناء ذلك ذهب الى امصوا ، في ٢٢ أبريل ، وهناك طلب ثانية الى استانلي أن يقف في الطريق لينتظره فأبى . وبعد زمن هرب بعض الجنود من كتيبة استانلي ووصلوا الى كافالي حيث كشفوا لفصيلة سليم الصغيرة عن المكان الذي خبأ فيه استانلي الذخيرة ، (٣٥ صندوقا) .

بلغ نبأ هذا الاكتشاف فضل المولى بك بينما كان معسكرا فوق تلال فانزاري وآسى بين امصوا ووادلاي وكانت قواته في هذه الآونة قد تضاعفت على أثر انضمام قوات ورفقاء سليم اليها . فأسرع بارسال ٣٨٠

(١) Harry Johnston. The Uganda Protectorate. 2 Vols (vol I. p. 237)

جنديا استولوا على ذخائر كافالى ومروا ، فى طريق عودتهم ، بامصوا
حيث عاملوا سليم بك معاملة خشنة وسجنوه ولكن أطلق سراحه بعد
ذلك بقليل فانسحب مع خالصائه الى كافالى ورفع الراية المصرية عليها .
وكانت حاميته تتألف من ٩٠ رجلا — عدا ٣٠٠ امرأة وطفل — ولكن
معارك طاحنة نشبت مع الوطنيين أفقدته ٥٠ منهم .

ثم تبين لفضل المولى بك استحالة الاحتفاظ بقوات كبيرة على التلال
فعاد الى وادلاى . وهناك اتصل سرا بالدراويش الذين كانوا راسخين
فى رجاف . وقد نصبوه أميرا وكان ينتظر قدومهم فى وادلاى ولكن
حاميات هذه المدينة قررت حينئذ التخلي عن زعيمها والنزول للانضمام
الى سليم بك فى كافالى . وقد غادرت وادلاى حوالى مارس سنة ١٨٩١
وقطعت المسافة بينها وبين كافالى فى أربعين يوما ، وكانت القوة مؤلفة
من ٨٠٠ جندي وثيق السلاح وافر الذخيرة يتبعهم ١٠,٠٠٠ نفس من
الرجال والنساء والأطفال .

فى هذه الفترة بالذات (أبريل ٩١) ، قبل وصول جموع قوات وادلاى ،
كان أمين باشا عاد من الساحل الى كافالى وبرفقتة الدكتور الألماني
اشتولمان وقوة من الزنجباريين . وقد أبلغ أمين سليم بك أنه أصبح
يشتغل فى خدمة الحكومة الألمانية وانه من الأفضل أن يضم قواته الى
قوات أمين فى ظل الراية الألمانية .

أجاب سليم من فوره أنه رعية مصرية وأن رجانه جنود فى خدمة
الحكومة المصرية فمن المستحيل والحالة هذه تحقيق طلب أمين . ولم
يجرؤ أمين على الذهاب الى وادلاى واكتفى بالتصريح عن نيته اكتشاف
البلاد الكائنة فى الغرب وفى الشمال الغربى . ثم طلب متطوعين . وبعد
المكث بضعة أيام فى كافالى استطاع أن ينتزع من رهط سليم أربعين

رجلا بادر أكثرهم ، في أثناء الطريق الى الحرب والعودة الى كافالى (١) .
وكانت طليعة قوات وادلای وصلت الى كافالى فذهب سليم بك الى
ماهاجى ليرافق بقية القوات القادمة . وفى أثناء غيبته وصل لاجارد
بالقرب من كافالى . وبعد أيام قلائل كانت قوات مديرية خط الاستواء
كلها مجتمعة فى القرية . ويؤكد لاجارد أنها كانت تنوى التحرك

(١) كان أمين عاد مع حملة استانلى ولكنه عند وصوله الى الساحل
دخل خدمة الحكومة الألمانية وعاد الى بحيرة ألبرت ليحاول بنفذه
الاستيلاء على مديرية خط الاستواء ليوطد النفوذ الألمانى عند منابع النيل
ولكنه لم ينجح فى مهمته . وقد بقى فى هذه الأرجاء حتى قتله العرب فى
سنة ١٨٩٢ . وقد كتب أحد العارفين ببواطن شؤون العرب هناك أوسكار
بومان مقالا فى (الجريدة الحرة) Neue Freie Presse التى تصدر فى فينا
فصلا عن أسباب موته جاء فيه :

«لا شك أن أمين ما كان يتعرض له أحد فى طريقه لولا حوادث أعالى
الكونغو التى بدلت الموقف تبديلا تاما . ذلك أن مسلك حكومة الكونغو الى
ذلك الوقت نحو تجار الرقيق العرب كان مسلك المتأنى المتودد فى الظاهر .
ثم قر الرأى فجأة على اتخاذ اجراءات حازمة لقمعهم فأرسلت حملات
كثيرة ضدهم ، وكانت احداها برئاسة كيركهوفن توغلت شمال أرومى
الملاصقة للمنطقة التى كان فيها أمين مع رجال سيد بن عبيد . وقد حدثت
مواقع دامية وعصف (كيركهوفن) بعدة معسكرات عربية واستولى على
كميات كبيرة من مخزون العاج ، فأوغر ذلك صدور العرب الى أقصى حد ،
وكانت النتيجة المباشرة قتل الكثيرين من وكلاء الشركات البلجيكية
التجارية الذين يعيشون فى أعالى الكونغو وكانوا على أتم وفاق وصفاء
مع العرب .

«وكان العرب من قبل يخشون مغبة قتل الأوربيين ولكنهم أصبحوا
لا يبالون بشئ بعد أن أثرت عليهم حرب افناء لا رحمة فيها .
«على أنه رغما من كل ذلك فانه ما كان أحد من العرب يتعرض لحياة
أمين لأن العرب الأفريقيين كانوا ينظرون اليه كشخصية شرقية كبيرة ،
وكانوا بسبب علمه الواسع بالاسلام يعتبرونه الى حد ما وسيطا بينهم
وبين الألمان . ولكن أمين قد اضطر الى اتباع خطة العداء الصريح نحو العرب
حين عصف بمعسكر أعداء « الحماية » الألمانية ، تجار السلاح العرب فى
ماجو MaoJo على ساحل فكتوريا نيانزا ، وأعدم زعماءهم واستولى على
مقادير عظيمة من البضائع والأسلحة » . .

(أنظر ص ٢٩٢ - ٢٩٣ من الجزء الثانى من كتاب حياة أمين باشا

Emin Pasha, His Life And Work By Georg Schweitzer 2 Vols.

صوب الجنوب (صوب أوغنده فى الغالب) بمجرد وصول آخر قسم منها الى كافالى .

وفى ٧ سبتمبر عسكر لاجارد بازاء القرية السودانية ومقر سليم الذى كان فى الناحية الأخرى من نهر صغير يفصل بينهما .

وفى ١١ سبتمبر اجتمع الزعيان . وكان سليم سودانيا ضخيم الجثمان ، رفيع البنيان ، عظيما جدا فى خلقه . وكان من ضباط الألاى السودانى الشهير الذى اشترك ، تحت قيادة بازين ، فى حرب المكسيك . وكان حاكما لامرولى فى أيام غردون . قال لاجارد يصف لقاءه سليم بك : « لقد ذكرلى طويلا كيف شاب رأسه فى خدمة الخديوى وأنه لن يتحول عن ولائه لرأية قد خاطر بحياته مائة مرء فى سبيلها ، وانه لن يتردد فى الانضمام الى طواعية اذا كان عندى « تصريح » من الخديوى ، وأنه بدون ذلك لن يخدم تحت رأية أخرى ^(١) » .

وبعد مفاوضات طويلة وعد لاجارد بطلب اذن من الخديوى ، فقبل سليم بوضع قواته تحت امرة الضابط الانجليزى حنى يصل رد الخديوى . وفى الغد أراد سليم أن يشترط أن تكون له السلطة التامة على جنوده وأن يظل الجنود مترابطين فى مراكز متدانية لغاية القرار النهائى ، فأبى لاجارد ثم حاول توطيد السلم فى مديرية خط الاستواء أو بعبارة أدق الاستيلاء عليها من جديد بواسطة قوات سليم ، ولكن سليم عارض بقوة .

وكان هذا التأجيل القهرى لخطة لاجارد الخاصة بمديرية خط الاستواء ، بعد أن جلا عنها المصريون جميعا منذ استقرارهم فى كافالى فى أقصى الجنوب الغربى من بحيرة ألبرت ، مدعاة الى التفكير المر فى

F. D. Lugard, The Rise of our Eastern African Empire, 2 vols. 1893 (١)
(Vol. II p. 210).

نتائج حملة استانلى . قال لاجارد : « ان نتيجة حملة الانتقاذ كان يرثى لها على الأقل من ناحية أن حماة السودان الجنوبي الطبيعيين وذادته قد سحبوا منه ليركوا البلاد نهبا للقوضى والحرب المدنية والدرأويش » .
ثم ختم لاجارد قائلا : « لا أقصد بذلك توجيه أى نقد صريح الى حملة الانتقاذ ، لأن نتائج كهذه لم تكن متوقعة ^(١) » .

كتب هذا سنة ١٨٩١ والواقع أن سياسة الاخلاء التى أرعمت عليها مصر منذ سنة ١٨٨٣ فى السودان وملحقاته كانت نتائجها واحدة
وقد قضى سليم وأعوانه القليلون فى كافالى أكثر من سنتين عاشوا فى خلاهما عيشة قوم متحضرين : « لقد جلبوا معهم بذرة القطن وزرعوه وجمعوه فى الحقل ، وعلى مناوهم البدائية نسجوا « قماش » المعاطف و « البنطلونات » التى كانوا يلبسونها . وكانوا لا يزالون يتداولون قطعاً من العملة المضروبة ، وكان الكتبة المصريون قائمين بكتابة الكتب الرسمية المرسله من سليم الى محطاته المتقدمة والى مرؤوسيه من الضباط . وبالجملة كان يوجد وسط المظهر الوحشى للجنود اللابسين جلود الحيوان ، والنساء العاريات ، والألواح المصنوعة من القش .
مجهود ظاهر ، تحز رؤيته فى النفس ، للمحافظة على النظام الذى يدعونه باعتبارهم جنود حكومة متحضرة ^(٢) » .

وفى أثناء عرض عسكري حدث فى ١٧ سبتمبر ، قبيل الرحيل ، لم يستطع لاجارد أن يملك عواطفه أمام ذلك المنظر المؤثر الحافل بعلائم البطولة والولاء : « كانت كل كتية تمر وموسيقاها فى المقدمة . وقد أخبرنى سليم أن أولئك الجنود — حوالى ٦٠٠ — كانوا كل مابغى من ٣٠٠٠ مقاتل . وفعلا كان الكثيرون منهم مشوهى الوجه بالجروح

Lugard, Vol. II. p. 213 (١)

Lugard, Vol. II. p. 218 (٢)

ومات الآخرون في أثناء القتال من أجل رايته . وكان من المستحيل أن لا تعرفوا الإنسان هزة اعجاب لرؤية أولئك الجنود المتروكين وهم يحملون في سيرهم راية بعد أخرى ممزقة ومخرقة من أثر الملاحم الشديدة التي اشتبكوا فيها مع المهديين . وكان يبدو عليهم التعصب في ولائهم لشارة الخديوى . وكان بينهم رجل كبير السن مرزاً في عقله منذ حصار دوفيلة يسمى بلال بك ، وكان جسمه مغطى بالجروح وذراعه لا تسعفانه بعد أن مزقهما الرصاص كل ممزق ، كانت حماسة ذلك الرجل لا تعرف حداً ، وكان لا ينفك يقطع بابتهالاته ودعواته كل حركة . »

وقد تم بعد ظهر ذلك اليوم الاتفاق بين لاجارد والحامية على الرحيل . ولكن لم ينس لاجارد قبل تحركه أن يعقد معاهدات مع كبار الزعماء المحليين الثلاثة : كافالى وكاتونزى وموجينى وأن يعطيهم راية الشركة لتحل محل راية الخديوى !

وقد عمل بعد ذلك لاجارد ، في أثناء رحلة العودة الى أوغندة ، على تقسيم قواته الجديدة وترك معظمها عن قصد موزعاً بين حصون ومحطات كثيرة واقعة على حدود الأونيورو وفي جنوب طورو Toru وهذه الأخيرة مملكة حديثة خلقتها الشركة وكان يحكمها أمير اسمه كازاجاما من أسرة الأونيورو الملكية .

وقد وكل لاجارد الى ضابط انجليزى ، دى وتون ، السلطة الفعلية في المديرية ليكتب الملك والسودانيين ثم انحدر الى أوغندة في منتصف ديسمبر سنة ١٨٩١ بعد غيبة ستة أشهر .

وفي أواخر الشهر (ديسمبر) دخل لاجارد أرض أوغندة وقرر إنشاء محطة في ميناء واقع بين جزيرة لواامبو واليابسة ، وترك فيه قوة صغيرة بقيادة ضابط سودانى ذى عزيمة وإخلاص اسمه فرج أفندى ، وخمسة وعشرين من الصناع السودانيين جاءوا من كافالى مع أهلهم وذويهم .

كان المجموع ١٥٠ رهطا . وكان لاجارد يقدر المزايا الكبرى للارتفاع بأولئك الصناع في بناء السفن وترقية التجارة في ذلك القسم من أوغندة بل وفي التأهب للمعارك المقبلة .

وقد لخص لاجارد أعماله في اثناء الستة أشهر الأخيرة من سنة ١٨٩١ ، قال : «لقد عقدنا معاهدات ووضعنا تحت حماية الشركة كل البلاد الواقعة في غرب أوغندة لغاية حدود الكونغو وعلى طول مجرى الروينزورى لغاية بحيرة ألبرت في الشمال . وقد أغلقت تقريبا جميع طرق استيراد الأسلحة والذخيرة ، وشيدت سبعة حصون ، وضمت بحيرة ساليه ، وتم « انقاذ » السودانيين وقرارهم مع ضباطهم في المديرية الجديدة وعين دى وتون والمملك الشاب كازاجاما لتنظيم شؤون البلاد وإدارتها ومراقبة أى خروج عن الجادة من ناحية السودانيين (كذا) . وقد عبد طريق للنقل من بحيرة فكتوريا الى بحيرة ألبرت . وأخيرا أحضرت معى مائة من خيرة المقاتلين ليحلوا محل الجمالين في أوغندة ، وكانت هذه القوة كافية وقتذاك بينما كانت لنا في الحصون المختلفة قوات احتياطية واسعة نستمد منها في أية لحظة (١) » .

وفي أثناء الطريق ، بالقرب من كامبالا وصلت الى لاجارد الأوامر بإخلاء أوغندة في الحال لأن الشركة قررت الانسحاب الى الساحل وتوقيع معاهدة جديدة مع موانجا . وكانت هذه الأوامر مرسله من مديري الشركة في لندرة ومؤرخة في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٠ — أى منذ سنة — وقد أملتها صعوبات الشركة المالية وحالة المديرية المضطربة في ذلك الوقت .

وفعلا حين عاد لاجارد الى منجو في أوائل سنة ١٨٩٢ كان الكاثوليك والبروتستانت مشتبكين في حروب مدنية فظيعة . وقد هاجم الحزب

(١) Lugard, Vol II, p. 282

الفرنسي حصن لاجارد على تل كامبالا ولكنه رد على أعقابه . ولجأ الملك موانجا الى الفرار ورفعت راية الشركة على قصره الخشبي . وكان وضع نفسه تحت حماية المبشرين الفرنسيين اللاجئين الى جزيرة بولنجوجوا Bulingugwe فلما هاجم لاجارد هذه الجزيرة ^(١) لاذ الملك هربا بالحدود الالمانية . وقد فاوض لاجارد موانجا بواسطة نسائه وهدده ان لم يعد بتنصيب امبوجو ، زعيم الحزب الاسلامي ، على العرش ، وبمهاجمة الفرنسيين ، من الجوانب . ان لم يذعنوا ، بواسطة السودانيين النازلين في الطورو والواغندة المسلمين . مما اضطر موانجا وحلفاءه الكاثوليك الى العودة الى عاصمة البلاد كامبالا في أوائل أبريل وتوقيع معاهدة صلح بين الطرفين .

وفي أثناء ذلك كان كاباريجا هاجم حصون السودانيين ولكنهم قهروه وأرغموه على طلب الصلح . وكان كاباريجا أكبر حليف للمسلمين في أوغندة .

حاول لاجارد بعد ذلك تسوية المشكلة الاسلامية فاقترح اسكان الواغندة المسلمين في بقعة من الأرض محصورة بين المنطقة الكاثوليكية والمنطقة البروتستانتية ليكون من السهل مراقبتها ولتكون من ناحية

(١) كتب دارسي Darcy في كتابه Cent Années de Rivalités Coloniales يقول : « سار لاجارد على رأس قوات عسكرية عظيمة وتوغل لغاية منجو Mengo مقر الملك موانجا وفرض عليه معاهدة حماية ، ثم اقلب يهاجم الكاثوليك بذريعة واهية وطردهم فاطردوا في جزيرة كبرى ببحيرة فكتوريا كان يوجد فيها حول الملك والمبشرين الفرنسيين عدد ضخم من اللاجئين من الرجال والنساء والأطفال . وقد صوب لاجارد مدافعه ضد أولئك الضعفاء العزل فأفنى قسما كبيرا منهم ، ثم أمعن في سياسة التدمير والتقتيل وأرخى العنان لقواته وأنصاره فحرقوا كل قرى الآباء البيض ومحطاتهم وكنائسهم ومزارعهم ، وكان لاجارد لا يجهل أن محو الكاثوليك معناه محو النفوذ الفرنسي في أوغندة ، ولذلك لم يبق أثر من العمل الذي تعب في تشييده مواطنونا (١٨٩١) » .

أخرى نقطة توازن بين الحزبين . ولكن لاجارد كان يريد اضعاف الحزب الاسلامى الى أقصى حد فاشترط على الواغندة تسليم ملكهم امبوجو . وكان سليم بك هو الرجل الوحيد الذى باستطاعته حمل المسلمين على قبول شرط كهذا . قال لاجارد : « فى اليوم التالى لامضاء المعاهدة مع موانجا (أى فى ١١ أبريل) ذهب الرسل المسلمون ليحيطوا حزابهم بشروطنا فأرسلت معهم سليم بك الذى كنت أثق فى اخلاصه كل الثقة والذى كانوا يسمونه ملك « الترك » وتعنو النفوس لمكانته العالية . وقد كلف باستعمال كل نفوذه لدفع المسلمين الى قبول شروطى والتخلى عن مملكتهم . وفى حالة نجاح مهمته كان عليه أن يذهب فى الحال صوب الطورو وتولى قيادة السودانين ، مكان دى وتون الذى توفى ، وتقريب الحصون من أوغندة . وكنت آمل بهذه الطريقة إيجاد تهديد محسوس خلف الحزبين الاسلامى والفرنسى ومنع خطر أى تهور من ناحية السودانين فى الحصون البعيدة نظرا لسهولة المواصلات مع كامبالا . وقد اضطر سليم الى أن يحلف على القرآن لامبوجو « أنه سيكون شخصا مسؤولا عن أى أذى يلحق به من ناحية لاجارد » .

وتمكن لاجارد فى النهاية بفضل السودانين وزعماء منهم أمثال سليم بك وفرج أفندى — وهذا الأخير من جنود كسلا وأبطالها القدماء — من اقامة السيطرة الانجليزية فى أوغندة والأنبيورو على قواعد وثيقة . وانتهت مهمته فى يونيه سنة ١٨٩٢ .

وقد كانت عودة لاجارد الى لندرة فى سبتمبر سببا فى اثاره مسألة أوغندة بمخذافيرها والتفكير فى حلول الحكومة الانجليزية محل الشركة فى ادارة مملكة تمتد من موباسا الى النيل الأبيض وتبلغ مساحتها وقتئذ ٣٠٠,٠٠٠ ميل مربع .

ولذلك بادرت حكومة غلادستون بارسال جيرالد بورتال

Gerald Portal ليكتب تقريراً عن الحالة في أوغندة وعلان الحماية
الانجليزية عليها .

ترك بورتال زنجبار قاصداً أوغندة في أول يناير سنة ١٨٩٣ وكان
برفقته الصاغ أوين Owen وبركلاي Berkeley قنصل صاحب الجلالة
ومدير ممتلكات الشركة في موباسا و ٢٠٠ رجل مسلح من زنجبار .
وكان بورتال يعول كثيراً على هذه القوة « كعامل جديد ذي شأن في
التسوية المحتملة لمسألة أفريقيا الشرقية كلها » . ولكن خاب ظنه في
الطريق واتضح له كما اتضح لجميع الضباط « أنهم أشد الناس كسلا
وأقذرهم ، وأنهم أحط مجموعة من الرجال قدر له ، لسوء الطالع ، أن
يتعامل معهم ^(١) » .

وقد وصل المندوب (قوميسير) الجديد الى كامبالا في مارس
سنة ١٨٩٣ . وهناك وجد الصاغ ويليامز الذي نيّط به ادارة البلاد
بعد سفر لاجارد واليوزباشي ماكدونالد وجيدج Gedge مراسل
التيمس .

وبمجرد وصوله قرر وضع يده على جميع الحاميات السودانية وارسال
أوين الى مملكة الطورو لتنفيذ هذه الخطة . وفي أول أبريل نصب علم
الحكومة الانجليزية مكان علم الشركة . وبعد أن تجمعت لدى أوين قوة
مؤلفة من ٥٠٠ سوداني « وكل اليها عملياً مهمة الدفاع عن البلاد ^(٢) » .

وقبل أن يغادر البلاد أرسل تقريره الى روزيري وطلب تعيين
ماكدونالد مندوباً لأوغندة وملحقاتها . وقد ألح في تقريره في ضرورة
عدم التخلي عن أوغندة « التي تهيمن بمركزها الحربي على أعلى النيل

(١) Gerald Portal, The Mission To Uganda. London, 1894 p. 9

(٢) Lugard, Vol. II, p. 559

والبحيرات » . وألح أيضا في المطالبة بإنشاء خط حديد بين موباسا وبحيرة فكتوريا ^(١) باعتبار أن مسألة تمدن السكان ، والإشراف التجاري والسياسي على مياه النيل الأعلى ، والقضاء على الحروب الداخلية هي قبل كل شيء مسألة نقل ومواصلات .

وبينما كان بورتال في طريقه الى الساحل حاول ماكدونالد التخلص من الحزب الاسلامي ورئيسه امبوجا وسليم بك . وما كاد يصل بورتال الى جواسوماسا ، على بعد ٢٠٠ ميل من كامبالا ، حتى بلغته رسائل من ماكدونالد تطلب عودته « بسبب الاختلافات الخطيرة مع الحزب الاسلامي وتدمير القوات السودانية » . وقد اضطر بورتال الى الوقوف زمنا في كافيروندو Kavirondo وهناك وصله بريد جديد من أوغنده ينبئ بأن لا ضرورة لعودته (يولييه سنة ٩٣) : ادعى ماكدونالد أن رئيس الجنود السودانيين حاول سوقهم الى التمرد ليتآزروا مع المسلمين ضد المسيحيين ، ولكن الفتنة قد قضى عليها كما أن سليم بك وبعض زعماء الواغنده قد أرسلوا مع جيدج كأسرى أو كمنفيين . وقد وصل جيدج في ٢٦ يولييه الى موميا وسلم الى بورتال « العاصي » سليم ، وخليطا كبيرا من النساء والأطفال السودانية التي كان يراد ترحيلها الى الساحل ، وأخا الملك موانجا ، أمبوجا زعيم الواغنده المسلمين الذي كان يستحب إبعاده ^(٢) .

وفي يوم ٢٧ (يولييه) سار بورتال مع عالمه ليجتاز طوال ثلاثة أسابيع بلادا وعرة موبوءة تعرقل الحركة فيها سيول الأمطار المنهمرة بلا انقطاع وفيضان الأنهر والمستنقعات الغزيرة .

وفي ١٦ أغسطس سنة ٩٣ في منتصف الليل ، مات سليم ، بداء في

(١) بدأ إنشاء السكة الحديد في سنة ١٨٩٦ وتم في سنة ١٩٠٣ .

(٢) Gerald Portal, The Mission To Uganda p. 262.

القلب . ولم يجد بورتال في مذكراته ما يقوله عن موت ذلك السوداني العظيم : ولا شك أن القضاء على الحزب الاسلامي وزعمائه الذين أصبحوا ثقلا على الانجليز كان أمرا مبيتا ومتقفا عليه بين بورتال وماكدونالد في كامبالا نفسها .

وقد كتب لاجارد ، بهذه المناسبة ، يقول : « أنبأنا البرقيات حديثا أن ماكدونالد قد أثبت تهمة الخيانة على سليم والتواطؤ مع الواغدة المسلمين لقلب الانجليز الخ . » وإذا كان لي أن أحكم بمقتضى التقارير التي وصلت في انجلترا فان الحذر الذي أبداه سليم بك حين بان له أن المسلمين لم يعاملوا بالانصاف لا يمكن تسميته « خيانة » . وقد كان في ذلك الوقت يموت بداء عضال ، ومع ذلك أرغموه أن يسير نحو الساحل فمات بالطبع . وان تاريخ الحوادث الذي رويته في كتابي ليثبت أن سليم ، قد دفعه اخلاصه لي الى المخاطرة بحياته ، وان اليه يرجع الفضل بصفة خاصة في التسوية التي تمت مع المسلمين ، وذلك في وقت لو أنه أراد أن يخون لوجد الطريق ميسرا أمامه اذ كان السودانيون في الطورو على مقربة منه ، وكانوا يطيعونه طاعة عمياء ، وكان حزب الواغدة المسلمين لا يتردد في قبول الدعوة . ولكن سليم ظل أمينا ، واني أعرف الرجل الذي كنت أصاحبه . فلا بد أن يكون قد حدث تجرد غريب من اللباقة ليتحول هذا الولاء الخالص الى عداوة ، مع أن سليم كان رجلا يشارف الموت ! زعموا أن سليم صار كثير الاعتداد بنفسه بسبب الطريقة التي عاملته وعامله بها وليامز . وان مثل هذا الاعتداد غير مقبول عند مرؤوس أجير . ولكن سليم لم يكن ضابطا « مجندا » أجيرا حين كنا في أوغندة . كان حائزا لرتبة البكوية في الجيش المصري وهي ثاني رتبة فيه . وقد تولى القيادة السنوات الطوال في مناطق كثيرة ، فلم يكن من اللائق مطلقا أن يعامل بعتة معاملة ضابط صغير . وكان من المتفق عليه بيننا أن يعود الى مصر وكان يجب أن يسافر بمجرد تجنيد السودانيين .

وانى ليحزننى شخصيا أن أفكر أن ذلك الجندى القديم الذى اختاره
غردون لتولى القيادة فى امرولى وأنقذ بشجاعته وحنكته دوفيلة وخاطر
بحياته فى سبيل اخلاصه لى قد أبعد على عجل وهو فى حالة موت ،
ذليلا مهانا ، ليهلك فى الطريق طريدا شريدا (١) » .

أما سواد الحزب الاسلامى الأعظم ، بعد سفر بورتال ، فقد شنته
المسيحيون ومحقوه طبقا لخطة مدبرة بلا شك بين بورتال وماكدونالد
والمبشرين الانجليز .

وفى مايو سنة ١٨٩٤ خلف الأميرالاي كولفيل ماكدونالد بصفة
مندوب لحماية أوغندة الجديدة ، وقد أقام فيها أكثر من عام . وأهم
أعماله استعانتته بالسودانيين فى اذلال كاباريجا ملك الأنبيورو وابادة
قوته ، ورفع الراية الانجليزية فى وادلاى فى مديرية خط الاستواء
القديمة ، وضم أجزاء واسعة من الأنبيورو الجنوبية الى مملكة أوغندة ،
واعادة تنظيم ادارة الحماية ، وجعل العاصمة فى اينتيب Entebbe

ولكن لأجل توطيد سلطان الحماية الانجليزية كان لا بد من القضاء
على كل الثورات والقتل المحلى والعمل فى الوقت نفسه على افناء
القوات السودانية بسوقهم فى كل مكان لاختاد الفتن التى لا انقطاع لها
وانهاكها بأعمال خشنة ومهمات بعيدة فى غابات أوغندة والأنبيورو
وصحاريهما وأحيانا فيما وراء حدودهما .

لم يذق أولئك السودانيين طعم الراحة يوما واحدا منذ جندهم
لاجارد فى سبتمبر سنة ٩١ . وبعد سفر لاجارد « أدوا خدمة جليلة
بمقاتلتهم البانيورو والباجندة العصاة » ، وفى الأشهر الأخيرة من مأمورية
لاجارد وبعدها قاموا بمساعدات قيمة لمكدونالد نفسه ، الذى كان عين فى
أواخر سنة ٩١ رئيس المهندسين المكلفين بالدراسات التمهيدية لمشروع

(١) Lugard, Vol. II. p. 478-479

السكة الحديد في أوغندة ، ولأعوانه اليوزباشى برنجل Pringle والصاغ كاننجهام Cunningham الذى عهد اليه بتنظيم قوة مسلحة وغيرهما .

كان مكدونالد رجلا فيه شراسة وشكاسة . وقد شاءت الأقدار أن يعود ثانية في سنة ١٨٩٧ على رأس حملة وبرفته الصاغ أوستن Austin الذى اشتغل تحت رياسة مكدونالد في أوغندة في سنتي ١٨٩٠ - ١٨٩١ واليوزباشى برنجل الذى اشتغل في سنتي ١٨٩١ - ١٨٩٢ وضباط آخرين من الهند .

غادرت هذه الحملة بومباي في ١٨ يونية سنة ١٨٩٧ ووصلت مونباسة في ٩ يولية في طريقها الى أوغندة . وقد استغرق قطع المسافة في الداخل ثلاثة أشهر . أما غرض الحملة فيجب أن نذكر أنه كان تقرر في سنة ١٨٩٧ الزحف نحو الخرطوم لسبق مارشان (حملة فاشودة الشهيرة) واتقاء الخطر الذى يتهدد النيل الأبيض .

وكانت خطة الانجليز المزدوجة اعادة فتح السودان بمهاجمته من الشمال والتوغل في نفس الوقت في جنوبه من ناحية أوغندة . وقد صرحت وزارة الخارجية الانجليزية لماكدونالد أن يأخذ معه القوات السودانية وكانت عائدة في ذلك الوقت من مطاردة قوات موانجا في اقليم بودو Buddu فان موانجا بعد أن يئس من خلع نير الانجليز اضطر الى الفرار واللياذ بالمنطقة الألمانية .

وقد شرح هارى جونستون ، الذى عين فيما بعد خاكما عاما لأوغندة ، تاريخ ثورة السودانين في سنة ١٨٩٧ وأسبابها ورغما من تحيزه الظاهر في بعض المواطن فان كتابته محاولة جديدة لابرار الحقيقة وحسبه أنه بين لنا بعض ما كان يشغل بال الانجليز في ذلك الوقت .

بعد أن ذكر الخدمات التى أداها السودانيون في عهد مكدونالد الأول (٩١ - ٩٢) قال جونستون : « ان السهولة التى تمكن بها أولئك

السودانيون الشجعان الأوفياء من دحر قوات قبائل البانيورو العظيمة والباجنده والباهيا قد ولدت في نفوسهم أشد الاحتقار للسكان الوطنيين في الحماية من وثنيين ومسيحيين . أنهم مسلمون متعصبون كانوا يحتقرون في داخل سريرتهم الرجل الأبيض باعتباره مشركا وكانوا يحملون دائما بتأسيس ممالك من صنعهم في هذه الأقطار الخصبة التي يسهل فتحها . ويمكن القول ان ضباطهم (الانجليز) لم يكن اختيارهم في كل الأحوال موفقا ، وقد سلك بعضهم نحوهم مسلكا فظا غليظا .

« وكانت الادارة بسبب مشاق النقل الكبرى التي أصبحت من مستلزمات شحن البضائع وغيرها من ساحل أفريقيا الشرقي عاجزة عن أن تدفع لأولئك السودانيين أجورا مناسبة ، في البداية ، أو تدفع الأجور بانتظام . فترتب على هذه الحالة وجود متأخر مرتبات متراكمة . وعدا ذلك ، شاعت الحوادث كهرب موانجا وثورة الناندي^(١) Nandi

التي أعقبته بقليل في الجزء الشرقي من الحماية أن يرسل السودانيون عاجلا في مكان سحيق مئات من الأميال سيرا على الأقدام في أرجاء الحماية من قسم الى الآخر . ولم يكونوا مطمئنين على نساءهم لأن زنوج أواسط السودان مولعون بتعدد الزوجات وهم يحبون أن تلازمهم نساؤهم أي يذهبون ليقضوا حاجاتهم في حياة المعسكر ، ولكن سرعة الحركات العسكرية فرقت بينهم وبين زوجاتهم وأبنائهم وحشمتهم . وكانت هذه الفرقة تدوم أحيانا أربعة أو خمسة أشهر متوالية . ولذلك كانت صدورهم موهنة وروح التمرد الكامن تغلي فيهم حتى حدث حادث اندفعت به الثورة » .

(١) تكلم جونستون في كتابه : أفريقيا (ص ٣٨٦) عن القوات السودانية «التي كانت على الدوام مشتبكة في حروب ضد القبائل الوحشية الجبلية في هضبة الناندي ، وضد ملك الواغنده الذي انقلب على الانجليز وأصبح مسلما ، وضد قوات الأونيورو التي كانت تحاول استرداد الأراضي المفقودة» .

وصف جونستون بعد ذلك حملة ماكدونالد وحالة الجنود الذين سيرافقونه : « كانوا مرهقين بالتعب وبفارقة زوجاتهم باستمرار ، مع شديد تعلقهم بهن ، وكانوا لا يحسنون الظن بنزاهة الادارة بسبب عدم دفع المتأخر لهم . وكانوا يخشون الهلاك في بلاد مجهولة بعيدة كل البعد عن البلاد التي ألفوها . لذلك قرروا أن لا يرافقوا الحملة وأن يعرضوا شكاوهم في الوقت نفسه على أحد الضباط الإنجليز في كامبالا . ولكن هذا الأخير رفض أن يستمع اليهم فأجمعوا أمرهم على تنفيذ الأوامر على أن يذهبوا فقط الى محطة رافين Ravine في المديرية الشرقية ، للقاء ماكدونالد فيها . وهناك كان أملهم عظيما في الاتصال بجاكسون أحد كبار الموظفين المدنيين لأنهم كانوا يعرفونه جيدا ويحبون فيه ميلا الى العدالة وكانوا يريدون منه أن يتوسط لهم في الغاء الأمر الصادر اليهم بالخروج من البلاد مع ماكدونالد .

ولكنهم حين وصلوا رافين أبلغوا أن الأمر يجب تنفيذه أما فيما يتعلق بتظلمهم الخاص بمتأخر مرتباتهم وبالعامل المطرد في الحملات المختلفة فسينظر فيها بعد عودتهم من حملة ماكدونالد . وعلى أثر سوء تفاهم وقع بين السودانيين وأحد ضباط الحملة في رافين صدر الأمر للسودانيين بتسليم أسلحتهم فرفضوا ، ثم أطلقت النار من فوق رؤوسهم فثاروا جهرة وحاولوا الوصول الى قلب أوغندة مخربين في طريقهم المحطات والمخازن وما اليها . وقد تمكنوا أخيرا من الاستيلاء على حصن لوبا Luba وأسر الصاغ ثرستون Thruston وبعض الإنجليز وتنفيذ حكم الاعدام فيهم » .

وهنا يقول جونستون : « ان الحوادث التالية حديثة جدا وليست بحاجة الى التعريف ^(١) » .

(١) H. Johnston, The Uganda Protectorate (vol. I. pp. 239-243)

وتتلخص هذه الحوادث في أن ماكدونالد ، بمساعدة جاكسون ونقر من الضباط والموظفين ، وأعضاء الجمعية التبشيرية البروتستانية ، تمكن بعد عراك جبار في ظروف صعبة ، من التغلب على الثوار وطردهم من أراضي حماية أوغندة .

وقد سرد أوستن ، الذي اشترك في حروب ماكدونالد ، حوادث سنة ١٨٩٧ (١) . بحسب هذا المؤلف ، في بداية الثورة وخصوصا في وقت حصار لوبا العصيب كانت حاميات أوغندة كلها مؤلفة من السودانيين الذين يبلغ عددهم حوالي الألف جندي . وكان في الأنبيورو من ٤٠٠ الى ٥٠٠ سوداني موزعين بين ستة مراكز على مسافات شاسعة جدا تحت اشراف القائم مقام داجمور Dugmor الذي كان مقره الرئيسي في مازندي . وفي اقليم الطورو الغربي Toru كان يوجد اليوزباشي سيتويل Sitwell ومعه فصيلة من السودانيين ظلت على ولائها ابان الثورة كلها وقامت فيما بعد بعمل رائع ضد قوات موانجا حين تمكن الملك السابق من الهرب من الأراضي الألمانية وحاول بسلاحه أن يخفف الضغط على الثوار . وكان في اقليم بودو Bu ddu الجنوبي الغربي ٢٥٠ سودانيا . وكان أكبر الخطر أن تحدث معا ثورة عامة مشتركة في أوغندة والأنبيورو . وقد نجحت الادارة في أوغندة في اجتذاب الواغندة الى صفها والحيلولة دون اتصال القوات المبعثرة بعضها ببعض — وكانت طبيعة الأشياء تساعد على ذلك — والحجز بين هذه القوات وبين قوات موانجا وبعض الواغندة المسلمين من ناحية وبين قوات كاباريجا من ناحية أخرى .

وقد هزم موانجا في يناير سنة ١٨٩٨ ثم تبعه بزمان قليل كاباريجا الذي قهرته قوة انجليزية مؤلفة من جنود هندية متحالفة مع الباجندة أو الواغندة . وقد وقع الملكان في الأسر وثل عرشهما .

(١) Major Austin, With Macdonald In Uganda. 1903.

استمرت عمليات ماكدونالد من سبتمبر سنة ١٨٩٧ الى مايو سنة ١٨٩٨ وكانت مملوءة بتفاصيل ودقائق مؤثرة . نذكر على سبيل المثال ما يتعلق منها بأصول الثورة :

بحسب احدي الروايات التي ظهرت في الصحف الانجليزية لم ينس السودانيون ولم يغفروا المعاملة التي عومل بها سليم بك في سنة ١٨٩٣ ، وتختلف الآراء في أهمية هذا العامل في الثورة . وعلى أية حال فمما لا شك فيه أن بلال أفندي قبل أن يترك أوغندة أقسم برأس ابنه أن لا يعود الى الخدمة تحت رياسة ماكدونالد . وقد علق أوستين على هذه الرواية قائلاً : « كان ماكدونالد نفسه منح بلال أمين ترقية جزاء له على مسلكه النبيل في أثناء قلاقل سليم ، ولكنه قبل أن يصل الى محطة رافين R vine كانت الثورة قد اشتعلت وقد لحق به الشوار في ناندي . وبعد موت مبروك وسليمان صار رئيس الشوار فأظهر كفاءة نادرة على الرغم من انعار الذي لصق به من جراء مقتل ثرستون وآخرين .

« وكان خوطب في البداية في مرافقة الحملة فلم يثر صعوبة ما وطلب فقط اجازة بضعة أسابيع فأجيب الى طلبه . ولكن حدث أنه عندما وصل الى كامبالا ليرى أسرته وصله أمر بالذهاب توا في حملة محلية صغيرة ، وتلقى الوعد بأن يمنح باقى الاجازة عند العودة . ولكنه حين عاد أبلغ أن هذا الوعد لن يوفى به نظرا لحاجة الحملة (ماكدونالد) الملحة الى خدماته في الحال ولما ألح في استيفاء أجازته ألقى القبض عليه لعصيان الأوامر وجرد جميع ضباط فصيلته من رتبهم . وقد أطلق سراحه فيما بعد وأرسل للحاق بماكدونالد . ولكنه كان يتحرق حنقا على الطريقة التي عومل بها ويؤكدون أنه حلف في ذلك الوقت على رأس ابنه بأن لا يذهب مع أية حملة فقد أنهكه التعب وكان دائما غائبا عن أسرته ولم يجد أى تقدير لعمله المضنى وخدماته واخلاصه (١) » .

(١) Major Austin, With Macdonald In Uganda, p. 301-302

ظاهر من كل ما تقدم أن فاتحى أوغندة والأنبيورو ومديرية خط الاستواء القديمة وكل أعالي النيل هم أولئك السودانىون الكبار الذين ظلوا على المحن وصروف الأيام ثابتين على ولائهم لخديوى مصر وتقاليدهم ورايتهم ، وظاهر أن سياسة جبارة واحدة فى جوهرها ، وان تباينت صورها وأشكالها ، قد اتبعت ازاءهم طوال عشرة أعوام .

ولئن أخلت مصر السودان بأمر بريطانيا فانها لم تتنازل قط عن حقوقها المختلفة فى السودان وملحقاته .

وقد أعلن تيجران باشا وزير الخارجية المصرية ، فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩٢ ، « ان مصر تحتفظ بكافة حقوقها على الأراضى التى كانت تتألف منها مديرية خط الاستواء المصرية » أى مناطق البحيرات وأعالي النيل التى كانت منذ سنة ١٨٧٥ منطقة النفوذ المصرى فى أواسط أفريقيا .

والواقع أن انجلترا باستيلائها على أوغندة وإنشاء « حماية » جديدة فى حدود واسعة كان غرضها استغلاليا بحتا . ولن يتغير الموقف القانونى من جراء إخلاء مصر لمناطق بحيرة فكتوريا (أوغندة وعاصمتها) وبحيرة ألبرت نيانزا (الأنبيورو ، ومديرية خط الاستواء فى الشمال ، والساحل الجنوبى لبحيرة كيوجا أو ابراهيم ومنطقة كافالى) . لأن ذلك الإخلاء كما قلنا كان قهريا . على أن الحقوق الأدبية لمصر لاسبيل الى طمسها وحسبنا أن نذكر أنه فى أثناء الثورات المختلفة التى تعاقبت على الممالك الاستوائية منذ سنة ١٨٨٨ كان فى البلاد حكومة صحيحة ونظام سياسى واجتماعى ظل قائمين ، رغما من جميع الفتن والحروب والاعتداءات السياسية والانتقالات ، دون أن يختل ميزانهما ، حول راية الخديوى التى كانت راية حضارة وعمران .



ويحسن بنا الآن أن نتساءل عن نتائج السيطرة الانجليزية في
المديريات المتروكة .

وضع الأب روسكو الانجليزي كتابا عن شعوب أواسط أفريقيا ،
جاء فيه عند ذكر البنيورو (أونيورو) واكتشافات سبيك وبيكر والغارات
التي شنها بيكر ، وخصوصا الانجليز من بعد ، ضد كاباريجا : « في تلك
الأزمنة كانت البلاد غنية بسكانها وماشيتها ولكنها الآن أصبحت فقيرة
بسبب الحروب الطويلة في عصر كاباريجا . وقد تبدد السكان ، وأخذ
عددهم يتناقص منذ الاحتلال الانجليزي واضطرار الكثيرين الى الهجرة
فرارا من التسخير وضريبة السكن (hut tax) اللتين حتمتهما السلطات
عليهم .

وإذا كان الوطنيون أحرارا في زراعة القطن فإن بيعه مقيد بنظام
حكومي خاص وبشروط لا تتفق مع الرفاهية اطلاقا .

« وكانت الحالة في أوغندا هي نفسها في الأنبيورو التي ضمت اليها .
اذ توجد مدن وتوجد طرق جديدة تحترق البلاد وجبالها من أقصاها
الى أقصاها ولكن ذلك كله « ليس الا نتيجة السُخْرِى المفروض لصالح
الأوربيين وحدهم » .

وقد كان انشاء الطرق والمباني الحكومية « يثير عاصفة من مساوىء
استعمال السلطة والمعارضة » لأن الحكومة كانت دائما تلجأ الى تسخير
السكان في هذه الأعمال ولا تدفع الا أجورا اسمية تقدرها السلطات
ثم تسقط منها الضرائب . وكان الأوربيون المتوطنون من ناحيتهم ،
يقتدون بالحكومة في محاولة استغلال الوطنيين وارغامهم بمقتضى قانون
الاستيلاء الخاص بتشغيل الوطنيين ، على العمل بأجور لا قيمة لها .
وقد ترتب على هذه الحالة أن ترك الوطنيون حقولهم « وهاجرت أفضل

طبقات العمال صوب البلاد التي يشتغلون فيها أحرارا دون أن يقسروا
على القيام بأعمال لا ربح فيها .

وقد ختم الأب روسكو بقوله : « لا ريب ان مئات من الأميال الجديدة قد ساعدت على تكثير محاصيل الامبراطورية ولكن هذه البلاد على الرغم من ذلك لن تصبح مقرا ثابتا للرجل الأبيض » .

الكتاب الخامس

الفصل الرابع عشر

السودان (١٨٨٥ - ١٨٩٨)

في أيام المهدي وخصوصا منذ موته الذي حدث في يونية سنة ١٨٨٥ كان أكثر أهالي السودان وقبائله تضيق ذرعا بنظام الارهاب وتظهر ولاءها لمصر . ولكن السودان — كما قال أحد الانجليز — كان يجب أن يظل على حالته « يأكل بعضه بعضا » .

وقد أفادت برقية أرسلها من سواكن كامرون Cameron في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٥ أن عوض الكريم باشا أبو سن في أم درمان كان يعمل على تهدئة الشيع والجماعات حتى تبين نيات الحكومة . وكان أبو سن زعيم قبيلة الشكرية الكبيرة .

وفي برقية أخرى في نفس اليوم أبلغ كامرون القنصل امجرتون ان رسولا حضر الى سواكن وأنبأه أن سنار كانت نقطة تجمع عظيمة لجميع الهاربين من العصاة ، وان حامية سنار التي كان يبلغ عددها ١٠٠٠٠ رجل كانت مسيطرة على المملكة كلها وأن مندوبين من قبل قبائل طوكر كانا وصلا في اليوم السابق لطلب الصلح .

ومن جهته أعلن القائد الانجليزى جرينفل Grenfell من أصوان ، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ، ان سنار كانت لا تزال صامدة وانه اذا احتفظت الحكومة بدتقلة تمكنت سنار من اصلاح الموقف في الخرطوم .

وفي ١٢ أكتوبر كتب الميجر تون من القاهرة : « ان ضياع مركزى
دبه ودنقلة المهيمنين فى الوقت الحالى هو بلا أدنى شك العقبة الكبرى
فى سبيل تهدئة السودان الغربى . ولو بقيت سنار على ولائها قوية مزودة
بالبواخر الكثيرة وبقي النيل لغاية دبة تحت سيطرة الحكومة لأعلنت
المملكة الوسطى خضوعها بعد موت المهدي بقليل ولكان من المحتمل جدا
أن يعمد البقارة وهم أهم عوامل الثورة فى الغرب (كما كان الهدندوة فى
الشرق) الى الانسحاب الى منازلهم فى الجنوب (١) » .

والحوادث التالية ليست بحاجة الى التفصيل . فقد سقطت سنار ،
وأبيدت الحامية ورجاها الصناديد ، وشرع النجومي يتأهب ، على رأس
٣٠٠٠٠ مقاتل للزحف على أبو حمد وكروسكو وغزو مصر .

وكانت مصر يجب أن تظل بقواتها على حدودها فى حالة حذر مستمر .
وقد أراد الانجليز منع كل اتصال مع السودان فصدر أمر وزارى بتاريخ
١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٥ تقرر بمقتضاه وقف كل تجارة مع السودان .
وبذلك ضربت مصر على نفسها حصارا تجاريا ، وكانت العناصر الموالية
من الشعب السودانى الذى « تخيفه وتستبد به أقلية متعصبة متهيجه »
مضطرة على الدوام الى التحالف مع هذه « العصابة المخربة » .

وكانت جميع السلطات فى القاهرة تطالب برفع الحصار ولكن عبنا
لأن الحكومة الانجليزية لم تترشح عن خطتها .

وانا نجتزىء هنا بذكر دراموند وولف Drummond Wolf : بعد أن
ذكر أن الحصار قد مضى عليه ثمانية أشهر ، قال فى كتابه المرسل الى روزيبرى
بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٦ : « اذا منع بتاتا أصدقاء السلام من
السودانيين من مزاوله أعمالهم المعتادة ، لم يكن بد من انضمامهم الى
الدراويش ، على حين لو أن التجارة يسرت سبلها وعاد كل الى مهنته
السلمية كان فى ذلك أكبر اغراء لهم على المطالبة بوقف القتال .. »

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣٨١٠ .

« وليس من الممكن طبعا أن نجزم مقدما بأن تيسير التجارة سيؤدي
توا الى هزم التعصب الذي كان له أبرز الأثر في الحروب الحديثة ، لأن
نتائج مثل هذا الاجراء السلمى لن تتحقق الا تدريجا ، وحسبه أنه
سيدخل في السودان الوسائل التي تساعد على تكوين حزب سلام » .
وقد أرسل الخديوى يوسف باشا شهدى الى حلفا ليدرس من كتب
الحالة في السودان . وقد دامت مهمته حوالى عشرة أشهر (يونية ٨٦ -
مارس ٨٧) .

كان شهدى باشا يلح باستمرار فى ضرورة اعادة التجارة خصوصا
وانه قد استوثق من تعلق السودان بالخديوى . وقد كتب جودت بك
رئيس الديوان الخديوى الذى كان ملحقا ببعثة شهدى ، تقريراً بتاريخ
١٢ مارس سنة ١٨٨٧ جاء فيه : « ان القبائل والعشائر التي كانت ملتفة
حول المهدية أخذت تتذمر من تهوّر العصاة وبدأت فعلا حركة مقاومة
صريحة بالسلاح . وعبد الله التعايشى فى الوقت الحالى فى أشد الاضطراب
بسبب العصيان الضخم الذى انتظم عرب الشرق الشكرية والحادة
وأبو روف » .

وقد وفد على القاهرة دفع الله أحد زعماء السودان وأحضر معه الى
الخديوى كتابا مرفوعا اليه من مئات كبار المشايخ فى كردفان ، بتاريخ
٢٩ دى الحجة سنة ١٣٠٣ هـ (سبتمبر ٨٦) ، جاء فيه : « اننا نضع كل
أمل فى انقاذنا فى ارادة الخديوى لتصبح الأمة كلها محكومة بواحد
كما كان الأمر من قبل » .

وقد حدثت فى سنة ١٨٨٨ مناقشات فى المجالس النيابية وفى الصحف
بإنجلترا بخصوص سواكن والسودان ، فاقترحت مجلة ساترداى ريفيو
« فتح السودان من جديد وتوطيد السيطرة الانجليزية على أعالي النيل »
ذعر الرأى العام فى مصر من هذه السياسة واضطر رياض باشا

رئيس الوزارة الى ارسال مذكرة الى بيرنج ، بتاريخ ٩ ديسمبر (٨٨)
قال فيها : « لا ينازع أحد في أن النيل حياة مصر فهذه مسألة ظاهرة
مفروغ منها . والنيل هو السودان فلا جدال في أن العلاقات والصلات
التي تربط مصر والسودان لا يمكن فصلها كالعلاقات بين الجسد
والروح .

« وان حكومتى لعظيمة الأمل في أن تتمكن بالوسائل السلمية
(كالتجارة) من استعادة نفوذها تدريجيا في هذه الأقطار .
« وان ترك سواكن لدولة أوربية لا يمكن التسليم به لأن معناه انتحار
لمصر » .

والحقيقة كما قال دارسى ^(١) ان المسألة المصرية كانت مرتبطة بطريقة
لا انفصام لها بمسائل السودان والبحيرات والحبشة أيضا « فمن هذه
العناصر الثلاثة تتألف في الواقع مشكلة واحدة أعدت لها انجلترا بمهارة
نادرة حلا يتفق مع مصالحها » .

وبينا كانت انجلترا تعمل على الوصول الى النيل من الشمال كانت
فرنسا تحاول السبق اليه من طريق الكونغو . ولما وجه سؤال في سنة
١٨٩٥ الى الحكومة الانجليزية بخصوص سياستها السودانية والخطوة
التي قررت اتخاذها في حالة تدخل من جانب فرنسا ، أجاب السير ادوارد
غراي ، العضو في وزارة روزييري ، بتصريح ٢٨ مارس الشهير الذي صار
من ذلك الوقت القاعدة التي ترجع اليها الحكومة الانجليزية في كل مناسبة :
« ان انجلترا لها صفة الوصية المكلفة بالدفاع عن مصالح مصر ... »

وبما أن مصر لها مطالب في وادي النيل فان منطقة النفوذ البريطاني تشمل
جميع وادي النيل » .

(١) Darcy, Cent Années de Rivalités Coloniales, 1904

وقد رأينا كيف تصرفت هذه الحارسة الأمانة أو الوصية في الأراضي المصرية وكيف وزعت بعضها على إيطاليا والحبشة وولاية الكونغو... وفي أثناء اجتماع ١٠ أبريل سنة ١٨٩٥ قررت الغرفة التجارية بلندرة دعوة الحكومة « الى اتخاذ الاجراءات الناجعة في سبيل تحقيق الهيمنة الانجليزية على وادى النيل جميعه من أوغندة الى فاشودة » .

ولأجل أن تثير المسألة المصرية كلها وتنازع إنجلترا في « حقوقها » على السودان ووادى النيل قررت فرنسا ، في سنة ١٨٩٧ ، الوصول الى النيل من الجنوب بواسطة مارشان Marchand ^(١)

(١) الواقع أن فرنسا كانت تطمع في الاستيلاء على بحر الغزال ووصل شمال أفريقيا بوادى النيل وكانت إنجلترا تطمع في جعل وادى النيل ، على الأقل من منابعه الى الخرطوم ، منطقة انجليزية بحثة . جاء في خطاب لـ سلسبرى الى الملكة فكتوريا بتاريخ ١٠ يونية سنة ١٨٩٠ بخصوص الاتفاق على مناطق النفوذ مع ألمانيا والتنازل لها عن جزيرة هليجولند : « وأن الوزارة بالاجماع توصى بقبول هذا الاتفاق . ان العوض عن هليجولند هو الحماية على جزيرتى زنجبار وبمبا و ١٥٠ ميلا من الساحل بالقرب من سلطنة فيتو Witu وعدم المطالبة من جانب ألمانيا بأى حق على البلاد الخلفية الداخلة . وبناء على هذا الاتفاق تقع جميع المنطقة الخارجة عن حدود الحبشة وبلاد الجالا تحت النفوذ الانجليزى لغاية الخرطوم » .

وقد كتب لاجارد Lugard في يولية سنة ١٨٩٥ مقالا عنوانه (إنجلترا وفرنسا في وادى النيل) في مجلة (ناشيونال ريفيو) جاء فيه : «في رده على ادوارد غراى أعلن هانوتو ، بتاريخ ٢٨ مارس، أن إنجلترا لم تحدد مطلقا في أى وقت مضى أى جزء من وادى النيل تطالب به لمصر وأى جزء تطالب به لنفسها . وجوابنا على ذلك أن مصر قد تقدمت في فتوحاتها بقواتها الذاتية لغاية الخرطوم . ولكن ابتداء من هذه النقطة كل فتح وكل ادارة قام بهما بيكر وغردون (كذا) . اذن تمتد منطقة النفوذ المصرية لغاية الخرطوم . وابتداء من هذه النقطة تبتدىء منطقة النفوذ الانجليزية التى تشتمل على «جميع حوض النيل غربا وجنوبا مع مديرية خط الاستواء ، وبحر الغزال ودارفور وكردفان ، وشرقا جميع البلاد الواقعة بين النيل والبحر الأحمر والمحيط الهندى ، باستثناء الأراضي التى حددتها إنجلترا بوضوح في معاهدة أبريل سنة ١٨٩١ وأقرت بأنها حماية ايطالية .

«ان فرنسا تطالبنا بالجلء عن مصر . ولكننا لن نجلو عنها حتى نحتل فعلا المنطقة التى طالبنا بها لغاية حدود مصر . ومتى أصبحت مصر في قبضة يدنا بمقتضى مركزنا على النيل ، عندئذ وعندئذ فقط نجـاو بـجنودنا » .

وفي السنة عينها أرسلت انجلترا ماكدونالد على رأس حملة ليسبق
مارشان الى فاشودة من طريق أوغندة . وكانت في الوقت نفسه تفكر في
ارسال حملة من الشمال بقيادة كتشنر للاستيلاء على الخرطوم وبحر الغزال
في الجنوب .

وقد تعذر على ماكدونالد اتمام مهمته بسبب ثورة السوادنيين التي
سبق ذكرها .

أما حملة كتشنر فكان يجب أن تصل في الميعاد لهزم فرنسا سياسيا
في فاشودة .

وكان اللورد كرومر ، في يونية سنة ١٨٩٧ ، يعارض في ارسال
قوات بريطانية بسبب الأعباء المالية الباهظة التي تنشأ من الحملة وبسبب
عدم صلاحية الجنود الانجليز من الناحية الجثمانية لحرب السودان .
« فان الجندي الانجليزي ليس عنده أقل استعداد ليكون أداة حرب في
جو كجو السودان . ولم تنتج أية فائدة من ارسال الأورطة الانجليزية
في الصيف الماضي في دنقلة . ولا بأس أن نذكر أنه من بضعة أيام فقط
حدث استعراض في القاهرة بمناسبة عيد ميلاد الملكة ، وعلى الرغم من أن
الجو لم يكن حارا بدرجة فوق العادة فقد سقط حوالى ١٢٠ جنديا
وخرجوا من الصف من قوة تعدادها ١٨٠٠ . وقد يقول قائل ان
البريطانيين قاتلوا في السودان . وردى على ذلك ان التاريخ الحقيقى
لمعارك سنة ١٨٨٥ لم يكتب قط ، ولا أعتقد أن أحدا يفكر في اجراء
التجربة من جديد » .

وهذا ما يفسر لنا الأسباب التي من أجلها سيقع حمل الفتح الثانى بصفة
خاصة على كاهل الجندى المصرى والمالية المصرية .

وعلى أية حال كانت الدوائر في لندرة مترددة في تحديد تاريخ قيام

الحملة : أيعجل بها فى سنة ١٨٩٧ لمواجهة التهديد الفرنسى ، أم تؤجل الى السنة التالية . وكان اللورد ولسلى من أنصار التعجيل .

وكان اللورد لانسدون Lansdowne وزير الحرية ، من جهته ، يعارض فى أى تقدم سابق لأوانه نحو الخرطوم .

وكان رئيس الوزارة سالسبرى يؤيد رأى الأخير كما يتضح من كتاب كان بعث به الى لانسدون بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٧ :

« ان الشرين اللذين يتعادلان هما من ناحية ، المجهود الذى سيطلب من الجيش المصرى وجيش الملكة والذى تشير اليه فى كتابك ، ومن ناحية أخرى ، المصاعب السياسية الدولية التى قد تنشأ من وصول مكتشف فرنسى الى النيل قبل وصولنا نحن الى الخرطوم . على أن مثل هذا الخطر لا يخيفنى لأننا مهما كانت الظروف سنعرف كيف نواجهه » .
وبعد أن أكد سالسبرى أن أى احتلال فعلى (اشارة الى مارشان) لن يكون جدياً قط قال مؤيداً فكرة التأجيل :

« يجب أن لا يغيب عنا أننا بقضائنا على قوة الدراويش نقتل بأيدينا المدافع الذى يحتفظ لنا الآن بالوادي » .

وهذا هو النص الانجليزى لهذا الاعتراف الخطير :

It is to be remembered that by destroying the Dervish power we are killing the Defender who is holding the valley for us now.

وقد ورد فى مذكرات بلنت فى سنة ١٨٨٥ اعتراف من هذا القبيل هذا نصه :

« ٢٦ مارس (١٨٨٥) — توجد علائم على أن حملة سواكن قد قاربت النهاية ... »

« تعيشت اليوم عند سدنى بكستون (عضو مجلس النواب)
وجلست بجانب مدام كورتنى ، وكان على الجانب الآخر منى مدام بكستون
التي حدثتني أن اللورد هارتنجتون قد كتب أخيرا الى صديق له قائلا
انه ليس في وسعه أن يفهم لماذا يقاتلون المهدي مع أنه ، أى المهدي ،
ثبت أنه الرجل الوحيد الذي كان ينفذ سياسة وزراء صاحبة
الجلالة (١) » .

هذان الاعترافان يلقيان كل الضوء على السياسة الانجليزية في
السودان منذ بيكر (١٨٧٠) وغردون الى كتشنر واستعادة السودان
(١٨٩٨) .

والمهم أن مصر لم تتنازل قط عن حقوقها في جميع الممالك التي كانت
تتألف منها الامبراطورية السودانية . ورد في الكتاب الأزرق الذي
أصدره اللورد سالسبرى في سنة ١٨٩٨ عن مسألة فاشودة كتاب من
بطرس غالى باشا وزير الخارجية جاء فيه :

« ان حكومة الخديوى كما تعرف سيادتكم لم يغب عن نظرها في حين
من الأحيان العودة الى استئناف احتلال الأقاليم السودانية التي هي
مصدر الحياة ذاتها لمصر . ومصر لم تنسحب من تلك الأقاليم الا عقيب
قوة القاهرة . وان استعادة الخرطوم تفقد الغاية منها اذا لم يعد الى مصر
وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله الضحايا العظيمة .

« ولعلم الحكومة المصرية أن مسألة فاشودة في هذا الأوان هي
موضوع مفاوضات بين بريطانيا العظمى وفرنسا ، فانها تكل الى أن
أطلب من سيادتكم أن تتفضلوا بحسن الوساطة لدى اللورد سالسبرى
ليتم الاعتراف لمصر بحقوقها التي لا تقبل نزاعا ولكي تعاد اليها الأقاليم
التي كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد أحمد » .

الفصل الخامس عشر

حدود الامبراطورية الجغرافية

كلتا الخريطين الخريطة التي وضعها أركان حرب الجيش المصرى فى سنة ١٨٧٨ ونشرها الأمير عمو طوسن فى كتابه (مديرية خط الاستواء) والخريطة التى نشرها الدكتور أبت Abbate عن الاستكشافات الجغرافية فى عصر اسماعيل لا تخلو من نقص كبير .

ولعل أدق وصف لحدود السودان أو الامبراطورية السودانية قبل الثورة المهدية هو ما كتبه استيوارت فى تقريره لسنة ١٨٨٣ وما كتبه هارى جونستون فى كتابه (بريطانيا عبر البحار . أفريقيا) . وقد ذكرنا من قبل وصف استيوارت لكننا نعيده هنا لأن الوصفين يكمل بعضهما بعضا ويكونان معا صورة صحيحة لحدود السودان .

قال الكولونيل استيوارت : « ان البلاد التى يحتلها الآن المصريون ويطلقون عليها اسم (السودان) هى بلاد كبيرة جدا مترامية الأطراف طولها من الشمال الى الجنوب — أى من أسوان الى خط الاستواء — نحو ٢٤ درجة أو ١٦٥٠ ميلا ، وعرضها من مصوع الى غربى دارفور نحو ٢٢ درجة أو ١٢٠٠ الى ١٤٠٠ ميل ، واذا ابتدأنا من نقطة برانيس على ساحل البحر الأحمر شرقا على خط موزاة الدرجة ٢٤ الى نقطة غير معينة فى صحراء ليبيا تعترضها الدرجة الثامنة والعشرون خط الطول ، ومن هناك يتجه خط الحدود جنوبا الى الغرب حتى الزاوية الشمالية

الغربية من دارفور في نقطة تقع حوالى درجة ٢٣ من خط الطول ثم يتجه في استقامة نحو الجنوب الى الدرجة ١١ أو ١٢ ، ثم يتجه جنوبا بشرق عبر مونيوتو وبحيرة نيانزا حتى يماس مدخل فكتوريا نيانزا ويصعد من هناك شمالا الى الشرق فيشمل اقليم هرر ثم يصل الى المحيط الهندى عند رأس جردفوى ويصير على ساحل البحر الأحمر حتى برانيس » .

وقد أضاف استيوارت بعد ذلك الملحوظة الآتية : « لقد رأيت من الأفضل أن أضع مديرية هرر ضمن حدود السودان ، لأن هرر ليست وحدها تابعة لحكومة السودان ولكننا لا نعلم الا القليل عن الجهات الواقعة بينها وبين السودان فمن المستحيل القول أين تنتهى مديرية معينة وأين تبتدىء أخرى .

« ان جميع المنطقة الواسعة في جنوب الحبشة والممتدة من فكتوريا نيانزا الى المحيط الهندى تكاد تكون من الناحية العملية مجهولة تماما . وسكانها من جالا وسومال وآخرين لا يشجعون السائحين على ارتياد بلادهم » .

وقد أرفق تقرير استيوارت بخريطة رسمها ميسيداليا في الخرطوم سنة ١٨٨٣ وهى مطابقة في خطوطها الأساسية لوصف استيوارت . والواقع أن حدود السودان الغربية بناء على هذه الخريطة بعد أن تتجه جنوبا الى الغرب حتى الزاوية الشمالية الغربية من دارفور في نقطة حوالى درجة ٢١ من خط الطول (لا ٢٣ كما يقول استيوارت) تتجه جنوبا في خط مستقيم تقريبا لغاية ملتقى نهر امبومبو ونهر الأولة في الأوبانجى ومن هناك تتجه جنوبا بشرق مع الأولة حتى مونيوتو ثم تمر بالجنوب الغربى من بحيرة أليبرت نيانزا — التى كانت تظللها الراية المصرية — حتى تصل الى ساحل فكتوريا نيانزا الشمالى .

وتعتبر خريطة بوختا الألماني التي ظهرت في كتابه (السودان تحت الحكم المصرى) أدق بكثير من خريطة ميسيداليا في رسم حدود جنوب غربى السودان أو حدود بحر الغزال ومديرية خط الاستواء من ناحية حوض الكونغو ومجرى الأولة وامبومو اللذين يجتمعان فى الأوبانجى . وعلى أية حال ان أهمية خريطة ميسيداليا وتحديد استيوارت تبدو فى وضع الأونيورو وأوغندة ضمن حدود السودان والاعتراف بأن مديرية خط الاستواء أو مديريات خط الاستواء كانت تمتد جنوبا حتى ساحل فكتوريا .

يضاف الى ذلك أن استيوارت وضع ضمنا المنطقة الواسعة الواقعة فى جنوب الحبشة بين هرر وفكتوريا نيانزا — والتي لم تحتلها الحبشة بعد — فى منطقة النفوذ المصرية (كافا وبلاد الجالا والسومال) . وقد ذكرنا من قبل ان اسماعيل كان يريد خلق موصلات منتظمة وفتح طريق نفوذ فى هذه المنطقة من هرر الى البحيرات . وحسب مصر أنها كانت فعلا تملك نقط ارتكاز قوية فى أطراف هذه المنطقة وكان نفوذها يوغل فيها تدريجيا .

وبناء على تحديد استيوارت وميسيداليا كان خط الحدود الجنوبي الشرقى ينتهى على المحيط الهندى الى نقطة قريبة من رأس جردفوى فى الشمال ، ولكن جونستون جعل هذا الخط ينتهى عند مصب نهر الجب .

قال هارى جونستون : « كان السودان المصرى يمتد غربا لغاية حدود وادى وحوض الكونغو ، وجنوبا لغاية أوغندة ، وشرقا لغاية الحبشة وبلاد الجالا . وعلى مسافة من ذلك كانت الامبراطورية المصرية تشمل جميع مملكة السومال من الشمال الى الجنوب حتى نهر الجب باستثناء بعض المين المنعزلة التى كان يحتلها سلطان زنجبار (١) » .

(١) هارى جونستون (بريطانيا عبر البحار . أفريقيا) بالانجليزية (ص ٤٣١) .

وليس أدل على عبقرية اسماعيل من أنه حاول سبق أوروبا الى تقسيم أفريقيا وانشاء امبراطورية أفريقية في حدودها الطبيعية والروحاوية ، في حدود وادي النيل ومنابع النيل وممالكها وفي حدود العنصر العربي الذي أوغل في أواسط أفريقيا ، فكانت هذه الامبراطورية متماسكة متجانسة الى حد كبير من ساحل البحر الأحمر الى المحيط الهندي الى البحيرات وقد أسست انجلترا في أواخر القرن التاسع عشر (١٨٨٥ — ١٩٠٠) امبراطوريتها السودانية على القواعد التي رسمها اسماعيل وأنشأت خطها الحديدي من موباسا الى بحيرة فكتوريا وجعلته يمر بين جبلي كينيا وكيليمانجارو طبقا لمشروع اسماعيل القديم الذي منعه من تنفيذه . ولم تكن أهمية هذه الامبراطورية الروحانية تقل عن أهميتها المادية لأن مصر كانت تعمل على ترقية العناصر العربية المتأخرة المنتشرة في السودان وساحل البحر الأحمر وهرر وبلاد السومال ، وكانت في الوقت نفسه تتوغل بحضارتها ولغتها ودينها في بلاد الجالا والوثنيين بين السومال والبحيرات وفي بلاد الزنوج الوثنيين في مديريات خط الاستواء ومنابع النيل .

وقد ارتكب اسماعيل غلطين كبيرتين وهو يبسط حدود امبراطوريته الأولى الاسراف في الاستعانة بالانجليز وأعوانهم من الأجانب والثانية حرب الحبشة (سنة ٧٦) . أما الأولى فقد درسناها في هذا الكتاب وعرفنا نتائجها وأما الثانية فان الأحباش ليسوا زنوجا وثنيين يمكن ادماجهم وليسوا عربا فكان يجب والحالة هذه مراعاة عامل التجانس الذي هو العامل الأساسي في كل سياسة بنائية ثابتة — وذلك بصرف النظر عن العوامل الأخرى — وقد ارتكبت الحبشة فيما بعد نفس الغلطة باحتلالها هرر الاسلامية واخضاعها لنظامها وارتكبتها ايطاليا حين أرغمت النجاشي منليك (في مايو سنة ١٨٨٩) على قبول الحماية الايطالية ووافقت انجلترا بمعاهدة ٢٤ مارس سنة ١٨٩١ التي عقدتها مع ايطاليا على وصل

حد السومال الجنوبي بالنيل الأزرق فدخلت أتيويا كلها وملحقاتها هرر
وشوا وكافا في منطقة النفوذ الايطالى ولكن انتصار الأحباش على
الطليان في عدوة سنة ٩٦ قضى على هذا التوسع الضخم .

وعلى أية حال لا يفوتنا أن نقرر بهذه المناسبة أن المالى الكبير كيف
Cave ذكر في تقريره الشهير الذى نشره في سنة ١٨٧٦ : « ان السودان
كما علمنا بلد غنى بثروته وسكانه والقمح الذى يغله ، وانه بعد دفع
نفقات دارفور وتجريدة البحيرات يدخل فى الخزانة العامة دخل صاف
يبلغ ١٥٠٠٠٠ جنية .

« ولاشك أن احتلال دارفور وحملة البحيرات الاستوائية ليسا
بالعمل الناجح فى التعبير التجارى ، وقد دخل الخديوى الى حد فى
هذين المشروعين لالغاء تجارة الرقيق ، ويمكن القول ان حرب الحبشة
قد فرضت عليه تقريبا . ومن المحتمل أن ينسحب فى أقرب وقت من
الحبشة وخط الاستواء » .

ان حرب الحبشة قد فرضت عليه تقريبا كما فرض عليه الغاء تجارة
الرقيق بتكاليفها العنيفة الباهظة وتعيين الأجانب وقد حاول الانجليز
بطريقة جدية ابتداء من سنة ١٨٧٦ (وهى السنة التى ظهر فيها تقرير
كيف) التطرق الى حد الامبراطورية الجنوبية (أوغندة ومنابع النيل
وخط الاستواء) بعد ما تسربت اليها فى الداخل عوامل الضعف من
جاء تجارة الرقيق والأجانب المشرفين على الغائها .

وقد ساعدت انجلترا سياستها « الهجومية » المسلحة التى جرت
عليها نحو مصر وامبراطوريتها منذ سنة ١٨٨٢ الدول الأخرى (ايطاليا
وفرنسا وبلجيكا والحبشة) على انتهاج نفس السياسة والاعتداء على
حدود مصر وحقوقها .

١ - ارتيريا — ذكرنا من قبل كيف تكونت ارتيريا فقد اشترت

شركة ايطالية ميناء عصب سنة ١٨٦٩ من أحد الزعماء المحليين ثم اشترت الحكومة الايطالية الميناء من الشركة في سنة ١٨٨٢ وبدأت توجد فيه ادارة منتظمة مباشرة . وكان الطليان يقولون عن توسعهم في الساحل أنهم سيعملون بمساعدة انجلترا « على اصطياد مفاتيح البحر الأبيض في سياه البحر الأحمر » . وقد احتلوا مصوع في فبراير سنة ٨٥ واستخدموا جنود الحامية المصرية الباشبوزق في بسط سلطانهم . واحتلوا في نفس الوقت ييلول في شمال عصب واستخدموا جنود حامية زولا الباشبوزق وأعلنوا في سنة ١٨٨٨ ميناء زولا ضمن أملاك ايطاليا . وأخذوا بعد ذلك يبسطون حمايتهم على القبائل المجاورة حتى امتد نفوذهم من رأس قصار (جنوب سواكن) الى أوبوك (١١٠٠ كيلو متر على الساحل) . وفي مارس سنة ١٨٩٠ صدر مرسوم ملكي ايطالي نظم الممتلكات الايطالية على البحر الأحمر وسماها مستعمرة (ارتيريا) .

ومن ارتيريا كانت تفكر ايطاليا في اخضاع الحبشة لسيادتها فأضمت مع منليك في ٢ مايو سنة ١٨٨٩ معاهدة أوتشالي التي بسطت بها حمايتها على أثيوبيا . ولم تكن هذه الحماية وهمية الا في أعين بعض الدول لأن معظم الخرائط والمعاهدات الانجليزية التي وضعت بعد ذلك التاريخ بصدد الاعتراف بمناطق النفوذ كانت تدخل أثيوبيا كلها والممالك التابعة لها في منطقة النفوذ الايطالية .

وفي نفس السنة التي أمضيت فيها معاهدة أوتشالي (١٨٨٩) أخذت ايطاليا تتوسع في ارتيريا على حساب الحبشة فاحتلت كرن (أو سنهيت) مركز بوغوص ثم أغوردت ثم أسمره (يوليه) . وهذه المدينة الأخيرة في موقع هام عند مصب المارب وعلى طريق مصوع — عدوة .

أما بوغوص فكانت مصر تحتل أطرافها منذ عهد محمد علي وقد احتلتها كلها سنة ١٨٧٤ هي وأرض أيلات Ailet (وهذه الأخيرة مديرية واقعة

بين حماسين ومصوع) . وفي ٣ يونيه سنة ١٨٨٤ أرغمت إنجلترا مصر بمقتضى معاهدة عدوة (بين مصر وإنجلترا والحبشة) على التنازل للنجاشى عن سيادتها على الأراضى التى تحتلها قبيلة بوغوص . وقد تعهد الطليان باحترام هذه المعاهدة ولكنهم خرقوا نصوصها .

ولما انهزم الطليان فى عدوة (أول مايو سنة ١٨٩٦) أمضى الطليان مع منليك فى ٢٦ أكتوبر (١٨٩٦) معاهدة أديس أبابا التى ردت الى الحبشة استقلالها ورسمت بصفة مؤقتة الحدود التى تفصل ارتيريا عن الحبشة على خط مارب — بيليسا — مونا . وفى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ حدث الاتفاق النهائى واستقرت الحدود على خط سيتيت — تودلوك — مارب — بيليسا — وكان هذا التعديل لمصلحة ارتيريا — كما رسمت الحدود بين السودان المصرى الانجليزى وارتيريا (مادة أضيفت بناء على تحريض إنجلترا) . وقد ظلت أماديب وبوغوص منذ أواخر سنة ١٨٨٩ ضمن حدود ارتيريا الإيطالية .

٢ — السومال الفرنسى — فى ١١ مارس سنة ١٨٦٢ عقد وزير خارجية فرنسا مع أبى بكر أحد مشايخ خليج تاجورة معاهدة تخول فرنسا ، نظير دفع مبلغ ٥٠٠٠٠ فرنك حق امتلاك ميناء أوبوك وقطعة أرض تمتد من رأس دميرة فى الشمال الى رأس على فى الجنوب . وتعهد أبو بكر ورؤساء الدناكل التابعين له أن يرفض أى عرض تتقدم به دولة أجنبية دون موافقة فرنسا .

ولكن فرنسا لم تعن مطلقا بتحديد هذه الأرض أو اقامة أى نظام فيها ولم يقيم فيها أى وكيل فرنسى . وكانت مصر لا تعترف بأمثال هذه المعاهدات لأنها تعقد مع شيوخ غير مسؤولين فى بلاد واقعة تحت السيادة التركية أو المصرية . ولذلك بادرت مصر برفع رايثها عليها توكيدا لحقوقها . وقد احتجت فرنسا على ذلك سنة ١٨٨١ ولكنها لم تفكر

الا في سنة ١٨٨٣ في استغلال أوبوك وتوسيع رقعتها لأن أوبوك
بحدودها القديمة الضيقة لم يكن لها أى مستقبل تجارى . وقد دعا
الحاكم الفرنسى لاجارد Lagarde جميع زعماء البلاد المجاورة الى طلب
حماية فرنسا ، وتمكن فى سنتى ١٨٨٤ و ١٨٨٥ من عقد محالفات مختلفة
معهم ترتب عليها امتداد الحماية الفرنسية على تاجورة وجميع بلاد الساحل
من رأس على الى ما وراء أمبادو بالقرب من زيلع ، وبذلك أصبحت
المستعمرة مصابة للمناطق التجارية فى الجنوب . وفى بداية سنة ١٨٨٨
استولت فرنسا على رأس جيبوتى وهى آخر نقطة جنوبية فى خليج أوبوك
ولم تتردد فى احتلال دونجاريثا الواقعة على ساحل السومال بين زيلع
وبربرة مما اضطر انجلترا الى الاتفاق مع فرنسا فى سنة ١٨٨٨ لحملها على
ترك دونجاريثا نظير الاعتراف بمنطقة نفوذها .

وفى مايو سنة ١٨٩٦ صدر مرسوم فرنسى تقرر بمقتضاه وضع
أرض أوبوك وحمايتى تاجورة وساحل السومال تحت ادارة موحدة
قضائية ومالية ، وأطلق عليها من ذلك الوقت اسم ساحل السومال
الفرنسى وملحقاته وصارت حاضرتة جيبوتى بدلا من أوبوك لأن ميناءها
أصلح كما أنها على رأس طريق أسهل وأقصر يصل الى الجالا وهرر .

٣ - السومال الانجليزى أو سوماليلاند . ويقع على خليج عدن
وهو أهم مناطق السومال وفيه أشهر مينه زيلع وبلهار وبربرة .

٤ - السومال الايطالى - كان امتلاك أريتريا سببا فى عزل أثيوبيا
عن البحر الأحمر ولم يبق لأثيوبيا حدود مفتوحة الا فى الجنوب ولكن
الاطليان عملوا على اغلاق هذا المنفذ الذى يصل أثيوبيا بالعالم الخارجى .
ذلك أن الحدود الجنوبية تولى وجهها شطر المحيط الهندى . وتقع
بينها وبين الساحل بلاد الجالا وبلاد السومال . ويمتد ساحل السومال
على المحيط الهندى من خليج تاجورة لغاية مضب نهر تانا على طول

٢٢٠٠ كيلو متر . ويقسم نهر الجب الساحل الى قسمين غير متساويين
في الشمال والجنوب : في جنوب الجب توجد سلطنة ويتو وقسمايو
وفي الشمال مين براوة ومركا ومقدشو (أو مين ساحل بنادر) وسلطنتا
أوبيا وميجورتين . وتنتهي هذه الأخيرة في رأس جردفون (أو
جردفوى) .

وكانت مصر تحتل احتلالا فعليا السومال من خليج تاجورة لغاية
رأس حافون على المحيط الهندي . وكان نفوذها يمتد لغاية الجب الذي
احتلته في أواخر سنة ١٨٧٥ ثم أخلته . وقد احتل الانجليز في
سنة ١٨٨٤ منطقة السومال على خليج عدن ففكر الطليان في احتلال
بقية الساحل وبلاد السومال خصوصا وان ساحل السومال هو المنفذ
الطبيعي لبلاد الجالا وأثيوبيا الجنوبية نحو المحيط الهندي وخليج عدن .
وكانت ايطاليا تطمع في احتلال هرر وساحل السومال جميعه بمساعدة
انجلترا .

وسرعان ما أمضت ايطاليا مع سلطان أوبيا في فبراير سنة ١٨٨٩
صك الحماية . وفي ٧ أبريل من نفس السنة أعلن سلطان ميجورتين
بدوره قبول الحماية الايطالية .

ثم رأت انجلترا وايطاليا أن تحددا منطقة نفوذهما على ساحل البحر
الأحمر وساحل أفريقيا الشرقي فوقعتا في ٢٤ مارس سنة ١٨٩١ معاهدة
أولى رسمت الحد الفاصل بين المنطقتين في ساحل السومال : كان ذلك
الحد يذهب صعودا مع الجب من مصبه على المحيط الهندي ، تحت خط
الاستواء تقريبا ، لغاية درجة ٦ من خط العرض الشمالى . وقد تنازلت
انجلترا لايطاليا عن المين الأربعة التابعة لزنجبار والتي أرغمت المصريين
على اخلائها في سنة ١٨٧٥) : براوة ومركا ومقدشو ووارشيخ الواقعة
في شمال الجب ، ولم تحتفظ لنفسها على ساحل بنادر من مينه الابدنية
قسمايو كما احتفظت بمنطقة الجب .

بقى تحديد السومال الايطالى من ناحية المملكتات الانجليزية على خليج عدن . كانت انجلترا تحتل الساحل من خليج تاجورة لغاية درجة ٤٩ من خط الطول شرق جرينوتش ، وكانت الحماية الايطالية تمتد لغاية رأس حافون شمالا على المحيط الهندى . وبين رأس حافون ودرجة ٤٩ من خط الطول يوجد الركن الأفريقى الشرقى الذى يهيمن عليه رأس جردفون . وقد تنازلت انجلترا لاطاليا بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤ عن رأس جردفون وجميع المنطقة المحيطة به التى يبلغ طول ساحلها ٤٠٠ كيلو مترا (من رأس حافون لغاية درجة ٤٩ من خط الطول شرقا) وبذلك أصبح ساحل السومال الذى تمتلكه ايطاليا لغاية نهر الجب يبلغ طوله ٢٠٠٠ كيلو متر تقريبا .

٥ - أفريقيا الشرقية الألمانية : بدأت ألمانيا فى سنة ١٨٨٥ تستولى على أملاك زنجبار فى أفريقيا الشرقية فاضطرت انجلترا الى امضاء معاهدة ٢٩ أكتوبر - أول نوفمبر سنة ١٨٨٦ مع ألمانيا : أصبحت بمقتضى هذه المعاهدة حقوق سيادة سيد برغش سلطان زنجبار مقصورة أولا على قطعة ممدودة على أرض الساحل من نهر مانجاني لغاية كيبيى الواقعة عند مصب نهر تانا ولا يزيد عمقها فى الداخل عن عشرة أميال ، ثانيا على جزر زنجبار ومافيا ومبا ولامو ، ثالثا على مين ساحل بنادر الخمسة . وقد نص على أن تكون سلطنة ويتو الواقعة فى شمال كيبيى تابعة لألمانيا .

ثم اتفقت الدولتان فى نفس الوقت على تحديد مناطق نفوذهما فى أفريقيا الشرقية ، فامتلكت ألمانيا الساحل من مصب روفوما الى مصب فانجا (حوالى ٨٠٠ كيلو متر) عدا سلطنة ويتو . كما أن جبل كيليمانجارو بكتلته الضخمة أصبح ضمن حدود أفريقيا الشرقية الألمانية التى كانت تمتد لغاية شرقى بحيرة فكتوريا نيانزا .

على أن أطماع جمعية الاستعمار الألمانية كانت ترمى الى بسط السيادة الألمانية على جميع بلاد السومال وعلى منابع النيل وممالكها . ومعلوم أن

بلاد السومال تمتد على ٢٠٠٠ كيلو متر من الساحل تقريبا وتوغل في الداخل لغاية بلاد الجالا واثيوبيا . وكان يتزعم السومال من ناحية الساحل رئيسان مستقلان هما سلطان أويا و سلطان ميجورتين . وقد سبقت شركة الاستعمار الألمانية الطليان الى عقد معاهدات في سنتي ١٨٨٥ و ١٨٨٦ مع سلطاني أويا وميجورتين اللذين تنازلا للشركة عن سيادتهما من ويتو الى حدود الممتلكات الانجليزية على خليج عدن .

وكان أنصار الاستعمار الألماني يفكرون في مد حدود امبراطوريتهم الافريقية من المحيط الهندي شرقا الى الاطلانطيقي غربا . فذهب الدكتور بيترز على رأس حملة الى أعلى النيل لانشاء محطات والاستيلاء تدريجا على أوغندة والأنشورو وربطهما بساحل أفريقيا الشرقية الألمانية . وحاول في الوقت نفسه أمين باشا ، بعد دخوله في خدمة ألمانيا ، استرجاع مديريته القديمة .

ولكن الحكومة الألمانية خشيت مغبة المغامرات الافريقية والاصطدام بالإنجلترا فرفضت اعتماد المعاهدات المبرمة بين الشركة وشيوخ السومال ، وتنكرت للدكتور بيترز الذي كان نجح في عقد معاهدة مع أوغندة ، كما أنها أعلنت أن أمين باشا كان يعمل تحت مسؤوليته هو وأن جميع أعماله وحرركاته خارج الحدود الألمانية المعترف بها لا تعنيها .

وقد اكتفت ألمانيا ، في سنة ١٨٨٩ بضم المنطقة الواقعة بين سلطنة ويتو ونهر الجب ، وأبلغت قرار الضم الى الدول في أكتوبر ، فأسرعت إيطاليا الى احتلال ساحل السومال الذي رغبت عنه ألمانيا .

وفي أول يولييه سنة ١٨٩٠ وقعت ألمانيا وإنجلترا معاهدة جديدة تنازلت الأولى للثانية بمقتضاها عن سلطنة ويتو والمنطقة الواقعة بين ويتو وقسمايو التي ضمتها حديثا (١٨٨٩) . وبذلك دخلت هذه البلاد في منطقة النفوذ الانجليزي . وفيما يتعلق بالحد الفاصل بين أفريقيا الشرقية

الألمانية وأفريقيا الشرقية الإنجليزية فقد ظل تقريبا على حالته كما كان في سنة ١٨٨٦ ولكنه أقصى عن شرق بحيرة فكتوريا . وبذلك أصبحت المنطقة الإنجليزية المعترف بها تمتد مع الجب وتوغل حتى منابع روافد النيل الغربية . وقد اعترفت ألمانيا بالحماية الإنجليزية على زنجبار ومبا ، وكانت هاتان الجزيرتان خارج امتياز شركة أفريقيا الشرقية الإنجليزية ، ذلك الامتياز الذي كان يشمل جميع أوغندة والأونيورو وقسما من كاراجوا وبحيرة ألبيرت نيانزا وقسما من بحيرة ألبيرت ادوارد والممالك الواقعة على سواحلها وكذلك مديرية خط الاستواء المصرية وقسما من دارفور وكردفان .

وقد علق على ذلك اسكوت كيلتي بقوله : « لا ريب أن هذه المنطقة الهائلة يجب النظر اليها باعتبارها الى حد ما خيالية . وهي تشمل جزءا ضخما من السودان المصري القديم ، ولئن كانت مصر قد تخلت عنه الا أن الخديوى قد يطالب به اذا ما نجحت شركة أفريقيا الشرقية الإنجليزية في احتلاله فعلا وتوطيد رفاهيته التجارية والصناعية . وفي نفس الوقت يجب أن لا تنسى مطلقا أنه طبقا لقرارات مؤتمر برلين لا يمكن ادعاء ملكية أية أرض مالم يسبقه احتلال فعلي ^(١) » .

وقد رأينا كيف تم هذا الاحتلال في السودان والملحقات ، وبأى الوسائل ، وكيف تقاسمت انجلترا والدول الصديقة أو المنافسة الامبراطورية السودانية .

٦ — مديريات خط الاستواء وحدود الكونغو البلجيكي والكونغو

الفرنسي .

(١) جاء في تقرير كرومر لسنة ١٩٠١ : « ان حدود السودان الجنوبية لم تقرر بصفة نهائية وان غوندوكورو كانت تعد الحد الشمالى الأقصى

(١) كتاب (تقسيم أفريقيا) بالانجليزية ص ٣٣٤ طبعة سنة ١٨٩٣

لأوغندة ومونجالا الحد الجنوبي الأقصى للسودان على الضفة الشرقية للنيل . وبمقتضى معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بين إنجلترا والكونغو تنازلت إنجلترا — مع احتفاظها بحقوق مصر في حوض أعالي النيل — لحكومة الكونغو ، لمدة معينة ، عن القسم الأكبر من بحر الغزال وعن قطعة أرض صغيرة على الضفة النيل الغربية وسط الأراضي المصرية تسمى (حاجز لادو LADO-ENCLAVE) واعترفت لها بمنطقة نفوذ فيها . « ولم يقيم البلجيكيون بأن احتلال فعلي في هذه المنطقة ولكنهم بادروا الى احتلال لادو حوالى سنة ١٨٩٨ عقب حادث فاشودة فأذن الانجليز لهم بالبقاء بشرط أن لا يعتقدوا على بحر الغزال . وكانت منطقة لادو تمتد على ١٥٠٠٠ ميل مربع (٥٢٠٠٠ كيلو متر مربع) وعدد سكانها ٢٥٠٠٠٠ » .

وبناء على اتفاق ٩ مايو سنة ١٩٠٦ بين صاحب الجلالة ملك الانجليز وملك الكونغو كان لهذا الأخير الحق في ادارة لادو مدى الحياة . وفعلا لم تمض ستة شهور على موته حتى أعيدت منطقة لادو ، في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ ، الى حكومة السودان .

وفي أول يناير سنة ١٩١٤ اقتطع من السودان القسم الجنوبي من منطقة لادو (١٤٠٠٠ كيلو متر مربع) في غرب بحر الجبل (النيل) وضم الى أوغندة مقابل اضافة مركزى غندوكورو ومنيوت الى السودان .

وقد ساعد امتداد السودان نحو الجنوب حتى نيمول (بازاء دوفيلة) على تيسير الاشراف على جميع الجزء الصالح للملاحة في النيل الأبيض من أول الخرطوم وكسبت أوغندة البلاد الغنية الواقعة في غرب النيل وان كانت فقدت اقليم لاتوكا . أما غندوكورو الواقعة على بعد ٢٦ ميلا من مونجالا (عاصمة مديرية مونجالا أقصى مديريات السودان الحالى

وأشدها تأخرا) فانها أهملت من أجل مونجالا وأصبحت كأن لم تكن .
وعلى أية حال يستدل من خريطة أوغندة التى نشرها هارى جونسون
فى كتابه الضخم عن (حماية أوغندة) الذى ظهر فى سنة ١٩٠٢ ان الحد
الشمالى لأوغندة لم يكن غندركورو الواقعة بالقرب من خط العرض ٥
ولكن كيريندو القريبة من خط العرض ٦ على أن الذى يعيننا أن المؤلف
نشر خريطة تبين المناطق الصحية وارتفاعاتها فكانت مناطق الدرجة الأولى
وهى الصحية للغاية تتفاوت ارتفاعها من ٥٥٠٠ الى ٢٠٠٠٠ قدم ومناطق
الدرجة الثانية ، وهى الصحية الى درجة ما تتفاوت ارتفاعها من ٣٥٠٠
الى ٥٥٠٠ قدم . ومناطق الدرجة الثالثة ، وهى غير صحية ، تتفاوت
ارتفاعها من ٢٠٠٠ الى ٣٥٠٠ قدم . ومناطق الدرجة الرابعة وهى غير
سحية ويبلغ ارتفاعها ٢٠٠٠ قدم أو أقل . وهذه المناطق الأخيرة أو
الأراضى المنخفضة الموبوءة المصبوغة فى الخريطة بلون بنى . كانت
لا توجد الا حول بحيرة رودولف ، ولكن فى رقعة ضيقة جدا ،
وعلى ضفتى النيل ، ولكن فى رقعة واسعة جدا ، تبدأ عند نيمول ضيقة
على الجانبين لا يزيد عرضها عن أربعة أو خمسة كيلو مترات فى كل
ناحية ثم تتسع تدريجيا مع النيل شمالا ابتداء من لابوريه حيث تبلغ
من ١٠ الى ٢٠ كيلو مترا . ومن رجاف فغندوكورو الى حد أوغندة الشمالى
تبلغ ١٠٠ كيلو متر على الضفة الغربية و ٢٠٠ أو ٢٥٠ على الضفة
الشرقية . وتقع لاتوكا فى شرق غوندوكورو ورجاف أى فى صميم
المنطقة الموبوءة . وهذا يبين لنا السبب الحقيقى فى النزول بمحد أوغندة
الشمالى الى نيمول والاستعاضة عن هذه المنطقة بالمنطقة الغنية الصحية
الواقعة غرب بحر الجبل من نيمول الى نقطة قريبة من ماهاجى فى الشمال
الغربى من بحيرة ألبيرت نيانزا هذا فيما يتعلق بحدود جنوب السودان
من ناحية أوغندة . بقيت الحدود الجنوبية الغربية من ناحية الكونغو .
(ب) فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٧ أمضى اتفاق بين الفرنسيين

والبليكيين أصبح بمقتضاه خط التباين بين منطقتي نفوذهما مجرى الأوبانجي ابتداء من ملتقى الكونغو لغاية نقطة التقاطع مع خط الموازاة الشمالى درجة ٤ . وبعد هذا الخط تعهدت دولة الكونغو بأن لا تحاول بسط أى نفوذ سياسى على الضفة اليمنى للأوبانجي وتعهدت حكومة فرنسا ، من جهتها ، بأن لا تتعرض للضفة اليسرى لهذا النهر تحت خط الموازاة المذكور .

وكان هذا الخط درجة ٤ هو أقصى خط موازاة قرره مؤتمر برلين فى سنة ١٨٨٥ ليكون حد الكونغو الشمالى . ويقول الفرنسيون أن الأوبانجي لم تكن بعد اكتشفت منابعه ومجراه حتى يمكن تنفيذ الاتفاق وتعيين الحدود بدقة ، وان المكتشفين البليكيين فى سنة ١٨٨٨ قد تمكنوا من اقامة الدليل على أن الأوبانجي بالقرب من خط الموازاة الشمالى درجة ٤ كان يتألف من اجتماع نهرين أحدهما أمبومو Ambomou والآخر الأوله Ouellé . وكان وكلاء دولة الكونغو يدعون أن مجرى النهر الرئيسى هو امبومو ، وكان الفرنسيون يقولون ان المجرى هو الأوله الذى كان أطول بلا نزاع من امبومو .

ومهما كان من الأمر فان البليكيين كانت أطماعهم تمتد الى حوض أعالى النيل فى مديرية خط الاستواء ومديرية بحر الغزال وتجاوز الحدود التى رسمها لهم مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ والمعاهدة الفرنسية الكونغولية فى سنة ١٨٨٧ وقد وصلت تجريدة فان فركهوفن ، فى أوائل سنة ١٨٩٣ ، الى النيل واحتلت دوفيلة .

وفى نفس الوقت تقدمت تجريدات بلجيكية كثيرة الى الشمال فاحتلت زونجو وبانزيفيل وبانجاسو وياكوما (١٨٩١) ورافاي (١٨٩٢) وليفى بالقرب من ديم زير (١٨٩٣) فى بحر الغزال وبلغت حدود دارفور ، فى سنة ١٨٩٤ ، وحفرة النحاس .

فبعد أن كانت حدودهم المرسومة درجة ٤ من خط العرض الشمالى أصبحت دوين درجة ١٠ أى على بعد أكثر من ٧٠٠ كيلو متر من شمال الأولى (١).

وكان أكبر هم انجلترا فى ذلك الوقت سد طريق التوسع فى وجه فرنسا ومنعها من الوصول الى أعلى النيل قبلها فأراد الملك ليوبولد أن يستغل الظروف لتحل بلجيكا محل انجلترا وتأييدها لتحقيق هذا الغرض وأراد الانجليز أن يستخدموا البلجيكيين ليكونوا حراسا لهم كالطليان على أن يستردوا منهم البلاد فى الوقت المناسب . وسرعان ما أمضى الفريقان ، الانجليز والبلجيكيون اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ الشهيرة . أجرت انجلترا للكونغو بمقتضى هذه الاتفاقية وذلك بصفة دائمة ، القسم الواقع من مديرية بحر الغزال فى غرب خط ٣٠ جنوب جرينويتش . وأجرت بصفة مؤقتة (مدى حياة ليوبولد) حوض بحر الغزال الواقع بين خط درجة ٣٠ الجنوبى فى الغرب ، ومجرى النيل فى الشرق ، وخط الموازاة درجة ١٠ شمالا . وبذلك امتدت حدود الكونغو البلجيكي امتدادا هائلا من خط الموازاة ٤ الى خط الموازاة ١٠ شمالا ، وعلى النيل لغاية فاشودة شرقا . وصار وادى ابومو جميعه المتنازع عليه بين فرنسا والكونغو ضمن الحدود الجديدة .

وقد تنازل الكونغو لانجلترا عن قطعة أرض عرضها ٢٥ كيلو مترا ممتدة فى شمال تنجانيقا وملاصقة لأفريقيا الشرقية الألمانية . وكانت انجلترا تريد الانتفاع بهذه الأرض لمرور الخط الحديدى من الكاب الى القاهرة ووصل ممتلكاتها من الجنوب الى الشمال دون حائل .

وقد ثارت ثائرة فرنسا بسبب بحر الغزال ومسألة وادى ابومو .

(١) أنظر كوشرى (المركز الدولى لمصر والسودان) ص ٣٩٠ - ٣٩١
(بالفرنسية) .

صحيح ان انجلترا قد احتاطت في ملحق معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بقولها : « بمناسبة تأجير بعض الأراضي في منطقة النفوذ الانجليزية في شرق أفريقيا يقرر الطرفان المتعاقدان أنهما لا يجعلان حقوق تركيا ومصر في حوض النيل الأعلى » ، ولكنها في الوقت الذي تحتفظ فيه بحقوق مصر وتركيا في حوض النيل الأعلى تعلن أن حوض النيل الأعلى « في منطقة النفوذ الانجليزية » وتتصرف فيه تصرف المالك .

وقد احتجت ألمانيا على هذه المعاهدة وأرغمت انجلترا وبلجيكا على سحب الشرط الخاص بامتياز قطعة الأرض الملاصقة لتجانيقا . ثم جرت مفاوضات بين فرنسا والكونغو انتهت بتعهد الدولة المستقلة (الكونغو) في ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ ، بأن لا تحتل أرضا في شمال لادو كما اتفقتا على تقسيم وادي امبومو الى قسمين متعادلين : الضفة اليمنى لفرنسا واليسرى للكونغو . وتقرر أيضا أنه ابتداء من اندوروما N.DORUMA حيث ينبع نهر امبومو يكون للكونغو الحق في أن ييسط نفوذه لغاية خط الموازية درجة ٥ ونصف وعلى النيل لغاية لادو . وبذلك أصبحت دولة الكونغو تملك جميع الضفة الشمالية من نهر امبومو في شمال خط الموازية درجة ٤ ، وتملك ابتداء من اندوروما جميع البلاد لغاية خط العرض درجة ٥ ونصف الا أن بعض المواد الخاصة بحدود الكونغو الشرقية سمحت له بالتوسع من هذه الناحية الى ما وراء الخط الفاصل بين حوض النيل وحوض الكونغو وهو الخط الذي نصت عليه معاهدة ١٢ مايو الانجليزية الكونغولية . وقد بلغت مساحة الكونغو بعد هذه المعاهدات نحو ٢٢٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع .

حاولت فرنسا بعد ذلك احتلال الأراضي المكتسبة بمقتضى المعاهدات والتوغل في بحر الغزال لغاية فاشودة وقد سبق مارشان كتنشر اليها كما هو معلوم ولكن فرنسا تراجعت أمام انجلترا واضطرت بمعاهدة ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ الى ترك بحر الغزال نهائيا والاعتراف بمنطقة

النفوذ الانجليزية في السودان المصري لغاية خط الموازة درجة ١٥ أى دارفور وكردفان وبحر الغزال .

على أن المهم أن الفرنسيين قد اقتطعوا من مديرية بحر الغزال جزءا كبيرا كما اقتطع البلجيكيون جزءا من بحر الغزال وجزءا من مديرية خط الاستواء ، دون أن يشير الى ذلك أحد من مؤرخى الدولتين . وبذلك حدث تعديل كبير في حدود السودان الجنوبية الغربية . يتضح ذلك من مقارنة الخرائط الجغرافية الحديثة بخريطة مديرية بحر الغزال القديمة وحدودها التى نشرها بوختا الألمانى الذى صحب جونكر فى رحلاته فى كتابه عن (السودان تحت الحكم المصرى) وخريطة ميسيداليا التى أرفقت بتقرير استيوارت (١٨٨٣) وخريطة مديرية خط الاستواء التى نشرها فيتاحسان فى كتابه (الحقيقة عن أمين باشا) وخريطة بوختا وخريطة ميسيداليا .

وتبلغ مساحة ما استولى عليه الفرنسيون من بحر الغزال حوالى ١٥٦٠٠٠ كيلو متر مربع وهى الأرض الواقعة شمال امبومو من اندوروما لغاية تفرع نهري أومبومو والأوله من الأوبانجى .

وتبلغ مساحة ما استولى عليه البلجيكيون من مديرية بحر الغزال التى كان يحدها جنوبا نهر الأوله حوالى ٧٥٠٠٠ كيلو متر مربع بين الأوله وامبومو . وقد اقتطعوا من مديرية خط الاستواء فى غرب بحر الجبل وألبيرت نيانزا لغاية محطة حواش على الأوله (من أواسط مكرাকা الى آخر مونبوتو) أرضا تبلغ مساحتها حوالى ٤٥٠٠٠ كيلو متر مربع .

٧ — حدود السودان الشرقية والحبشة : بعد ثلاثة أعوام من معاهدة ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ الانجليزية الفرنسية التى سوت حدود السودان المصرى من ناحية الكونغو والصحراء حدثت تسوية الحدود المصرية من ناحية الحبشة . وهذه التسوية التى تمت فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ بين

الحكومة الانجليزية والامبراطور منليك الثانى شملت الحد الذى يفصل بين السودان المصرى واثيوبيا على مسافة يبلغ طولها ١٤٠٠ كيلو مترا . وقد رسم الخط الفاصل بحيث يترك للسودان جميع المراكز الضرورية لأمنه وتطوره . فبسطت اثيوبيا حدودها لغاية نهر السوبات واعترف بسيادتها على البلاد الواقعة بين نهري بارو والجب . وبذلك استولى منليك فى الجنوب الشرقى من السودان على أرض تبلغ مساحتها ٣٦٠٠ كيلو متر مربع . والذى يزيد من قيمة هذه الأراضى أنها متصلة بالسوبات وهو نهر صالح للملاحة فى كل فصل . وفى نظير هذا التنازل حصلت انجلترا على امتيازات اقتصادية عظيمة منها تعهد منليك بعدم القيام بأى عمل من شأنه أن يحدث تغييرا فى النظام المائى للنيل الأزرق ونهر السوبات وبحيرة اتسانا ، ومنحه انجلترا حق مد الخط الحديدى الذى سيصل الكاب بالقاهرة فى أراضى اثيوبيا . وبذلك يمكن وصل أوغندة بالخرطوم بالسكة الحديد الممتدة فى سفح الهضبة الاثيوبية وتجنب طريق المستنقعات النيل وبعبارة أخرى ربط السودان بأفريقيا الشرقية الانجليزية وانشاء مواصلات منتظمة من موباسا الى الاسكندرية ثم فى وسط امبراطورية ضخمة تهيمن عليها انجلترا (١) .

وقد اتسعت الحبشة من ناحية السودان بصفة عامة على حساب حدود السودان الشرقية كما اتسعت أريتريا على حساب حدود الحبشة الشمالية وحدود السودان الشرقية معا ولا يزال لهذا الاتساع المجحف صدى فى رأى العام السودانى .

ذكرت جريدة « الرأى العام » السودانية فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ المناطق التى اقتطعت من حدود السودان الشرقية قائلة : « انها الأقاليم التى يسكنها جزء من قبيلة بنى عامر السودانية فى اريتريا ، وشرق

(١) أنظر كتاب (أفريقيا للأوربيين) تأليف الدكتور روبر بالفرنسية (ص ٩٨) .

القلابات ، ومنطقة المتمة — التي يشهد اسمها بأصلها السوداني —
ومنطقة قوبا التي تسكنها قبائل القمر والهمج السودانيّة ، ومنطقة
بنى شنقول المعروفة ، والتي هي ضرورية للسودان نظرا الى خصوصيتها
ووجود الذهب فيها ، وخاصة أنها كانت جزءا من السودان في عهد الحكم
التركي .»

ملاحظات عامة :

كانت دول أوروبا في سنة ١٨٧٦ لا تملك في أفريقيا الا بقاعا صغيرة
مستطيلة على بعض نقط الساحل وكانت مصر تملك امبراطورية ضخمة
متأسكة . وكان سلطانها يمتد على جميع ساحل البحر الأحمر الغربي ويمتد
على المحيط الهندي لغاية رأس حافون واعترفت انجلترا بهذه السيادة
(على ساحل البحر الأحمر وسواحل السومال) في معاهدة ٧ سبتمبر سنة
١٨٧٧ والواقع أن نفوذ مصر كان يشمل بلاد السومال كلها لغاية
نهر الجب كما قلنا وكان يمتد في الداخل الى بلاد الجالا في جنوب الحبشة
لغاية منابع النيل .

ولكن بين سنة ١٨٨٢ و ١٨٩٢ حلت انجلترا وايطاليا وفرنسا والحبشة
محل مصر عنوة واقتدارا فنشأت مستعمرة اريتريا على ساحل يبلغ طوله
١٢٠٠ كيلو متر وكانت مساحتها حوالى ١٢٠٠٠٠ كيلو متر مربع .
ويلى اريتريا السومال الفرنسى وتبلغ مساحته حوالى ٢٧٠٠٠
كيلو متر مربع .

ويلى السومال الفرنسى السومال الانجليزى وتبلغ مساحته حوالى
٢٥٨٠٠٠ كيلو متر مربع (وسكانه ٣٠٠٠٠٠) ويلى السومال الانجليزى
السومال الايطالى وتبلغ مساحته (مع بلاد الجالا) حوالى ٦٠٠٠٠٠
كيلو متر مربع (وتعداد سكانه حوالى المليون) . وهذه المساحة الأخيرة

يدخل فيها منطقة وادي الجب وقسمايو التي كانت احتفظت بها أفريقيا الشرقية الانجليزية ثم تنازلت عنها لاييطاليا في سنة ١٩٢٤ ، وقد ظلت هذه المنطقة منفصلة عن السومال الايطالى لغاية سنة ١٩٢٦ ثم ادجت فيه .

واستولت الحبشة على هرر سنة ١٨٨٧ وتبلغ مساحتها حوالى ٢٠٢٠٠٠ كيلو متر مربع (وتعداد سكانها حوالى ١٤٠٠٠٠٠) .

ثم تكونت على آثار السيادة المصرية في خط الاستواء وأوغندة بين المحيط الهندي ومنايع النيل أفريقيا الشرقية الانجليزية وأوغندة . وصارت مساحة أوغندة في الربع الأول من القرن الحالى ٣٢٣٠٠٠ كيلو متر مربع .

وفي يولية سنة ١٩٢٠ ارتقت حماية أفريقيا الشرقية الانجليزية الى مرتبة مستعمرة من مستعمرات التاج وسميت مستعمرة كينيا . وبلغت مساحتها — منذ التنازل عن منطقة الجب وقسمايو لاييطاليا (١١٣٠٠٠ كيلو متر مربع) — حوالى ٧٧٤٠٠٠ كيلو متر مربع . وكانت انجلترا بعد امتلاكها جبل كينيا تطمع في امتلاك جبل كليمانجارو لأنه من خيرة الأصقاع لاقامة الأوربيين ولكن هذا الجبل كان على كره منها ضمن حدود أفريقيا الشرقية الألمانية . حتى نشبت الحرب الكبرى (١٩١٤) فاستولت على أفريقيا الشرقية الألمانية (مستعمرة تنجيقا) وحصلت على اتداب من عصبة الأمم في سنة ١٩٢٢ . وتبلغ مساحة مستعمرة تنجيقا حوالى ١٢٣٨٠٠٠ كيلو متر مربع .

وقد استولت الحبشة — عدا هرر — في سنة ١٩٠٢ على قسم من أراضي السوبات تبلغ مساحته ٣٦٠٠ كيلو متر مربع كما قلنا .

واستولى الكونغو البلجيكي على جزء من مديريةية خط الاستواء وجزء من مديريةية بحر الغزال على نهر الأولة تبلغ مساحتهما في تقديرنا مالا يقل عن ١٢٠٠٠٠ كيلو متر مربع في أقصى الجنوب الغربى من السودان .

واستولى الكونغو الفرنسي على جزء من بحر الغزال على نهر امبومو
تبلغ مساحته في تقديرنا ١٥٦٠٠٠ كيلو متر في أقصى الجنوب
الغربي أيضا .

وأصبح أقصى حد جنوبي للسودان (من ناحية أوغندا) بلدة
نيمول بجوار دوفيلة بعد أن كان على ساحل بحيرة فكتوريا الشمالى .

وبعد اقتطاع كل ما اقتطع وضياع الملحقات التي كانت وحدها تؤلف
امبراطورية واسعة أصبح السودان المصرى منذ سنة ١٨٩٩ السودان
المصرى - الانجليزى وتبلغ مساحته حوالى مليون ميل مربع
أو ٣٤٣٧٠٠٠ كيلو متر مربع أى ثلث مساحة أوروبا وضعف ألمانيا
وفرنسا مجتمعتين .

الفصل السادس عشر

المدينتان في أفريقيا

مدينة المصريين والعرب ومدينة الغربيين

كتب سيلفا هوايت في كتابه عن « تطور أفريقيا » الذي ظهر في سنة ١٨٩٢ ما نصه : « لقد تسلط تعدد الزوجات والرق على أفريقيا ، منذ القدم ، وهما من شر بلاياها ، ولا يمكن القضاء عليهما دفعة واحدة . ولكن يمكن من ناحية أخرى ، محو المشروبات الروحية والأسلحة في الحال ، وهما أكثر وسائل النفوذ الأوربي انتشارا ، دون أن يتضرر الأفريقيون .

« وقد ثبت أن تجارة المشروبات الروحية البغيضة كانت لها ، على الساحل الغربي ، نتائج مريعة بين المتعاطين ، وهي تشل جهود المبشرين والقائمين بأعمال البر والاحسان ، وهي مقترنة في نفوس السكان بالمسيحية كما أن تجارة الرقيق مقترنة في نظرنا بالاسلام ، واننا نحتمل ولا نعمل على محو احدي البليتين بينما نعلن سخطنا ونعمل جاهدين على ابطال الأخرى ، وكلتاهما ، على كل حال ، عمل اجرامى فاضح . وان رياءنا في مسلكنا ليشف عما تحته للأفريقيين أنفسهم . ولا نبالغ اذا قلنا ان كل تقدم في أفريقيا مستحيل ما لم تمح فيها هذه التجارة الفظيعة المزدوجة .

« وفي جنوب أفريقيا تراجع معظم السكان الأصليين الى الورا على طول الخط أمام تقدم جنس أجنبي شديد قوى كالهولنديين والانجليز

أو أصبحوا عبيدا وفقدوا مقوماتهم بسبب الاندماج لأن الانتقال من البربرية الى المدنية كان طفرة ... وقد احتفظت قبائل الزولو وحدها بكيانها قدر المستطاع .

« وفي السودان أدى الاحتكاك بمدنية تطابق أحوال الطقس وعبقورية الشعب الى حدوث اندماج طبيعي بين الوثنيين والعرب . وفي هذه الحالة ساعدت ظروف البيئة على التقدم وفي بلادنا النيل رأينا الدولة المصرية تتلاشى بعد أن دبت في هيكلمها عوامل الفساد ، وفي شرقي أفريقيا ، اضمحلت السيطرة العربية كذلك . وكانت الاثنتان تعيشان بتجارة الرقيق فلم تعملأ شيئا أو لم تعملأ الا القليل لتساعدا على تقدم المدنية بين السكان .

« صحيح ان مؤتمر محاربة الرقيق اجتمع في سنة ١٨٨٩ — ١٨٩٠ ، ووضع برنامجا للقضاء على هذه التجارة ولكن أوروبا وان تكن قد ذهبت في سياستها الى حد تنظيم تجارة الأسلحة النارية الا أنها لم تجاوز ذلك الى الغاء تجارة المشروبات الروحية لأن الأسلحة كان يخشى أن تصوب الى الأوروبيين في حين أن المشروبات الروحية السامة تقتل الوطنيين » . هذا ما قاله ذلك الكاتب الانجليزي ، ولا بد أن نقرر بهذه المناسبة أن محاربة الرقيق ، تحت ستار الأغراض الانسانية ، كان يساعد أوروبا على بسط نفوذها وتشتيت النفوذ العربي المنافس ، ولم يكن الفساد العام أو سوء الادارة هو الذي هار القوة المصرية في أعالي النيل — كما يزعم جميع الانجليز المسؤولين — وانما مصدر الفساد والانهيار هناك هو سياسة الرقيق بالذات ، كما بيناه في هذا الكتاب — تلك السياسة التي فرضتها انجلترا لبذر بذور الاستياء والفوضى وتحقيق المطامع الأوربية .

وفي شرقي أفريقيا ، أى في الساحل وزنجبار ، كان سقوط السيطرة

العربية من جراء هذه السياسة نفسها . أما القول أن الدولة المصرية لم تعمل شيئا يساعد على تقدم الوطنيين فهذا مخالف للحقيقة والأعمال المصرية البحتة في السودان ، من ١٨٢١ الى ١٨٧٧ ، وفي الأقطار المتطرفة من خط الاستواء الى ساحل البحر الأحمر الى بربرة وهرر وساحل السومال شاهد على ذلك . ومما لا نزاع فيه أن امبراطورية محمد علي في آسيا وامبراطورية اسماعيل في أفريقيا كانت أسباب الانهيار في كليهما خارجية أى أن منشأ الانهيار لم يكن الفساد الوطنى الداخلى ولكن الضربات الخارجية القاصمة التى كانت توجهها أوروبا من الخارج .

ولاشك أن العوامل الداخلية كانت وشيجة الصلة بالعوامل الخارجية لأن تسليف الأموال بالربا الفاحش وما يتبعه من خراب مالى وفرض رقابة أجنبية وتدخل مسلح كان خطة أوربية منظمة جرت فى فارس وفى مصر وفى تونس ، وقد ترتب على ذلك أن التطور الطبيعى التقدمى فى هذه البلاد الثلاثة ، وبالأخص فى مصر ، قد عيق وربك بفضل هذه السياسة التى كانت محاربة تجارة الرقيق وتجارة المشروبات الروحية الرخيصة جزءا من برنامج تدخلها فى أفريقيا .

ولا نبالغ اذا قلنا أن فكرة المدنية والانسانية بعيدة عن عقلية الاستعمار الأوروبى وأغراضه الاستغلالية الاستعبادية . وحسبنا هنا أن نشير الى ثورة مستعمرة لاجوس Lagos الانجليزية الواقعة على ساحل أفريقيا الوسطى الغربى حيث حاول الموظفون الانجليز وشركة نيجيريا الانجليزية افناء السكان بالمشروبات الروحية . وقد وجه الوطنيون سنة ١٨٩٦ الى البرلمان الانجليزى عريضة تحمل ١٢٠٠٠ امضاء من سكان لاجوس وايبادان وأبيوكوتا من مختلف الأديان جاء فيها : « بما أنه ثبت أن تجارة المشروبات الروحية السامة من جن وروم وخلافهما التى أدخلت فى أفريقيا الاستوائية الغربية ، وفى جميع القارة ، تحدث فيها بلايا عظيمة فى الأجسام والعقول والأخلاق ، وبما أننا مقتنعون بأن

الوقت قد حان للقضاء بضربة حاسمة على هذه التجارة فالتنا نحن الموقعين أدناه نتعهد بتأييد كل حركة تهدف الى الغائها في أوروبا أو أفريقيا .

وكانت حدثت عدة ثورات في سنتي ١٨٩٤ و ١٨٩٥ لأن الشركة كانت ترغب الأهالي على احضار محاصيلهم للمصانع الانجليزية ليأخذوا بدلها مشروبات روحية . وكان التجار الألمان والانجليز وغيرهم يتنافسون في ارسال مقادير ضخمة من هذه المشروبات السامة لملء الأهالي على تعاطيها . وقد بلغ ما أرسل الى نيجيريا من ميناء روتردام وهامبورج سنة ١٨٩٧ حوالي ٣٢٠٠ طن من « الجن » وفي سنة ١٨٩٨ نحو ٣٢٠٠ طن (١) .

وقد كتب الدكتور بلايدن D. Blyden يقول : « بين سيراليون ومصر المسلمون هم الدولة الكبرى الوحيدة التجارية والفكرية والأخلاقية وقد ظلت القبائل المتوسطة بينهما أكثر من ثلاثة قرون تحت تأثير الاسلام الذي عمل منذ الفتح على تكييف حياة أذكائها الاجتماعية والسياسية والدينية . وان أتباعه يسيطرون على السياسة والتجارة في كل أفريقيا الواقعة في شمال خط الاستواء (٢) » .

وقد علق سيلفا هوايت نفسه على رأى الدكتور بلايدن بقوله : « حين ينتصر رجال أمثال الدكتور بلايدن للاسلام نرانا مضطرين للاعتراف بأن أولئك الرجال ومعارضهم يقوم منطقهم على أسس متباينة . ولاشك أن حكم الدكتور بلايدن في مسألة كهذه جدير بكل احترام خصوصا وان الدكتور بلايدن زنجي قح من كبار رجال السياسة والعلم ، وهو فوق ذلك مسيحي . وهو حين يقول ان الاسلام هو أذكى قوة في السودان فانه بلاشك يقارنه بالوثنية و « الفتيشية » من ناحية

(١) أنظر كتاب «أفريقيا السياسية في سنة ١٩٠٠» .

L'Afrique Politique en 1900, Par Bonnefon pp. 176-188

(٢) Christianity, Islam And The Negro Race, p. 260

وبالمسيحية من ناحية أخرى لا بالمسيحية كما نعرفها بل بالمسيحية كما تبدو
تعاليمها في الواقع على ساحل أفريقيا الغربي . وبينما يرى المسيحيين في
أوروبا ينادون بالمذاهب العالية اذا أعمالهم على النقيض مما يعلنون
ويقولون فهم يشجعون الرق ويزعمون الغاءه كما يشجعون تجارة المشروبات
الروحية والأسلحة . وهو يرى الاسلام يحرم ويحض على عدم الاسراف
في الطعام أو الشراب ، وفي ذلك منجاة الوطنيين وصلاحهم ، ويرى في
الوقت نفسه معظم مبشريه « مبعوثي الاسلام » يطبقون تعاليم دينهم .
ويرى الأوربيين يهبطون الى مستوى الوطنيين بينما يجتهد المسلمون في
النهوض بالوطنيين الى مستواهم (١) .

تكلمنا في أثناء البحث عن الادارة الانجليزية في السومال وفي
أوغندا وأشرنا هنا الى مساوئها في نيجيريا وغرب أفريقيا وقد ذكر
سيلفا هوايت فضائح ادارة البرتغال وبلجيكا وفرنسا في كتابه . ووضع
الألماني (لودويج بارو) كتابا عن ليوبولد ملك البلجيك (المكروه)
أظهر فيه فضائح الكونغو ومسلك ادارته الهمجي مع الوطنيين (٢) .
ووضع الإنجليزي (موريل) كتابا عنوانه (عبء الرجل الأسود)
أظهر فيه مساوئ الادارة الأوربية في أفريقيا وسياسة الرجل الأبيض
« الذي شق طرقا واسعة مملوءة بالدماء من أقصى أفريقيا الى أقصاها (٣) » .
وذكر المجازر وطرق الاستعباد والاستغلال الوحشية التي أدت الى فناء
قسم كبير من السكان وكل ذلك في سبيل الحصول على المطاط وسن
الفيل وغيرهما مما تبتغيه الشركات الرأسمالية وحكوماتها .

ويمكن الاطلاع أيضا على كتب الكاتب الفرنسي أندريه جيد الخاصة

(١) ص ١٨١ و ١٨٥ من كتاب سلفا هوايت (تطور أفريقيا) الطبعة

الفرنسية . Silva White, Le Développement de L'Afrique

(٢) ظهرت طبعة فرنسية من هذا الكتاب :

Ludwig Bauer, Léopold Le Mal-Aimé Paris, 1935.

(٣) D. Morel, The Black Man's Burden

برحلاته في أفريقيا ومشاهداته في المستعمرات الفرنسية .
ولا بأس أن نذكر أن الأوربيين هم أول من أتجر بالرقيق في أفريقيا
وان هذه التجارة في عهدهم كانت صحيفة سوداء في تاريخ البشر .
كتب جوزف كوبر الانجليزى : « ان تاريخ الاسترقاق قد مضى عليه
الآن أكثر من ثلثائة سنة وبناء على احصاء قام به كاتب فرنسى مدقق ان
هذه التجارة منذ ثلثائة سنة قد انتزعت من أفريقيا أكثر من
خمسين مليون رجل (١) .

« ولاشك أن الجرائم والفظائع التى تدل عليها هذه الأرقام تقع أولا
على أمم أوروبا المسيحية التى جلبت هذه التجارة في أفريقيا في القرن
السادس عشر (٢) » .

وجاء في كتاب من أمتع الكتب الحديثة عنوانه (غسق المدنية
أو الغرب والشعوب الملونة) : « فى الوقت الذى اكتشفت فيه قارات
جديدة (اشارة الى أمريكا) وجعل هذا الاكتشاف النفس الغربية الطموح
تهز أجنحتها الى عالم اللانهاية فى الثروة المادية نبتت فكرة استغلال
الانسان لشبيهه الانسان فى سبيل تنمية ثرائه وزيادتها الى حد غيرمعلوم .
واقدمنح شارل الخامس أصدقاءه الفلامان فى أنقرس — سنة ١٥١٦ —
الحق فى نقل وبيع العبيد السود فى أمريكا . ولكن انجلترا ستصير هى
البلد الذى تزدهر فيه تجارة الرقيق وتصبح أزهى صناعة فى البلاد .
وقدمنح الكابتن هوكنز — وهو نخاس من الطراز الأول — النبالة

(١) ويرى بعض الباحثين أن عدد الزنوج الذين اقتنصوا وأخرجوا من
ديارهم لا يقل عن مائة مليون لم يصل منهم سالما الى أمريكا وأصبح
صالحا للعمل فى مزارعها أكثر من ٨,٥ مليون باعتبار أن من كل عشرة
زنوج يموت تسعة فى البر من جراء الغزوات وفى البحر وهم مكسسون
فى قاع السفين وعند وصولهم بعد ملاقوا من العذاب ألوانا .

(٢) صدر هذا الكتاب (الطبعة الفرنسية) سنة ١٨٧٦ وعنوانه (القارة الضائعة
وتجارة الرقيق فى أفريقيا)

Un Continent Perdu, par Joseph Cooper Traduit par Ed. Laboulaye Paris, 1876.

«لأنه يرجع إليه الفضل في تعريف البلاد (انجلترا) بتجارة جديدة» .
وقد نظم الكونت لايسستر والكونت يمبروك ، على قواعد رأسمالية
واسعة ، تجارة الرقيق . وكان للانجليز في سنة ١٧١٣ ، بمقتضى معاهدة
دولية الحق في احتكار مطاردة العبيد ونقلهم وبيعهم . وقد كانت تجارة
الرقيق السبب في انتعاش البحرية التجارية وارتفاع شأنها ، وفي انتشار
الرخاء في مين ليفربول وبريستول ولانكستر .

« وكان في ليفربول أسطول مؤلف من ١٩٢ سفينة يستطيع نقل
٢٠٠٠٠ عبد في السنة . وكان نصيب العبيد الكرباج والسلال وآلات
التعذيب وغذاء البهائم وقبر في المزبلة وكثيرا ما كان ينتفع بجثث الموتى
للسماد . وكان نصيب المتمدنين المستعمرات : قطن وسكر وقهوة
ومشروبات روحية . وقد صرح ميريفال Merivale (محاضرات عن
الاستعمار والمستعمرات ، ١٨٤١) ان رخاء منشستر وليفربول قام بنيانه
على دماء العبيد المتحجرة (١) » .

هذه لمحة الى آثار المدنية الأوربية في أفريقيا في القرن السادس عشر
والسابع عشر والثامن عشر . أما القرن التاسع عشر فقد أرادت أوروبا
أن تكفر عن سيئات الماضي وأعلنت حربا صليبية على تجارة الرقيق وقد
بيننا أنها كانت حربا سياسية تمهد لها سبيل التدخل في شؤون القارة
للاستيلاء عليها وعلى مواردها . وقد اشتركت الدول جميعا في حروب
الابادة والافناء التي شنت على العرب في أواسط أفريقيا حتى تمكنت
بأسلحتها وقوتها الصناعية من اخضاع السكان الأصليين وبلادهم . ولكن
كانت نتائج الحروب الاستعمارية في أفريقيا أشبه بالنتائج التي جرتها
سياسة الاسترقاق في القرون الثلاثة .

وها نحن نضرب مثلا واحدا من أمثلة الاستعمار الانجليزي الذي

Arturo Labriola, Le Crépuscule de la Civilisation. L'Occident et les
Peuples De Couleur. Paris, p. 53-54.

هو أرقى استعمار في القارة وذلك في ولاية بنان الواقعة في مصب نهر النيجر Benin : « قرر الانجليز اخضاع هذا الشعب الذي حاول جهده أن يحمي استقلاله بمنع الأجانب من دخول المدينة . ولكن كان معلوما أن ملوك بنان يملكون مجموعات نفيسة من البرونز القديم صنع الزنوج . وذاع أن هناك كنوزا دفيئة مخبوءة في غرف تحت الأرض عند ملوك بنان وعلية القوم (الارستوقراطية) ، وكان طبيعيا أن يفكر الانجليز ، وقد ملكوا نيجيريا ، في وضع يدهم على كل ذلك . فاستدعوا بالحجة القديمة وهي حدوث « اهانة » لشخص بعض رعاياهم المقدس . وبناء عليه تقرر عمل « تجريدة تأديبية » وقد دافع الملك أوفيرامى ورئيس قوات بنان أولوجبوشيرى خير دفاع عن استقلالهم ضد الغزاة ولكن السهام والحرب وبعض البنادق القديمة ما كانت لتستطيع زمنا طويلا « الصمود » أمام مدافع ومتراليوزات صاحب الجلالة البريطانية . وقد سقطت مدينة بنان . ولكن ذلك لم يكف الانجليز لأن قطع البرنز والكنوز ظلت مخبوءة . عندئذ قر الرأى على تدمير المدينة . وقد زعم الانجليز أن الحريق التى التهمتها كانت قضاءا وقدرًا ولكن « مذكرات جراح مع حملة بنان التأديبية » التى نشرتها مجلة الجمعية الجغرافية بمانشستر تسلم بواقعتين الأولى — أن اثنين من حمالي الحملة قد وضعوا النار فى عشة من عشش السكان

Tow carriers of the expedition set fire to a hut

والثانية أن المدينة كلها كانت طعمة للنيران فى أقل من ساعة .

In less than an hour the whole place was strawn in ashes

مما يدل على أن الحريق قد أضرمت نارها فى وقت واحد فى أماكن متعددة . وقد هلك مئات من السكان فى هذا الحدث المريع . ثم شرع القوم فى سلب ونهب البرونز وأدوات الزينة المصوغة ، ولكنهم لم يعثروا على كنوز من الذهب المصمت ، عدا الكنوز الفنية . فعول الانجليز على

الانتقام وبعد اجراءات قضائية هازلة خلعوا الملك أوفيرامى ونفوه ،
وفى ٢٧ يونية سنة ١٨٩٧ شنقوا أولدجبوشيرى ، البطل الذائد عن
مدينة بنان . وبذلك انتهت هذه الدولة التى عمرت من أربعة الى خمسة
قرون وذهبت معها مدينتها وفنها . ولا شك أن تدمير بنان يحتل صفحة
خاصة فى تاريخ الجرائم التى ارتكبها الانجليز فى مستعمراتهم .

« تلك هى (المدينة) التى جلبتها أوروبا للسود فى أفريقيا (١) » .
وقد فقد الكونغو البلجيكي فى ظرف ثلاثة وعشرين عاما مالا يقل
عن عشرين مليون رهط قضت عليهم السياسة الغاشمة التى جرى عليها
البلجيكيون ومليكم ليوبولد .

وبالمجمل ان الأوربيين قد حاولوا محو السكان ومحو مدينتهم القديمة
القائمة ومحو المدينة الجديدة المدنية المصرية العربية التى كانت أنسب
المدنيات اليهم والتى كانت رحمة ونعمة اذا قيست بمدنية الغرب التى
صارت نقمة .

(١) « غسق المدنية » ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

الخاتمة

حدثت « فوضى » في مصر في شكل ثورة سياسية في سنة ١٨٨١ . وقد كان التدخل الانجليزي سببا في أن هذه الثورة السلمية في بدايتها قد خرجت عن جادتها وتحولت في سنة ١٨٨٢ الى ثورة مسلحة استدرعت بها إنجلترا لاحتلال مصر . وفي نفس السنة (١٨٨٢) حدثت فوضى في السودان في شكل ثورة دينية . وقد استدرعت إنجلترا باحتلالها مصر لتشجيع هذه الفوضى على الاتساع والدوام خمسة عشر عاما كاملة تنشر البؤس والموت والخراب في أرجاء السودان . ثم نصبت إنجلترا نفسها وصية على مصر وانتزعت منها السودان وجميع ممتلكاتها بعد أن أرغمتها على اخلائها بالقوة .

جرت إنجلترا على سياسة الازعاف والتخطيم المنظم نحو مصر منذ ولاية محمد علي لغاية معاهدة لندرة (١٨٤٠ - ١٨٤١) . وكانت هذه المرحلة الأساسية الأولى . وكان افتتاح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ بداية المرحلة الثانية . وقد كان تعيين بيكر (١٨٧٠) بناء على ايصاء ولي عهد إنجلترا ايدانا بتغلغل الاضطراب السياسي والاقتصادي في أفريقيا الوسطى .

كتب هاري جونستون بمناسبة افتتاح قناة السويس في كتابه : (بريطانيا عبر البحار ، أفريقيا) : « في سنة ١٨٧١ عبرت القناة ألف باخرة انجليزية فختم على مصير مصر . وبان كالصبح في أعين جميع السياسة المستعيرين في الامبراطورية البريطانية أنه اذا لم تتمكن مصر من المحافظة

على استقلالها كدولة ضعيفة محايدة وجب أن لا تقع تحت سيطرة دولة ما تملك من المنعة والقوة ما يكفي لتحدي بريطانيا العظمى واغلاق قناة السويس (١) » .

وقد صاغ نفس الفكرة في أسلوب مختلف اللورد نورثبروك اذ كتب باعتباره رئيس البحر (الأميرالية) الى بيرنج (في ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢) بعد ضرب الاسكندرية بالقنابل واحتلال مصر : « حتى ولو كانت الهند منفصلة فانها تخسر أكثر من انجلترا بسد القناة وتعطيل حركة المرور فيها . واني لا أسلم بأن زيادة بواخرنا الخ تتوقف على القناة . فالأمر بعكس ذلك . لأن خط الكاب من وجهة النظر البحرية هو أفضل الخطوط . . فلو كانت الهند مملكة منفصلة أكان في مقدورها أن تغفل مصالحها الحيوية في سلم مصر ؟ أليس من الخطر عليها أن تقوم في مصر دولة قوية معادية ، وما الذي يحول دون ذلك ؟ وهل هناك مايتعارض مع منطق النظرية القائلة بأنه لو ترك عرابي ورجال على شاكلته وكانت لهم السيطرة لقامت في مصر دولة اسلامية مهاجمة ذات شأن أو أن دولة أوربية أخرى كانت تتدخل ، كما تدخلنا ، ولكن بدون أغراضنا الشريفة (كذا) وبفكرة احتلال الشرق ؟ لا شك أن مصالح انجلترا والهند معا تتطلب أن لا تتمكن أمة أخرى من الهيمنة على مصر (٢) » .

وبذلك كتب على مصر أن تظل منذ ابتداء القرن التاسع عشر ضعيفة مستضعفة وأن لا تؤدي رسالة المدنية كاملة في آسيا أو في أفريقيا من البحر الأبيض الى البحر الأحمر والمحيط الهندي .

وقد حاربت انجلترا محمد علي وألبت عليه الدول وحرمته من ثمار انتصاراته وحاولت طرده من مصر بواسطة الباب العالي وأوقعت اسماعيل

(١) Harry Johnston, Africa p. 342

(٢) Thomas George Earl of Northbrook. A memoir, By Bernard Mallet 1908 pp. 160-170.

في الارتباك المالى فلما رأته في سنة ١٨٧٩ يؤيد الحركة الوطنية الناشئة ويؤلف حكومة قوية لاتقاذ البلاد خلعتة ووضعت مكانه أميرا ضعيفا (توفيق) فلما ثار العراييون ونجحوا في تأسيس حكومة دستورية قوية ضربت الاسكندرية بقنابلها واحتلت البلاد وأرغمتها على التخلي عن السودان والملحقات لتضمن بذلك أن لا تجد مصر في الداخل والخارج عناصر القوة والعزة والسلطان وأن تظل في حدودها الضيقة خاضعة لها .

وقد بلغت مصر أوج محنتها وضعفها بين سنتي ١٨٨٢ و ١٨٩٨ لأن إنجلترا أصبحت تهيمن عليها وتمسك بمخنفها من طريق القناة ومن طريق النيل معا ، وبدأ مستقبل مصر يضطرب بين هذين الطريقين المائيين .

تكلم سدنى بيل عن وحدة الوادى ، قال : « لا يمكننا بعد اليوم اعتبار احتلالنا مصر كمعبر لنا في طريق الهند فحسب . . ليست مصر في الواقع الا جزءا من مملكة النيل الواسعة . وهى في اتجاهها نحو الجنوب من الاسكندرية الى السويس لا يجد أفقها الا منابع النيل . ولاشك أنه مع الزمن سيصبح المصريون قادرين على حكم مصر . ولكن أشد الناس تفاؤلا ليس في وسعه أن يتنبأ عن الزمن الذى يصبحون بعده قادرين على حكم السودان . أما صيحة « السودان للسودانيين » فهى أدعى للسخرية .

وهناك أمر واضح كل الوضوح : وهو أن أراضى النيل تؤلف كلها بلدا واحدا . ولا يمكن تجزئة السيادة . فلا بد من يد واحدة قوية تسيطر على ذلك البلد جميعه » .

ولتبرير « وضع اليد » هذا على وادى النيل كله (من أوغندة فالحبشة فالسودان) يقول الكاتب : « لنا مصلحتنا التجارية المباشرة في امتلاك وادى النيل ، كما ان مصر لا تزال في طريق الهند » .

ثم يذكر أخيرا واجبات إنجلترا كدولة متمدينة نحو شعوب النيل :

« من خمسين عاما مضت وضع أحد البحارة الانجليز الممتازين (١) بعد أن قام برحلة الى الخرطوم والأبيض كتابا عن هذه الرحلة عنوانه « جولة عبر الصحراء النوبية » قال فيه : « لقد رسمت يد الواحد القهار على الصحراء أنها ستكون خط الاتصال مع الأمم النائية . وهذه المهمة لم تنجز بعد . وستكون الصحراء الطريق لنشر المدنية في أفريقيا ، ولكن لن تكون أمة شرقية ولن يكون دين محمد السبيل الى ذلك ، واننى أحد الذين يعتقدون ويؤمنون بأن الله قد خص انجلترا بهذه المهمة . ولا شك أن حكومة انجليزية وطائفة من الانجليز فى وسعهما القيام بهذا العمل . عندئذ تنشأ المدائن فى أصوان والخرطوم وتنفذ منها المدنية الى داخل البلاد من أقصاها الى أقصاها » .

والواقع أن مصر الحديثة قامت بهذه المهمة خير قيام وبنت المدائن وعمرتها ونشرت المدنية فى أواسط القارة السوداء . وقد تمكنت مصر باعتبارها دولة شرقية عربية أفريقية من بسط مدنية تتلاءم مع أحوال هاتيك الشعوب وحاجاتها لا مدنية سطحية بل مدنية بعيدة الغور تتغلغل فى نفسية الشعب وفى لغته وفى دينه وفى تطوره .

وقد رأينا كيف شجعت انجلترا الفوضى وفصلت السودان وممالك السودان المتطرفة عن مصر فوققت حركة النمو الطبيعى فى هذه البلاد وأضعفت مصر فى نفس الوقت ووضعت استقلالها فى حدود ضيقة جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا . فأيا كان الاستقلال أصبح لزاما عليها أن تحسب ألف حساب للخطر الانجليزى الذى يتهدها من ناحية القناة ومن ناحية النيل ابتداء من منابعه أى من جميع النواحي وفى جميع المناطق التى يتألف منها الفضاء الحيوى للنفوذ المصرى المتجانس .

(١) سير وليام بيل بطل اللواء البحرى فى حزب القرم .

ويمكن تقسيم تاريخ السودان الى أربعة عصور : يرجع الأول منها الى مصر الفرعونية وفيه تقدمت المدينة المصرية أعمال الفتح وتغلغت في داخل أفريقيا حتى البحيرات الاستوائية .

وفي العصر الثاني ، وهو عصر التغلغل العربي الاسلامي في شمال أفريقيا ، وفي شهاها الشرقى ، وفي السودان (بما فيه دارفور والممالك المحيطة ببحيرة تشاد) . وقد كان للمدينة العربية أثر ثورى خصوصا في الشمال : في مصر من ناحية وفي الجزائر وتونس ومراكش حيث اندرج البربر في العرب كما اندرج الزنوج جنوبا . (السودان) .

أما العصر الثالث ، الذى هو فى الواقع تنمة للثانى ، فقد توسطهما زمن انحطاط وتدهور أعقبه ظهور مصر الحديثة العربية فى السودان وفى الشمال الشرقى لأفريقيا حيث كانت له نتائج بينات وفى أثناء ذلك العصر (فى السودان من سنة ١٨٢١ الى سنة ١٨٨٢ وفى مديرية خط الاستواء لغاية سنة ١٨٩٨) ظهرت شخصيات سودانية قوية من أصل زنجى تعربت وتنقلت فى مدارج الحضارة المصرية كآدم باشا الدنكاوى الذى كان القائد العام للقوات العسكرية فى السودان وغيره وأخذت عملية اندماج العنصر الأسود فى العنصر العربى تخطو من جديد خطوات واسعة فى أواسط أفريقيا . على أن النفوذ المصرى الذى كان يوغل من الشمال ، من طريق النيل ، نحو الجنوب والبحيرات فاتحا ومؤسسا ومنظما كان يسايره فى الوقت نفسه ، من طريق الساحل شرقا ، نفوذ التجار العرب الذين تغلغلوا فى أوغندة والأونيورو وحوالى البحيرات وسبقوا مصر والأوربيين إليها .

وقد أحدثت مصر فى بلاد السومال وهرر انقلابا ثوريا من ناحية المدينة لاشك فيه .

وينقسم العصر الرابع الى ثلاثة عهود الأول عهد الحكومة المختلطة أو

حكومة الأوربيين : بيكر وغردون في أفريقيا الوسطى (١٨٧٠ - ١٨٧٣ و ١٨٧٤ - ١٨٧٦) وغردون في السودان (١٨٧٧ - ١٨٧٩) .
الى هذا العهد ترجع أسباب ومقدمات الثورة المهدية . والثاني (١٨٨٢ - ١٨٩٨) وهو العهد الذى أرغمت فيه إنجلترا مصر على التخلي عن السودان وجميع ملحقاته وتمكنت من فصر عرى الوحدة الكبرى التى انتظمت البلاد الأفريقية وأخذت تتسع كل يوم على حساب الهمجية والوثنية ، وحدة اللغة والثقافة التى هيمنت فى قلب أوغندة نفسها فى أيام امتيزا حين كانت اللغة العربية لغة جميع رؤساء الجيش الرسمية وكان نفوذ مصر فيها نفوذ الدولة الحامية . وكان معظم سكان الأونيورو يفهمون العربية وكان كإباريجا مليكها نفسه يحسن التكلم بها .
وقد تمكنت إنجلترا فى سنة ١٨٩٩ بعد إعادة الفتح وعمل اتفاقية السودان من وضع قدمها فى السودان ، الذى أصبح من ذلك الوقت (السودان الانجليزى المصرى) وكانت تريد ضمه الى ممتلكاتها ولكنها رأت من الأوفق لمصالحها مشاركة مصر فى ادارته لأنها كانت بحاجة فى عصر الانتقال الى عساكر مصر وأموال مصر ونفوذ مصر الأدبى حتى توطد سلطانها وتنفرد به . ومتى نجحت بمعونة مصر فى اصلاح اقتصادياته ، وتأليف جيش من الوطنيين ، واكتساب نفوذ محلى واسع عملت على قطع آخر صلة تربط السودان بمصر . وهذا ما حدث فى سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار السير لى ستاك فى القاهرة .

وقد استدرعت إنجلترا بهذه الجريمة الفردية لطرد الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان . ومن ذلك الوقت كلما اضطرت الظروف إنجلترا الى تخفيف وطأتها على مصر حاولت أن تجد العوض فى تطبيق سياسة انفصالية بين مصر والسودان أشد وطأة . والتاريخ يعيد نفسه فانه بعد أكثر من نصف قرن عادت إنجلترا الى السياسة التى رسمها غردون بين سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٩ أى الى سياستها القديمة التى

كان ينفذها غردون وأعوانه الأجانب وكانت ترمى الى استقلال السودان الذاتي و تعيين موظفين انجليز ووطنيين مكان المصريين (السودان) وفصل جنوب السودان عن شماله ، والتحقيق من شأن كل ما هو مصرى في أعين السودانيين حتى تتمكن من صدع هذه الوحدة الروحانية السامية التى تتألف منها ومن الوحدة الجغرافية الأساس الذى يرتكز عليه ذلك الاتحاد الأزلى بين شعبي الوادى . وانه لمن الصعب التسليم بأن أمة آتية من أقصى الشمال تدعى لنفسها الحق فى تمدين شعب فى الجنوب غريب عنها فى وضعه الجغرافى وفى جنسه وثقافته وبيئته .

ومهما كان من الأمر فان سياسة ادماج الزنوج فى أفريقيا تلك السياسة السطحية التى جرى عليها المبشرون والمستعمرون الأوروبيون لم تأت ولن تأتى بنفس نتائج ادماج العربى من حيث الحضارة والتأثر بها . وهذه حقيقة واضحة جلية .

وقد كان ادماج العرب أو المصريين للعنصر الزنجى أو الأسود ، ذلك ادماج الذى يرمى الى تجديد الشخصية وخلقها من جديد وتحريرها فى شكل من الأشكال ، لا الى افنائها أو استعبادها ، عقبة كؤودا فى طريق المستعمرين . ولذلك فانها كانت السبب الحقيقى الأول لحروب المحو والافناء التى أثارتهما الدول فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر ضد العرب تحت ستار الانسانية ومحاربة النخاسة والنخاسين .

وقد جرت أوروبا على سياسة التقسيم فى أفريقيا دون أن تحسب أقل حساب لمصالح المدنية والعوامل الأدبية الرفيعة . وكانت لا تعنى بالتفكير الا فى مصالحها المادية والسياسية . فكل فكرة انسانية وكل مطمح عال كانت تخف موازينه أمام « المواد الأولية » ومستلزمات التفرد بالجاه والسلطان .

ولا ريب أنه على الرغم من المنافسات والخلافات التى تحدث بينها

كان ممثلو الدول في ظروف كثيرة يعلنون تضامن أوروبا في أفريقيا للاحتفاظ بهيمنتها فيها والقضاء على جميع الحركات الثورية « الضارة » التي تتهددها .

وما كانت مصر والسودان لتستطيعا الإفلات من تطبيق ذلك القانون الصارم . وكان اتفاق سنة ١٩٠٤ مظهرا من مظاهر هذه السياسة . وغير خاف أن أصل ذلك الاتفاق المنافسة الانجليزية الفرنسية التي بلغت مأزهما في فشودة . وكانت التسوية تتعلق بمراكش ومصر (ومع مصر مسألة النيل) وقد تقايضت الدولتان تفوذهما على حساب الشعوب . وما كادت انجلترا بعد هذا الاتفاق تصبح مطلقة اليد في النيل حتى تفرغت لتوطيد مركزها في مصر والسودان فضربت الذلة والاستعباد عليهما معا .

كتب واليس بدج Wallis Budge في سنة ١٩٠٧ في مقدمة كتابه « السودان المصرى » يقول « والحق يقال ان السودانيين ليس في استطاعتهم أن يحكموا أنفسهم ولن يستطيعوا ذلك قبل أجيال .

« ان مهمة الادارة في مصر وفي السودان اللذين هما في الواقع ونفس الأمر بلد واحد وأرض واحدة هي من الصعوبة بمكان الخ » . كانت انجلترا بالأمس تنادى بوحدة البلدين التي لا انفصام لها ولكنها اليوم ، وقد أصبحت مصر تحاول تحقيق حريتها الكاملة لا تريد الاعتراف بهذه الوحدة الأزلية بل تعمل على جعل السودان مستقلا عن مصر لا عن انجلترا . والمنطق يقتضى أن تعكس الآية ليتحقق استقلال السودان بالنسبة لانجلترا لا بالنسبة لمصر وأن تحترم هذه الوحدة التي صارت مصر والسودان من جرائها « بلدا واحدا وأرضا واحدة » . وعلى أية حال ان هذا « الاستقلال » هو غاية هذه السياسة العاتية التي عرفت كيف تجدد في المهديّة العنصر الأول من عناصر التفرقة والفصل بين شعبي الوادي .

القسم الأول

المراجع العربية المطبوعة

- اسماعيل سرهنك باشا — حقائق الأخبار عن دول البحار (الجزء
الثاني) .
- نعوم بك شقير — تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته في
ثلاثة أجزاء . القاهرة سنة ١٩٠٣
- سلاطين باشا — السيف والنار في السودان . تعريب جريدة البلاغ .
هذه الترجمة غير مأخوذة عن الأصل الألماني أو الترجمة الفرنسية الصحيحة
ولكن عن الترجمة الانجليزية التي قام بها ونجت باشا وهى ترجمة محرفة
مشوهة ناقصة وفيها زيادات مغرضة لا توجد في الأصل .
- محمود طلعت — غرائب الزمان في فتح السودان . الكتاب الأول
سنة ١٣١٤ هـ .
- ابراهيم باشا فوزى — كتاب السودان بين يدي غردون وكشنر .
جزءان . سنة ١٣١٩ هـ .
- ميخائيل شاروويم بك — الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث
(الجزء الرابع) . سنة ١٩٠٠ م . سنة ١٣١٨ هـ .
- داود بركات — السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية
(١٣٤٢ هـ — ١٩٢٤ م) .
- عبد الرحمن الرافعى بك — مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال
(تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢) . القاهرة
(١٣٦١ هـ — ١٩٤٢ م) .

مكى شبيكه — السودان فى قرن (١٨١٩ — ١٩١٩) . القاهرة

(١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م) .

دكتور محمد فؤاد شكرى — الحكم المصرى فى السودان (١٨٢٠ —

١٨٨٥) . القاهرة سنة ١٩٤٧ .

(الشيخ محمود القبانى) — السودان المصرى والانكليز .

مجموعة رسائل لأحد أدباء العصر . مطبعة الأهرام بالاسكندرية

سنة ١٨٩٦ .

أمين سامى باشا — تقويم النيل .

(وفد السودان) — مآسى الانجليز فى السودان . القاهرة

(١٣٦٥ هـ — ١٩٤٦ م) .

(محزون) — ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية .

الاسكندرية (١٣٤٩ هـ — ١٩٣١ م) .

سمو الأمير عمر طوسن — تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية

من فتحها الى ضياعها . فى ثلاثة أجزاء . الاسكندرية (١٣٥٥ هـ —

١٩٣٧ م) .

— المسألة السودانية (١٣٥٥ هـ — ١٩٣٦ م) .

— بطولة الأورطة السودانية فى حرب المكسيك (١٣٥٢ هـ —

١٩٣٣ م) .

الأستاذ محمد أحمد الجابرى — فى شان الله أو تاريخ السودان كما يرويه

أهله . دار الفكر العربى . سنة ١٩٤٧

BIBLIOGRAPHIE

I.—SOURCES

Notre principale source a été, outre les mémoires inédits de Nubar Pacha qui sont du plus haut intérêt, les Archives du Palais d'Abdine au Caire et les Archives du Foreign Office à Londres, que nous avons consultées jusqu'à 1890 environ. A part la correspondance consulaire il y a dans le "Public Record Office" un fonds très important relatif aux Revendications de souveraineté dans la mer Rouge, l'Afrique, et l'Arabie (*claims to sovereignty in the Red Sea, Africa and Arabia*). C'est une mine de documents de premier ordre.

II.—BIBLIOGRAPHIES

La première bibliographie sur l'Egypte et le Soudan, a été publiée à Londres, en 1886-1887 par le prince Ibrahim Hilmy: *The Literature of Egypt and the Sudan, from the earliest times to the year 1885 inclusive*; 2 vols.

Cette remarquable bibliographie est établie d'une façon scientifique et fourmille de renseignements et de détails précis.

Sur le Soudan en général il faut consulter une récente et importante bibliographie: *A Bibliography of the Anglo-Egyptian Sudan from the Earliest Times to 1937*, par R.L. Hill (Sudan civil Service) London, 1939.

Pour Harrar et l'Afrique Orientale. le savant Autrichien Philipp Paulitschke a publié une bibliographie à la fin de son étude: *Die Geographische Erforschung der Adal-Länder und Harar's in Ost-Afrika* (Leipzig, 1888).

Il existe aussi une bibliographie très intéressante, quoique ancienne, sur l'Afrique: *Bibliographie des ouvrages relatifs à l'Afrique et à l'Arabie*. Catalogue méthodique; par Jean Gay, 1875.

Les bibliographies publiées par les Italiens sur l'Ethiopie, à une date relativement récente, ne sont pas sans rapports directs avec les questions du Soudan, de la mer Rouge, de Harrar et de l'Afrique orientale et présentent, par conséquent, un grand intérêt pour les savants et chercheurs.

III.—PUBLICATIONS OFFICELLES

Les livres bleus et les livres jaunes ainsi que tous les rapports, mémoires et documents officiels publiés sur l’Egypte, le Soudan, et l’Afrique en général, complètent le travail des archives et la documentation “officielle”.

IV.—OUVRAGES DIVERS

On trouve dans les bibliographies sus-mentionnées la liste complète des ouvrages relatifs au Soudan et à l’Egypte dans ses rapports avec le Soudan. Nous donnons ici seulement la liste des principaux ouvrages consultés par l’auteur.

A.—Le Soudan :

✓ **Bernard Allen**, GORDON AND THE SUDAN. London, 1931

Lytton Strachey, EMINENT VICTORIANS (Chapitre intitulé THE END OF GENERAL GORDON). C’est moins une étude qu’un portrait, très vivant du reste. Une traduction sommaire sous le titre: LA FIN TRAGIQUE DE GORDON PACHA, a paru dans la REVUE DES DEUX MONDES, du 15 avril et du 1er. mai 1931.

Victor Cherbuliez, PROFILS ETRANGERS (Charles Gordon).

Miss Gordon, LETTRES OF GENERAL C.G. GORDON TO HIS SISTER London, 1888.

Slatin Pacha, FEUER UND SCHWERT IM SUDAN (1879-1895), Leipzig, Brockhaus, 1896.

Une traduction française de cette étude a paru au Caire. en 1898: G. Bettex, Slatin Pacha, FER ET FEU au Soudan.

Achille Biovès, UN GRAND AVENTURIER DU XIX^e SIECLE; GORDON PACHA. PARIS, 1907.

Blunt (W.—S.), GORDON AT KHARTOUM. 1911.

Bougler (Dimetrius), LIFE OF GORDON, 1896.

Gordon (sir H.—W.), EVENTS IN THE LIFE OF CHARLES GEORGE GORDON, 1886.

Wilkins (W.—H.), THE ROMANCE OF ISABEL, LADY BURTON.

- Jules Cocheris**, SITUATION INTERNATIONALE DE L'EGYPTE ET DU SOUDAN. PARIS, 1903.
- P. Crabitès**, GORDON, THE SUDAN AND SLAVERY. LONDON 1931.
- De Malortie**, HERE, AND EVERYWHERE.
- W. Loring**, A CONFEDERATE SOLDIER IN EGYPT, 1884.
- Dye**, MOSLEM EGYPT AND CHRISTIAN ABYSSINIA. THE PERSONAL PAPERS OF LORD RENDEL, 1931.
- Prof. Adolf Hasenclever**, AGYPTENS IM 19 JAHRHUNDERT (1798-1914).
- Dr. Abbate Pacha**, LE SOUDAN SOUS LE RÈGNE DU KHEDIVE ISMAIL. Notes d'une décade historique (1868-1878). Le Caire, 1905, 47 pages.
- Harry Johnson**, BRITAIN ACROSS THE SEAS, AFRICA, London, 1911.
- Sidney Peel**, THE BINDING OF THE NILE AND THE NEW SUDAN, London, 1904.
- Wallis Budge**, THE EGYPTIAN SUDAN; 2 vols. London, 1904.
- SUDAN NOTES AND RECORDS. Cette revue remarquable qui paraît actuellement à Khartoum est à consulter depuis sa première année 1918.
- M. Sabry**, L'EMPIRE EGYPTIEN SOUS MOHAMED-ALY ET LA QUESTION D'ORIENT. (1811-1849). PARIS, chez chez P. Geuthner. 1930.
- M. Sabry**, L'EMPIRE EGYPTIEN SOUS ISMAIL ET L'INGERENCE ANGLO-FRANÇAISE (1863 — 1879.) Paris, 1933.
- Prokesch-Osten**, GESCHICHTE DES ABFALLS DER GRIECHEN, 5 vols. Les trois derniers sont des recueils de documents en français. Wien, 1867.
- ALFRED LYALL**, THE LIFE OF THE MARQUIS OF DUFFERIN AND AVA, 2 vols. London, 1905.
- J. Scott Keltie**, THE PARTITION OF AFRICA. London, 1893.
- Major F.R. Wingate**, MAHDIISM AND THE EGYPTIAN SUDAN. London, 1891.

- Sir Harold MacMichael**, THE ANGLO-EGYPTIAN SUDAN. London, 1934.
- Arnold Toynbee**, SURVEY OF INTERNATIONAL AFFAIRS, 1925. Vol. I. (THE ISLAMIC WORLD SINCE THE PEACE SETTLEMENT).
- A.B. Wylde**, '83 TO '87 IN THE SOUDAN, 2 vols. London, 1888.
- Richard Buchta**, DER SUDAN UNTER AGYPTISCHER HERRSCHAFT. 1883-1885. Leipzig, 1888.
- Josef Ohrwalder**, AUFSTAND UND REICH DES MAHDI IM SUDAN. Innsbruck, 1892.
- Sir Harry Johnston**, THE NILE QUEST. A Record of Exploration of the Nile and its Basin. London, 1903.
- Lord Newton**, LORD LANSDOWNE. A Biography. London 1929.
- Sir Samuel Baker**, THE NILE TRIBUTARIES OF ABYSSINIA. London, 1871.
- H. C. Jackson**, OSMAN DIGNA. London, 1926.
- Emile Banning**, LE PARTAGE POLITIQUE DE L'AFRIQUE, les transactions internationales les plus récentes (1885-1888) Bruxelles, 1888.
- Van Ortrov**, CONVENTIONS INTERNATIONALES, définissant les Limites actuelles des Possessions, Protectorats et Sphères d'influence en AFRIQUE. Paris, 1898.
- Sir Edward Hertslet**, THE MAP OF AFRICA BY TERTIARY, 3 vols. London, 1896.
- E.—L. Bonneau**, L'AFRIQUE POLITIQUE EN 1900. Paris, 1900.
- Jean Darcy**, CENT ANNEES DE RIVALITES COLONIALES. L'AFRIQUE. Paris, 1904.
- Dr. Gustav Nachtigal**, SAHARA UND SUDAN, 2 vols. Berlin, 1881.
- Karl W. Kumm**, THE SUDAN, LONDON, 1907.
- A. Billot**, LA FRANCE ET L'ITALIE (1881-1899), 2 vols. Paris, 1905.

- Gaston Dujarric**, L'ETAT MAHDISTE DU SOUDAN. Paris, 1901.
- Lieut-Colonel Count Gleichen**, THE ANGLO-EGYPTIAN SUDAN 2 vols. London, 1905.
- A. Silva White**, LE DEVELOPPEMENT DE L'AFRIQUE. (Traduit de l'anglais). Bruxelles, 1894.
- F.L. James**, THE WILD TRIBES OF THE SOUDAN. London, 1884.
- Henry Russell**, THE RUIN OF THE SOUDAN. London, 1892.
- H. Pensa**, L'EGYPTE ET LE SOUDAN EGYPTIEN. Paris, 1895.
- H. Déhérain**, LE SOUDAN EGYPTIEN SOUS MEHEMET ALI. Paris, 1898.
- George Foucart**, UN VOYAGE D'ETUDES AU SOUDAN ANGLO-EGYPTIEN (1913-1914.) Marseille, 1916.
- A. Egmont Hake**, JOURNAL DU GENERAL GORDON, Siège de Khartoum (Traduit de l'anglais par M.A.B. avec notes et documents inédits). Paris, 1886.
- THE JOURNALS OF MAJOR-GEN. C. G. GORDON AT KHARTOUM Introduction and notes by Egmont Hake. London, 1885
- Borelli Bey**, LA CHUTE DE KHARTOUM. 1893.
- H. C. Jackson**, BLACK IVORY. or The Story of El Zubeir Pasha, Slayer and Sultan. As Told By HIMSELF. Translated. Khartoum 1913.
- Arturo Labriola** LE CREPUSCULE DE LA CIVILISATION. L'Occident et les Peuples de couleur.
- George Padmore** HOW BRITAIN RULES AFRICA London 1936.
- E.D. MOREL**. THE BLACK MANS' BURDEN. 1920.
- Ludwig Bauer**. Leopold Le Mai-Aimé. Paris. 1935.
- Joseph Cooper**. UN COTINENT PERDU OU L'ESCLAVAGE EL LA TRAITE EN AFRIQUE (1875). Traduit de l'anglais per Laboulaye. Paris, 1876.

André Gide. VOYAGE AU CONGO. PARIS, 1927.

LE RETOUR DU TCHAD. Paris. 1928.

G. Douin. HISTOIRE DU RÈGNE DU KHEDIVE ISMAIL.
TOME III. L'EMPIRE AFRICAÏN. (Trois parties parues.
1863-1876). Le Caire. 1941.

Dr. Rouire. L'AFRIQUE AUX EUROPÉENS. Paris. 1907.

B.—L'Equatoria et l'Afrique Centrale :

Hill (George Birbeck), COLONEL GORDON IN CENTRAL AFRICA (1874-1879). London, 1884.

Douglas Murray and Silva White, SIR SAMUEL BAKER.
A. MEMOIR. 1895.

Tomolo Gessi, SETTE ANNI NEL SUDAN EGIZIANO.
1890—SEVEN YEARS IN THE SUDAN. Londres, 1892.

Schweitzer (Georg), EMIN PASCHA, BERLIN, 1898.

EMIN PASHA, His Life and work compiled from his journals, letters, scientific notes and from official documents. With an introduction by R. W. Felkin. Londres, 1898, 2 vol.

Schweinfurth (Dr. G.) et Ratzel (Dr. F.), EMIN PASCHA. Eine Sammlung von Reisebriefen und Berichten aus den ehemals Aegyptischen Aequatorial Provinzen und deren Grenzländern. Herausgegeben. Leipzig, 1888.

Casati (Gaetano), DIECI ANNI IN EQUATORIA E RITORNO CON EMIN PACHA. Milan, 2 vol.

—DIX ANNEES EN EQUATORIA, LE RETOUR D'EMIN PACHA ET L'EXPÉDITION STANLEY. Traduit de l'italien par Louis de Hessen. Paris, 1892.

Sir Samuel Baker, ISMAILIA. Londres, 1875, 2 vol.

—ISMAILIA. Récit d'une expédition dans l'Afrique centrale pour l'abolition de la traite des noirs. Traduit par H. Vattermare. Paris, 1875.

Colonel Chaillé-Long, L'EGYPTE ET SES PROVINCES PERDUES 1892.

Colonel Chaillé-Long, MY LIFE IN FOUR CONTINENTS, 2 vol. 1912.

Junker (Dr. W.), REISEN IN AFRIKA (1875-1886); 3 vols. 1889. **TRAVELS IN AFRICA**; traduction anglaise par H Keane, 3 vols. London, 1890.

Vita Hassan, DIE WAHRHEIT UBER EMIN PASCHA. Berlin, 1893.

Schweinfurth (Dr. George), AU COEUR DE L'AFRIQUE (1868-1871) Traduction française, par Mme H. Loreau. Paris; 2 vol. L'édition anglaise de cet ouvrage, **IN THE HEART OF AFRICA**, parut en 1873; l'édition allemande, **IM HERZEN VON AFRIKA** en 1874.

Harry Johnston, THE UGANDA PROTECTORATE, 2 vols. London 1902.

Captain F.D. Lugard. THE RISE OF OUR EAST AFRICAN EMPIRE 2 vols. London, 1893.

Major Austin, WITH MACDONALD IN UGANDA. London, 1903.

The Rev, John Roscoe, THE SOUL OF CENTRAL AFRICA. London, 1922.

Charles Michel, VERS FACHODA. 1900. On trouve dans cet ouvrage des détails fort intéressants sur la Harrar et l'Ethiopie en 1897-1899.

Sir Gerald Portal, THE BRITISH MISSION TO UGANDA IN 1893. London, 1894.

Rev. C.T. Wilson and R.W. Felkin, UGANDA AND THE EGYPTIAN SOUDAN, 2 vols. London, 1882.

MACKAY OF UGANDA. (Mackay, Pioneer Missionary of the Church Missionary Society in Uganda). By His Sister. London 1890.

A. J. Mounteney-Jephson, EMIN PASHA AND THE REBELLION AT THE EQUATOR. A story of nine months' experiences in the Last of the Soudan Provinces. London, 1890.

F. Alexis, LA BARBARIE AFRICAINE ET LES MISSIONS CATHOLIQUES DANS L'AFRIQUE EQUATORIALE (Contenant particulièrement les actes des martyrs nègres de l'Ouganda). Paris, 1981.

A.-J. Wauters, Stanley au secours d'Emin Pacha, Paris, 1890.

C.—La mer Rouge, la Somalie et le Harrar :

Cap. Sir Richard Burton. FIRST FOOTSTEPS IN EAST AFRICA OR AN EXPLORATION OF HARRAR, Londres, 1856, 2 vol.

Ralf. E. Drake-Brockman, BRITISH SOMALILAND. Londres 1912.

Gabriel Ferrand. LES COMALIS, Paris 1913.

F. L. James. THE UNKNOWN HORN OF AFRICA. AN EXPLORATION FROM BERBERAH TO LEOPOLD RIVER Londres. 1888.

R.—P. Azais et R. Chambard. CINQ ANNEES DE RECHERCHES ARCHÉOLOGIQUES EN ETHIOPIE, PROVINCE, DE HARAR ET ETHIOPIE MERIDIONALE. Paris, Geuthner 1931, 2vol.

Gabriel Ferrand. NOTES SUR LA SITUATION POLITIQUE COMMERCIALE ET RELIGIEUSE DU PACHALIK DE HARAR. Bulletin de la Société de Géographie de l'Est, 1886, Nancy.

Antonio Cecchi. SPEDIZIONE ITALIANA NELL'AFRICA EQUATORIALE DE ZEILA ALLE FRONTIERE DEL CAFFA, 3 vol. Rome 1886-87.

Ing. L. Robecchi Bricchetti. NELL'HARRAR. Milan 1896.

E. Littmann, HARAR (raticle dans l'Encyclopédie de l'Islam).

Mohamed Moukhtar. NOTES SUR LE PAYS DE HARRAR. Bulletin de la Société Khédiviale de Géographie du Caire, 1876.

P. Paulitschke. LE HARRAR SOUS L'ADMINISTRATION EGYPTIENNE (1875-1885). Bulletin de la Société Khédiviale de Géographie du Caire, série No. 10, Mars 1887.

P. Paulitschke, HARAR, FORSCHUNGSREISE NACH DEN SOMAL UND GALLA LAENDERN Ost-Afrikas, Leipzig 1888..

Jules Borelli. ETHIOPIE MÉRIDIONALE, Paris 1890.

Bonola Bey. L'EGYPTE ET LA GEOGRAPHIE, Le Caire 1889.

RED SEA AND GULF ADEN PILOT, 1921, (Instructions Nautiques).

D. D. Sacconi IL GOVERNO EGIZIANO E LE TRIBU GALLA E SOMALI, L'ESPLORATORE, Anno 8, 1883, p. 169.

Mgr. Taurin Cahagne. LES MISSIONS CATHOLIQUES, No. 621, 29 avril 1881. No. 630, 1^{er} juillet 1881. Autour d'Harar, No. 677, 26 Mai 1882; No. 776, 2 Juin; No. 679, 9 juin.

Gabriel Simon, VOYAGE EN ABYSSINIE ET CHEZ LES GALLAS RAIAS, Paris, 1885.

Dr. Philipp Paulitschke, DIE GEOGRAPHISCHE ERFORSCHUNG DER ADAL-LANDER UND HARAR'S IN OST-AFRIKA, Leipzig, 1888.

Dr. Philipp Paulitschke, ETHNOGRAPHIE NORDOST-AFRIKAS, Die Materielle culture der Danakil, Galla und Somal,

Gustavo Chiesi, LA COLONIZZAZIONE EUROPEA NELL'EST AFRICA (Italia-Irghilterra-Germania). Roma, 1909.

X. Rochet, d'Héricourt, VOYAGE SUR LA COTE ORIENTALE DE LA MER ROUGE, DANS LE PAYS D'ADEL ET LE ROYAUME DE CHOA, 2 vols. Paris 1841.

M. Guillain, DOCUMENTS SUR L'HISTOIRE LA GEOGRAPHIE ET LE COMMERCE DE L'AFRIQUE ORIENTALE, publiés par ordre du Gouvernement, en 3 vols. (2 vols. de texte et un Atlas in-folio) Paris, 1856.

Dr. Carl Peters, DIE DEUTSCHE EMIN-PASCHA-EXPEDITION. Leipzig, 1891.

Dr. F. Stuhlmann, MIT EMIN PASCHA INS HERZ VON AFRIKA, Berlin, 1894.

Mustafa Amer. SOME UNPUBLISHED EGYPTIAN, MAPS OF HARRAR, BULLETIN DE LA SOCIETE ROYALE DE GEOGRAPHIE D'EGYPTE. Avril 1937.

فهرس الكتاب

مقدمة ص ٣

الكتاب الأول

السودان من محمد على الى سعيد

الفصل الأول ١ - السودان ومصر القديمة (٧) ٢٠ - السودان ومصر
في السياسة الدولية (٨) .

الفصل الثاني (السودان من ١٨٢١ الى ١٨٦١) ص ١٠ : الميرالاي
عثمان بك . محو بك . خورشيد باشا . أحمد باشا أبو ودان . أحمد باشا
المنكلي . عبد اللطيف باشا . علي باشا شركس . أراكيل نوبار .

الكتاب الثاني

الفصل الثالث (السودان من ١٨٦٣ الى ١٨٧٧) ص ١٧ ، موسى باشا
حمدي . جعفر باشامظهر . اسماعيل باشا أيوب .

الفصل الرابع (امتداد السودان الى البحر الأحمر والمحيط الهندي .
السومال وهرر (١٨٧٠ - ١٨٨٠) ص ٢٤ . بربرة (٣٦) هرر (٤٠) .

الفصل الخامس (امتداد السودان صوب منابع النيل) . صامويل بيكر
في أفريقيا الوسطى (١٨٧٠ - ١٨٧٣) ص ٥٠

الفصل السادس (غردون في أفريقيا الوسطى ١٨٧٤ - ١٨٧٦) ص ٥٨

الفصل السابع (غردون في السودان ١٨٧٧ - ١٨٧٩) ص ٦٥

الكتاب الثالث

السودان من سنة ١٨٨١ الى سنة ١٨٨٥

الفصل الثامن (الثورة المهدية لغاية اخلاء السودان) ص ٨٧

١ - أسباب الثورة (٨٨) ٢٠ - عبد القادر حلمي في السودان (٩٠) .
٣ - هيكس في كردفان (٩٨) .

الفصل التاسع (غردون في الخرطوم) ص ١٠٥

الفصل العاشر (المدنية المصرية) ص ١٢٨

الكتاب الرابع ممالك السودان المتطرفة

(١٨٨١ - ١٨٩٨)

تمهيد (١٣٩)

- الفصل الحادى عشر (ساحل السومال وهرز) ص ١٤٢
الفصل الثانى عشر (ساحل البحر الأحمر) ص ١٦٢
الفصل الثالث عشر (المديرية الاستوائية أو مديريات خط الاستواء)
ص ١٧٠

١ - أحوال المديرية من سنة ١٨٨٠ لغاية سنة ١٨٨٨ (١٧٣)

٢ - حملة استانلى والثورة فى مديرية خط الاستواء (١٩٥)

٣ - تكوين أوغندة الجديدة (١٨٩٠ - ١٨٩٨) ص ٢٠٨

الكتاب الخامس

الفصل الرابع عشر (السودان ١٨٨٥ - ١٨٩٨) ص ٢٣١

الفصل الخامس عشر (حدود الامبراطورية الجغرافية) ص ٢٢٩

- ١ - أريتريا (٢٤٣) ٢٠ - السومال الفرنسى (٢٤٥) ٣٠ - السومال
الانجليزى (٢٤٦) ٤٠ - السومال الايطالى (٢٤٦) ٥٠ - أفريقيا الشرقية
الالمانية (٢٤٨) ٦٠ - مديريات خط الاستواء وحدود الكونغو البلجيكي
الفرنسى (٢٥٠) ٧٠ - حدود السودان الشرقية والحبشة (٢٥٦) ٠ ملاحظات
عامة (٢٥٨) ٠

الفصل السادس عشر (المدينتان فى أفريقيا) ص ٢٦١

الخاتمة ص ٢٧١

المراجع ص ٢٧٩

كتب المؤلف الأدبية

١ - أدب وتاريخ - صدر في سنة ١٩٢٧ وقد طبع بمطبعة دار الكتب المصرية (نفدت طبعته) ، ويقع في ٣٤٠ صفحة • وهو مقسم الى كتب : الكتاب الأول : محمود سامي البارودي • الكتاب الثاني : اسماعيل باشا صبرى • الكتاب الثالث : تاريخ الحركة الاستقلالية في ايطاليا • الكتاب الرابع : الفصول (مختارات من مقالات المؤلف التي ظهرت في الصحف من سنة ١٩١٣ لغاية سنة ١٩٢٧) •

وقد نشرت في مقدمة الكتاب الأول الخاص بمحمود سامي البارودي رسالة من أمير الشعراء المرحوم أحمد شوقي بك هذا نصها :

سيدي الأستاذ صبرى :

أحب بك مهديا ، وأكرم بكتابك هدية ، ولا برحت توالينا بالطرف من أدبك ، وتوافينا بالتحف من كتبك ، وجعل الله لهذه الآثار وأمثالها من نتائج القرائح في مصر نماء وبركة ، في رأس مال الأمة ، من حضارة مستقبلية ، ودولة مؤهلة ، ومكان بين الممالك ومنزلة ، فما رأس أموال الأمم الا وسائل الأدب السليم ، وذرائع العلم الصحيح ، وكل أدب سليم فهو أدب كل زمان ، وكل علم صحيح فهو علم كل أوان • سألتني عن رأيي في رسالتك الجليلة فان كان له من القيمة ما زعمت فهو رأي الغواص في الجمانة ، والبستاني في الريحانة والتجر في معتقة الحانة ، ترجمة كلها حسن وأحسن ما فيها المترجم ، وتحلية كلها روعة وأروع ما فيها المحلى ، منكوب كريم اجتمع لشهوات الدهر فيه ما تفرق في البرامكة من جاه يطويه ، ونعيم يزويه ، وولد يرديه ، ونور يطفئه ، وحسب وضاح يخفيه ، وحكم بالأئمس نافذ يحكم فيه • جاورته بحلولان الشهور الطوال يشد بيتينا طنب ، وينتظم دارينا جدار • فاذا الجار كريم ، واذا الشاعر عظيم ، ما سمعته مرة عرض شعره على جلسائه ، ولا رأيته الا سقيما من الحياء كلما عرض شعره عليه ، وهكذا كان رحمه الله اذا جرى ذكر الحوادث العرابية توارى بالاطراق حتى يمسك المتكلم • سأله مرة صبرى باشا : هل له مذكرات عن الثورة ؟ فقال لا ، قال : وما منعك ؟ قال علمي بأن الغضب في طباعى وخوفى من أن يملكنى عند بعض الذكريات فيبغى القلم على الرجال • فقال حامد بك خلوصى وكان ممن ضم المجلس ، صدقت ، ألسنت القائل (ونغضب في شروى نقيير فنشتد) فتبسم رحمه الله ثم قال : ولا يفضبنى مثل حديث

الثورة فلنخض في غيره . وعلى ذكر الثورة أقول للأستاذ انه كان له غنى
عن الاشارة الى مواقف المرحوم البارودى فى الحوادث العرابية فان ذلك من
مسابقة التاريخ ما فيه ، ومن سابق التاريخ لم يأمن أن يضل الأعتاب ،
ويحرف مواضع التبعات من الرقاب .

٢ يولية سنة ١٩٢٣

المخلص

شوقي

٢ - الشوامخ . الجزء الأول : امرؤ القيس . طبع بمطبعة دار الكتب

المصرية سنة ١٩٤٤

٣ - الجزء الثانى : الشعر الجاهلى خصائصه وأعلامه . طبع بمطبعة دار

الكتب المصرية سنة ١٩٤٤

٤ - الجزء الثالث : ذو الرمة . طبع بمطبعة دار الكتب المصرية

سنة ١٩٤٦

٥ - الجزء الرابع : أبو عبادة البحتري . طبع بمطبعة دار الكتب المصرية

سنة ١٩٤٦

وثن الجزء الواحد من الأجزاء الثلاثة الأول ٣٠ قرشا . وثن الجزء

الرابع ٤٠ قرشا .

وانا نجتزئ هنا بنشر رسالة من شاعر القطرين خليل مطران بك الى

المؤلف بمناسبة صدور الجزء الأول :

حضرة الصديق الكريم الدكتور محمد صبرى بك .

بعد التحية والاكرام -

الداء الذى ساورنى فى هذه الأيام عاقنى عن أداء واجب الشكر لما

أتحتنى به من التحفة الغالية وأعنى بها النسخة من كتابك « الشوامخ » .

وما زلت الى هذا اليوم غير قادر على بذل أى مجهود فكرى يعتد به غير

أننى بوجه اجمالى موجز أرى أن الشعر كلما اتصل بالفطرة كان من الفن

الأصيل ، وكلما بعد عنها أفضى الى العمل ، وهو فن آخر أى فن الصناعة ،

وشتان بين الأصل والنقل وبين الابداء والمحاكاة .

ألم تر الى شعر هوميروس كيف بقى عند الفرنجة بمنزلة الينبوع

الصافى الذى استقى منه جميع أدبائهم على اختلاف مواطنهم ومذاهبهم

وأهوائهم ونزعاتهم .

ولقد تكلف الفرنجة ما تكلفوا ليفهموا هوميروس وليقتبسوا من لغته

القديمة المجهولة ما اقتبسوا ونحن لم نتكلف ولا نتكلف شيئا لفهم أمرا

القيس وأضرابه من أيام الجاهلية فيغيبون عنا ونحكم عليهم لا لهم .
ولولا أنك جئت تفهمنا معاني امرئ القيس ولولا الدكتور طه حسين
بك وما جهد ليشرح به آيات الشعر الجاهلي الصادق النسب ولولا آخر
كتاب للأستاذ عباس محمود العقاد في جميل بثينة لبقيت كنوز الشعر
الجاهلي بعيدة عنا نأخذ منها عن الأجانب ما نأخذ ولا نفقه أن لها عندنا أصلا
كريما جديرا بأن نعني به .

بعد كتابة ما تقدم على علاته أوجه اليك ثنائى الخالص عليك بأبيات
جرت على قلمي حين فرغت من مطالعة كتابك وهي :

بعد ألف وبعد بضع مئات أنصفت عبقرية الضليل
نضى الستر عن جلال امرئ ال قيس بسفر من البيان جليل
رد صبرى ألواحته فتجلت من خفاء آيات فن جميل
واذا الحسن ند عنه حديث طلب الحسن فى العتيق الأصيل
آفة الفن جهله كيف والأء لام تطوى ما بين جيل فجيل
انما الرأى ما أبنت وهل أب بلغ مما أقمته من دليل
المخلص ٤٤/٤/١٨

خليل مطران

كتب المؤلف التاريخية

وضع المؤلف عدة كتب بالفرنسية أهمها الكتابان اللذان أشار إليهما في المقدمة وكلاهما يقع في حوالى ٦٠٠ صفحة من القطع الكبير . وقد نفدت طبعتهما : الامبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية ، والامبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل والتدخل الانجليزى - الفرنسى .

(آراء النقاد والعلماء فى الكتاب الأول)

(عصر محمد على)

(١) مجلة ريفى دى فرانس عدد أول يولية سنة ١٩٣٠ : « هذا الكتاب الضخم يسجل أهم حقبة فى تاريخ المسألة الشرقية ، تلك الحقبة التى تمكن فيها محمد على بمساعدة ابنه ابراهيم من النهوض بمصر . وقد كان الخيط الذى اهتدى به فى بحثه هو تحليل شخصية محمد على فتمكن بهذه الطريقة من تجديد ذلك التاريخ تجديدا شاملا مع أنه كان من قبل موضوع دراسات طويلة وكان الغموض والتعقيد يكتفانه من كل جانب .

(٢) - مجلة مدرسة الدراسات الشرقية بلندرة . المجلد السادس القسم الأول . سنة ١٩٣٠ . بقلم هنرى دودويل : لا شك أن المؤلف قد اضطر الى عمل مجهود ضخم لتأليف هذا الكتاب الكبير . وقد انتفع بعدد لا يحصى من الوثائق والمستندات المستخرجه من مصادر متنوعة جدا . وقد يكثر من ذكرها باسهاب ولكن بفن . ولا جدال فى أن أهمها وأعلاها قيمة الرسائل المتبادلة بين الباشا الكبير وابنه ابراهيم ومتمخباته من رسائل وزارة الخارجية النمساوية فهذه كلها جديدة للجميع . وهذا هو السبب الذى من أجله يلقي ذلك الكتاب ضوءا كبيرا جديدا على حياة محمد على السياسية .

(٣) - جريدة البورص أجسيان بالقاهرة . مقال بقلم المؤرخ الفرنسى جيمار بتاريخ أول يولية سنة ١٩٣٠ : « سيطالع القراء بشغف الموازنة التى خطتها يد صناع بين محمد على وابراهيم ، موازنة خرج فيها الدكتور صبرى على الأساطير الموروثة واجترأ أحيانا على تفضيل الابن الجسور على الأب المفرط فى المراقبة والحذر .

ولا بد من دراسة طويلة جدا لتحليل كتاب الدكتور صبرى تحليلا كاملا . . . وحسبنا أن نقول أن الكتاب الذى نحن بصدده عمل ضخيم جبار اضطر المؤلف الى الاطلاع على مجموعة هائلة من أوراق المحفوظات الخطية ومن المستندات المطبوعة . وأهم من ذلك انه بحث جديد بكل معانى الكلمة لأنه أتى لنا ، فى مسائل كان يعتقد البعض أنها أصبحت مستنفدة ، بنظرات بكر لامة .

(٤) - **مجلة تاريخ المستعمرات الفرنسية** . فصل كتبه المؤرخ الكبير شارل رو السفير القديم ورئيس شركة قناة السويس وأحد أعوان هانوتو (عدد يناير - فبراير سنة ١٩٣١) :

« ان أول مزية لصبرى هى الطريقة التى صاغ بها موضوعه المحدد بالدقة فى العنوان . وقد بلغت الأزمة الطويلة ، التى لزمّت المسألة الشرقية ، أوجها فى سنة ١٨٤٠ . وكانت أهميتها السياسية ترجع فعلا الى تطورات الامبراطورية التى أسسها محمد على وكانت مصر نواتها قبل أن ترجع الى حياته الشخصية . ولا شك أن تكوين هذه الامبراطورية ، العربية فى جوهرها ، هو الذى حرك المسألة الشرقية فى أعنف أشكالها وساق الى حلها حلا - ان لم يكن كاملا فقد كان جزئيا بسعة - ولكن أوروبا فى ذلك الوقت باستثناء فرنسا ، لم تكن راضية عنه .

« كان رد الفعل عند الدول الأوروبية ازاء ذلك الحادث ذى الأهمية الدولية الكبرى ، وكان تقطيع أوصال الامبراطورية المصرية وبالأحرى تدميرها هما المظهر المحزن لتلك الأزمة التى بلغت نهايتها فى سنة ١٨٤١ .

« ذلك هو الضوء الذى تبدو فيه الحوادث فى كتاب صبرى . الذى يصف موضوع النزاع لا باعتباره خلافا حول أطماع تابع وحقوق متبوع فحسب بل باعتباره قبل كل شئ خلافا حول نظرية سياسية جديدة ونظام قديم عفى عليه الزمن .

« وتتجلى مزية أخرى لصبرى فى تنوع مستنداته وكثرتها . ولما كانت مصادر المحفوظات الرسمية للمدة من سنة ١٨٣٢ الى سنة ١٨٤١ لم تفتح للجمهور الا من عهد قريب نسبيا فان كتاب صبرى فى مقدمة الكتب التى تمكن فيها صاحبها من مقارنة الوثائق التى أودعت فيها حكومات كثيرة فكرتها السياسية . وهذه المستندات ، التى لم يسبق نشر معظمها ، قد ساعدته على الاتيان بجديد فى موضوعه على الرغم من كثرة تعرض الباحثين له من قبل وهذه أولى فضائل هذا الكتاب فى نظر المشتغلين بتاريخ الشرق .

« وليس فى مقدورنا فى حيز هذا النقد المحدود متابعة المؤلف فى

تحليله السياسات المختلفة التي تصادمت في غضون هذه الأربعين سنة .
ولكن مما لا ريب فيه أن هذا التحليل قد صحح أوضاعا وآراء كثيرة :
محمد علي نفسه وانجلترا وفرنسا . هذه « الأشخاص » الثلاثة التي لعبت
دورا رئيسيا في الحوادث التاريخية الطويلة قد عرف صبرى كيف يكشف
عن سياستها واتجاهاتها المختلطة المتعددة الوجوه وهي كثيرا ما تختلف عن
الأوضاع التي صبت في قالبها وصقلتها التقاليد المطبوعة بطابع البساطة
والتي لا ترى الأمور إلا من ناحية واحدة .

« لقد فاتح محمد علي انجلترا وتقرّب إليها ووضع آماله في مساعدتها
لتحقيق استقلاله . وجعلته انجلترا يتعلّق بذلك الوهم ويعتقد أنها لا تمنع
في أن يحقق استقلاله بمصر ويبسط سلطانه على الشام . أما فرنسا فإنها
لم تطلق له العنان وجعلته يحس « الشكيمة » وخفت من غلوائه دون أن
يمنعها ذلك من تأييده بكل قوة في اللحظة الحاسمة .

« وقد أظهر صبرى تطورات وتقلبات عوامل هذا النزاع « الدراماتيقي »
الذي وضع على البساط مصير الشرق بل وسلم أوروبا ومصالح دولها
الحيوية .

« وطبيعي في أزمة طويلة كهذه ذات نتائج لا تحصى لم يكن في مقدور
سياسة أي رجل وبالتالي سياسة أية حكومة أن تظل في خطة واحدة ، في
وحدتها التي جمدها فيها بغير هوادة الصور الاصطلاحية في التاريخ
السطحي . وقد كان استمرار الهدف لكل دولة يحول دون الاستمرار المطلق
في الوسائل كما يتصورها خطأ المراقبون الذين لم يؤثروا من العلم إلا
قليلا .

« وقد برز وجه محمد علي في كتاب صبرى بلامح تكذب الأسطورة
التي جرت في أثناء حياته نفسها حول مغامراته الهوجاء ومواقفه العنيدة .
وتؤلف الوثائق التي استعملها مؤرخه شخصية سياسي قد لا يتردد في
المخاطرة الكبرى - وهو ما كانت تقضى به ظروفه وخطته في سبيل الوصول
إلى غايته - ولكنه مع ذلك كان يقدر كل خطوة يخطوها ولا يلقي بكل
أوراقه . ففي حروبه في سبيل السلطان وفي حروبه ضده كان ينظر دائما
بعين يقظة صوب أوروبا ، وكانت أوروبا نصب عينيه كلما تحركت أطماعه
ولكن هذه الأطماع كان فيها من الروية والتبصر ما لا يبدو لأول وهلة . »

(٥) - مجلة الأدب المستشرق (التي تصدر في ليزج) . سنة ١٩٣١
عدد ٧ . بقلم هازنكليفر الأستاذ بجامعة جيتنجن :

« دراسة كبيرة رائعة مؤسسة على مواد محفوظات واسعة جدا . . . ومن

الممكن طبعا نقد نقط تفصيلية ولكن بما أن المسألة لا تخرج عن نقط تفصيلية فاني أتحامى التعرض لها ازاء عمل كهذا قد أحكم بناؤه الى أقصى حد . »

« ٦ - ريقى بليه . (باريس) . أول أغسطس سنة ١٩٣١ . بقلم بول فايل :

« كتب صبرى تاريخ حياة محمد على ودرس في حدودها جميع المسألة الشرقية من سنة ١٨٢٠ لغاية سنة ١٨٤١ وخصوصا الأزمة الأوروبية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ . فما أحفل هذا الكتاب بالوقائع المستقاة من مصادر المحفوظات الخطية وما أعظم أمانة المؤلف العلمية في التعليق والشرح وما أجمل رصانة أسلوبه ؟ وهو ما سيتبينه القارئ نفسه حين يطالع ذلك الكتاب الكبير الذى يرسم صورة كلها حياة للعاهلين الباشا وابنه ابراهيم ، مؤسس امبراطورية سورية زائلة ومؤسس دولة مصرية كفل لها البقاء . »
« وقد رفع الأديب الكبير صبرى لذكرهما هذا العمل الضخم الذى هو خير ما تطيب له نفساهما » .

« ٧ - مجلة الجمعية الآسيوية (لندرة) . يناير سنة ١٩٣٢ بقلم الكولونيل الجود :

« قد يكون هذا الكتاب طويلا جدا للقارئ المتوسط ولكن العلماء سيذكرون للمؤلف جلده فى البحث فى محفوظات القاهرة وباريس ولندرة وفينا . وحسب الدكتور صبرى أنه لم يخف أى شىء هام على بصره النافذ . والكتاب فى مجموعه قد كتب بروح نزيهة جادة عادلة . »

« ٨ - مجلة بوليبليون الباريسية . عدد مايو سنة ١٩٣١ . بقلم هنرى جيران :

« منذ قرون عدة لم تلعب مصر فى تاريخها دورا هاما كالدور الذى لعبته فى عصر محمد على خصوصا من سنة ١٨٣٠ الى سنة ١٨٤٠ وهى الحقبة الحاسمة فى تاريخ الأزمة الشرقية . »

« كانت هذه الحقبة الهامة من التاريخ الحديث غامضة فى بعض نواحيها ان لم تكن مجهولة فكشف عنها المؤلف : مثال ذلك المفاوضات الطويلة التى جرت بين شارل العاشر ومحمد على لعمل حملة مشتركة ضد داي الجزائر قبل حملة سنة ١٨٣٠ ، وكذلك الأغراض والمرامى الحقيقية التى كانت تنطوى عليها معاهدة أونكيار - اسكيليسى المعقودة بين روسيا وتركيا فى سنة ١٨٣٣

« وليس في مقدرونا أن نوفي حقها من الثناء تلك الدقة في الحكم على السياسة الأوروبية ازاء الحكومتين التابعة والمتبوعة ، المتنازعتين على السيادة في الشرق . »

« ان الوثائق الكثيرة جدا المستخرجة من المحفوظات الكبرى مترجمة أو منقولة في صلب الكتاب (لا في الهامش كما يفعل الكثيرون) تكشف لنا عن اضمحلال الباب العالي ونهضة محمد علي وما فيها من عزيمة وذكاء ، ومناصبه انجلترا له العداء الطويل مملثة في شخص بالمرستون وبونسنبى ، مستعينة في صراعها بالدول الكبرى ، ما خلا فرانس التي لم تستطع - بفضل تمسكها بنظرية (خير الأمور الوسط) التي كانت عزيزة على لويس فيليب - الا أن تكفل لوالى مصر الحكومة الوراثة في وادى النيل . »

(٩) مجلة المستعمرات الإيطالية التي كانت تصدرها وزارة المستعمرات الإيطالية . عدد نوفمبر سنة ١٩٣٠ :

« ان هذا الكتاب عمل جليل في تاريخ المسألة الشرقية الشهيرة التي طال بحثها ولكن دراسة صبرى يبرز فيها طابع خاص لأسباب عديدة أولها : نجاحه في الكشف عن بواطن واتجاهات سياسات انجلترا وفرنسا وروسيا والباب العالي ازاء مصر كشفا لا هوادة فيه بفضل الوثائق التي استخرجها من وزارات الخارجية المختلفة . . . ومنها الرسائل التي مكنته من تحليل شخصية العاهلين واطهارها في ضوء جديد . . . ألخ ألخ . . . »
« بالجملة فان هذا الكتاب في مجموعته جديد في أسلوبه وأسانيده وطرائقه »

(١٠) مجلة لاروس الشهرى . عدد يناير سنة ١٩٣١ . بقلم روبير ديفورك :

« هذا كتاب عظيم جدا وقد درس فيه صبرى مؤسس الامبراطورية المصرية : وهو تاريخ عهد أولا ولكنه أيضا تاريخ سياسى (ديبلوماطيقى) لمرحلة من أهم مراحل القرن التاسع عشر ولمسألة من كبريات مسائل التاريخ التي لا تزال نحس آثارها الى اليوم . »

(١١) وكتب جورج دوان في كتابه (حرب الشام الأولى) . « الذى ظهر بالفرنسية في سنة ١٩٣١ » :

« . . . على أن التاريخ العام لذلك العصر قد كتبه الدكتور صبرى (الامبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية) بأسلوب يدل على نبوغ يطيب لنا أن نتحنى له اجلالا . »

(آراء النقاد والعلماء فى الكتاب الثانى)

(عصر اسماعيل)

(١) - مجلة العالم الاسلامى • الانجليزية • عدد ٢٥ يولية سنة ١٩٣٤ :
« أظهر المؤلف فى هذا الكتاب ما اتصف به من دأب وتبسط فى العلم
فى كتابه الأول الخاص بتاريخ محمد على وهو يمشى قدما فى اقامة ذلك الصرح
الرفيع فى تاريخ مصر السياسى »

(٢) مجلة مدرسة العلوم الشرقية • بجامعة لندن عدد ١٠ فبراير
سنة ١٩٣٤ :

« ان كتاب الدكتور صبرى عمل بنى على البحث وانه مدغم بالوثائق
وانه - سوى فيما يتعلق بمسائل السياسة الأجنبية - قائم على الانصاف
والاتزان •

(٣) - مجلة العلوم الدينية • التى تصدرها جامعة استراسبورج •
سنة ١٩٣٤ :

بعدها أشار صاحب المقال الى عصرى عباس واسماعيل والى الصراع
الجبار الذى دار فيهما حول « المصالح » بين فرنسا وانجلترا من ناحية
وبين هاتين الدولتين ومصر من ناحية أخرى والى أن دور المحفوظات قد
انفتحت على مصاريحها للمؤلف قال : « وبذلك أمكنه الكشف عن حقائق
كثيرة كانت مجهولة • • • ومهما كان من الأمر فان هذا الكتاب قيم بلاشك
وهو أول تاريخ لمصر فى ذلك العهد »

(٤) مجلة الأستراسيون الفرنسية • عدد ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ :

بعدها أشار الناقد الى النزاع الاستعمارى بين دول أوروبا فى أفريقيا
والى اتساع مصرفى وادى النيل والسودان والصومال وهرر وأغندة وغيرها
وعلاقة مصر بالمشاكل الأفريقية وما اكتنف هذه العلاقة من عناصر متشابكة
لا حصر لها مالية وسياسية واقتصادية قال : « ان المؤلف قد فصل لنا هذه
الحوادث ونفخ الحياة فى ذلك التاريخ القريب منا بقوة الأسلوب وتوخى
أقصى حدود الدقة فى أسانيده »

(٥) - مجلة بوليبليون الفرنسية • سنة ١٩٣٣ :

بعدها أشار الناقد الى عصر اسماعيل وفضائحه المالية التى أخذت منها
بتصيب شركة قناة السويس قال : « ان الصفحات الخاصة بغردون ليست
أقل الصفحات امتاعا فى ذلك الكتاب الممتلئ روعة من أى النواحي نظرت
اليه • •

« ان هذا الكتاب ليس أقل من سابقه وهو يضيف على صاحبه أكبر
الفخ »

(٦) - مجلة الجمعية الجغرافية بباريس • عدد ديسمبر سنة ١٩٣٣ :

« ان صبرى العالم المصرى قد أخذ على عاتقه كتابة تاريخ مصر من محمد على الى اليوم ٠٠٠ وان هذا الكتاب الذى هو عمل ضخيم مدعم بالمستندات الكثيرة من وضع مؤرخ مصرى يفتح لنا فى تاريخ مصر المرتبط بتاريخ أوروبا سبلا جديدة ، لم تطرق من قبل ، عظيمة الشأن »

(٧) مجلة الشهر (ليوموا) • عدد ١٠ يناير سنة ١٩٣٤ :

« ان هذا الكتاب الفخم الذى وضعه الأستاذ العلامة صبرى يثبت لنا أن الفضائح المالية لم يخل منها بلد ولا زمان ٠٠٠ وقد أظهر صبرى بقوة أن فرنسا فى ذلك العصر لم تكن أسلم طوية من انجلترا وقد برر المؤلف رد الفعل الذى حدث فى مصر وقتئذ ضد الدول الأوروبية التى كان أكبر همها التفرير بمصر وسلبها ونهبها •

« ولا ريب أن هذا الكتاب عظيم الشأن من كل النواحي » •

(٨) مجلة الدراسات التاريخية بباريس • عدد يوليه سنة ١٩٣٤ :

« هذا كتاب رائع جدا مدعم بمستندات رصينة معظمها لم يسبق نشره • وهو يبحث فى عصر هام من تاريخ مصر والتوغل الأوروبى فى أفريقيا وهو ليس تاريخا سياسيا كما يصفه المؤلف فحسب بل تاريخا اقتصاديا واستعماريًا يجدد فى نواح كثيرة موضوعا كنا لا نعرفه حق المعرفة • وقد ظهرت شخصية غردون الغامضة فى جلاء رائع وبانت مسألة قناة السويس فى جميع بواطنها الخافية » •

(٩) مجلة افريقيا الفرنسية • عدد فبراير سنة ١٩٣٥ :

« ان الوثائق التى أتى بها المؤلف تظهر فى صورة غير مشرفة الوسائل التى لجأ اليها دلسيس للتحايل على ابتزاز المال من الحديوى اسماعيل • وقد بسط المؤلف المراحل السياسية المختلفة بقوة نفاذة وبانت ملامح جديدة فى شخصية غردون الغامضة » •

(١٠) مجلة الآداب المستشرقة التى تصدر فى ليزر • بقلم الأستاذ

هازنكلير بجامعة جيتنجن • عدد ٥ من سنة ١٩٣٥ :

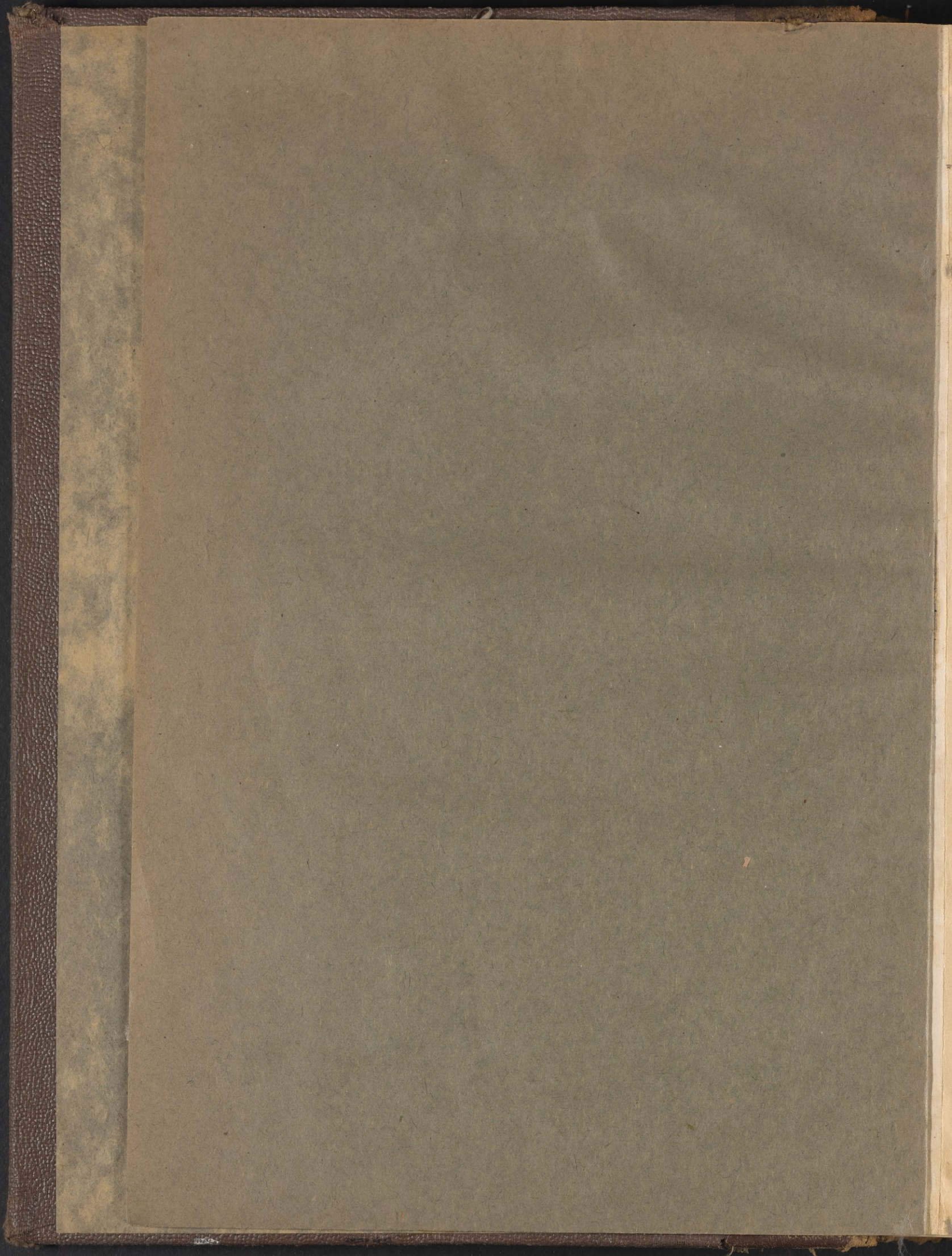
« ان هذا الكتاب الثانى ليس أقل روعة وشأنا من الأول وانه مثله تماما فى توخى الدقة فى البحث وفى براعة العرض والبناء وفى تنوع فصوله ومناحيه » •

(١١) المجلة الأمريكية التاريخية • بقلم هوسكنز الأستاذ بجامعة تفتس :

« ان الكتاب فى مجموعه قد كتب بدقة واحكام وبطريقة علمية رائعة منزهة عن كل مأخذ • وفى الكتاب وجهات نظر جديدة لها شأنها وحسبه أنه يفيض ضوءا جديدا على مرحلة هامة من تاريخ التدخل الأوروبى فى أفريقيا » •

تحت الطبع

في السياسة والأدب والاجتماع - سيشتمل هذا الكتاب على أهم المقالات والأبحاث التي نشرها المؤلف في عشرين عاما من سنة ١٩٢٧ لغاية سنة ١٩٤٨ • وسنزيد عليها فصولا قديمة لم تنشر في كتاب (أدب وتاريخ) وفصولا جديدة لم تنشر مطلقا •





1 0 0 0 0 0 8 4 6 4 2

MAR 1976

MAR

DT
108.1
S3x
1948

MAR 11 1997

